The Islamic University Of Gaza
Deanship of Research and graduate Studies
Faculty of Arts
Master Of Journalism

الجـامعـــــة الإسـلاميــة بـــغـــــزة
عمادة البحث العلمي والدراسات العليـــا
كـــــــــــليـــــــــــة الآداب
ماجستـــــــــير الصحافـــــــــة

مُعالـجةُ المَواقع الفِلَسطينية الإِلِكترونية لقضايا الجَريمة
دراسةٌ تحليليةٌ مقارنة

Treatment of Crime Cases in the Palestinian Websites: (A Comparative Analytical Study)

إِعْدَادُ الْبَاحِثَةِ:

وَفَاء هاني عمر أبو زيد

إِشْرَافُ:

الدُّكْتُور/ أَحْمَدَ عُرَابِيِّ حُسَيْنِ التُّرْكِ

قُدمَ هَذَا الْبَحْثِ اسْتِكْمَالًا لِمُتَطَلَّبَاتِ الْحُصُولِ عَلَى دَرَجَةِ الْمَاجِسْتِير

فِي الصِّحَافَةِ بِكُلِّيَّةِ الْآدَابِ فِي الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِغَزَّةَ

أغسطس/2020م –ذو القعدة/ 1442هـ

إقـــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

مُعَالجَة المَواقع الفِلَسطينية الإِلِكترونية لقضايا الجَريمة

"دراسةٌ تحليليةٌ مقارنة"

Treatment of Crime Cases in the Palestinian Websites: A Comparative Analytical Study

أُقِرُّ بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالةِ إنّما هو نتاجُ جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرســـالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this. The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	**وفاء هاني أبو زيد**	**اسم الطالب:**
Signature:		**التوقيع:**
Date:		**التاريخ:**

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بغزة
The Islamic University of Gaza
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
هاتف داخلي: 1150

الرقم Ref ج س غ/35/
التاريخ Date 2020/10/11م

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **وفاء هاني عمر ابو زيد** لنيل درجة الماجستير في كلية **الآداب**/ برنامج **الصحافة** وموضوعها:

مُعَالجِة المَواقع الفِلَسطينية الإلكترونية لقضايا الجَريمة
" دراسةٌ تحليليةٌ مقارنة"

Treatment of Crime Cases in the Palestinian Websites:
A Comparative Analytical Study

وبعد المناقشة التي تمت اليوم **الاحد 23 صفر 1442**هـ الموافق **2020/10/11**م الساعة **الثانية عشرة مساءً**، في **قاعة اجتماعات كلية الآداب** اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. أحمد عرابي/ حسين الترك	**مشرفاً ورئيساً**	.....
د. حسن محمد أبو حشيش	**مناقشاً داخلياً**	.....
د. نبيل حسن الطهراوي	**مناقشاً خارجياً**	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في **كلية الآداب/برنامج الصحافة**.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله تعالى ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ. د. بسام هاشم السقا

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التَّعرف على طبيعة مُعَالجَة المَواقع الفِلَسطينية الإِلكترونية لقضايا الجَريمة، والتعرف على مدى اهتمام المَواقع الفِلَسطينية الإِلكترونية بقضايا الجَريمة وأنواع الجَرائم التي تحظى باهتمامها وأهم موضوعاتها، وتحديد نوعية المصادر (الأولية والإعلامية)، والتعرف على الأهداف الكامنة وراء نشر قضايا الجريمة، وتسعى الدراسة لتحديد النطاقات الجغرافية التي اعتمدتها مواقع الدراسة، إضافة لمعرفة الفنون الصحفية وعناصر التدعيم والوسائط المتعددة التي استخدمتها المَواقع الفِلَسطينية الإِلكترونية في معالجتها لقضايا الجَريمة، ورصد أوجه الاتفاق والاختلاف بين المَواقع الفِلَسطينية الإِلكترونية في شكل المُعَالجَة لقضايا الجَريمة.

وتعد هذه الدراسة من البحوث الوصفية، التي استخدم في إطارها منهج الدراسات المسحية، الذي تم من خلاله استخدام أسلوب تحليل المضمون، ومنهج العلاقات المتبادلة الذي تم من خلاله استخدام أسلوب المقارنة المنهجية، وكانت استمارة تحليل المضمون والمقابلة المعمقة أداتي الدراسة. كما استخدمت الباحثة نظرية "الأجندة الإعلامية".

واختارت الباحثة عينة المواقع الفلسطينية الإلكترونية الإخبارية للدراسة وهي: "موقع وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية وفا، موقع وكالة صفا، موقع دنيا الوطن"، أما المدة الزمنية للدراسة فتمثلت في عينة عشوائية منتظمة بأسلوب الأسبوع الصناعي لمدة (سنتين) خلال الفترة الزمنية من (2018/1/1م) وحتى (2020/1/1م)، وشملت مادة دراسة تحليل المضمون جميع موضوعات وقضايا الجريمة في مواقع الدراسة بلغت (**486** مادة صحفية).

وخلصت دراسة تحليل المضمون إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

1- حظيت فئة "**جرائم ضد الأشخاص**" على المرتبة الأولى بنسبة (47.87%)، تلتها فئة "**جرائم ضد النظام العام**" بنسبة (9.73%)، تلاها "**جرائم ضد الأسرة**" و "**جرائم جنسية**" بنسبة (8.11%).

2- تصدرت المرتبة الأولى فئة مصادر ذاتية "**مندوب**" بنسبة (33.53%)، تلاها فئة "**متعدد المصادر**" بنسبة (23.25%)، في المرتبة الثالثة مصادر ذاتية "**مراسل**" بنسبة (13.78%).

3- جاء في المرتبة الأولى فن " **الخبر الصحفي**" بنسبة (85.80%)، وجاء في المرتبة الثانية فن "**التقرير الصحفي**" بنسبة (12.55%)، بينما في المرتبة الأخيرة جاء فن "**القصة الخبرية**" بنسبة (1.64%).

وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها:

1- إيلاء قضايا وموضوعات الجريمة اهتمامًا أكثر من قبل المواقع الالكترونية الفلسطينية، بما يتناسب مع واقع الجريمة ومدى انتشارها بما يتطلب معالجة جادة ومستمرة من قبل الصحافة الفلسطينية الإلكترونية.

2- التركيز على مختلف موضوعات الجريمة وتصنيفاتها المتعددة، وعدم الاستهانة ببعض الجرائم أو إهمالها، وذلك من باب المسئولية الاجتماعية التي تحتم على الصحفي توعية الجماهير ومعالجة كل ما يمس أمن المجتمع.

3- ضرورة الاستعانة بمصادر أولية متعددة، والتنويع في المصادر الإعلامية أثناء معالجة قضايا الجريمة، وذلك لمزيد من التحليل والتفسير، وزيادة المصداقية لدى الجمهور.

Abstract

This study aims to identify the nature of the way Palestinian websites dealt with crime issues, and to determine the extent of Palestinian websites' interest in crime issues, the types of crimes that are of interest and their most important topics, and to determine the type of sources (primary and media sources) and the objectives of publishing crime issues. The study also seeks to determine the geographical ranges adopted by the study websites, in addition to knowing the journalistic forms and the elements of support and the multimedia used by the Palestinian websites in their handling of crime issues, as well as tracing aspects of agreement and differences between the Palestinian websites in the way they deal with crime issues.

This descriptive research adopted both the survey studies method that used content analysis, and the method of studying mutual relations that involved using methodological comparison. The tools of study were the content analysis form and deep interviews. And the researcher relied on Agenda Setting Theory. The researcher selected a sample of Palestinian news websites for the study, namely: the official Palestinian News Agency Wafa website, Safa Agency website, and Dunya Al Watan website. The study period spanned between 1/1/2018 until 1/1/2020, and the content analysis involved studying all crime topics and issues in the study websites amounting to (486) journalistic materials.

The content analysis study concluded a set of results, most notably are the following:

1- The "Crimes against Persons" category ranked first at a rate of (47.87%), followed by the "Crimes against Public Order" category at a rate of (9.73%), then "Crimes against the Family" and "Sexual Crimes" at (8.11%).
2- The "delegate" own source category came first, at a rate of (33.53%), followed by the "multi-source" category at (23.25%), and the "correspondent" own source category came in the third place at (13.78%).
3- The journalistic form of "press news" came first at a rate (85.80%), followed by "press report" in second place at (12.55%), while the "news story" came in the last place at (1.64%).

The study reached a set of recommendations, the most important of which are:

1- Palestinian websites should pay more attention to crime issues and topics, in proportion to the reality of the crime and its extent, which requires serious and continuous treatment by the Palestinian electronic press.
2- Focusing on the various topics of crime and its multiple classifications, and not underestimating or neglecting some crimes, as this is a matter of social responsibility that requires the journalist to educate the public and address everything that affects the security of society.
3- The necessity of using multiple primary sources and diversifying media sources while dealing with crime issues, by conducting further analysis and interpretation, and to increase credibility with the public.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۞ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۞اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ۞ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ۞ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ ((1))

{العلق:1-5}

(1) سورة العلق، الآيات(1-5)

ٱلإهدَاْءُ

أبي الغالي الحضـــن الدافئ الذي يعلم يقينًا مدى حبي وتقديري وافتخاري به ما حييت، الداعم الأول في مواجهة عقبات طريق العلم صاحب القلب نادر الوجود، الذي طالما علمني أن لا حاجة لي عند مخلوق وأن الله معي دائمًا.

أمي الســـيدة الرقيقة التي تحملت مني البكاء واليأس والتعب، وواجهت كل ذلك بابتســـامتها العذبة، وفي كل المرات التي يحالفني النجاح أركض لأرى انعكاســـه في عيون أمي، وأقف أمام كل إنجاز أصنعه لأتذكر دعاءها لي.

أبي الغالي وأمي الرائعة جنة الله في أرضه، صلتي باليوم والغد والأمس، أتضرع بالدعاء لهما بأن لا تشرق شمس يومٍ علىّ في الدنيا بدونهما.

- إلى الحاضر الغائب، البعيد القريب، رفيق القرارات المصيرية، مساند اكتشافاتي وخطواتي، أخي وسندي **(المهندس محمد)**.
- إلى قوتي الخفية، الذين تحملوا معي ويلات السـهر الطويل واضـطروا للنوم منزعجين مني ومن ضوضائي وأوراقي وكتبي المتناثرة المبعثرة **(إخوتي: ولاء، هناء، عمر)**
- إلى عـائلتي وعزوتي وملاذي الآمن **(عـائلتي: أعمـامي وعمـاتي، وخـالتي، وخـالي)** وأولادهم وأحفادهم.
- إلى من امتلكت معه كل معاني السـعادة والرضـا والفرح والحب، إلى شـريك حياتي، رفيق دربي **(أحمد)** وعائلتي الثانية حماها الله، أجمل هدايا الخالق، التي أشكر ربي عليها كل يوم.
- إلى المفارقين جسدًا والحاضرين روحًا **(أجدادي وجداتي، إلى روح خالي يوسف الزكية وزوجته، إلى روح عمي صلاح الطاهرة)**.
- إلى من كانوا عنوان الوفاء، **(إيمان صاحبة العمر رفيقة الأيام والسنين، سمارة باعثة الضحكة الجميلة المخلصة كاسمها، حنين صاحبة الحس المرهف والدعاء المتواصل)**.
- **لســـحر**، توأمي التي اســـتند عليها، لعقلها المنير أمام قراراتي الخاطئة، رفيقة الأوجاع، محفزة الأمل لدي، الموجه الأكثر رقة كرقة حضـــورها في قلبي، قوتي الســـحرية لمجابهة الصـــعاب، شبيهة القدر والمواقف.
- **إلى الأكرم منا جميعًا شـــهداء الوطن والقضـــية، إلى الأســـرى في ســـجون الاحتلال، إلى المناضلين لنيل الحرية والعودة إلى أراضينا.**

لكم جميعًا أهدي هذا العمل

شكرٌ وتقديرٌ

جميل الحمد يحفظه الله، فالحمد لله حمدًا لائقًا بكثير نعمائه وفضـــله الغامر، الحمد لله الذي رزقني من غير حول لي ولا قوة بإتمام هذه الدراسة المتواضعة، وأسال الله أن يتقبلها خالصاً لوجهه.

يشرفني ويسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى كلٍ من:

- أستاذي ومشرفي الدكتور "**أحمد عرابي حسين الترك**" الذي تفضل بالموافقة على الإشراف على رســالتي، فأتقدم بالشــكر والتقدير لما بذله من جهد وصــبر وتحمل لأخطائي اللغوية والنحوية والفكرية، وعلى دعمه لي حتى في الأوقات التي فقدت فيها دعم نفسي لنفسي، مع يقيني التام وعلمي بأن الشكر لا يفيه حقه في الجهد الذي بذله لإخراج رسالتي إلى النور.
- كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى **أساتذة الإعلام** جميعاً في برنامج الماجستير لما بذلوه من جهد وعطاء غير محدود، والشــكر أيضــاً لأعضــاء لجنة المناقشــة لوقتهما الثمين وجهدهما الطيب ودورهما المتميز في الإشراف على رسالتي، والنظر في ملاحظاتهما العلمية المقترحة.
- أقدم شــكري لأســاتذتي في مرحلة البكالوريوس وعلى رأســهم الدكتور الفاضــل الأب الحنون الدكتور "**حسـن أحمد**" غارس الأخلاق والقيم والعلم، أشـكرك على مجهودك العظيم الذي بذلته من أجلنا.
- أتقدم بالشكر الجزيل للمهندس "**نصر أحمد**" لتفضله بتدقيق رسالتي لغويًا، وملاحظاته القيمة.
- وشكري وتقديري **لزملائي وزميلاتي** من طلبة الماجستير بقسم الصحافة والإعلام في الجامعة الإســلامية، دفعة 2017م، كلُ باســمه ولقبه ومكانته، وأخص بالذكر زميلي الدراســة والعمل الأستاذ أنس الرنتيسي والأستاذة سحر غانم.
- أشــكر عائلتي العملية التي شَــرفت بانضــمامي لها، "**جمعية منتدى التواصــل**" برئيس مجلس إدارتها الدكتور صـالح الشـافعي، ومديرها التنفيذي رامي صـوان، وكل العاملين فيها كلٌ باسمه ولقبه، وأخص بالذكر صديقاتي الأستاذة آلاء الجديلي، والأستاذة عصمت الطوسي.
- وأخيرًا أتقدم بالشكر لكل من كان له الفضل في إنجاح هذه الرسالة، وأخص ذكرًا الدكاترة الذين تفضلوا بتحكيم الاستمارة، ورجال الشرطة والنيابة الفلسطينية الذين لم يبخلوا بمعلوماتهم القيمة.

وختاماً أسـال الله العلي القدير أن يكونَ هذا العملُ خالصـاً لوجهه الكريم، وأن يجعله عِلماً نافعاً، يسهّل لي به طريقاً إلى الجنة.

الباحثة

وفاء هاني أبوزيد

فهرس المحتويات

جدول المحتويات

إقـــرار .....أ

نتيجة الحُكُم..... ب

ملخص الدراسة..... ت

Abstract ..... ث

ٱلإهدَاْءُ.....ح

شكرٌ وتقديرٌ .....خ

فهرس المحتويات..... د

فهرس الجداول.....ص

فهرس الأشكال التوضيحية.....ض

الفصل الأول .....ط

الإطار العام للدراسة .....ط

مقدمة: 1

أولاً: أهم الدراسات السابقة:..... 2

موقع الدِّراسة من الدِّراسات السَّابقة:.....29

حدود الاستفادة من الدِّراسات السَّابقة:.....31

ثانيًا: الاستدلال على المشكلة:.....32

ثالثاً: مشكلة الدراسة: 34

رابعاً: أهمية الدراسة:.....35

خامساً: أهداف الدراسة:.....35

سادساً: تساؤلات الدراسة 36

سابعاً: الإطار النظري للدراسة:.....37

توظيف النَّظرية في الدِّراسة:.....39

ثامناً: نوع الدراسة ومناهجها وأداتها:.....40

تاسعاً: مجتمع الدراسة وعينتها: 57

عاشرًا- وحدات التَّحليل والعد والقِياس: 60

حادي عشر: إجراءات الصدق والثبات:.....61

ثاني عشر: مفاهيم الدراسة.....66

ثالث عشر: صعوبات الدراسة:.....66

رابع عشر: تقسيم الدراسة 67

الفصل الثاني المواقع الإلكترونية والجريمة.....68

تمهيد 69

المبحث الأول المواقع الإلكترونية الإخبارية 70

مقدمة:.....70

مفهوم الصَّحافة الإلكترونية: 70

النَّشأَة والتَّطور للمَواقعِ الإلكترونية:.....72

أنواع الصُّحف الإلكترونية: 74

أهمية المَواقع الإلكترونية:.....75

خصائص وسمات المَواقع الإلكترونية:.....76

نشأة الصَّحافة الإلكترونية في الوطن العَربيِّ:.....79

الصَّحافة الإلكترونية في فِلَسطين:.....80

أهداف المواقع الفِلَسطينية الإلكترونية:.....82

سمات وخصائص المواقع الفِلَسطينية الإلكترونية:..... 84
المُشكلات والمُعيقات التي تواجه المواقع الفِلَسطينية الإلكترونية: 86
أبرز المَّواقع الفِلَسطينية الإلكترونية:..... 87
المبحث الثاني الجريمة: مفهومها وخصائصها وسبل مواجهتها..... 91
مفهوم الجَريمة:..... 91
تعريف المجرم:..... 94
خصائص الجريمة:..... 95
الأَركان العَامة للجَريمة: 96
أسباب الجَريمة:..... 97
تصنيف الجَرائم:..... 98
تصنيف المُجرمين:..... 99
آثار الإجرام المعاصر في العالم على الفرد والمجتمع:..... 100
الاتجاهات الحَديثة للوَقاية من الجَريمة:..... 102
استراتيجية محاربة الجريمة:..... 103
المبحث الثالث..... 109
الجريمة في فلسطين..... 109
واقع الجرائم في فلسطين: 109
مستويات الجريمة في فلسطين: 111
السمات العامة لمرتكبي الجريمة:..... 112
الجريمة في ظل جائحة كورونا:..... 117
دوافع ارتكاب الجرائم في فلسطين: 118
مكافحة الجريمة في فلسطين.. صعوبات وتحديات:..... 126
الجريمة والإعلام: 128

الفصل الثالث نتائج الدارسة التحليلية..... 131

تمهيد:..... 132

المبحث الأول السمات العامة لمحتوى معالجة المواقع الفلسطينية الإلكترونية عينة الدراسة لقضايا وموضوعات الجريمة 133

أولاً: عدد القضايا والموضوعات التي خضعت للدراسة التحليلية في مواقع الدراسة: ... 133

ثانيًا: ترتيب أولويات اهتمام مواقع عينة الدراسة بقضايا الجريمة:..... 134

ثالثًا: رصد موضوعات الجريمة في مواقع عينة الدراسة: 137

رابعًا: المصـــادر الأولية التي اعتمدت عليها مواقع عينة الدراســـة في الحصـــول على مادتها الخبرية بما يخص موضوعات وقضايا الجريمة:..... 144

خامسًا: المصادر الإعلامية التي اعتمدت عليها مواقع عينة الدراسة في الحصول على مادتها الخبرية بما يخص موضوعات وقضايا الجريمة:..... 146

سـادسًـا: أهداف تقديم المضـمون التي اعتمدت عليها مواقع عينة الدراسـة في الحصـول على مادتها الخبرية بما يخص موضوعات وقضايا الجريمة:..... 150

سابعًا: النطاقات الجغرافية لموضوعات وقضايا الجريمة في مواقع الدراسة عينة الدراسة:152

ثامنًا: دوافع ارتكاب موضوعات وقضايا الجريمة في مواقع الدراسة عينة الدراسة: 154

المبحث الثاني السمات العامة لشكل معالجة المواقع الفلسطينية الإلكترونية عينة الدراسة لقضايا وموضوعات الجريمة 157

أولاً: الفنون الصحفية لقضايا وموضوعات الجريمة المستخدمة في مواقع عينة الدراسة 157

ثانياً: عناصر الإبراز والعناصر التفاعلية وعناصر التدعيم والوسائط المتعددة التي استخدمت في إبراز المادة الخبرية المتعلقة بقضايا الحصار في المواقع عينة الدراسة 159

(أ) عناصر الإبراز المرافقة للمادة الخبرية: 159

(ب) عناصر الخدمات التفاعلية المرافقة للمادة الخبرية:..... 161

(ت) عناصر التدعيم والوسائط المتعددة المرافقة للمادة الخبرية: 163

الفصل الرابع مناقشة نتائج الدراسة التحليلية..... 165

تمهيد..... 166

المبحث الأول: 167

مناقشة نتائج السمات العامة لمحتوى معالجة المواقع عينة الدراسة لقضايا وموضوعات الجريمة..... 167

أولًا: توزيع المادة الخبرية التي تم تحليلها على المواقع الإلكترونية عينة الدراسة: 167

ثانيًا: مناقشة نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بترتيب أولويات اهتمام مواقع الدراسة بقضايا وموضوعات الجريمة..... 169

ثالثًا: مناقشة نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بالمصادر الأولية التي اعتمدت عليها مواقع عينة الدراسة عند تناولها لقضايا وموضوعات الجريمة 177

رابعًا: مناقشة نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بالمصادر الإعلامية التي اعتمدت عليها مواقع عينة الدراسة عند تناولها لقضايا وموضوعات الجريمة..... 180

خامسًا: مناقشة نتائج الدراسة التحليلية الخاصة أهداف تقديم مضمون قضايا وموضوعات الجريمة التي اتبعتها مواقع الدراسة..... 183

سادسًا: مناقشة نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بالنطاق الجغرافي لقضايا وموضوعات الجريمة في مواقع الدراسة 186

سابعًا: مناقشة نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بدوافع ارتكاب الجريمة في مواقع الدراسة187

المبحث الثاني..... 193

مناقشة نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بالسمات العامة لشكل معالجة المواقع الفلسطينية الإلكترونية عينة الدراسة لقضايا وموضوعات الجريمة..... 193

أولاً: مناقشة نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بأجندة اهتمامات مواقع الدراسة بالفنون الصحفية المستخدمة مع قضايا الجريمة في مواقع الدراسة..... 193

ثانياً: عناصر الإبراز والعناصر التفاعلية وعناصر التدعيم والوسائط المتعددة التي استخدمت في إبراز المادة الخبرية المتعلقة بقضايا الحصار في المواقع عينة الدراسة 195

(أ) عناصر الإبراز المرافقة للمادة الخبرية: 195

(ب) العناصر التفاعلية التي استخدمت في إبراز المادة الخبرية في مواقع عينة الدراسة197

المبحث الثالث..... 201

النتائج والتوصيات..... 201

أولًا: أهم نتائج الدراسة:..... 201

ثانيًا: توصيات الدراسة:..... 202

المصادر والمراجع 204

الملاحق..... 221

فهرس الجداول

جدول رقم (3.1) يوضح القضايا والموضوعات التي خضعت للدراسة التحليلية في مواقع الدراسة: 133

جدول رقم (3.2): يوضح ترتيب أولويات اهتمام قضايا الجريمة في مواقع الدراسة.....134

جدول رقم (3.3) يوضح الموضوعات الخاصة بالجريمة في مواقع الدراسة:.....137

جدول رقم (3.4): يوضح مصدر المعلومة الأولية التي اعتمدت عليها مواقع الدراسة فيما يخص قضايا الجريمة144

جدول رقم (3.5): يوضح المصادر الإعلامية التي اعتمدت عليها مواقع عينة الدراسة عند تناولها لقضايا وموضوعات الجريمة:.....146

جدول رقم (3.6): أهداف تقديم مضمون قضايا وموضوعات الجريمة التي اتبعتها مواقع عينة الدراسة.....150

جدول رقم (3.7): يوضح النطاق الجغرافي لقضايا وموضوعات الجريمة في مواقع عينة الدراسة 152

جدول رقم (3.8): يوضح دوافع ارتكاب الجريمة المستخدمة في مواقع عينة الدراسة 154

جدول رقم (3.9): يوضح الفنون الصحفية لقضايا موضوعات الجريمة المستخدمة في مواقع عينة الدراسة.....157

جدول رقم (3.10) يوضح عناصر الإبراز التي استخدمت في إبراز المادة الخبرية في مواقع عينة الدراسة.....159

جدول رقم(3.11) يوضح العناصر التفاعلية التي استخدمت في إبراز المادة الخبرية في مواقع عينة الدراسة 161

جدول رقم (3.12): يوضح عناصر التدعيم والوسائط المتعددة التي استخدمت في تدعيم المادة الخبرية المتعلقة بقضايا الجريمة في مواقع عينة الدراسة 163

فهرس الأشكال التوضيحية

الشـــكـل رقم (4.1)توزيـع المـادة الخـبريـة التـي تم تـحـليـلـهـا علـى المـواقـع الإلـكـتـرونـيـة عـيـنـة الدراسة.....167

الشكل رقم (4.2)قضايا وموضوعات الجريمة في المواقع الإلكترونية عينة الدراسة.....169

الشكل رقم (4.3) المصادر الأولية التي اعتمدت عليها المواقع الإلكترونية عينة الدراسة.....178.

الشكل رقم (4.4)المصادر الإعلامية التي اعتمدت عليها مواقع الدراسة 180

الشكل رقم (4.5)أهداف تقديم مضمون قضايا وموضوعات الجريمة التي اتبعتها مواقع الدراسة.....184

الشكل رقم (4.6) النطاق الجغرافي لقضايا وموضوعات الجريمة في مواقع الدراسة 186

الشكل رقم (4.7) دوافع ارتكاب الجريمة المستخدمة في مواقع الدراسة 187

الشكل رقم (4.8) توزيع الفنون الصحفية لقضايا موضوعات الجريمة المستخدمة في مواقع عينة الدراسة.....193

الشكل رقم (4.9)عناصر الإبراز المرافقة للمادة الخبرية في مواقع عينة الدراسة.....195

الشكل رقم (4.10)عناصر التفاعلية التي استخدمت في إبراز المادة الخبرية في مواقع عينة الدراسة.....197

الشكل رقم (4.11)عناصر التدعيم والوسائط المتعددة التي استخدمت في تدعيم المادة الخبرية المتعلقة بقضايا الجريمة في مواقع عينة الدراسة 199

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

يُعد الإعلام أهم وسيلة من وسائل التَّأثير الجَماهيري، وقد أدى دورًا كبيرًا في حياة المُجتمعات البَشـرية، حيث يعد أبرز ما يميز العصـر الحالي لقدرته على تبادل المَعلومات باسـتخدام وسـائل الاتصـال المُتعددة، وأطلق عليه عصـر المَعلومات؛ وعليه لجأت المؤسـسـات الصَّـحفية والإعلاميَة بإنشـاء مواقع إلكترونية تقوم على النشـر الإلكتروني عبر الانترنت أو توزيع المعلومات والأخبار من خلال النُّظم الاتصـالية أو من خلال تقنيات الوَسـائط المُتعددة والتي تتيح الكَثير من الخَدمات الإلِكترونية للمستخدمين لها.

وجاء ظهور المَواقع الإلِكترونية والمُدونات الشَّـخصـية وشـبكات التَّواصـل الاجتماعي، لتقديم مضـمون وشـكل الإعلام حتى يصـبح أكثر ملاءمة لمُتطلبات العَصـر، وانبثق نوع من الإعلام أطلق عليه اسـم "الإعلام الإلكتروني" المَقروء والمَرئي والمَسـموع، حيث باتَ يُشـكلُ نافذةً مهمةً لنشـرِ المَعلومات والحُصـول عليها، وتسـتخدم فيه فنون وآليات ومهارات العمل في الصـحافة المطبوعة، ويضاف إليها مهارات وآليات وتقنيات المعلومات التي تناسب استخدام الفضاء الإلكتروني لاستقصاء الأنباء الآنية وغير الآنية ومعالجتها وتحليلها ونشرها على الجماهير عبر الفضـاء الإلكتروني بسرعة فائقة[1]، كما له القُدرة الهائلة على تشـكيلِ اتجاهاتِ الرَّأي العَام للجماهير والتَّأثير في أنماط السُّـلوك السَّائد، ومّما لا شك فيه أن التَّطور المُستمر لهذهِ المَواقع نابع من الحاجة لمواكبةِ الأحداثِ والمجرياتِ العاجلة في العالمِ بشكلٍ عام، وفي فِلَسطين على وجه الخصوص لاعتبارها منطقة الأحداث الساخنة.

وتعد الجَريمة وأخبارها حَدثًا عالميًا مُهمًا متطورًا في المُجتمعات البشـرية على مر السـنين سـواء بالزيادة أو بالنقصـان حسـب المَعايير المُختلفة لهذه المُجتمعات، وذلك لأن الجَريمة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمُجتمع وعاداته وتقاليده، فحيثما وُجدَت حياة اجتماعية حتى لو كانت في أبسط صورها، وجدت الجَريمة، وهنا ظهرت إفرازات الجَريمة ، ونتائجها المُؤسفة التي نسمع بها بين الفينة والأخرى ونشـاهدها في وسـائل الإعلام وفي الصُّـحف والمَجلات والمَواقع الإلِكترونية، فقد أصبحت من أبرز القَضايا التي تشغل الرَّأي العَام على الصَّعيد والعالمي، حيث صارت محط أنظار الكثير من البَاحثين في المجالات الاجتماعية والإنسانية والإعلاميَة.

أما في المُجتمع الفِلَسـطيني فتشـير الإحصـائيات إلى ارتفاع ملحوظ في معدل الجَريمة في فِلَسطين لعام 2019م حيث بلغت بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفِلَسطيني (59563) جريمة في

(1) أبو عيشة، الإعلام الالكتروني (ص99).

قطاع غزة مقابل (3559) في الضِّـفة الغربية فقط لعام (2018م)[1]،وهذا يعود للتحولات السِّـياسـية والاقتصادية والاجتماعية السّريعة التي شهدتها السّنوات الأَخيرة والتي انعكست بالسّلب على السّاحة الفِلَسطينية وأصبحت تهدد النّسيج الاجتماعي والسّلم الأهلي في المُجتمع الفِلَسطيني.

وأضـحت ظاهرة انتشـار الجَريمة في الدِّول المُختلفة محل اهتمام البَاحثين والمهتمين في أكثر من حقل علمي، واهتم البَاحثون بالدور الذَّي تؤديه وسائل الإعلام بشكل عام في الحَد من الجَريمة أو منع تفاقمها، والعمل على التّصـدي لها ومعالجتها بكافة السُّـبل المُتاحة، ومن ذلك اسـتخدام وسـائل الإعلام عامة، والمَواقع الإلِكترونية على وجه الخُصـوص وهذا لحرصـها على نشـر مواد الجَريمة تبعًا لزيادة نسـبتها، ونوعية الجَرائم المُرتكبة والتي أصـبحت تتواكب مع التَقدم العلمي التكنولوجي الذَّي يشـهده المُجتمع، حيث كشفت الدِّراسات الجنائية عن تطور الجَريمة خلال العشر سنوات الماضية من حيث أسـاليب ارتكابها وتنفيذها، ونظرًا لهذه العلاقة فإن المَواقع الفِلَسـطينية بصـفتها واحدة من أهم الوَسائل الإعلاميَة الحَريصة على الإخبار عن مستجدات الأحداث اليَومية.

ومن هنا تأتي هذه الدِّراسة: التي تستهدف التعرف على "مُعَالجَة المَواقع الفِلَسطينية الإلِكترونية لقضايا الجَريمة"، من خلال مسح عينة من المَواقع الفِلَسطينية الإلِكترونية؛ للتعرف على أنواع القَضايا التي تتناولها والوقوف على سـماتها وخصـائصـها، ومصـادرها المُختلفة، وأهم عناصـر الإبراز التي تستخدمها في عرض مضامين موضوعات وقضايا الجريمة، والوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين المواقع الفِلَسطينية الإلكترونية في معالجتها لقضايا الجَريمة.

أولاً: أهم الدراسات السابقة:

أجرت البَاحثة دراسـة مسـحية لأهم الدِّراسـات التي تناولت قضـايا الجَريمة، وعلاقتها بالمَواقع الإلِكترونية، علاوةً على الدِّراسـات الأجنبية ذات الصِّـلة بموضـوع الدِّراسـة؛ حرصًـا منها على التعمق أكثر في المُشكلة البَحثية وقسمتها إلى محورين وهما:

- المِحور الأول: دراسات متعلقة بالمُعَالجَة والمَواقع الإلِكترونية.
- المِحور الثّاني: دراسات متعلقة بإعلام الجريمة.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (موقع إلكتروني).

المحور الأول- الدِّراسات المُتعلقة بالمُعَالجَة والمَواقع الإلِكترونية:

1.دراسة قنديل (2019م)[1]:

هدفت الدِّراسة إلى التَّعرف على مواد الرَّأي المُتعلقة بقضية الأسرى في الصُّحف الفِلَسطينية اليَومية، ورَصْد مدى الاهتمام بها والكَشف عن كيفية معالجتها لقَضية الأسرى، وتنتمي هذه الدِّراسة إلى البُحوث الوَصفية حيث استخدم البَاحث منهج الدِّراسات المَسحية، بأسلوب تحليل المَضمون، ومنهج دراسات العَلاقات المُتبادلة بأسلوب المُقارنة المَنهجية، أما عن أدوات الدِّراسة فاستخدم البَاحث استمارة تحليل المَضمون بجانب المُقابلة المقننة، وتتمثل عينة الدِّراسة بالصُّحف الآتية: (فلسطين، الحَياة الجَديدة، الأيام، القدس) وتم اختيار عينة الدِّراسة عن طريق العَينة العَشوائية المُنتظمة، بأسلوب الأسبوع الصناعي، حيث بلغت عينة الدِّراسة ب (192) عددًا بواقع (48) عدد لكل صَحيفة ، أما العَينة الزَّمَنية فهي من (2017/1/1-2018/12/31) كما استخدم البَاحث نظرية ترتيب الأولويات" الأَجنْدَة".

وتوصلت الدِّراسة لعدة نتائج أبرزها:

أ- جاءت صَحيفة القُدس في المرتبة الأولى من حيث اهتمامها بمواد الرَّأي نحو قضية الأسرى بنسبة (50%)، وتليها في المرتبة الثانية صَحيفة فِلَسطين بنسبة (25%)، وفي المرتبة الثالثة صَحيفة الحَياة الجَديدة (13.8%)، وأخيرًا صَحيفة الأيام بنسبة (11.2%).

ب- حازت قضية إضراب الأسرى على المَرْتَبة الأُولى في اهتمام صُحف الدِّراسة بقضايا وموضوعات الأسرى، تلاها قضية قمع الأسرى والتفتيشات، ثم الأسرى الأَطفال والفَعاليات التَّضامنية؛ بينما جاء في المَرْتَبة الأَخيرة قانون إعدام الاسرى.

ج- جاء كاتب المقال في المَرْتَبة الأُولى، وجاء رسام الكَاريكاتير في المَصْدر الثَّاني؛ بينما لم تحصل المَصادر الصحفية الأخرى (الوكالات المَحليّة، الوكالات الدولية، بريد القرّاء، وسائل الإعلام) على أيّة مرتبة.

2. دراسة تمراز (2019م)[2]:

هدفت الدِّراسة إلى التَّعرف على كيفية مُعَالجَة قضية المصالحة الفِلَسطينية عام (2017م) في المَواقع الإلِكترونية للصُّحف الأمريكية، والمَوضوعات والقَضايا التي تم التركيز والتَّعرف على إلى

(1) قنديل، معالجة مواد الرأي في الصّحف الفِلَسطينية اليومية لقضية الأسرى.

(2) تمراز، معالجة المواقع الإلكترونية للصُّحف الأمريكية لقضية المُصالحة الفِلَسطينية.

أهداف هذه المَواقع من مُعَالجَة القضـية، وتنتمي هذه الدِّراسـة إلى البُحوث الوصـفية حيث اسـتخدمت البَاحثة منهج الدِّراسات المَسحية الذى من خلاله استخدمت أسلوب تحليل المَضمون ومنهج العلاقات المُتبادلة، وفى إطاره وظفت أسلوب المُقارنة المَنهجية وجمعت بيانات الدِّراسة باستخدام استمارة تحليل المَضمون، واختارت موقعي صحيفتي " النيويورك تايمز" و"الواشنطن بوست" الأمريكيتين"، وفى المدة الزَّمَنية من 1/ يناير/2017م إلى 1/يونيو /2018م وتم تحليل عدد (229) مادة صـحفية من موقعي الصَّحيفتين مستخدمة أسلوب الحَصْر الشَّامل كما استخدمت البَاحثة نظرية ترتيب الأولويات" الأَجنْدَة".

وتوصلت الدِّراسة لعدة نتائج أبرزها:

أ- تفوق الاتجاه السَّلبي في النظرة للمُصالحة الفِلَسطينية 2017م على النَّظرة الإيجابية وذلك بنسبة (40.3%)، وهو ما يعكس حقيقة التَّحيز الإعلامي للصُحف الأمريكية.

ب- كان الهَدف الأول لموقعي الدِّراسـة من مُعَالجَة المصـالحة الفِلَسـطينية 2017؛ وهو الدِّفاع عن وجهة النَّظر " الإسـرائيلية" في الدَرجة الأَولي بنسـبة (27.3%)، تلاها الهَدف الإعلامي بنسـبة (23.3%).

ج- ركز موقعا الدِّراسـة على اسـتخدام الأَسـاليب الإقناعية والعَقلية والعَاطفية في معالجتهما لقضـية المُصالحة الفِلَسطينية 2017م، بهدف إقناع الرَّأي العَام العالمي بحق "إسرائيل" في البقاء.

3. دراسة أبو رحمة (2019م) [1]:

هدفت الدِّراسـة إلى التعرف على طبيعة المُعَالجَة الصـحفية لصـحيفتي الدِّراسـة لانتهاكات الاحتلال الإسـرائيلي للمُقدسـات الدِّينية في فِلَسـطين، تنتمي هذه الدِّراسـة إلى الدِّراسـات الوَصـفية، واسـتخدم البَاحث منهج الدِّراسات المَسحية وفي إطاره تم استخدام أسلوب تحليل المَضمون، ومنهج العَلاقات المُتبادلة وفي إطاره تم اسـتخدام أسـلوب المُقارنة المَنهجية، وتم جمع المَعلومات عن طريق استمارة تحليل المَضمون، وتتمثل عينة الدِّراسة بصحيفتي "فِلَسطين"، "الحَياة الجَديدة" واختار البَاحث أسلوب العَينة العَشوائية المُنتظمة، بأسلوب الأسبوع الصناعي، أما عن العَينة الزَّمَنية فتتمثل بالفَترة المُمتَدة من (2016/4/1م حتى2018/4/1) واعتمد البَاحث في دراسته على نظرية ترتيب الأولويات "الأَجنْدَة".

(1) أبو رحمة، مُعالجة الصُحف الفِلَسطينية اليومية لانتهاكات الاحتلال الاسرائيلي للمقدسات الدينية في فلسطين.

وتوصلت الدِّراسة لعدة نتائج أبرزها:

أ- تبين أن صحيفتي الدِّراسة اختلفت في اعتمادها على المَصادر الصحفية في تغطيتها موضوعات انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للمُقدسات، فقد جاء المُراسل الصَّحفي في صَحيفة فِلَسطين كمصدر أول لها بنسبة (23.9%)، أما صَحيفة الحَياة الجَديدة فقد جاءت وكالات الأَنباء المَحليّة كمَصدر أول بنسبة (32.7%).

ب- احتلت موضوعات انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للمقدسات في صحيفتي الدِّراسة في الصفحات الداخلية بنسبة (67.3%)، ويرجع ذلك لتعدد الصفحات الداخلية في صُحف الدِّراسة.

ج- جاءت قضية الاقتحامات للمُقدسات كأكثر قضايا انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للمقدسات الدِّينية في فِلَسطين، وحظيت بنسبة عالية في كلا الصَّحيفتين، حيث جاءت في صَحيفة فِلَسطين بنسبة (40%)، بينما في صَحيفة الحَياة الجَديدة (48.8%).

4. دراسة أبو العون (2019م) [1]:

هدفت الدِّراسة إلى التَّعرف على كيفية مُعَالجَة وكالات الأنباء الدولية لقضايا حِصار غزة والتَّعرف على أبرز المَوضوعات التي تناولتها، والمَصادر الأولية والإعلاميَة. وتنتمي هذه الدِّراسة إلى البُحوث الوَصفية، وتم استخدام منهجين هما: منهج الدِّراسات المَسحية من خلال أسلوب تحليل المَضمون، ومنهج العلاقات المُتبادلة من خلال أسلوب المُقارنة المَنهجية، تتمثل عينة المَصادر التَّحليلية من "وَكالة الأنباء الفرنسية" و"وَكالة رويترز" وتم اختيارها بأسلوب الحَصْر الشَّامل، أما العَينة الزَّمَنية فتمثلت في الفَترة الزَّمَنية المُمتَدة ما بين (2017/1/1م حتى 2019/1/1م)، واعتمدت البَاحثة على نظرية الأَجنْدَة الإعلاميَة.

وتوصلت الدِّراسة لعدة نتائج أبرزها:

أ- احتلت المَوضوعات السِّياسية على المَرْتَبة الأُولى بنسبة (47.2%)، تلتها موضوعات الانتهاكات الإسرائيلية بنسبة (24.6%)، أما المَوضوعات الاقتصادية بنسبة(11.3%) والمَوضوعات الخَدماتية حصلت على نسبة (7.1 %)، وفي حين جاءت المَوضوعات الاجتماعية بنسبة (4.7%).

ب- ركزت الوكالتان في ترتيب أولوياتها للخَبر الصَّحفي حيث حصلت وَكالة الأَنباء الفِرنسية على نسبة (79.1%)، بينما حصلت وَكالة رويترز على نسبة (63.6%) .

(1) أبو العون، معالجة وكالات الأنباء الدولية لقضية حصار غزة.

ج- جاء أسلوب سرد المَعلومات في المَرْتَبَة الأُولى للوكالتين، بنسبة (45.5%) في وَكالة الأنباء الفرنسية، وحصلت وَكالة رويترز على نسبة (62.8%).

5. دراسة عبد العاطي (2019م)[1]:

هدفت الدِّراسة للتعرف على مُعَالجَة الصُّحف الفِلَسطينية اليَومية لقضية نقل السِّفارة الأمريكية للقدس وتداعيتها، وتنتمي هذه الدِّراسة إلى الدِّراسات الوَصفية، واستخدم البَاحث منهج الدِّراسات المَسحية وفي إطاره تم استخدام أسلوب تحليل المَضمون، ومنهج العلاقات المُتبادلة وفي إطاره تم استخدام أسلوب المُقارنة المَنهجية، وتم جمع المَعلومات عن طريق استمارة تحليل المَضمون. وتتمثل عينة الدِّراسة بصحيفتي "فلسطين"، "الحَياة الجَديدة"، واختار البَاحث أسلوب العَينة العَشوائية المُنتظمة، بأسلوب الأسبوع الصناعي، أما عن العَينة الزَّمَنية فتتمثل بالفَترة المُمتَدة من (2017/12/1م حتى 2018/12/1)واعتمد البَاحث في دراسته على نظرية ترتيب الأولويات "الأَجنْدَة".

وتوصلت الدِّراسة لعدة نتائج أبرزها:

أ- كانت صَحيفة فِلَسطين الأكثر اهتمامًا بموضوعات نقل السِّفارة الأمريكية للقُدس وتداعياتها بنسبة (52.3%)، مقابل (47.7%)، لصَحيفة الحَياة الجَديدة.

ب- حظي موضوع الإعلان عن نقل السِّفارة الأمريكية للقدس باهتمام أكبر من بين فئات قضية الإعلان عن نقل السِّفارة الأمريكية للقدس بنسبة (64.9%)، وحضى موضوع تنفيذ النقل على نسبة (35.1%).

ج- اعتمدت صحيفتا الدِّراسة على المَصادر الأولية الفِلَسطينية، إذ جاءت بالمركز الأول بنسبة (68.4%)، من إجمالي المَصادر الأولية التي اعتمدت عليها صحيفتا الدِّراسة، وفي إطاره المَصادر الفِلَسطينية، حازت الشَّخصيات العَامة على نسبة (30.2%).

6. دراسة المزيني (2018م) [2]:

هدفت الدِّراسة لكشف مدى اهتمام المَواقع الإخبارية الفِلَسطينية بقضايا الشَّباب، ورَصْد القَضايا والمَوضوعات الشَّبابية التي أولتها مواقع الدِّراسة اهتمامها، وتنتمي هذه الدِّراسة إلى الدِّراسات الوَصفية، واستخدمت الدِّراسة منهجين، منهج الدِّراسات المَسحية وفي إطاره تم استخدام أسلوب تحليل المَضمون، ومنهج العلاقات المُتبادلة وفي إطاره تم استخدام أسلوب المُقارنة المَنهجية، وأدوات الدِّراسة

---

(1) عبد العاطي، معالجة الصّحف الفِلَسطينية اليومية لقضية نقل السفارة الأمريكية للقدس وتداعيتها.

(2) المزيني، معالجة المواقع الإخبارية الفِلَسطينية لقضايا الشّباب.

تمثلت في اســتمارة تحليل المَضــمون، والمُقابلة غير المُقننة وتتمثل عينة الدِّراســة بالمَواقع الإخبارية الفِلَســطينية تمثلت في "موقع دُنيا الوَطن، موقع وَكالة معًا الإخبارية، موقع وَكالة صَــفَا، موقع وَكالة سَما الإخبارية" واختار البَاحث أسلوب العَينة العَمدية، أما عن العَينة الزَّمَنية فتمثلت بالفَترة المُمتَدة من (2017/8/1م حتى2018/10/31) واعتمد البَاحث في دراســـته على نظرية ترتيب الأولويات "الأَجنْدَة".

وتوصلت الدِّراسة لعدة نتائج أبرزها:

أ- جاءت القضــايا الســياســية في المَرْتَبَة الأُولى في مواقع الدراســة بنســبة (24.3%)، تلاها في المرتبة الثانية القضايا الاقتصادية بنسبة (23.4%).

ب- اهتمام مواقع الدراسة في معالجة موضوعات قضايا الشباب حيث تفاوتت نسب هذه الموضوعات بنســب بســيطة ومتقاربة ما عدا موضــوعات "البطالة والفقر والعمل" حيث حازت على المرتبة الأولى بنسبة مرتفعة بلغت (21.5%).

ج- بينت الدِّراسة أن الصُّورة الصحفية تصدرت من بين الوَسائط المُتعددة لإبراز موضوعات الشَّباب بنسبة (53%).

7.دراسة جودة (2018م)[1]:

هدفت الدِّراســـة إلى التَّعرف على دور المَواقع الإلِكترونية الفِلَســـطينية الحَزبية في التَّنشـــئة السِّياسية، وطبيعة القَضـايا والمَوضـوعات التي تسـهم في تحقيق التَّنشئة السِّياسية، والقيم التي ركزت عليها، وتنتمي هذه الدِّراســة إلى البُحوث الوَصــفية، وتم اســتخدام منهج الدِّراســات المَســحية من خلال أسلوب تحليل المَضمون، ومنهج الممارسات الإعلاميَة، ومنهج العلاقات المُتبادلة وفي إطاره أسلوب المُقارنة المَنهجية، واســتخدمت الدِّراســة اســتمارة تحليل المَضــمون، وتتمثل عينة الدِّراســة في "موقع الإعلام والثقافة التابع لحركة فتح، والموقع الرســـمي لحركة حماس، وموقع الجَبهة الشَّـــعبية لتحرير فِلَســطين"، خلال الفَترة الزَّمَنية المُمتَدة من (2017/6/4م حتى 2017/7/3م)، وتم اختيار القَضــايا والمَوضـوعات بطريقة الحَصْر الشَّامل، حيث تمثلت مادة تحليل المَضـمون ب (706) مواد إعلامية، فيما جرت المُقابلة مع ثلاثة مســئولين في مواقع الدِّراســة، و(13) من النخبة الفِلَســطينية في مجالي الإعلام والسِّياسة، واعتمد البَاحث على نظريتي الغَرس الثَّقافي، والقَائم بالاتصال.

(1) جودة، دور المواقع الإلكترونية الفِلَسطينية الحزبية في التنشئة السياسية.

وتوصلت الدِّراسة لعدة نتائج أبرزها:

أ- كرست مواقع الدِّراسة القيم السِّياسية الإيجابية لدى الجُمهور، بنسبة (64.75%)، مقابل نسبة (13.19%) للقيم السَّلبية.

ب- عززت مواقع الدِّراسة الثقافة السِّياسية لدى الجُمهور بنسبة (52.61%) من مجموع أهداف المَوضوعات السِّياسية المنشورة على مواقع الدِّراسة.

ج- تبلور دور مواقع الدِّراسة كما ترى النخبة السِّياسية في تقديم مواقف الحزب من القَضايا الوَطنية من خلال التَّصريحات والبيانات، ورسالته، وأهدافه، وبرنامجه السِّياسي، والتَّعبئة الفِكرية، وتعزيز شعور الجُمهور بالهوية الوَطنية، ونشر الوَعي السَّياسي وفق رؤية الحَزب.

8.دراسة الشَّريف (2017)[1]:

هدفت هذه الدِّراسة إلى التَّعرف على طبيعة مُعَالجَة المَواقع الفِلَسطينية الإلِكترونية حول حِصار غزة، ورَصْد المَوضوعات التي ركزت مواقع الدِّراسة على إبرازها، تنتمي هذه الدِّراسة للبُحوث الوَصفية، والتي في إطارها استخدمت منهجين هما: منهج الدِّراسات المَسحية، والذَّي تم من خلاله استخدام أسلوب تحليل المَضمون، ومنهج العلاقات المُتبادلة الذَّي تم من خلاله استخدام أسلوبي المُقارنة المَنهجية والعلاقات الارتباطية، وتم جمع البيانات عن طرق استمارة تحليل المَضمون، تمثلت عينة المَواقع الفِلَسطينية الإلِكترونية الإخبارية للدراسة وهي: "موقع وَكالة معًا الإخبارية، موقع وَكالة الأنباء والمَعلومات وَفَا، موقع وَكالة فِلَسطين اليوم الإخبارية، وموقع وَكالة فِلَسطين الآن الإخبارية"، أما المدة الزَّمَنية للدراسة فتمثلت في عينة عشوائية بأسلوب الأَسبوع الصِّناعي لمدة (3 سنوات) بدأت من الفَترة الزَّمَنية (30/يوليو 2013م حتى 30/ يونيو2016م) تمثلت مادة دراسة تحليل المَضمون جميع المَوضوعات التي تخص حِصار غزة في مواقع بلغت (2669مادة صحفية)، كما استخدمت البَاحثة نظرية " الأَجنْدَة الإعلاميَة".

وتوصلت الدِّراسة لعدة نتائج أبرزها:

أ- تصدرت " القَضايا الاجتماعية" اهتمام مواقع الدِّراسة الأربعة بنسبة (22.2%)، ثم تلاها القَضايا السِّياسية ثم القَضايا الاقتصادية، في حين تصدرت فئة " الحدود والمَعابر والسَّفر" من بين المَوضوعات في اهتمام مواقع الدِّراسة الأربعة بنسبة (14%).

ب- أَولت مواقع الدِّراسة اهتمامًا كبيرًا لأسلوب "سرد المَعلومات"، حيث تصدرت المَرْتَبة الأُولى من بين أساليب تقديم المَضمون بنسبة (62.7%).

---

(1) الشَّريف، معالجة المواقع الفِلَسطينية الإلكترونية والإخبارية لحصار غزة.

ج- ركزت مواقع عينة الدِّراسة في معالجتها للمَواد الخَبرية المُتعلقة بقضايا حِصار غزة، حيث جاءت بنسبة كبيرة على هيئة " الخَبر الصَّحفي " و" التَّقرير الصَّحفي" في مواقع الدِّراسة. بينما جاءت الفنون الصحفية الأخرى (كالحديث الصَّحفي والمَقال والتَّحقيق والقِصة الخَبرية) بنسبة ضعيفة جدًا في مواقع الدِّراسة.

9.دراسة مِصْلِح (2016م)[1]:

هدفت هذه الدِّراسة إلى التَّعرف على أهم القَضايا المُتعلقة بقضية إضراب الأسرى الجَماعي في سجون الاحتلال عام 2014م والتي تناولتها الصُّحف العَربية، وتنتمي هذه الدِّراسة إلى البُحوث الوَصفية، واستخدمت البَاحثة منهج الدِّراسات المَسحية، وفي إطاره استخدم تحليل المَضمون، ومنهج دراسات العلاقات المُتبادلة، حيث تم استخدام أسلوب المُقارنة المَنهجية، وجمعت الدِّراسة بين أداتي استمارة تحليل المَضمون، وأداة المُقابلة المُقننة، واختارت البَاحثة عينة الصُّحف العَربية (الدُّستور الأردنية، الشَّرق القَطرية، الاتحاد الإماراتية)، باستخدام أسلوب العَينة العَمدية أما عن العَينة الزَّمَنية فتمتد ما بين (2014/4/16م) وحتى (2014/7/2م)، كما اعتمدت الدِّراسة على نظرية ترتيب الأولويات "الأَجنْدَة".

وتوصلت الدِّراسة لعدة نتائج أبرزها:

أ- تقدم قضية الفَعاليات التَّضامنية على غيرها من قضايا إضراب الأسرى الفِلَسطينيين داخل سجون الاحتلال فقد جاءت بالمَرْتَبة الأُولى من حجم المُعَالجَة بنسبة (28.4%) وتلتها القَضايا المُتعلقة بالأوضاع الصِّحية للأسرى بنسبة (20%)، وبالمَرْتَبة الثَّالثة قضايا العَزل بنسبة (10.8%).

ب- واحتل الاعتقال الإداري المَرْتَبة الأُولى في أسباب الإضراب عن الطَّعام بنسبة (54.9%)، يليه الإضرابات الفَردية بنسبة (4.9%)، وبالمَرْتَبة الثَّالثة كثرة التَمديدات بنسبة (4.3%)، فيما حظيت القَضايا المُتعلقة بإنهاء الاعتقال الإداري على اهتمام كبير في فئة أهداف الإضراب بنسبة (4.3%).

ج- جاء اهتمام الصُّحف بالأَهداف التَفسيرية فيما يتعلق بأهداف المُعَالجَة الصحفية لقضية إضراب الأسرى الفِلَسطينيين بنسبة (13.9%)، وبنسبة متقاربة الأَهداف الدِّعائية بنسبة (11.1%).

(1) مصلح، معالجة الصّحف لإضراب الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي عام 2014م.

10.دراسة البريم (2016م) [1]:

هدفت الدِّراسة إلى التَّعرف على الكَيفية التي عالجت فيها المَواقع الإلِكترونية الفِلَسطينية قضايا المُفاوضات الفِلَسطينية الإسرائيلية، تنتمي هذه الدِّراسة إلى البُحوث الوَصفية التي استخدمت الدِّراسات المَسحية وفي إطارها تم استخدام منهجين هما: منهج المَسح الإعلامي وفي إطاره استخدمت مسح تحليل المَضمون، والمنهج الخَاص بدراسة العلاقات المُتبادلة وفي إطاره استخدمت أسلوب المُقارنة المَنهجية، وتم جمع البيانات عن طرق استمارة تحليل المَضمون، وتتمثل عينة الدِّراسة بموقع (الكرامة برس والمركز الفِلَسطيني للإعلام وموقع صَحيفة الأيام)، أما العَينة الزَّمَنية فتمثلت في الفَترة المُمتَدة بين (1/8/2014م حتى 31/4/2014م)، استخدمت الدِّراسة نظرية تحليل الأطر الإعلاميَة.

وتوصلت الدِّراسة لعدة نتائج أبرزها:

أ- تعاني المَواقع الإلِكترونية الفِلَسطينية عينة الدِّراسة ضعفًا شديدًا في استثمار التِّقنيات الإلِكترونية التي تنتجها شبكة الإنترنت.

ب- تصدر قالب فن الخَبر (74.4%)على حسب الاهتمام بالتَّقرير الإخباري (14.5%) والمقال التَّحليلي (10.1%)، باعتباره أحد الفُنون الرَئيسَة التي تعتمد عليها المَواقع الإلِكترونية في عرض التَّطورات والأحداث الخَاصة بملف المفاوضات الفِلَسطينية الإسرائيلية.

ج- السِّياسة العَامة للمواقع الإلِكترونية عينة الدِّراسة والاتجاه السِّياسي يسيطران وبشكل مطلق على السِّياسة التَّحريرية في كيفية التَّعامل وتناول قضايا المفاوضات.

11.دراسة أبو حميد (2015م)[2]:

هدفت الدِّراسة إلى التَّعرف على كيفية مُعَالجَة الكَاريكاتير في الصَّحافة الفِلَسطينية للعدوان الإسرائيلي على غزة عام (2014م)، والمَوضوعات التي تناولتها في الكَاريكاتير، وتنتمي هذه الدِّراسة إلى الدِّراسات الوَصفية، مستخدمة منهج المَسح، وكان الأسلوب المتبع هو أسلوب تحليل المَضمون واستخدمت الدِّراسة في إطاره أسلوب المُقارنة المَنهجية، واعتمدت الدِّراسة على استمارة تحليل المَضمون، وتمثلت عينة الدِّراسة بجميع أعداد الصُّحف الفِلَسطينية اليَومية وهي: "صَحيفة القدس، وصَحيفة فِلَسطين، وصَحيفة الأيام، وصَحيفة الحَياة الجَديدة"، من تاريخ (8 يوليو2014م حتى

(1) البريم، معالجة المواقع الإلكترونية الفِلَسطينية للمفاوضات الفِلَسطينية الإسرائيلية.

(2) أبو حميد، معالجة فن الكاريكاتير في الصحافة الفِلَسطينية للعدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014م.

تاريخ 26 أغسطس 2014م)، باستخدام أسلوب الحَصْر الشَّامل لجميع الأَعْداد، ولم تستخدم الدِّراسة أي نظرية إعلامية.

وتوصلت الدِّراسة لعدة نتائج أبرزها:

أ- اعتماد صُحف الدِّراسة على رسامي الكَاريكاتير الفِلَسطينيين بنسبة (100%).

ب- اعتمد رسامو الكَاريكاتير على الشَّخصيات المحورية الرمزية غير المسماة والتي جاءت في المَرْتَبَة الأُولى بنسبة (48.9%)، من إجمالي رسوم الكَاريكاتير في صُحف الدِّراسة، تلتها في المَرْتَبَة الثّانية الشَّخصيات الإسرائيلية بنسبة (12.4%).

ج- احتل هدف الكَاريكاتير إظهار الألم والمُعاناة المَرْتَبَة الأُولى بنسبة (46.6%) من بين أهداف الكَاريكاتير في صُحف الدِّراسة وبفارق كبير عن الأَهداف الأخرى، حيث جاء هدف التَّأييد والمناصرة في المَرْتَبَة الثّانية بنسبة (26.6%)وجاء هدف التَّأييد والمُناصرة في المَرْتَبَة الثّانية بنسبة (28.1%).

12.دراسة العُمري (2015م)[1]:

هدفت هذه الدِّراسة إلى التَّعرف على سمات محتوى وشكل موضوعات الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الطِّفل الفِلَسطيني والوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين صُحف الدِّراسة "الحَياة الجَديدة"، و"القدس"، و"فلسطين" وتنتمي هذه الدِّراسة إلى البُحوث الوَصفية، وفي إطارها تم استخدام منهجين هما: منهج المَسح الإعلامي، وفي إطاره أسلوب تحليل المَضمون، ومنهج دراسة العلاقات المُتبادلة، وفي إطاره أسلوب المُقارنة المَنهجية، أما أداة الدِّراسة فهي استمارة تحليل المَضمون، تمثلت عينة الدِّراسة بصُحف الفِلَسطينية الآتية "الحَياة الجَديدة"، و"القدس"، و"فِلَسطين"، وتم اختيار أعداد الصَّحيفتين بطريقة العَينة العَشوائية المُنتظمة بأسلوب الأَسبوع الصِّناعي، أما العَينة الزَّمَنية فتمثلت في الفترة المُمتَدة من (2013/1/1م وحتى2013/12/31م)، واستخدمت البَاحثة نظرية وضع الأَجنْدَة.

وتوصلت الدِّراسة لعدة نتائج أبرزها:

أ- اهتمام صُحف الدِّراسة بالحقوق المَدنية والسِّياسية على حساب الحُقوق الاقتصادية والاجتماعية، حيث بلغت نسبة موضوعات انتهاكات الحُقوق المَدنية والسِّياسية في الصُّحف الثَّلاث (89.2%).

(1) العمري، معالجة الصّحف اليومية الفِلَسطينية للانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الطفل الفلسطيني.

ب- تباين أجندة صُحف الدِّراسة فيما يتصل باهتمامها بالعَديد من أنواع الانتهاكات كانتهاك الحَق في التَعليم وانتهاك الحَق في الصِّحة.

ج- تركيز الصُّحف على مُعَالجَة قضايا الاعتقال والاحتجاز وتشابه أجندة اهتمامها بهذه القَضايا، التي حازت على نسبة تعادل تقريبًا مجموع ما حازت عليه باقي قضايا الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الطِّفل الفِلَسطيني.

المحور الثّاني- دراسات تتعلق بإعلام الجريمة:

13.دراسة أبو ضاحي (2018م)[1]:

هدفت الدِّراسة إلى التَّعرف على اتجاهات طلبة الجَامعات في محافظات غزة نحو أخبار الجَريمة في المَواقع الإخبارية الفِلَسطينية وعلاقتها بخصائصهم الاجتماعية، وتنتمي هذه الدِّراسة إلى البُحوث الوَصفية التي استخدمت المنهج المَسحي وفي إطاره استخدم أسلوب مسح جمهور وسائل الإعلام، وتم جمع بيانات الدِّراسة باستخدام الاستبانة التي وزعت على عدد من المبحوثين من طلبة جامعات غزة، وتتمثل عينة الدِّراسة ب(420) مبحوثًا من طلبة الجَامعات الرَئيسَة الثَّلاث: الجَامعة الإسلامية، وجامعة الأزهر، وجامعة الأقصى، باستخدام العَينة العَشوائية الطبقية، أما العَينة الزَّمَنية فتمثلت في الفَترة المُمتَدة من (2015-2016) واستخدمت البَاحثة نظرية الاستخدامات والإشباعات.

وتوصلت الدِّراسة لعدة نتائج أبرزها أن:

أ- (53.6%) من المبحوثين يتابعون أخبار الجَريمة عبر المَواقع الإخبارية بدرجة متوسطة، و(22.7%) منهم يتابعونها بدرجة عالية، بينما (17.9%) يتابعونها بدرجة منخفضة.

ب- (69.6%) لا يتابعون أخبار الجَريمة يعزون ذلك لعدم كفاءة المَواقع الإخبارية في نقل أخبار الجَريمة، بينما (56.5%) منهم يرون أن أخبار الجَريمة لا تثير اهتمامهم، و(47.8%) يرون نشر أخبار الجَريمة يثير الفتنة في المُجتمع.

ج- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في متابعة طلبة الجَامعات في محافظات غزة لأخبار الجَريمة في المَواقع الإخبارية الفِلَسطينية وفقًا للحالة المَزاجية لهم عند المُتابعة.

---

(1) أبو ضاحي، اتجاهات طلبة الجامعات في محافظات غزة نحو أخبار الجريمة في المواقع الإخبارية الفِلَسطينية وعلاقتها بخصائصهم الاجتماعية.

14.دراسة نبار (2018م)[1]:

هدفت الدِّراســـة إلى التَّعرف على أي حد توجد علاقة بين عادات وأنماط مشـــاهدة البَرامج التِّلفزيونية الوَطنية عند النســـاء الجزائريات ربات البيوت وتوعيتها بالجَرائم المُختلفة المُرتكبة في المُجتمع، تنتمي هذه الدِّراسة إلى البُحوث الوَصفية معتمدة على منهج الدِّراسات المَسحية، وفي إطاره استخدم أسلوب مسح جمهور وسائل الإعلام، أما عن أدوات الدِّراسة فاستخدمت البَاحثة أداة استمارة الاستبانة، تتمثل عينة الدِّراسة في الأُسَر الجزائرية والتي يبلغ عددها (160) أسرة موزعة على (16) حيًا، تم اختيار العَينة بالطريقة القَصـــدية، أما العينة الزَّمَنية فتمثلت في الفَترة المُمتَدة من (2016/9/28م حتى 2016/10/9م) واستخدمت الدِّراسة نظرية الغَرس الثَّقافي.

وتوصلت الدِّراسة إلى عدة نتائج أبرزها:

أ- أكثر البرامج مشـــاهدة من طرف النســـاء الماكثات بالبيت هي البرامج التفاعلية والدرامية، وكلها تتناول موضـوعات حول الجرائم خاصـة الاختطاف والقتل والتحرش الجنسـي وذلك بشـكل دائم لأكثر من ساعتين أسبوعيًا.

ب- أكثر البرامج تجســـيدًا لفكرة التوعية بمخاطر الجريمة هي خط أحمر، ويبث ليلًا ويأخذ شـــكل البرامج التفاعلية ويقدم بالعامية.

ج- تتابع المبحوثات البرامج التوعوية كونها تتناول قضـــايا مجتمعية حقيقية ســـاهمت في توعيتها بطرق وإجراءات الوقاية من الجريمة على المستوى المجتمعي والعائلي والشخصي.

15.دراسة الفَقير (2017م)[2]:

هدفت الدِّراســة إلى التَّعرف على مدى التزام الصَّــحافة الإلِكترونية الأُردنية بالقواعد الأَخلاقية والقَانونية في نشر أخبار الجَرائم في إطار المَسؤولية الاجتماعية للصـحافة، وتنتمي هذه الدِّراسـة إلى البُحوث الوَصـفية التي اسـتخدمت الدِّراسـات المَسـحية وفي إطاره أسـلوب تحليل المَضـمون، أما عن أدوات الدِّراسة فاستُخدِمَت استمارة تحليل المَضمون، وتتمثل عينة الدِّراسة التَّحليلية بتحليل ثلاث مواقع إلكترونية وتم اختيار العَينة بالطريقة العَشوائية، أما العَينة الزَّمَنية فتمثلت في عام (2015م). اعتمدت الدِّراسة على نظرية الأَجنْدَة الإعلاميَة.

---

(1) نبار، دور التَّلفزيون في التوعية بمخاطر الجريمة.

(2) الفقير، مسؤولية الصحافة الإلكترونية، القانونية والأخلاقية، في نشر أخبار الجرائم.

وتوصلت الدِّراسة لعدة نتائج أبرزها:

أ- لا توجد صحافة إلكترونية متخصصة في نشر أخبار الجَريمة في الأُردُن، حيث إن حجم نشر أخبار الجَرائم في المَواقع الإلِكترونية الإخبارية محل الدِّراسة كانت بنسبة (6.8%)، من مجمل أخبارها.

ب- لم يكن هناك مجهود واضح من قبل هذه المَواقع الإلِكترونية في تناولها لأخبار الجَرائم، وظهر ذلك من خلال عدم التزامها بالهَدف من نشر أخبار الجَرائم ألّا وهو التَّوعية والتَّثقيف ومتابعة القَضايا التي تناولتها والاكتفاء بالإخبار والإعلام.

ج- أبرز التَّجاوزات الأَخلاقية والقَانونية التي وقعت فيها المَواقع الإلِكترونية الإخبارية محل الدِّراسة، كانت في عدم التوازن في عرض وجهات النَّظر والحُكم المُسبق على المُتهم قبل المُحاكمة والتَّوسع في ذكر الأَداة والأسلوب الجرمي.

16.دراسة خناق & التواتي (2016م)[1]:

هدفت الدِّراسة إلى التَّعرف على الأبعاد الدلالية لظاهرة اختطاف الأطفال من خلال التَّحقيقات الصحفية، والكَشف عن المعاني الصريحة والضمنية، وتسليط الضُّوء على المُعَالجَة الإعلاميَة لهذه الظاهرة ، وتنتمي هذه الدِّراسة إلى البُحوث الوَصفية معتمدة منهج العلاقات المُتبادلة، وفي إطاره تم استخدام أسلوب دراسة حالة، أما عن أدوات الدِّراسة فاستُخدِمَت أداة استمارة تحليل المَضمون، وتتمثل عينة الدِّراسة التَّحليلية بتحليل مضمون برنامج" الشُّروق تحقق" على قناة الشروق الجزائرية، الذَّي تناول في سلسلته موضوع اختطاف الأطفال بعنوان "ذئاب بشرية"، واعتمدت الدِّراسة على أسلوب العَينة العَمدية، أما العَينة الزَّمَنية فتمثلت بعام (2016م)، واستخدمت الدِّراسة نظرية الغَرس الثَّقافي.

وتوصلت الدِّراسة لعدة نتائج أبرزها:

أ- نَقلَ التَّحقيق رسالة المُشاهد الجَزائري، مفادها إمكانية قرب المُجرم من المُحيط الذَّي يعيش فيه، وأن المُجرمين يقتنصون الفُرص للقِيام بعملياتهم، حين يغفل الأَولياء عن حراسة أبنائهم، أو انتظار مناسبات، تشغل النَّاس عن رؤية مثل هؤلاء المُختطفين.

ب- أنكر الشَّعب الجَزائري هذا الفِعل الشَّنيع " الاختطاف" وما يصاحبه من تصريحات بشعة من طرف المُختطفين تجاه الضَحية سواء ترهيب أو ضرب أو اغتصاب أو غير ذلك مما يتنافى وقيم المُجتمع الجَزائري.

---

(1) خناق، & التواتي، المعالجة الإعلامية لظاهرة اختطاف الأطفال في الجزائر من خلال التحقيقات الصّحفية.

ج- اعتمد التَّحقيق على أســاليب عدة في تكوين صــورة مختطفي الأطفال في الجَزائر، كالصُّــور والفِيديوهات الحَقيقية وشــهود العِيان من الأَقارب أو الجِيران، كما عزز التَّحقيق أيضًــا بتمثيل درامي رسـم صـورة المُختطف بهيئة مشـينة جدًا، أما المُختطفون الأَطفال فقد بدت عليهم ملامح البَراءة والعَفوية في إتباع هؤلاء، ما جعل التَّحقيق يكتسـب مصـداقية كبيرة من الرَّسـالة الأيقونية واللسانية معًا.

17.دراسة بويتة& برجي (2017م)[1]:

هدفت الدِّراسة للوصول إلى حقيقة تخص موضوع معين والإحاطة به لإزالة الغموض والتَّعرف على الضـوابط التي تتحكم في مُعَالجَة الصـحيفة لمَوضـوع جريمة اختطاف الطِّفلين هارون وإبراهيم، وتنتمي هذه الدِّراسـة إلى الدِّراسـات الوَصـفية التَّحليلي، التي استخدمت منهج الدِّراسـات المَسـحية وفي إطاره تم استخدام أسلوب تحليل المَضمون، وتم جمع المَعلومات عن طريق استمارة تحليل المَضمون، وتتمثل عينة الدِّراسة في جميع الأَعْداد الصادرة في جريدة الشُّروق اليومي والتي حملت تفاصيل قضية اختطاف الطِّفلين هارون وإبراهيم، وتقدر ب (16) عددًا والتي تناولت موضوع الاختطاف، وتم اختيار العَينة بالطريقة القَصــدية، أما العَينة الزَّمنية فتمثلت في الفَترة المُمتَدة من (فبراير 2017م حتى مايو 2017م)، لم تستخدم الدِّراسة أي نظرية إعلامية.

وتوصلت الدِّراسة لعدة نتائج أبرزها:

أ- عالجت جريدة الشُّــروق اليَومي قضــية اختطاف الطِّفلين هارون وإبراهيم بأهمية إعلامية، وهذا بتخصـيص مسـاحة معتبرة في مواقع مختلفة عبر كافة صـفحاتها، وتم تناول المَوضـوع بالتركيز على القلب الخَبري.

ب- تم تحليل المَوضــوع بنوع من العُمق، وذلك من خلال ذكر التَّفاصــيل الخَاصــة بالقَضــية، لكن يغيب هذا العمق في المُعَالجَة غياب التَّحقيق الصَّــحفي وهو الأَنســب لتناول قضــايا الجَرائم للكشف عن الحَقائق.

ج- سـاهمت مُعَالجَة جريدة الشُّـروق اليومي لقضـية اختطاف الطِّفلين هارون وإبراهيم في خلق رأي عام جزائري موحد يدين هذا النوع من الجَرائم.

---

(1) بويتة& برجي، المعالجة الإعلامية لقضية اختطاف الأطفال في الصحافة المكتوبة: حالة الطفلين هارون وإبراهيم من خلال صحيفة الشروق اليومي نموذجًا.

18.دراسة سلطان (2017م)[1]:

هدفت الدِّراســـة إلى التَّعرف على الفنون التي تمت بها المُعَالجَة الصـــحفية لقضـــايا الجَرائم المُتعلقة بالطِّفل المَصريّ في المَواقع والصُّحف الإلِكترونية، ورَصْد مضامين ومصادر صُحف عينة الدِّراســـة التي تم من خلالها مُعَالجَة الجَرائم المُتعلقة بالطِّفل المَصـــريّ، ، وتنتمي هذه الدِّراســـة إلى البُحوث الوَصفية معتمدة منهج الدِّراسات المَسحية باستخدام أسلوب تحليل المَضمون، أما عن أدوات الدِّراســة فاســتُخدِمَت اســتمارة تحليل المَضــمون ، وتتمثل عينة الدِّراســة من الصُّــحف الإلِكترونية والصُّحف الآتية (أخبار اليوم، اليَوم السَّابع، والوَفد) باستخدام أسلوب المَسح الشَّامل، وتمثلت العَينة الزَّمَنية للدراسة بعام (2016م)، ولم تستخدم الدِّراسة نظرية إعلامية.

وتوصلت الدِّراسة لعدة نتائج أبرزها:

أ- إمكانية توظيف المَواقع والصُّحف الإلِكترونية في الحد من انتشار ظاهرة جرائم الأطفال.

ب- المُعَالجَة الصـحفية لصُـحف عينة الدِّراسـة مُعَالجَة موضـوعية في معظم الجَرائم المُتعلقة بالطِّفل التي تم نشرها بالصُّحف.

ج- اعتمدت صُحف الدِّراسة على الخَبر الصَّحفي بنسبة (93.1%).

19.دراسة جودة (2016)[2]:

هدفت الدِّراسة إلى التعرف على دور الصُّحف الفِلَسطينية اليَومية والقَائم بالاتصال في مُعَالجَة قضايا الجَريمة باستخدام التَّحليل الكَمي، للكَشف عن قضايا الجَريمة وموضوعاتها وأولويات الاهتمام بها، وتنتمي هذه الدِّراسـة إلى البُحوث الوَصـفية معتمدة منهج الدِّراسـات المَسـحية باسـتخدام أسـلوب تحليل المَضـمون، ومسـح أسـاليب الممارسـة، واعتمدت أيضًـا على منهج العلاقات المُتبادلة بأسـلوب المقارنة المنهجية، أما عن أدوات الدِّراسـة فاسـتخدمت البَاحثة أداة اسـتمارة تحليل المَضـمون والمُقابلة المقننة، وتمثلت عينة الدِّراسة بالصُّحف اليَومية الفِلَسطينية (صَحيفة القدس، صَحيفة الحَياة الجَديدة، صَحيفة الأيام، صَحيفة فِلَسطين) باستخدام المَسح الشَّامل لها، أما عينة الدِّراسة المَيدانية فاعتمدت البَاحثة العينة العَمدية وتم إجراء مقابلات مع (19) شـخصًـا يعملون في الصُّـحف الأربع. أما العَينة الزَّمَنيـة فتمثلـت في الفَترة المُمتَدة من (1نوفمبر2014حتى 30أغســـطس2015)، معتمـدة العَينـة العَشوائية المُنتظمة، واستخدمت البَاحثة نظرية المسئولية الاجتماعية، ونظرية حارس البوابة.

---

(1) سلطان، معالجة المواقع الإلكترونية لقضايا الجريمة المتعلقة بالطفل المصري.

(2) جودة، دور الصّحف الفِلَسطينية في معالجة قضايا الجريمة.

وتوصلت الدِّراسة لعدة نتائج أبرزها:

أ- بلغ اجمالي قضايا الجَريمة في الصُّحف الدِّراسة (632) جريمة، كانت أبرز الجَرائم الواردة في صُحف الدِّراسة هي جرائم الأفراد بما يعادل (28.6%) من إجمالي الجَرائم، وفي المَرْتَبَة الثّانية جاءت جرائم ضد الأخلاق بنسبة (19.1%).

ب- لا يوجد علاقة بين موضوعات جرائم الأفراد ونشرها في صُحف الدِّراسة الأربع، فقد بلغ عدد الجَرائم المُتعلقة بالأفراد (181) جريمة، استحوذت صَحيفة القُدس على (51.9%) منها، تلتها الأيام بنسبة (28.2%)، ثم صَحيفة الحَياة الجَديدة بنسبة (11%)، وصَحيفة فِلَسطين بنسبة (8.8%)، وقد احتلت جرائم القَتل النسبة الأعلى من بين الجَرائم المطروحة.

ج- القائمون بالاتصال في صُحف الدِّراسة لديهم قبول بنشر قضايا الجَريمة بنسبة (89.5%)، حيث اعتبر القائم بالاتصال أن نشر قضايا الجَريمة في الصُّحف يساهم في التَّعرف إلى أسباب الجَريمة وسبل معالجتها، على أن يتم ذلك ضمن طرح الحَدث كحدث، ومعالجته وفق ضوابط صحفية

20.دراسة طه (2015م) [1]:

هدفت الدِّراسة إلى التَّعرف على مفاهيم الوَعي الاجتماعي لمكافحة الجَريمة وعلى مؤسسات التَّنشئة الاجتماعية ومحتوى الرسائل الإعلاميَة المقروءة في نشر الوَعي الاجتماعي، تنتمي الدِّراسة للمنهج الوصفي التَّحليلي وأسلوب التَّحليل واستخدمت الدِّراسة استمارة تحليل المَضمون، وأسلوب المقابلات الشَّخصية، تمثلت عينة الدِّراسة بصحيفتي (الدار وحكايات الاجتماعيين) في الفَترة من (1 يناير -31ديسمبر-2014م) وتم تحديد حجم العَينة ب (48) عددًا للصَحيفة الوَاحدة، وقد تم اختيار هذه العَينة بالطَّريقة القَصدية ل(16) مفردة، لم تستخدم الدِّراسة أي نظرية إعلامية.

وتوصلت الدِّراسة لعدة نتائج أبرزها:

أ- الفنون الصحفية الغالبة هي الأخبار والبالغة نسبتها في صَحيفة الدار (99%)، وفي صَحيفة حكايات تقدر نسبتها (87%) مما يدل على أن القوالب التَّحريرية المُستخدمة لدى صحيفتي الدار وحكايات في مضمون الجَريمة هي الأخبار بمقارنة صَحيفة الدار بصَحيفة حكايات نجد أنها تتناول (13%) من الفنون التَّحريرية الأخرى.

ب- قلة الاهتمام بالقَضايا الاجتماعية والمُهددات التي تؤرق المُجتمع كالنُّزوح والمُخدرات والاغتصاب وغيرها من مهددات المُجتمع.

---

(1) طه، دور الصحافة في نشر الوعي الاجتماعي لمكافحة الجريمة.

ج- مضمون المَادة الصحفية لصَحيفة الدَّار جرائم القَتل بنسبة (50%)، بينما في صَحيفة حكايات هي الجَرائم الأخرى بنسبة (79.2%) ويليها القَتل، يمكن القَول أنّ غالبية التَّناول في صحيفتي الدَّار وحكايات هي جرائم القَتل وجرائم أخرى (مثل الاعتداءات والاتجار بالبشر).

21.دراسة Craig & Todd (2015م)[1]:

هدفت الدِّراسة إلى التَّعرف على تناول الصَّحافة البريطانية للجرائم الجِنسيّة مقارنة بفئات الجَرائم الأخرى والخَصائص اللغوية لها، تنتمي هذه الدِّراسة إلى البُحوث الوَصفية التي استخدمت الدِّراسات المَسحية وفي إطاره أسلوب تحليل المَضمون، أما عن أدوات الدِّراسة فاستخدمت استمارة تحليل المَضمون، تتمثل عينة الدِّراسة التَّحليلية بتحليل الصُّحف الآتية (ذا صن، ديلي ميرور، ديلي أكسبريس، ديلي ستار، ديلي تلغراف، الجارديان، ديلي مايل، تايمز)، ولم تحدد الدِّراسة طريقة تحليل واختيار العَينة، أما العَينة الزَّمَنية فتمثلت في الفَترة المُمتَدة من (1 أغسطس حتى 30 نوفمبر 2012م)، لم تستخدم الدِّراسة أي نظرية إعلامية.

وتوصلت الدِّراسة لعدة نتائج أبرزها:

أ- تمثل جرائم الجنس والعُنف والمِلكية المعدلات الثابتة في صُحف الدِّراسة، مع عدم وجود إصدارات تنحرف عن هذه المُعدلات، سواء في الصُّحف الأَكثر قراءة أو الأَقل قراءة، أو صُحف التابلويد والقَطع الكَبيرة.

ب- أكثر الجَرائم حضورًا العُنف، إذ بلغت نسبتها (66%)، ثم الجَرائم الجِنسيّة (18%)، وجرائم المِلكية (16%).

ج- هناك فرق في استخدام الكَلمات الغَاضبة مع الجَرائم الجِنسيّة مقارنة بجرائم العُنف والمِلكية والمُهاجرين، وكانت أكثر الصُّحف استخدامًا للعِبارات السَّلبية والغَاضبة هي " الديلي ستار" و"ذا صن"، في حين قلت النِّسبة في صَحيفة " الديلي ميل".

22.دراسة بطاينة (2015م)[2]:

هدفت الدِّراسة إلى التَّعرف على الكَيفية التي غطت بها المَواقع الإلِكترونية الإخبارية الجَرائم في المُجتمع الأُردنيّ المَحليّ لعِام (2014م)، تنتمي هذه الدِّراسة إلى البُحوث الوَصفية معتمدة منهج الدِّراسات المَسحية باستخدام أسلوب تحليل المَضمون، أما عن أدوات الدِّراسة فاستُخدِمَت أداة استمارة

---

(1) Craig, H.A., Todd,H.E Emotional Representation of Sewual Crime in The National British Press.

(2) بطاينة، تغطية المواقع الإلكترونية لقضايا الجريمة المحلية.

تحليل المَضمون، تتمثل عينة الدِّراسة من (90) موقعًا إلكترونيًا إخباريًا، وتمثلت العَينة الزَّمَنية للدِّراسة بالفَترة المُمتَدة من (1يناير حتى 31ديسمبر 2014م)، ولم تستخدم الدِّراسة نظرية إعلامية.

وتوصلت الدِّراسة لعدة نتائج أبرزها:

أ- احتل موضـــوع إطلاق النار المَرْتَبَة الأُولى بين المَوضـــوعات التي غطتها المَواقع الإلِكترونية الإخبارية بنسبة (19.2%)، تلاه موضوع القَتل العَمد بنسبة (6.9%).

ب- احتلت العَاصـمة عَمّان المَرْتَبَة الأُولى بين التَّوزيعات الجُغرافية بنسـبة (37.5%)، تلاها مدينة إربد بنسبة (16.5%).

ج- حظيَ فَن التَّقرير الصَّـــحفي بالمَرْتَبَة الأُولى بنســـبة (09.3%)، ثم الخَبر الصَّـــحفي بنســـبة (40.6%)، حيث بينت النَّتائِج إن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية في كل من الخَبر الصَّحفي والتَّقرير الصَّحفي.

23.دراسة العدوي (2014م)[1]:

هدفت الدِّراسة لكشف وتحليل وتفسير واقع نشر أخبار الجَريمة في الصُّحف العُمَانية اليَومية، وتحديد العَوامل المُجتمعيّة والمُؤسـسـية والمِهنية المُؤثرة في عملية النَّشـر، وتنتمي هذه الدِّراسـة إلى البُحوث الوَصفية التي استخدمت فيها منهج المَسح الإعلامي، وفي إطاره تم استخدام أسلوب تحليل المَضـــمون، واعتمدت الدِّراســـة على أداتيّ تحليل المَضـــمون والمُقابلة غير المُقننة، ويعد تحليل المَضـمون أسـلوبًا أو أداةً للبحث العلميّ، تتمثل عينة الدِّراسـة بصـحيفتين "عُمَان"، والرؤية"، كعينة للدراسة، وتم اختيار أعداد الصَّحيفتين بطريقة العَينة العَشوائية المُنتظمة بأسلوب الأَسبوع الصِّناعي لاختيار (24) عددًا من الصَّـحيفتين وكانت للمُدة الزَّمَنية المُمتَدة من (يناير-2014م وحتى مارس-2014م). واستخدم الباحث النظرية البنائية الوظيفية.

وتوصلت الدِّراسة لعدة نتائج أبرزها:

أ- انخفاض معدل نشر الصُّور الشَّخصية للعُمَانيين في المَواد الخَبرية المُتعلقة بالجَريمة التي وقعت داخل السَّـلطنة، وكذلك انخفاض معدل نشـر الصُّـور الشَّـخصـية لجنسـيّات عربية من غير العُمَانيين والخَليجيين.

ب- اعتمدت الصَّحيفتان على نشر صور مسرح الجَريمة في المَادة المُتعلقة بالجَريمة، واعتمدتا على نشر صور أرشيفية لا علاقة لها بالجَريمة عند تعذر الحُصول على صور.

---

(1) العدوي، أخبار الجريمة في الصحافة العُمَانية.

ج- ركزت صحيفتا "عمان" و "الرؤية" على نشر المَواد الخَبرية المُتعلقة بجرائم القَتل، وجاءت أخبار الجَرائم التجارية في المَرْتَبة الثّانية، ثمّ أخبار جرائم السَّرقة في المَرْتَبة الثَّالثة. وانخفض اهتمام الصَّحيفتين بنشر المَواد الخَبرية المُتعلقة بجرائم الفَساد الإداري.

24.دراسة Keller (2014م)[1]:

هدفت الدِّراسة إلى فحص المَشاعر الإيجابية والسَّلبية المُختلفة بالقَلق، لفحص الآثار النَّفسية المُترتبة على مشاهدة الجَريمة في وسائل الإعلام. تنتمي هذه الدِّراسة إلى البُحوث الوَصفية التي استخدمت الدِّراسات المَسحية وفي إطاره أسلوب مسح الرَّأي العَام، أما عن أدوات الدِّراسة فاستُخدِمَت الاستبانة، وتتمثل عينة الدِّراسة من (125) مبحوثًا من طلبة كلية علم النفس بجامعة شيكاغو وأعمارهم فوق (21) سنة، لوضع اختباري من خمسة أوضاع شملت مشاهدة مقطع درامي متعلق بالجَريمة، ومشاهدة مقطع من نشرة أخبار محلية، وقراءة أدب الجَريمة، وقراءة واقعة جريمة حقيقية في صَحيفة محلية ومشاهدة مقاطع كوميدية، ومن ثم تحديد رد فعل المتلقي، وتم استطلاع الرَّأي عبر نشر إعلانات طلب متطوعين على جدران نفس كلية البَاحث باعتبارها تابعة للمُجتمع الأمريكي، وتمثلت العَينة الزَّمَنية للدِّراسة بالفَترة المُمتَدة من (1يناير حتى 31ديسمبر 2013م)، ولم تستخدم الدِّراسة أي نظرية إعلامية.

وتوصلت الدِّراسة لعدة نتائج أبرزها:

أ- يواجه الشَّباب درجات متفاوتة من القَلق بعد مشاهدة الجَريمة عبر وسائل إعلامية مختلفة.

ب- لا يظهر الشَّباب الذَّين يشاهدون مقاطع كوميدية عبر الإعلام تزايداً في معدلات القلق.

ج- يظهر على الشَّباب الذَّين يشاهدون مقاطع عنف وجريمة عبر وسائل إعلامية تزيدًا في المشاعر السَّلبية وانخفاضًا في الإيجابية.

25.دراسة Collins (2014م)[2]:

هدفت الدِّراسة إلى التَّعرف على كيفية تصوير الصُّحف الكَندية للجريمة والمُجرمين والضَّحايا، وتقييمها لهم بناء على العِرْق، ودورها في إثارة الخَوف والتَّهميش، وتنتمي هذه الدِّراسة إلى البُحوث الوَصفية التي استخدمت الدِّراسات المَسحية وفي إطاره أسلوب تحليل المَضمون، أما عن أدوات

---

(1) Keller, facuhty of the Chicago School of Professional psychology.

(2) Collins, The Construction Of Race And Crime In Canadian Print Media

الدِّراسة فاستُخدِمَت تحليل المَضمون، وتتمثل عينة الدِّراسة من أربع صُحف صادرة باللِغة الإنجليزية وهي (فانكوفر صن، ساسكاتون ستار فينكس، تورينيو ستار، وينيبيغ للصحافة الحرة)، وتم استخدام الأَسلوب العشوائي لاختيار السَّنوات الآتية (82، 87، 92، 97، 2002، 2007) بإجمالي (480) عددًا، و(1190) مادة صحفية، أما العَينة الزَّمَنية فتمثلت في الفَترة المُمتَدة بين الثَّلاث عقود الآتية:(1980 –2000– 1990) بمعدل عامين لكل عقد، لم تستخدم الدِّراسة أي نظرية إعلامية.

وتوصلت الدِّراسة لعدة نتائج أبرزها:

أ- ورد ذِكر عِرق الضَّحايا والمُجرمين في (24%) من مواد الدِّراسة إلا أن وجود هذه الأَوصاف كان له تأثير عميق على التَّحفيز الذَّي ظهر في لغة تقارير الجَريمة في الصَّحافة الكَندية على مدار (30) عامًا.

ب- اختلف التَّصوير والتَّناول على صعيد الضَّحايا البِيض وغير البِيض، فالضَّحايا غير البِيض كان السَّبب الرَئيسَ لجرائمهم الأَمراض الاجتماعية والعِصابات والخَمر والفَقر، خصوصًا إن كانوا من السَّكان الأَصليين.

ج- لم تهتم الصَّحافة بذكر وظيفة الجَاني وتاريخهُ الإجرامي إن كان من البِيض خلال العَقدين (1980م و1990م)، لكن الأَمر اختلف في (2000م) حيث عمدت لذكر أعمالهم.

26.دراسة تادرس (2014م)[1]:

هدفت الدِّراسة إلى التَّعرف على الصُّورة التي تقدم بها الجَريمة في الدَّراما التِّلفزيونية، ومعرفة السُّلوك المَمنوع في العَالم من خلال تقييم الصَّواب والخَطأ والعَدل والعِقاب، كما تهدف إلى تفسير أوضاع المُجتمع، وتنتمي هذه الدِّراسة إلى البُحوث الوَصفية معتمدة منهج الدِّراسات المَسحية باستخدام أسلوب تحليل المَضمون، أما عن أدوات الدِّراسة فاستُخدِمَت أداة استمارة تحليل المَضمون، وتتمثل عينة الدِّراسة التَّحليلية بتحليل مضمون عينة من الأَفلام السِّينمائية المُذاعة على ثلاث قنوات (روتانا سينما، نايل سينما، ميلودي أفلام) وتشمل (310) فليمًا سينمائيًا، واعتمدت الدِّراسة على أسلوب العَينة العَشوائية، أما العَينة الزَّمَنية فتمثلت في الفَترة المُمتَدة من (1927م–2010م)، واستخدمت الدِّراسة نظرية الغَرس الثَّقافي.

(1) تادرس، الجريمة في الأفلام السينمائية المقدمة في قنوات الدراما المتخصصة.

وتوصلت الدِّراسة لعدة نتائج أبرزها:

أ- ارتفاع نسبة الأَفلام التّراجيدية حيث بلغت نسبتها (79.68%)، من إجمالي عينة الدِّراسة يليها في المَرْتَبة الثّانية الشّكل الكُوميدي بنسبة (18.06%).

ب- ارتفاع نسبة ظهور الحَضر المَصريّ في أفلام الجَريمة بنسبة (90.36%)، وهي نسبة مرتفعة جدًا.

ج- ارتفاع نسبة "جرائم القَتل والشّروع فيه" من إجمالي الجَرائم المُوجهة ضد الأَفراد في عينة الأَفلام السّينمائية حيث احتلت المَركز الأَول (34.11%)، بينما جاءت جرائم " السّرقات والنّشل" في المَركز الأَول في تقرير الأَمن العَام بنسبة (55.04%).

27.دراسة مركز الرُّؤية لدراسات الرَّأي العَام (2013م)[1]:

هدفت الدِّراسة إلى التَّعرف على الجَرائم التي تتناولها الصُّحف السِّياسية وطبيعة التَّغطية الإعلاميَة لها، ودورها في الحَد من انتشار هذه الجَرائم في المِنطقة، وتنتمي هذه الدِّراسة إلى البُحوث الوَصفية معتمدة منهج الدِّراسات المَسحية باستخدام أسلوب تحليل المَضمون، أما عن أدوات الدِّراسة فاستُخدِمَت استمارة تحليل المَضمون، وتتمثل عينة الدِّراسة من خمسة عشر صَحيفة (الرَّأي العَام، الوطن، آخر لحظة، المَهجر السّياسي، المَشهد الآن، الجَريدة، السُّوداني، الانتباه، ألوان، الأَيام، القَرار، أخبار اليَوم، الأَهرام اليَوم، الصَّحافة، الوَفَاق) واعتمدت الدِّراسة على أسلوب العَينة العَشوائية أما العَينة الزَّمَنية فتمثلت في الفَترة المُمتَدة من (1يناير حتى 31يناير2013م)، وتم اختيار الأيام الفَردية من شهر يناير أيام (1-3-5-7....31).ولم تستخدم الدِّراسة نظرية إعلامية.

وتوصلت الدِّراسة لعدة نتائج أبرزها:

أ- تصدرت جرائم القَتل قائمة أنواع الجَرائم التي تناولتها الصَّحافة السِّياسية بالسُّودان، وذلك بنسبة بلغت (28.7%)، تلتها الحَوادث بنسبة (21.7%)، ثم السَّرقة بنسبة (10.2%)، ثم المُخدرات بنسبة (6.9%)، ثم الاغتصاب بنسبة (5.7%)، ثم التَّزوير بنسبة (3.0%).

ب- حظيت القَضايا التي لم يفصل فيها القَضاء باهتمام صُحف الدِّراسة بنسبة (51.4%)، مقابل (34.5%)، للقضايا أثناء المحاكمة، و(13.9%) للقضايا التي يصدر فيها حكم قضائي.

ج- تتجه مضامين الجَريمة بالصُّحف السِّياسية إلى المُعَالجَة المُعتدلة التي تكتفي بإيراد المَعلومات الأَساسية وتهتم بالإجابة بنسبة (82%)، بينما تميل إلى التّغطية الصحفية الإيجابية التي لا تكتفي بإيراد المَعلومات الأَساسية حول موضوع الجَريمة فقط بنسبة (16.7%).

---

(1) مركز الرؤية لدراسات الرأي العام، تناول الجريمة في الصحافة السياسية السودانية (6-3-2013).

28.دراسة وسار (2012م)[1]:

هدفت الدِّراســـة إلى التَّعرف على المُعَالجَة الإعلاميَة غير المُنظمة في الصَّـــحافة المَكتوبة الجَزائرية الخَاصــة وتحديدًا في صَـحيفة "الخَبر اليَومية"، من خلال كشـف الغُموض في العلاقة بين نشر أخبار وموضوعات الجَريمة في الواقع والتَّصوير الإعلامي لها، وتنتمى هذه الدِّراسة إلى البُحوث الوَصـفية، واسـتخدمت البَاحثة منهج الدِّراسـات المَسـحية ومنهج الدِّراسـات الوَصـفية، وفي إطاره تم استخدام أسلوب تحليل المَضمون، وفي إطاره أداة تحليل المَضمون كأداة رئيسة للدراسة، وتتمثل عينة الدِّراسة من أعداد صَحيفة " الخَبر" مكونة من (48) عددًا وتم اختيار العَينة بأسلوب الحصر الشامل، وقد تم اختيار عينة زمنية حددت مدتها بنســبة كاملة من (1-يناير حتى 1-ديســمبر/ 2010م)، واستخدمت الدِّراسة نظرية المَسؤولية الاجتماعية.

وتوصلت الدِّراسة لعدة نتائج أبرزها:

أ- الكشـف عن الوَاقع الاجتماعي الذَّي تستمد منه أخبار الجَريمة مكوناتها وعن الثَّقافة السَّائدة في مجتمعنا اليَوم. وقد حاولنا اســتجلاء ذلك من خلال النَّظر في بعض المُعطيات الوَاقعية التي لا يمكن للقَائم بالاتصال أن يبتكرها كأنواع الجَرائم وموقعها والعلاقة بين المُجرمين والضَّحايا.

ب- لم تقتصـر يومية "الخَبر" في القِيام بواجبها الإعلامي والاجتماعي بصفتها مؤسسـة غير رسمية للضَّــبط الاجتماعي في تغطيتها لأخبار ومواضــيع الجَريمة حيث احتلت أولويات النَّشــر على صفحات "الخَبر".

ج- اهتمت صَـحيفة " الخَبر" بموقع نشـر أخبار الجَريمة حيث نشرت أغلبها في مواقع تسمح بجذب القراء للمواضيع، فاحتلت أخبار الجَريمة الصَّفحة الخَاصة بنسبة (58.4%) والصَّفحات الدَّاخلية بنسبة (25.4%) والصَّفحة الأَخيرة (1208%).

29.دراسة ملوكي (2012م)[2]:

هدفت الدِّراســة إلى إزالة اللبس أو الغُموض في معنى تأثير الانترنت كوســيلة، أو من خلال مضامينها في نشر الجَريمة بالوَسط الطُّلابي، والتَّطلع عن قرب عن دور التُّكنولوجيا الحَديثة للاتصال وخصــوصًــا الإنترنت في نشــر السَّــلوك العَنيف والإجرامي بين الطَّلبة، ورَصْـد أكبر عدد ممكن من الحَقائق حول إمكانية اكتســاب السُّــلوك الإجرامي عبر الإنترنت، وتنتمي هذه الدِّراســة إلى الدِّراســات

(1) وسار، المعالجة الإعلامية لجريمة غير المنظمة في الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة.

(2) ملوكي، أثر الإنترنت في نشر الجريمة في الوسط الطلابي، طلبة علوم الإعلام والاتصال بجامعة الحاج لخضر باتنة أنموذجًا.

الوَصفية، التي استخدمت منهج العلاقات المُتبادلة وفي إطاره تم استخدام أسلوب دراسة الحَالة، وتم جمع المَعلومات عن طريق الاستبانة، وتتمثل عينة الدِّراسة بطَلبة قسم علوم الإعلام والاتصال بجَامعة الحَاج لخضر بباتنة، وهي تشمل على (150) مفردة، بطريقة العَينة القَصدية تتمثل في الطَلبة المستخدمين للإنترنت، أما عن العَينة الزَّمَنية فتمثلت بالفَترة المُمتَدة من (شهر يونيو 2011م حتى فبراير 2012)، واعتمد البَاحث في دراسته على نظرية ترتيب الأولويات "الأَجنْدَة".

وتوصلت الدِّراسة لعدة نتائج أبرزها:

أ- تمثل الطَالبات الشَّريحة الأكثر تعرضًا لمختلف الجَرائم الإِلكترونية والمَضامين الإجرامية حيث بلغ نسبتها (70%) من عينة الدِّراسة.

ب- يتمثل السَّبب الرَئيسَ لإقبال عينة الدِّراسة على المضامين الإجرامية عبر الإنترنت في إشباع الرَّغبات والحَاجات وقضاء وقت الفَراغ إضافة إلى التَّسلية وهذا في ظل نظرية الاستخدام والإشباع حيث إن هذه الرَّغبات يمكن أن تؤدي بالفَرد إلى القِيام بالعَديد من السُّلوكيات الإجرامية.

ج- تمثل مواقع التَّواصل الاجتماعي بصفة خاصة الفيس بوك بنسبة (44.4%) بيئة افتراضية ملائمة لتبادل عينة الدِّراسة السَّب والشَّتائم عبر شبكة الإنترنت خاصة مع أشخاص غرباء.

30.دراسة Duanprakhon (2012م)[1]:

هدفت الدِّراسة إلى التَّعرف على ملامح الخِطاب في عناوين أخبار الجَريمة المُرتكبة من قبل الشَّباب مثل تحليل الكِلمات التي تستخدم في وصف المَجرمين وأفعالهم غير القَانونية، وتسعى الدِّراسة إلى الكَشف عن الكَيفية التي تسهم بها ملامح هذا الخِطاب في بناء أيديولوجية معينة وهوية لأولئك الشَّباب المجرمين، وتنتمي هذه الدِّراسة إلى البُحوث الوَصفية التي استخدمت الدِّراسات المَسحية وفي إطاره أسلوب تحليل المَضمون، أما عن أدوات الدِّراسة فهي أداتي تحليل المَضمون وتحليل الخِطاب الصَّحفي لنقد اللغة المُستخدمة في عناوين الصفحات الأُولى للصُّحف الشعبية، وتتمثل عينة الدِّراسة من ثلاث صُحف شعبية في تايلند وهي (ديلي نيوز، ثيرات، كوم تشايد لوك)، وتم استخدام الأسلوب العشوائي لاختيار (79) عنوانًا من الصفحات الأُولى لهذه الصُّحف، أما العَينة الزَّمَنية فتمثلت في الفَترة المُمتَدة بين (يناير – ديسمبر 2011م) ، لم تستخدم الدِّراسة أي نظرية إعلامية.

(1) Duanprakhon, Critical discourse Analysis of News Headlines.

وتوصلت الدِّراسة لعدة نتائج أبرزها:

أ- تقوم الصُّحف بنشر أخبار جرائم الشَّباب ليس فقط لنقل الأَحداث الفِعلية أو ما يحدث فعلًا في المُجتمع، ولكن لجعل أفراد المُجتمع يدركون أن أحداث العُنف من الشَّباب هي واحدة من مشاكل المُجتمع.

ب- الصُّحف لا تقوم بنشر أخبار الجَريمة بدقّة، على سبيل المِثال تركز الصُّحف على أعمال العُنف وتقدمه على تناول المُخدرات، وهذا ما يتعارض مع البَيانات الإحصائية الفِعلية المُتاحة.

ج- معتقدات وأيديولوجيات الإعلاميين تُعكس في عناوين أخبار جرائم الشَّباب، حيث تركّز على أن الشَّباب هم مثيرو الشَّغب، وأن الشَّباب المُجرمين هُم وحشيون وغير إنسانيين، وأعمال العُنف غالبًا ما تشمل بنادق.

31.دراسة شرف (2011م)[1]:

هدفت الدِّراسة إلى التَّعرف على أشكال الجَريمة في المُجتمع الجَزائري من خلال الصَّحافة الجَزائرية، والوقوف على واقع الجَرائم ومقارنتها بالإحصائيات الرَّسمية ومعرفة مدى وعي المُجتمع بها، وتنتمي هذه الدِّراسة إلى البُحوث الوَصفية معتمدة منهج الدِّراسات المَسحية باستخدام أسلوب تحليل المَضمون، أما عن أدوات الدِّراسة فاستخدمت أداة استمارة تحليل المَضمون، وتتمثل عينة الدِّراسة التَّحليلية بتحليل مضمون عينة مكونة من صحيفتين جزائريتين يوميتين هما: النهار والشُّروق، من خلال تحليل (750) وحدة إخبارية خاصة بالجَريمة، واعتمدت الدِّراسة على أسلوب العَينة العَمدية، أما العَينة الزَّمَنية فتمثلت في الفَترة المُمتَدة بين (سبتمبر 2009م حتى فبراير 2010م)، لم تستخدم الدِّراسة أي نظرية إعلامية.

وتوصلت الدِّراسة لعدة نتائج أبرزها:

أ- التَّفشّي الخَطير للاعتداءات الجِنسيّة خاصة ضد قاصرات تقل أعمارهن عن (18) سنة، لا سيما جرائم الفَعل المُخل بالحَياء ضد أطفال تحت طائلة التَّهديد بالقوة واستغلال براءتهم بالاحتيال عليهم.

ب-ازدياد جرائم النَّصب والاحتيال بانتحال الأَلقاب والوَظائف وضلوع النِّساء والقُصَّر في الجَريمة.

ج-تتميز الجَريمة في المُجتمع بالتَّحول في المُجتمع تدريجيًا إلى النَّمط المُتخصص والمُنظم والذَّي تبثه العِصابات وجمعيات الأَشرار التي انتشرت بشكل رهيب.

---

(1) شرف، العلاقة بين أطر معالجة الجريمة والحوادث في الصّحف المصرية ومنظومة القيم لدى الشّباب الجامعي.

32.دراسة الطَّهطاوي (2011م)[1]:

هدفت الدِّراســة إلى التَّعرف على مدى معرفة الإعلاميين المُتخصــصــين في أخبار الحَوادث بأخلاقيات تغطية أخبار الجَرائم، وتنتمي هذه الدِّراسـة إلى البُحوث الوَصـفية معتمدة منهج الدِّراسـات المَسـحية وفي إطاره أسـلوب مسـح أسـاليب الممارسـة ومسـح جمهور وسـائل الإعلام، أما عن أدوات الدِّراسـة فاسـتُخدِمَت أداة الاسـتبانة والمُقابلة المقننة، وتتمثل عينة الدِّراسـة التَّحليلية بصُـحف (الأَهرام والأَخبار والجُمهورية) للصُـحف المتخصـصـة، وصُـحف (المَصـريّ اليوم، البَديل، الدِّسـتور اليَومي والأسـبوعي والطريق) كمثال عن الصُّـحف المُسـتقلة، وصُـحف (الوَفد والغَد والأَحرار) عن الصُّـحف المحلية، أما عينة التِّلفزيون اشـتملت على قناة (العَدالة وقناة دريم وقناة السَّـاعة وقناة شـبابيك) ممثلة للقِنوات الفَضـائية و(القَناة الثّانية) ممثلة للقِنوات الأَرضـية، وبلغ حجم العَينة الكلية للدِّراسـة الخَاصـة بالقَائمين بالاتصـال (101) مفردة، أما عينة الجُمهور بلغ حجمها (70)، وحجم عينة القُضَـاة (15) مفردة قسـمت ما بين مسـتشـار ورئيس محكمة ورئيس نيابة، وتم تنفيذ أسـلوب العَينة العَشـوائية، أما العَينة الزَّمَنية فتمثلت في عام (2010م)، واستخدمت الدراسة نظرية القائم بالاتصال.

وتوصلت الدِّراسة لعدة نتائج أبرزها:

أ- يوجد علاقة ذات دلالة بين الضُّـغوط المِهنية التي يتعرض لها القَائم بالاتصـال وبين طريقة تناول أخبار الجَريمة.

ب-يوجد علاقة ذات دلالة بين معرفة الصَّحفي ين بالتَّشريعات ومواثيق الَّشرف وبين طريقة معالجتهم لأخبار الجَريمة.

ج-يوجد علاقة ذات دلالة بين السَّوابق القَانونية وبين طريقة مُعَالجَة القائم بالاتصال لأخبار الجَريمة.

33.دراسة Taylor (2009م)[2]:

هدفت الدِّراسـة إلى التَّعرف على التَّصـوير السَّـلبي أو الإيجابي لسُـلوك الجَاني والمَجني عليه واللُّغة المُستخدمة في جرائم قتل النِّساء وتقديمها للقراء، وتنتمي هذه الدِّراسة إلى البُحوث الوَصفية التي اسـتخدمت الدِّراسـات المَسـحية وفي إطاره أسـلوب تحليل المَضـمون، ومنهج العلاقات المُتبادلة وفي إطاره تم اسـتخدام أسـلوب دراسـة الحَالة، أما عن أدوات الدِّراسـة فهي أداتي تحليل المَضـمون وتحليل الخِطاب الصَّحفي لنقد اللغة المُستخدمة في عناوين الصفحات الأُولى للصُحف الشَّعبية، تتمثل عينة الدِّراسة بصَحيفة "أورلاند ستيل" في مدينة فلوريا، وتم اختيار العينة بالطريقة العَمدية تمثلت ب(292)

---

(1) الطهطاوي، أخلاقيات تغطية الجريمة من منظور الإعلاميين والجمهور والقضاة.

(2) Taylor، "A Content Analysis of the Portrayal of Femicide in Crime News،

جريمة قتل منزلية، أما العَينة الزَّمَنية فتمثلت في الفَترة المُمتَدة بين (1995– 2000م)، لم تستخدم الدِّراسة أي نظرية إعلامية.

وتوصلت الدِّراسة لعدة نتائج أبرزها:

أ- اللُغة المُستخدمة في الصَّحيفة ألقت اللَّوم على الضَّحية بصورة مباشرة من خلال إطلاق الصَفَات السَّلبية عليها وتحميلها المَسؤولية في جريمة القَتل، أو غير مباشرة باستخدام لغة متعاطفة مع الجَاني وإيجاد مبرر مادي أو عقلي له.

ب- تنوعت المَصادر الصحفية لجرائم قتل النِّساء بين الشُرطة والأَسرة وأصدقاء الضَّحية والجَاني ومقالات المُحامين، وركزت في تناول الجَرائم على الإشارة لقضايا ذات علاقة كالحَضانة والطَّلاق والمَشاكل المَادية والخَيانة.

ج- إن أحداث مقتل النِّساء التي تستحق النَّشر تأثرت بأحداث أخرى كالحُروب والظُّروف الاقتصادية، وذهبت الدِّراسة إلى ضرورة وقف إلقاء اللوم على الضَّحية.

34.دراسة النَّفيسة (2009م)[1]:

هدفت الدِّراسة للتَّعرف على أنماط المَوضوعات والجَرائم التي تنشرها الصَّحافة المَحليّة، والتَّعرف على اتجاهات الشَّباب السُّعوديّ نحو نشر أخبار الجَريمة في الصَّحافة المَحليّة، وتنتمي هذه الدِّراسة إلى البُحوث الوَصفية معتمدة منهج الدِّراسات المَسحية، أما عن أدوات الدِّراسة فاستخدم البَاحث أداة الاستبانة، وتتمثل عينة الدِّراسة في الطُّلاب الذَّين يدرسون في جامعة" الإمام محمد بن سعود الإسلامية"، "جامعة الملك سعود"، حيث بلغ عددهم (400) شاب جامعي وتم اختيارها بالطريقة العشوائية، أما العَينة الزَّمَنية فتمثلت في الفَترة المُمتَدة من (1430–1429هـ)، واستخدم البَاحث نظرية المَسئولية الاجتماعية، ونظرية حارس البَوابة.

وتوصلت الدِّراسة لعدة نتائج أبرزها:

أ- توضح الصُّحف المَحليّة أن ما تخلفه الجَرائم من ضحايا وإرهاب للمجتمع، احتل المَرْتَبة الأُولى من حيث المُتوسط (3.95%).

ب- وافق أفراد العَينة على أن تحليل أخبار الجَريمة يختلف حسب وجهات نظر الصَّحفي ين بنسبة (4.09%).

---

(1) النفيسة، اتجاهات الشّباب السعودي في الجامعات نحو نشر أخبار الجريمة في الصحافة المحلية وعلاقتها بخصائصهم الاجتماعية.

ج- وافق أفراد العَينة على أن نشـــر أخبار الجَريمة يســـاعد على معرفة نوع الجَريمة الشَّـــائعة في المَملكة.

35.دراسة مِكي (2009م)[1]:

هدفت الدِّراسـة إلى التَّعرف على نوعيات الجَرائم التي تناولتها المُعَالجَة الصـحفية في المُجتمع الكِويتي كما قدمتها جريدة الأَنباء الكويتية، وخصـــائص العلاقة بين نوعيات الجَرائم المُنتشـــرة، ومدى توظيف الصُّـــورة الصـــحفية والألوان في تناول الجَريمة، وتنتمي هذه الدِّراســـة إلى البُحوث الوَصـــفية معتمدة منهج الدِّراسة المَسحية واستخدم فيها أسلوب تحليل المَضمون، وأيضًا استخدمت الدِّراسة منهج العلاقات المُتبادلة باستخدام أسلوب دراسة حالة، أما عن أدوات الدِّراسة فاستُخدِمَت أداة استمارة تحليل المَضـــمون، وتتمثل عينة الدِّراســـة التَّحليلية بتحليل مضـــمون (163) مقالًا بما يعادل (50%) من موضوعات الجَريمة في (346) عددًا من جريدة الأَنباء الكِويتية اليَومية واعتمدت الدِّراسة على أسلوب العَينة العَشـــوائية، أما العَينة الزَّمَنية فتمثل بالفَترة المُمتَدة من (يناير-ديســـمبر 2006)، لم تســـتخدم الدِّراسة أي نظرية إعلامية.

وتوصلت الدِّراسة لعدة نتائج أبرزها:

أ- احتلت الجرائم الفردية المرتبة الأولى بنسبة (70%)، تلتها جرائم العِصـابات بنسبة (11.3%)، كما أن الذُّكور أكثر اقترافًا للجِرائم مقارنة بالإناث.

ب- التَّناول الصَّـحفي للجريمة ينحو إلى توظيف فنون العَمل الصَّـحفي في إثراء الرِّسـالة الإعلاميَة، في الوّقت نفسه فإن المُعَالجَة الصحفية للجريمة تضمنت جوانب واقعية.

ج- تم تناول موضـــوعات الجَريمة في ثلاثة قوالب أســـاســـية هي: "الخَبر" بنســـبة (88.3%)، ثم "الأحاديث الصحفية" بنسبة (7.4%)، و "التَّحقيق الصَّحفي" بنسبة (4.3%).

36.دراسة عَايش (2009م)[2]:

هدفت الدِّراسة إلى التَّعرف على مستوى الأَداء الإعلامي للصحافة المَكتوبة الجَزائرية وعلاقتها بالتَّغيرات والظَّواهر الاجتماعية التي تمر بها الجَزائر، وتنتمي هذه الدِّراســـات إلى البُحوث الوَصـــفية التي اســتخدمت المَنهج المَســحي وفي إطاره أســلوب مســح وســائل الإعلام، وتمثلت عينة الدِّراســة بصَـحيفة "الشُّـروق" باسـتخدام العَينة العَشـوائية المنتظمة بأسـلوب الأَسـبوع الصِّـناعي لمدة عام كامل

---

(1) مكي، استخدام عناصر الفن الصّحفي في تناول موضوعات الجريمة (ص227-286).

(2) عايش، الجريمة في الصحافة الجزائرية.

للمُدة الزَّمَنية المُمتَدة من (أكتوبر 2008وحتى مارس2009م)، واستخدمت البَاحثة نظرية المَسؤولية الاجتماعية.

وتوصلت الدِّراسة لعدة نتائج أبرزها:

أ- الصَّحيفة الإقليمية أكثر اهتمامًا نسبيًا من الصَّحيفة القَومية بالجَرائم الطَّبيعية للبيئة الرِّيفية.

ب- إن العلاقة بين ازدياد نسبة الجَريمة في الجَزائر وطبيعة المُعالجات الإعلاميَة التي تقدمها الصَّحافة المَكتوبة عند نشرها لهذه الظَّاهرة هي علاقة سببية نسبيًا ولا يمكن التَّعميم فيها.

ج- بعض الصُّحف الجَزائرية لا تتحلى بمستوى إعلامي أكاديمي مهني يهدف إلى ترقية الصَّحافة المَكتوبة شكلًا ومضمونًا هذا من جهة ومن جهة أخرى لا يسعى هذا النَّوع من الإعلام إلى الحِفاظ على مصلحة الجَماهير وحماية قيمهم وأفكارهم من كل ما يهدد أمنهم وسلامتهم.

موقع الدِّراسة من الدِّراسات السَّابقة:

من خلال استعراض الدِّراسات السَّابقة تتضح أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدِّراسة والدِّراسات السَّابقة، ترصُدها البَّاحثة كما يلي:

أ- **من حيث نوع البحث:** اتفقت هذه الدِّراسة مع الدِّراسات السَّابقة جميعها في انتمائها للبحوث الوَصفية التَّحليلية.

ب-من حيث منهج الدِّراسة: تشابهت هذه الدِّراسة في استخدامها لمنهج الدِّراسات المَسحية، مع: دراسة (أبو ضاحي 2018)، ودراسة (جودة2016)، ودراسة (أبو حميد2015)، ودراسة (العدوي 2015)، ودراسة (وسار 2012)، دراسة (حليمة2009)، ودراسة (النفيسة2009)، دراسة (رياض2017)، ودراسة (المزيني2018)، ودراسة (بوتيه & برجي2017)، ودراسة (نبار2018)، ودراسة (سلطان2017)، ودراسة(بطاينة2015)، ودراسة (مركز الروية2015)، ودراسة (تادرس2019) ودراسة (شرف2011)، ودراسة (الطهطاوي2011)، ودراسة(الفقير2017)، ودراسة (Craig & Todd 2015)، ودراسة (Keller 2014)، دراسة (Collins 2014)، ودراسة (Duanprakhon 2014)، بينما تشابهت الدِّراسة في استخدمها لمنهج الدِّراسات المَسحية ومنهج العلاقات المُتبادلة مع: دراسة (عبد العاطي2019)، ودراسة (مكي2009)، ودراسة (Taylor 2009)، ودراسة (الشريف2017)، ودراسة (مصلح2016)، ودراسة(العمري 2015)، ودراسة (أبو العون2019)، ودراسة (قنديل2019)، ودراسة (جودة2018)، ودراسة (أبو رحمة2019).

ت-من حيث الأسلوب: اتفقت الدِّراسة في استخدامها لأسلوب تحليل المَضمون أسلوب المُقارنة المَنهجية مع: دراسة (عبد العاطي2014)، ودراسة (مصلح2016)، ودراسة (أبو حميد2015)،

ودراســـة (العمري2015)، ودراســـة (أبو العون2019)، ودراســـة (قنديل2019)، ودراســـة (جودة2018)، ودراسة (المزيني2018)، ودراسة (أبو رحمة2019)، وتشابهت في استخدامها لأســـلوب تحليل المَضـــمون مع دراســـة (طه2015)، ودراســـة (العدوي2014)، ودراســـة (وســـار2012)، ودراســـة (بوتيه& برجي2017)، ودراســـة (ســـلطان 2017)، ودراســـة (بطاينة2015)، ودراسة (مركز الرؤية2015)، ودراسة (تادرس2014)، ودراسة (شرف2014)، ودراســـة (الفقير2017)، ودراســـة (Craig & Todd 2015)، ودراســـة (Collins 2014)، ودراسة(Duanprakho 2012). واختلفت الدِّراسة الحالية مع دراسات استخدمت أسلوب مسح جمهور وسـائل الإعلام ومسـح أسـاليب الممارسـة: دراسـة (الطهطاوي2011)، ودراسـة (أبو ضـاحي2018)، (جودة2016)، ودراســـة (حليمة 2009)، كما اختلفت الدِّراســـة مع دراســـة (Kelle 2014) التي استخدمت أسلوب مسح الرَّأي العَام.

ث- **من حيث الأدوات:** اتفقت الدِّراسة الحالية في الأدوات المُستخدمة لجمع بيانات الدِّراسة وهي أداة تحليل المَضـمون والمُقابلات المُقننة باسـتثناء الدِّراسـات التي اسـتخدمت الاسـتبانة مثل: دراسـة (ملوكي2012)، ودراسة (نبار2018)، ودراسة (سلطان2018)، و دراسة (Keller 2014)، ودراسة (أبو ضاحي2018)، دراسة (النفيسة2009)، ودراسة (رياض2017)، وهناك دراسات جمعت بين تحليل المَضـمون وتحليل الخطاب مثل: دراسـة(Taylor 2009)، ودراسـة 2012 (Duanprakho)، واختلفت مع الدِّراسـات التي جمعت بين المُقابلة والاسـتبانة مثل: دراسـة(الطهطاوي2011).

ج- **من حيث المُجتمع والعَينة:** تختلف هذه الدِّراســة مع الدِّراســات السَّــابقة في مجتمعها وعينتها، حيث كان معظمها يتحدث عن مجتمعات الدول العَربية (السُّــعودية، مصــر، الأردن، الجَزائر، السُّودان، أمريكا، كندا، عُمَان، الكِويت، باستثناء القَليل من الدِّراسات التي تحدثت عن المُجتمع الفِلَســطيني التي تناولت المُعَالجَة الإعلاميَة لقضــايا مختلفة والمَواقع الإلِكترونية مثل: دراســة (قنديل 2019)، دراسـة (أبو العون 2019)، ودراسـة (عبد العاطي 2019)، ودراسـة (المزيني 2018)، ودراسة (جودة 2018)، ودراسة (الشريف 2017)، ودراسة (مصلح2016)، ودراسة (البريم2016م)، ودراســـة (أبو حميد 2015م)، و دراســـة (العمري 2015م)، ودراســـة (أبو رحمة2019)، إضــافة للدِّراســات التي تناولت موضــوع الجَريمة في المُجتمع الفِلَســطيني مثل: دراســة (جودة2016)، دراســة (أبو ضــاحي2018). أما العَينة الزَّمَنية فهي مختلفة تمامًا عن الفترات التي تناولتها الدِّراسات السَّابقة لأنها دراسة حالية وآنية.

ح- **من حيث النَّظرية المُســتخدمة:** اتفقت الدِّراســة الحَالية مع بعض الدِّراســات السَّــابقة التي استخدمت نظرية وضع الأَجنْدَة "ترتيب الأولويات" مثل: دراسة (الشَّريف2017)، دراسة (مصلح

2016)، ودراسة (قنديل 2019)، ودراسة (أبو العون 2019)، دراسة (المزيني2018)، ودراسة (عبد العاطي2019)، ودراسة (ملوكي2012)، ودراسة (الفقير2017)، ودراسة (أبو رحمة2019).

خ- تبين للباحثة قلة الدِّراسات الإعلاميَة التي تناولت قضايا الجَريمة ومعالجتها إعلاميًا في فِلَسطين عدا دراسة (أبو ضاحي2018)، و دراسة (جودة2016)، اتفقت هذه الدِّراسة مع دراسة جودة بالأداة المُستخدمة واختلفت في المُجتمع والعَينة والفَترة الزَّمَنية والنَّظرية المُستخدمة، أما دراسة أبو ضاحي فاتفقت الدِّراسة الحالية معها في مجتمع الدِّراسة واختلفت في الأداة والعَينة الزَّمَنية والأسلوب والنَّظرية المُستخدمة، وبناءً على ما سبق تُعد هذه الدِّراسة حديثة في هذا المجال، لأنها تناولت موضوعًا يدرس في الصحافة الفِلَسطينية-على حد علم البَاحثة- مُعَالجَة المَواقع الفِلَسطينية الإلِكترونية لقضايا الجَريمة في فِلَسطين خلال السنوات الأَخيرة[1].

حدود الاستفادة من الدِّراسات السَّابقة:

استفادت البَاحثة من الدِّراسات السَّابقة على النحو الآتي:

أ- أفادت الباحثة من الاطلاع على المراجع التي اعتمدت عليها الدراسات السابقة خاصة التي تتفق مع بعض محاور مع هذه الدراسة.

ب- الاستفادة من النَّاحيتين النَّظرية والعَلمية، وخاصَّة فيما يتعلق في كيفية تطبيق نظرية ترتيب الأولويات "وضع الأَجنْدَة" في الدِّراسة.

ت- تعميق الإحساس بأهمية موضوع الدِّراسة وهو ما سهل تحديد مشكلة الدِّراسة وصياغة أهداف وتساؤلات الدِّراسة.

ث-كما استفادت البَاحثة من المَناهج المُستخدمة في الدِّراسات السَّابقة، وأدوات جمع البَيانات، سيَّما إيجاد فئات تحليل جديدة وربطها باستمارة تحليل المضمون، وكذلك في طريقة معالجتها للقَضايا المُختلفة.

ج- الاستفادة من النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة من خلال مقارنتها بالنَّتائِج الواردة في هذه الدراسة لتعزيز مصداقية نتائج هذه الدراسة.

---

(1) مركز الإحصاء الفلسطيني (موقع إلكتروني).

ثانيًا: الاستدلال على المشكلة:

لاحظت الباحثة ومن خلال عملها في المَواقع الفِلَسطينية الإلِكترونية تباينًا في تغطية ومُعَالجَة تلك المَواقع لقضـايا الجَريمة، مما دفع البَاحثة لدراسـة هذا المَوضـوع، للوُقوف على جوانب المُشـكلة وأبعادها، وهو ما دفع بالبَاحثة لإجراء دراسة استكشافية وتمت على مرحلتين:

المرحلة الأُولى:

قامت الباحثة في هذه المرحلة بمجموعة من الإجراءات تلخصها في الآتي:

أ- أجرت الباحثة حصـرًا شـاملًا للمَواقع الفِلَسـطينية الإلكترونية المُرّخصـة حيث اتضـح أنها تبلغ (34) موقعًا مقسـمة كالتَّالي: (12) موقعًا في غزة مرخصـة من قبل المَكتب الحُكومي، و(22) موقعًا في الضِّفة الغَربية مرخصة من قبل وزارة الإعلام برام الله[1].

ب-استبعدت البَاحثة المواقع التي لا تخدم أهداف الدِّراسة وهي المَواقع المُتخصصة مثل المواقع الرَّياضـية وغيرها، إضـافَة إلى المواقع غير الفَعّالة، والمَواقع المتوقفة لأجل التَّطوير، لتجد أن المواقع الفلسـطينية التي تصـلح للدراسـة يبلغ عددها (19) موقعًا بواقع (6) مواقع في غزة، و(13) موقعًا في الضِّفة الغَربية، ولكنها لا تهتم جميعها بقضايا الجريمة.

المرحلة الثّانية: الدراسة الاستكشافية:

بناءً على ما توصـلت إليه البَاحثة خلال المرحلة الأولى من الاسـتدلال على المشـكلة عمدت إلى اختيار عينة المَواقع الفِلَسـطينية الإلِكترونية بأسـلوب العينة العمدية والتي تهتم بقضـايا الجريمة أكثر من غيرها وتمثلت هذه المواقع في: **(موقع دُنيا الوَطن، موقع وَكالة وَفَا، موقع وَكالة صَـفَا، موقع وكالة معًا، موقع وكالة فلسـطين اليوم)**، ووقع اختيار الباحثة على هذه المَواقع؛ كونها تخدم أهداف الدِّراسة من جهة، إضافة إلى أنها تعد من أكثر المواقع تصفحًا من قبل الجمهور الفلسطيني، وتمثل توجهاتٍ سياسية مختلفة. وتمثلت العينة الزمنية للدِّراسة الاستكشافية في المُدة الزَّمَنية الوَاقعة بين (2019/9/1م -2019/9/30م) بواقع شـهر باسـتخدام أسـلوب الحصـر الشـامل، وعن سـبب اختيار البَاحثة لشـهر (2019/9) هو وقوع جرائم لاقت صـدىً واسـعًا وتحولت لقضـايا رأي عام مثل قضـايا:(إسـراء غرّيب، الأب الفِلَسـطيني القَاطن في السُّعودية المُعَذِب لطِفْلَته، الطِّفلة المَصـريّة جنى التي تم تعذيبها من قبل جدتها).

(1) سلامة معروف، مدير المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، (اتصال شخصي بتاريخ 2019/10/27).

وكانت النَّتائِج على النحو الآتي:

1. جاءت موضـوعات وقضـايا الجَريمة في مواقع الدِّراسـة بواقع (168) موضـوعًا، كان النَّصـيب الأكبر منها لموقع دُنيا الوَطن حيث احتوى على (75) موضـــوعًا، وفي المَرْتَبَة الثّانية جاءت وَكالة وفا واحتوت على (40) موضـــوعًا، تلاها في المرتبة الثالثة وَكالة صـــفا واحتوت على (29) موضـــوعًا، وجاءت في المرتبة الرابعة وكالة معًا واحتوت على (19) موضـــوعًا، وفي المرتبة الأخيرة جاءت وكالة فلسطين اليوم بواقع (5) موضوعات.
2. جاءت جرائم ضد الأفراد في المَرْتَبَة الأُولى بنسبة (51.7%)، تلاها في المَرْتَبَة الثّانية جرائم ضد الأسرة بنسبة (17.2%)، وجرائم ضد الأخلاق جاءت في المَرْتَبَة الثَّالثة بنسبة (12.5%)، وفي المَرْتَبَة الرَّابعة جاءت جرائم ضـد المُمتلكات بنسـبة (7.7%)، وجاءت جرائم أخرى في المَرْتَبَة الخَامسة بنسبة (3.5%)، وفي المَرْتَبَة السَّادسة جاءت الجَرائم المَعلوماتية بنسبة (2.9%)، وفي المَرْتَبَة السَّـابعة جاءت جرائم ضـد النِّظام العَام وجرائم اقتصـادية بنسـبة (1.1%) لكل منهما، وفي المَرْتَبَة الثَّامنة والأَخيرة جاءت جرائم ضد العُش والفَساد بنسبة (0.5%).
3. جاء أسـلوب سـرد المَعلومات في المَرْتَبَة الأُولى بنسـبة (72.6%)، وفي المَرْتَبَة الثَّانية جاء الأَسلوب العَقلي بنسبة (8.9%)، وفي المَرْتَبَة الثَّالثة جاء الأَسلوب العَاطفي بنسبة (8.3%)، وفي المَرْتَبَة الرَّابعة جاء الأَسلوب الاحصائي بنسبة (4.1%)، وفي المَرْتَبَة الخَامسة والأَخيرة
4. جاء هدف الإعلام والإخبار في المَرْتَبَة الأُولى بنسبة (48.2%)، وفي المَرْتَبَة الثّانية جاء الهَدف الوِقائي العِلاجي بنسـبة (27.9%)، وفي المَرْتَبَة الثَّالثة والأَخيرة جاء هدف الإثارة والتَّشـويق بنسبة (23.8%).
5. أما بالنسـبة لفئة الدوافع جاءت في المَرْتَبَة الأُولى بنسـبة اجتماعية (34.5%)، وفي المَرْتَبَة الثَّانية جاءت دوافع ذاتية بنسـبة (27.9%)، تلاها المَرْتَبَة الثَّالثة جاءت بدون دوافع بنسـبة (19.0%)، وفي المَرْتَبَة الرَّابعة جاءت دوافع سـياسـية بنسـبة (10.7%)، وجاءت الدَّوافع الاقتصادية في المَرْتَبَة الخَامسة والأَخيرة بنسبة (7.7%).
6. أما بالنسـبة لفئة السِّـمات العَامة لمرتكبي الجريمة، تبين في وحدة العُمر أن الشَّـباب جاء في المَرْتَبَة الأُولى بمواقع الدِّراسة بنسبة (60.7%)، وفي المَرْتَبَة الثّانية جاء بدون ذكر العُمر بنسبة (30.9%)، تلاها في المَرْتَبَة الثَّالثة كبار السـن بنسـبة (5.9%)، تلاها في المَرْتَبَة الرَّابعة الطُّفولة بنسـبة (1.7%)، وفي المَرْتَبَة الخَامسـة والأَخيرة جاء الأحداث بنسـبة (0.5%). أما بالنسبة للنوع جاء في المَرْتَبَة الأُولى ذكر بنسبة (67.2%)، وفي المَرْتَبَة الثّانية جاء بدون ذكر العُمر بنسبة (25.5%)، وفي المَرْتَبَة الثَّالثة جاءت الأنثى بنسبة (7.1%). أما بالنسبة للجِنسية جاءت في المَرْتَبَة الأولى الجِنسـيّة الفِلَسـطينية بنسـبة (39.8%)، وفي المَرْتَبَة الثّانية جاءت

الجِنسيّة العَربية بنسبة (28.5%)، وفي المَرْتَبَة الثَّالثة جاءت الجِنسيّة الأَجنبية بنسبة (22.6%)، وفي المَرْتَبَة الرَّابعة والأَخيرة جاءت بدون جنسية بنسبة (8.9%). أما بالنِّسبة للحالة الاجتماعية فجاء في المَرْتَبَة الأُولى بدون ذكر العمر للحَالة الاجتماعية بنسبة (71.4%)، وفي المَرْتَبَة الثَّانية جاء أعزب بنسبة (17.7%) وفي المَرْتَبَة الثَّالثة والأَخيرة جاء متزوج بنسبة (11.7%).

7. جاء في المَرْتَبَة الأُولى بالنسبة للمَصادر الإعلاميَة المُراسل أو المَندوب بنسبة (38.6%)، أما في المَرْتَبَة الثّانية جاءت الصُّحف والمَجلات بنسبة (20.2%)، تلاها في المَرْتَبَة الثَّالثة متعدد المَصادر بنسبة (16.0%)، تلاها في المَرْتَبَة الرَّابعة بدون مصدر بنسبة (11.9%)، وفي المَرْتَبَة الخَامسة جاء كاتب خاص بنسبة (7.1%)، أما في المَرْتَبَة السَّادسة جاءت وكالات الأنباء (4.1%)، أما المَرْتَبَة السَّابعة والأَخيرة جاءت شبكة الإنترنت بنسبة (1.7%).

8. جاء في المَرْتَبَة الأُولى النِّطاق المَحليّ بنسبة (51.1%)، وفي المَرْتَبَة الثّانية النِّطاق العَربيّ بنسبة (30.9%)، وفي المَرْتَبَة الثَّالثة جاء النِّطاق الدَّوليّ بنسبة (17.8%).

9. جاء في المَرْتَبَة الأُولى الخَبر الصَّحفي بنسبة (75.5%)، وتلاها في المَرْتَبَة الثّانية التَّقرير الصَّحفي بنسبة (14.8%)، وفي المَرْتَبَة الثَّالثة المَقال الصَّحفي (8.3%)، وفي المَرْتَبَة الرَّابعة والأَخيرة الحَديث الصَّحفي بنسبة (1.1%).

10. أما فئة العناصر التيبوغرافية الخَاصة بالصُّور فقد جاءت "بدون صورة" في المَرْتَبَة الأُولى لوَكالة وَفَا بنسبة (89.4%)، بينما في المَرْتَبَة الأُولى لوَكالة صَفَا جاءت الصُّور الخَبرية (100%)، وفي موقع دُنيا الوَطن جاء في المَرتبة الأَولى صور خبرية بنسبة (53.3%)، تليها صور شخصية بنسبة (46.6%)، أما موقع وكالة معًا جاءت صور خبرية بنسبة (62.5%)، تلتها صور شخصية بنسبة (62.5%). أما وكالة فلسطين اليوم فجاءت صور خبرية بنسبة (100%).

ثالثاً: مشكلة الدراسة :

تتمحور مشكلة الدِّراسة في التَّعرف على طبيعة مُعَالجَة المَواقع الفِلَسطينية الإِلكترونية لقضايا الجَريمة، ورَصْد المَوضوعات التي ركزت عليها المَواقع الإِلكترونية لإبرازها، ومعرفة المصادر الصحفية المُختلفة المستخدمة لتغطية قضايا الجَريمة ونطاقها الجغرافي، والتَّعرف على الفنون الصحفية التي استخدمتها مواقع الدِّراسة مع التعرف على عناصر الإبراز والتَّدعيم في المَواد الصحفية، والوقوف على أوجه الاختلاف والاتفاق بين المَواقع الفِلَسطينية الإِلكترونية.

رابعاً: أهمية الدراسة:

تكتسب الدِّراسة أهميتها من حداثة المَواقع الإلِكترونية من ناحية، ومن ناحية أخرى الجَدل الدَّائم لنشر مواد الجَريمة، في وسائل الإعلام بين معارض ومؤيد، نظرًا لخصوصية هذه المَواد وطبيعتها وآثارها على الفَرد والمُجتمع وعليه تكمن الأهمية في:

1. المساهمة في توعية المواطنين بمخاطر الجَريمة، وكذلك مساعدة المسؤولين على الحد من وقوع الجَريمة في المُجتمع الفِلَسطيني.
2. تسليط الضوء على موضوع الجَريمة؛ لتوضيح خطورته على المُجتمعات والأفراد، في وقتٍ يحتاجُ فيه المُجتمع الفِلَسطيني للأَمْن.
3. أهمية الدّور الذَّي من الممكن أن تقوم به وسائل الإعلام عامةً والمَواقع الفِلَسطينية الإلِكترونية على وجه الخُصوص نظرًا لحداثتها واستخدامها المُتزايد على الصَّعيد المَحليّ والعَالمي.
4. أهمية الدَّور الذَّي من المُمكن أن تقوم به المَواقع الفِلَسطينية الإلِكترونية من توعية شاملة بالجَريمة وأنواعها وسبل الوقاية منها.
5. أهمية الدّور الذَّي من الممكن أن يقوم به القَائمون بالاتصال في مُعَالجَة ونشر قضايا الجَريمة بفعالية مما يساهم في الحَد من انتشارها.
6. قلة الدِّراسات الإعلاميَة الفِلَسطينية والعَربية التي تناولت الجَريمة في فِلَسطين، وعلى وجه الخُصوص المَواقع الفِلَسطينية الإلِكترونية.

خامساً: أهداف الدراسة:

تسعى الدِّراسة لتحقيق هدف رئيس يتمثل في: التَّعرف على طبيعة مُعَالجَة المَواقع الفِلَسطينية الإلِكترونية لقضايا الجَريمة، وينبثق من هذا الهَدف مجموعة من الأَهداف الفَرعية الآتية:

أولًا: أهداف خاصة بالمَضمون:

1. التعرف على ترتيب أولويات قضايا الجريمة التي تحظى باهتمام المَواقع الفِلَسطينية الإلِكترونية عينة الدِّراسة.
2. التعرف على أبرز الموضوعات التي تم التركيز عليها في المواقع الفلسطينية الإلكترونية عينة الدِّراسة.
3. تحديد نوعية المَصادر (الأولية والإعلاميَة) التي اعتمدت عليها المَواقع الفِلَسطينية الإلِكترونية عينة الدِّراسة في تناولها لقضايا الجَريمة.

4. التَّعرف على الأَهداف الكَامنة وراء نشر قضايا الجَريمة في المَواقع الفِلَسطينية الإِلِكترونية عينة الدِّراسة.
5. تحديد النِّطاقات الجُغرافية التي اعتمدتها المَواقع الفِلَسطينية الإِلِكترونية عينة الدِّراسة في تناولها لقضايا الجَريمة.
6. التعرف على دوافع المجرمين لارتكاب الجريمة كما ركزت عليها المَواقع الفِلَسطينية الإِلِكترونية عينة الدِّراسة.
7. رَصْد أوجه الاتفاق والاختلاف بين المَواقع الفِلَسطينية الإِلِكترونية عينة الدِّراسة في حجم المُعَالجَة لقضايا الجَريمة.

ثانيًا: أهداف خاصة بالشكل:

1. معرفة الفنون الصحفية التي استخدمتها المَواقع الفِلَسطينية الإِلِكترونية عينة الدِّراسة في معالجتها لقضايا الجَريمة.
2. التعرف على عناصر الإبراز والخَدمات التَّفاعلية التي استخدمت مع قضايا الجَريمة في المَواقع الفِلَسطينية الإِلِكترونية عينة الدِّراسة.
3. التعرف على عناصر التَّدعيم والوَسائط المُتعددة التي استخدمت مع قضايا الجَريمة في المَواقع الفِلَسطينية الإِلِكترونية عينة الدِّراسة.
4. رَصْد أوجه الاتفاق والاختلاف بين المَواقع الفِلَسطينية الإِلِكترونية عينة الدِّراسة في شكل المُعَالجَة لقضايا الجَريمة.

سادساً: تساؤلات الدراسة

تم بلورة تساؤلات الدِّراسة في التَّساؤل الرَئيسَ الآتي " ما طبيعة مُعَالجَة المَواقع الفِلَسطينية الإِلِكترونية لقضايا الجَريمة"، وينبثق من هذا التَّساؤل التَّساؤلات الفَرعية الآتية:

أولًا: تساؤلات خاصة بالمَضمون:

1. ما ترتيب أولويات قضايا الجريمة التي تحظى باهتمام المَواقع الفِلَسطينية الإِلِكترونية عينة الدِّراسة؟

2. ما أبرز الموضوعات التي يتم التَّركيز عليها في المَواقع الفِلَسطينية الإِلِكترونية عينة الدِّراسة؟
3. ما المَصادر الأولية التي اعتمدت عليها المَواقع الفِلَسطينية الإِلِكترونية عينة الدِّراسة في تناولها لقضايا الجَريمة؟

4. ما المَصـــادر الإعلاميَة التي اعتمدت عليها المَواقع الفِلَســطينية الإلِكترونية عينة الدِّراســة في تناولها لقضايا الجَريمة؟
5. ما الأَهداف الكَامنة وراء نشر قضايا الجَريمة في المَواقع الفِلَسطينية الإلِكترونية عينة الدِّراسة؟
6. ما النِّطاق الجُغرافي التي اعتمدتها المَواقع الفِلَســطينية الإلِكترونية في تناولها قضــايا الجَريمة عينة الدِّراسة؟
7. ما دوافع المجرمين لارتكاب الجريمة كما ركزت عليها المَواقع الفِلَســـطينية الإلِكترونية عينة الدِّراسة؟
8. ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين قضايا الجَريمة في المَواقع الفِلَسطينية الإلِكترونية عينة الدِّراسة في حجم المُعَالجَة لقضايا الجَريمة؟

ثانيًا: تساؤلات خاصة بالشَّكل:

1. ما الفنون الصـحفية التي اسـتخدمتها المَواقع الفِلَسـطينية الإلِكترونية عينة الدِّراسـة في معالجتها لقضايا الجَريمة؟
2. ما هي عناصـــر الإبراز والخَدمات التَّفاعلية التي اســـتخدمت مع قضـــايا الجَريمة في المَواقع الفِلَسطينية الإلِكترونية عينة الدِّراسة؟
3. ما هي عناصـــر التَّدعيم والوَســـائط المُتعددة التي اســـتخدمت مع قضـــايا الجَريمة في المَواقع الفِلَسطينية الإلِكترونية عينة الدِّراسة؟
4. ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين المَواقع الفِلَسطينية الإلِكترونية عينة الدِّراسة في شكل المُعَالجَة لقضايا الجَريمة؟

سابعاً: الإطار النظري للدراسة :

- **نظرية ترتيب الأَولويات "وضع الأَجنْدَة":**

تضمن هذا الإطار النَّظرية التي اعتمدت عليها الدارسة، وهي نظرية ترتيب الأولويات "وضع الأَجنْدَة"، وفما يلي عرض مختصر للنَّظرية وكيفية توظيفها بالدِّراسة.

أصـــبح لزامًا أن تقوم الصُّـــحف ووســـائل الإعلام بتنظيم نشـــر المَواد الإخبارية والقَضـــايا والمَوضـوعات الصـحفية في ترتيب يشـير إلى أهمية هذه المَواد وعلاقتها ببعضـها، وتتبنى الوَسـيلة الإعلاميَة هذا التَّرتيب بحيث يعبر عن سياستها واتجاهها من المَواد المَنشورة أو المُذاعة، وهذه العَملية

يطلق عليها ترتيب أولويات الاهتمام للوَسيلة الإعلاميَة وتحديدها Agenda Setting تتم بناءً على قدرات عديدة تتأثر بالسَّياسات العَامة والسَّياسات التَّحريرية والنُّظم الفَنية والإنتاجية، وغير ذلك [1].

وتؤكد النَّظرية على وجود علاقة إيجابية بين ترتيب أولويات الوسيلة الإعلاميَة وأولويات اهتمامات الجُمهور، مما يجعل تلك القَضايا في مقدمة اهتمامات الجُمهور نتيجة لقراءته الصَحيفة، وهكذا بالنِّسبة لباقي وسائل الإعلام [2]. وتتصل نظرية وضع الأَجنْدَة في أساسياتها بقدرة وسائل الإعلام الإخبارية على إبراز أهمية القَضايا وتشكليها بذهن الجُمهور وعلى نحو مبسط، وتقترح النَّظرية أن لوسائل الإعلام دورها في تسليط الضُّوء على بعض الأحداث وانتقائها أو الشَّخص والقَضايا المَعينة وعبر تكرارها لهذه العَملية ومن واقع الاتساق بين ما تقدمه وسائل الإعلام، حيث يبدأ الجُمهور في تبني الأَجنْدَة التي تطرحها هذه الوَسائل الإخبارية بما يقوده للتَّصديق والاقتناع الفِعلي بأهمية وبروز الأَحداث والشَّخص والقَضايا دون غيرها [3].

وتعد نظرية وضع الأَجنْدَة من نظريات التَّأثير المُعتدل، التي تشير إلى تأثير وسائل الإعلام على الجُمهور؛ إذ تعتمد على مجموعة من المُتغيرات الوَسيطة التي قد تقوى أو تضعف هذا التَّأثير، ويدل مفهوم نظرية وضع الأَجنْدَة الخَاص بعلاقة وسائل الاتصال بالجُمهور، أن وسائل الاتصال هي التي تحدد الأولويات التي تتناولها الأَخبار، فهي تعطي أهمية خاصة لهذه المَوضوعات مما يجعلها تصبح من الأولويات المُهمة لدى الجُمهور، وهكذا فإن المَوضوعات التي يراها المُحررون ذات أهمية هي التي نشرها حتى ولو كانت غير ذلك، مجرد النّشر في حد ذاته يُعطي أهمية مضاعفة لتلك المَوضوعات، بحيث يراها الجُمهور ذات أهمية تفوق غيرها من المَوضوعات [4].

وتعرف عملية ترتيب الأولويات أو وضع الأَجنْدَة بأنها: "العملية التي تقوم بها الهَيئات والمُؤسسات التي تقدم الأَخبار والمَعلومات بالاختيار أو التَّأكيد على أحداث وقضايا ومصادر معينة لتغطية دون أخرى، ومُعَالجَة هذه القَضايا وتناولها بالكَيفية التي تعكس اهتمامات هذه المُؤسسات وأولويات المُسؤولين الحُكوميين متخذي القَرار والصَّفوة [5].

---

(1) عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير (ص341).

(2) حجاب، نظريات الاتصال(ص310).

(3) مكاوي والسيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة (ص288).

(4) زكريا، نظريات الإعلام (ص6).

(5) نصر، أجندة اهتمامات المواقع الإلكترونية للجهات المعنية بشئون المرأة المصرية دراسة مقارنة (ص398).

كما تؤدي نظرية وضع الأَجنْدَة وظيفتين أساسيتين، حيث يزيد عرض وسائل الإعلام لقضية ما من وعي الجُمهور بهذه القضـــية، كما تقوم النَّظرية بترتيب أولويات الجُمهور وذلك عبر التَّركيز على قضايا معينة دون غيرها [1].

ويرى ســـتيفن ليتاجون أن بحوث وضـــع الأَجنْدَة تقع في منطقة وســـط ما بين التَّأثيرات والوَظائف، فكثيرًا ما يشار لوضع الأَجنْدَة باعتبارها وظيفة، لكنها تشير أيضًا إلى أن وسائل الإعلام تؤثر على بروز القَضايا في أذهان الأَفراد، ما يعني أن وضع الأَجنْدَة يُعد أيضًا تأثيرًا [2].

وفيما تتصـل بالانتقادات المُوجهة لهذه النَّظرية فتتمثل في: غياب أســس النَّظرية التي ترتكز عليها البُحوث كونها تركز على موضوعات وقضايا محددة ومتخصصة، كما أنها لم تحدد مصدر التَّأثير على الجُمهور لوجود العَديد من الأَجندات المُركبة والعَوامل المُؤثرة [3].

وتعد هذه النَّظرية تحولًا في مجال الدِّراســـات الإعلاميَة، فبرغم أنها ذات منظور فوري في دراسة تأثيرات وسائل الإعلام أنها استطاعت أن تتطرق لجَوانب جديدة للتَّأثير ومنها [4]:

1- أثبتت النَّظرية وجود درجة عالية من الاِتســاق بين وســائل الإعلام والجُمهور، والتَّأثير بينهما متبادل.
2- اهتمت النَّظرية بأسـلوب تناول وعرض القَضـايا في وسـائل الإعلام عبر محاور متعددة منها موقع الحَدث ونوع القَضية.
3- تؤدي وســائل الإعلام دورًا مهمًا في تقديم البِيئة المُحيطة بالأَفراد لهم بصــورة مبســطة عبر اختيار بعض القَضـــايا والتَّركيز عليها، ما يؤدي إلى إدراك الجُمهور لأهميتها وترتيبها وفق طريقة تقديمها عبر وسائل الإعلام.

توظيف النَّظرية في الدِّراسة:

استفادت الباحثة من نظرية ترتيب الأولويات "وضع الأَجنْدَة" في الإجابة على تساؤلات الدراسة وتفسـيرها من خلال تحليل المضـمون لعينة من المواقع الفلسـطينية الإلكترونية، وتحديد فئاته شـكلًا ومضمونًا، إضافة لتحديد قضايا الجَريمة كون النَّظرية توضح أن القَضايا المَلموسة المُلّحة يتم إدراكها

---

(1) عامر، الأنشطة الاتصالية في المنظمات الإقليمية دراسة تطبيقية (ص282).

(2)Littlejohn, theories of human communication (p381).

(3) عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير (ص285).

(4) فهمي، الاتجاهات العالمية الحديثة لنظريات التأثير في الراديو والتلفزيون (ص224).

بصورة أكبر مقابل القَضايا المُجردة التي لا يمكن إدراكها بسهولة، والمساعدة على توظيف العَوامل المُؤثرة في وضع الأَجنْدَة مثل: طبيعة القَضايا ونوعها.

ثامناً: نوع الدراسة ومناهجها وأداتها:

1. نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدِّراسة إلى البُحوث الوَصفية التي تستهدف تصوير وتحليل وتقويم خصائص مجموعة معينة أو موقف معين أو دراسة الحَقائق الراهنة المُتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف بهدف الحُصول على معلومات كافية ودقيقة عنها [1]، وتركز هذه الدِّراسة على وصف خصائص وسمات المُعَالجَة لقضايا وموضوعات الجَريمة، كما أوردتها المَواقع الفِلَسطينية الإلِكترونية عينة الدِّراسة.

2. مناهج الدراسة

تعتمد البَاحثة في دراستها للمواقع الفِلَسطينية الإلِكترونية على منهجين، هما:

أ- **منهج الدِّراسات المَسحية:** وهو أكثر المَناهج العِلمية ملاءمةً للبُحوث الوَصفية؛ كونه جهدًا علميًا منظمًا يساعد في الحُصول على بيانات ومعلومات وأوصاف عن الظَّاهرة أو مجموعة الظَّواهر موضوع البحث [2].

واستخدمت الدِّراسة هذا المَنهج لوصف سمات مُعَالجَة المَواقع الفِلَسطينية الإلِكترونية لقضايا الجَريمة في عينة الدِّراسة. وفي إطار هذا المنهج تم استخدام أسلوب تحليل المَضمون، وهو أنسب الأَساليب التي يمكن استخدامها في جمع وتحليل المَعلومات الأولية [3]، وتقديم وصف لما تناولته المَواقع الفِلَسطينية الإلِكترونية.

ب-**منهج دراسة العلاقات المُتبادلة:** وهو المنهج الذَّي تتم بواسطته دراسة العلاقات بين الحَقائق التي تم الحُصول عليها للتَّعرف على الأَسباب التي أدت إلى حدوث الظَّاهرة والوُصول إلى نتائج بصدد ما يمكن عمله لتغيير الظُّروف والعَوامل المُحيطة بها [4]، وفي هذا المَنهج تم استخدام أسلوب المُقارنة المَنهجية الذَّي يركز على إجراء المُقارنات بين الظَّواهر المُختلفة،

---

(1) حسين، بحوث الإعلام (ص131).

(2) عبد الحميد، بحوث الصحافة (ص8).

(3) العبد، عزمي، الأسلوب الإحصائي واستخداماته في بحوث الرأي العام والإعلام (ص208).

(4) حسين، بحوث الإعلام: الأسس والمبادئ (ص140).

وذلك للمقارنة بين سمات وخصائص مُعَالجَة المَواقع الفِلَسطينية الإلِكترونية عينة الدِّراسة لقضايا الجَريمة، والتَّعرف على اهتمامات كل موقع من مواقع الدِّراسة على حدة.

3. أدوات الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الدِّراسة والمَناهج التي تم استخدامها، قامت البَاحثة بالاستعانة بالأدوات الآتية لجمع البيانات والمَعلومات من الصادر المُختلفة، وهي:

أ- **استمارة تحليل المَضمون:** بكونها تتمثل من مجموعة من الخطوات المَنهجية التي تسعى إلى اكتشاف المعاني في المحتوى من خلال البحث الكمي المَوضوعي، والمنظم لسمات الظاهرة في هذا المحتوى[1]، حيث يعد هذا الأسلوب من أكثر الأَساليب العلمية ملاءمةً للتحليل، بحيث يقوم البَاحث بإعداد الخطوات المنهجية طبقًا لنوعية المَضمون ومحتواه، وهدف التَّحليل؛ لكي يستخدمها في وصف هذا المَضمون وتصنيفها على نسبة ممكنة من المَوضوعية والشُّمول، وبما يتيح إمكانية التَّحليل، واستخراج النَّتائِج" [2]، ولأجل ذلك قامت البَاحثة بإعدادها مستفيدة من الدِّراسة الاستكشافية والدِّراسات السَّابقة بتضمينها لفئات كفيلة بالإجابة على تساؤلات الدِّراسة. وتشمل الفَئات الآتية:

أولًا: فئة المَوضوع "ماذا قيل"؟:

تعد الفئة الأكثر استخدامًا في دراسات تحليل المَضمون التي تقوم بتصنيفه وفقًا لموضوعاته، وتجيب على التَّساؤل الأَساسي الخَاص بالمَوضوع الذَّي تدور حوله المَادة الإِعلاميَة [3]، وهي الفَئات التي تُستخدَم في تحليل المُحتوى الذَّي قدمت به المَواقع الإِلِكترونية لقضايا الجَريمة، بهدف التَّعرف على كيفية مُعَالجَة هذه المَواقع لقضية الدِّراسة، وقُسمت إلى عدة فئات فرعية، على النَّحو التَّالي:

أ- فئة المَوضوعات أو القَضايا "أنواع الجَريمة":

1/أ جرائم ضد المُمتلكات: هي كافة المَوضوعات التي تتعلق بجرائم ضد المُمتلكات مثل: (السَّرقة، النصب، تخريب، حريق) تتضمن الفَئات الفَرعية الآتية:

---

(1) عبد الحميد، بحوث الصحافة مرجع سابق (ص132).

(2) عبد الحميد، بحوث الصحافة مرجع سابق(ص164).

(3) حسين، تحليل المضمون (ص88).

1/أ/1 السَّرقة: أخذ ممتلكات شخص آخر أو مؤسسة أو ممتلكات عامة دون إذنهم أو موافقتهم بقصد حرمانهم من مُلكه والانتفاعِ به مثل سرقة أموال الأَشخاص، أو سرقة معدات أو ممتلكات مستشفى، أو سرقة الكَهرباء أو سرقة بنوك.

1/أ/2 النصب: هو أن يَخدع شخص (النَّصاب، الدَّجال، المُحْتَال) أو يحرم فرداً آخر من حق أو منفعة عن عمد بطرق وأساليب احتيالية، كحصول الشَّخص على بضائع أو مواد من تاجر مقابل إعطائه شيكاً مزوراً أو غير مغطى برصيد كافٍ لدى المَصرف الذي يتعامل معه، أو صفقات النَّصب الكبرى في المؤسسات القائمة فعلًا. "الاستيلاء على شيء مملوك، بطريقة احتيالية بقصد تملك ذلك الشيء".

1/أ/3 إتلاف: الَّتصرف المَقرون بإتلاف وتدمير المَمتلكات العَامة أو الخَاصة.

1/أ/4 حريق: إشعال النَّار في المَمتلكات العَامة أو الخَاصة بهدف ترويع الأَمن أو بزعم التَّعبير عن الرَّأي.

1/أ/5 أخرى: هي المَواد الخَبرية الخَاصة بالجَريمة ضد المَمتلكات، ولم تتضمن المَوضوعات السَّابقة.

2/أ جرائم ضد الأشخاص: هي كافة المَوضوعات التي تتعلق بجرائم ضد الأفراد مثل: (القَتل والجرح والخَطف، المشاجرات العائلية، حوادث المرور) تتضمن الفَئات الفَرعية الآتية:

2/أ/1 القَتل: هو إنهاء حياة شخص سواء كان عن عمد أو عن طريق الخطأ.

2/أ/2 الجرح: التعدي بإحداث جرح عمدّا نتيجة سلوك إجرامي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

2/أ/3 الخَطف: هو أسلوب يقوم به شخص أو مجموعة من الأَشخاص لانتزاع شخص من بيئته ونقله إلى بيئة أخرى، بالتحايل أو الإكراه أو التهديد لمغادرة مكانه.

2/أ/4 المشاجرات العائلية: هي جريمة تتألف من نشوء مشاجرة أو عِراك بين عائلة أو عائلتين أو أكثر في مكان عام إما عن طريق الضَّرب المُتبادل أو السَّب والشَّتم المُتبادل.

2/أ/5 حوادث المُرور: الحادث المروري هو كل حادثة تسببت فيها على الأقل مركبة واحدة متحركة في إلحاق أضرار بشرية أو مادية أو كليهما معاً، ويندرج تحتها المخالفات المرورية الخطرة القيادة تحت تأثير المُخدر، السرعة، السير بعكس اتجاه السير، عدم الترخيص، استخدام وسائل الاتصال أثناء القيادة، عدم صلاحية المركبة ميكانيكيًا.

2/أ/6 أخرى: هي المَواد الخَبرية الخَاصة بالجَريمة ضد الأَفراد، ولم تتضمن المَوضوعات السَّابقة.

3/أ جرائم ضد الأَسرة: هي المَوضوعات التي تتعلق بجرائم ضد الأَسرة كافة مثل: (الزنا، جرائم بسبب الميراث، العُنف الأسري) تتضمن الفَئات الفَرعية الآتية:

3/أ/1 الزنا: إقامة أحد الزوجين –الرَّجل أو المَرأة– أو كلاهما، علاقةً مُحرَّمةً مع شـخصٍ آخرٍ غير زوجه، يُخفيها عن زوجه، ولا تكون تلك العَلاقة ممّا أباحه الشَّرع من التَّعاملات بين الجِنسيّن؛ والوَقوع في الفَاحشة وغير ذلك.

3/أ/2 جرائم بسـبب الميراث: جريمة الامتناع العمد عن تسـليم أحد الورثة نصـيبه الشـرعي من الميراث، ومفاد هذه الجريمة هو قصد منع الوريث من استحقاق نصيبه.

3/أ/3 العُنف الأَسري: أشكال التَّصرفات المُسيئة الصَّادرة من قبل أحد أو كلا الشَّريكين في العلاقة الزَّوجية أو الأَسرية.

3/أ/3/1 العُنف ضـد الأَطفال: أي فعل أو فشـل في التَّصـرف من جانب أحد الوَالدين أو القَائمين بالرَّعاية يؤدى إلى الحاق الأَذى الجَسدي أو العَاطفي الشَّديد أو الاعتداء الجِنسيّ أو الاستغلال أو فعل أو فشل في العَمل يمثل خطراً وشيكاً بحدوث ضرر جسيم. مثل الفَيديو الذَّي انتشر على مواقع التَّواصل الاجتماعي للأب الفِلَسطيني المُقيم في السُّعودية الذَّي يقوم بضرب طفلته بصورة متوحشة.

3/أ/3/2 العُنف ضد الزوجة: أي فعل أو سلوك يصدر من الزوج يتخذ أشكالا مختلفة بقصد إلحاق الضرر أو الإيذاء البدني والنفسي بالزوجة، ويصدر هذا الفعل بشكل متعمد ومتكرر، ويشمل أيضاً التهديد بهذا الاعتداء أو الضَّغط أو الحِرمان التَّعسفي للحُريات، سواء حدث في إطار الحَياة العَامة أو الخَاصة.

3/أ/4 أخرى: هي المَواد الخَبرية الخَاصة بالجَريمة ضد الأَسرة، ولم تتضمن المَوضوعات السَّابقة.

4/أ جرائم دينية: هي كافة المَوضـوعات التي تتعلق بجرائم ضـد الدِّين مثل: (الاعتداءات على أماكن العِبادة، ومنع عبادة، وسخرية وإساءة للدين) تتضمن الفَئات الفَرعية الآتية:

4/أ/1 الاعتداءات على أماكن العِبادة: اقتحام الأماكن الدِّينية المُقدسـة المُعتبرة من قبل الأَديان السَّماوية الثَّلاثة التي تؤمن بعقيدة التَّوحيد.

4/أ/2 جرائم منع عبادة: منع الأفراد من أداء شـعائرهم الدِّينية مثل منع المُصـلين من الصَّـلاة في المَسجد الأقصى أو المَسجد الإبراهيمي في الخَليل.

4/أ/3 جرائم السَّخرية من الدين: الإسـاءة إلى مقام النَّبي صـلى الله عليه وسلم وزوجاته؛ أو أحد الصحابة الكرام، فمثل هذا العَمل يُحرض على سب الرَّسول لتكوين مادة للاستهزاء به.

4/أ/4 أخرى: هي المَواد الخَبرية الخَاصة بالجَريمة ضد الدِّين، ولم تتضمن المَوضوعات السَّابقة.

5/أ جرائم ضـد النِّظام العَام: هي كافة المَوضـوعات التي تتعلق بجرائم ضـد النِّظام العَام مثل: (التخابر، نشر الاشاعات، المخدرات) تتضمن الفَئات الفَرعية الآتية:

5/أ/1 التَّخابر: أعمال متطرفة ضـد الدَّولة أو السَّـيادة، كالتَّخابر مع الاحتلال الإسـرائيلي ضـد الوَطن وأفراده.

5/أ/2 نشر الاشاعات: نشر بسوء قصد أخبارًا أو بيانات أو شائعات كاذبة أو أوراقًا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبًا إلى الغير، إذا كان من شأن ذلك تكدير السلم العام أو إثارة الفزع بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة.

5/أ/3 المُخدرات: تعاطي أو بيع أو ترويج المَواد المُخدرة على اختلاف أنواعها.

5/أ/4 أخرى: هي المَواد الخَبرية الخَاصة بالجَريمة ضد النِّظام العَام، ولم تتضمن المَوضوعات السَّابقة.

6/أ جرائم جنسية: هي المَوضوعات كافة التي تتعلق بجرائم ضد الأَخلاق مثل: (الدَّعارة، التَّحرش الجِنسيّ، الاغتصاب) تتضمن الفَئات الفَرعية الآتية:

6/أ/1 الدعارة: ارتكاب الفُجور من قبل الذَّكر أو الأَنثى.

6/أ/2 التَّحرش الجِنسيّ: فعل غير مرحب به من النَّوع النَّفسي أو الجِنسيّ أو اللَفظي أو الجَسدي. يتضمن مجموعة من الأَفعال من الانتهاكات البَسيطة إلى المُضايقات الجَادة.

6/أ/3 الاغتصاب: نوع من الاعتداء الجِنسيّ عادةً ما يتضمن الاتصال الجِنسيّ أو أشكال أخرى من الاختراق الجِنسيّ ضد شخص دون موافقته. يمكن تنفيذ هذا الفِعل بالقُوة البَدنية أو الإكراه أو إساءة استخدام السُّلطة.

6/أ/4 أخرى: هي المواد الخبرية الخاصة بالجريمة الجنسية، ولم تتضمن الموضوعات السابقة.

7/أ جرائم الغُش والفَساد: هي المَوضوعات كافة التي تتعلق بجرائم الغُش والفَساد مثل: (فساد الأَدوية والمُبيدات الحَشرية والمَواد الغِذائية، تبديد الثَّروات) تتضمن الفَئات الفَرعية الآتية:

7/أ/1 فساد الأَدوية: بيع الأَدوية الفَاسدة أو التي تم تحريمها دوليًا لاحتوائها على شوائب تؤدي إلى إصابة الإنسان بأمراض خطيرة.

7/أ/2 فساد المبيدات الحشرية: استخدام مبيدات حشرية غير مرخصة أو التي تحوي على مواد سامة محظورة دوليًا.

7/أ/3 فساد المَواد الغِذائية: تهريب الأَغذية الفَاسدة أو المُتاجرة بها، مثل فساد اللُحوم المُستخدمة في بعض المَطاعم.

7/أ/4 تبديد الثَّروات: سلوك اجرامي المُكون للركن المَادي لجريمة خيانة الأَمانة وهو التَّصرف وهو التَّصرف بالثَّروات على وجه يذهبها قيمتها، ويؤدي إلى هلاكها دون الاستفادة منها.

7/أ/5 أخرى: هي المَواد الخَبرية الخَاصة بالجَريمة ضد الفَساد والغُش، ولم تتضمن المَوضوعات السَّابقة.

8/أ جرائم ضد المُنشَآت الحيوية: هي المَوضوعات التي تتعلق بجرائم المُنشآت الحيوية كافة مثل: (انتهاك البِيئة، صيد جائر) تتضمن الفَئات الفَرعية الآتية:

8/أ/1 انتهاك البِيئة: قيام أحدهم بنشاط سلبي من شأنه تلويث البَيئة أو أحد عناصرها أو إحداث خلل بمكوناتها.

8/أ/**2 صيد جائر:** صيد الحَيوانات بشكل غير مشروع أو تناول النَّبات والحَيوانات بما يتناقض مع القَوانين المَحليّة والدَّولية لحفظ وإدارة الحَياة البَرية.

8/أ/**3أخرى:** هي المَواد الخَبرية الخَاصة بالجَريمة ضد المُنشآت الحَيوية، ولم تتضمن المَوضوعات السَّابقة.

9 /أ الجَرائم المَعلوماتية: هي المَوضوعات التي تتعلق بالجَرائم المَعلوماتية كافة مثل: (سرقة البَيانات والمَعلومات، نشر وصناعة مواد إباحية، إنشاء موقع لمنظمات إرهابية على الشبكة المَعلوماتية، التَّصنت والمُضايقات، الابتزاز الإلكتروني، القرصنة الإلكترونية) تتضمن الفَئات الفَرعية الآتية:

9/أ/1 سرقة البَيانات والمَعلومات: الدُّخول غير المَشروع لإلغاء بيانات خاصة، أو حذفها، أو تدميرها، أو تسريبها، أو إتلافها أو تغييرها، أو إعادة نشرها.

9/أ/2 نشر وصناعة مواد إباحية: المَواد والبَيانات المُتعلقة بالشبكات الإباحية التي تمس القيم الدِّينية، أو الآداب العَامة أو أنشطة الميسر المخلة بالآداب العَامة أو نشرها أو ترويجها.

9/أ/3 إنشاء الحسابات الوهمية: حسابات تسيء الى مؤسسات الدولة ورموزها والشخصيات السياسية والاجتماعية والمواطنين بصورة عامة ومن شأنه المَساس بالنِّظام العَام، أو انتهاك حرمة الحَياة الخَاصة.

9/أ/4 التَّنصت والمُضايقات: الاستماع لما هو مرسل عن طريق الشَّبكة المَعلوماتية أو أحد أجهزة الحَاسب الآلي دون مسوغ نظام صحيح أو التقاطه أو اعتراضه.

9/أ/5 الابتزاز الإلكتروني: هي أن يتعرض نظام حاسوبي أو موقع إلكتروني ما لهجمات حرمان من خدمات معينة، ويشمل الدُّخول غير المَشروع لتهديد شخص أو ابتزازه، لحمله على القِيام بفعل أو الامتناع عنه، ولو كان القِيام بهذا الفَعل أو الامتناع عنه مشروعًا.

9/أ/6 القرصنة الإلكترونية: ممارسات غير مشروعة تستهدف التحايل على نظام المعالجة الآلية للبيانات بغية إتلاف المستندات المعالجة إلكترونيًا.

9/أ/7 أخرى: هي المَواد الخَبرية الخَاصة بالجَريمة المَعلوماتية، ولم تتضمن المَوضوعات السَّابقة.

10/أ الجَرائم الاقتصـــادية: هي المَوضـــوعات التي تتعلق بالجَرائم الاقتصـــادية كافة مثل: (جرائم متصلة بالاقتصاد مثل التَّهرب الضَّريبي، التَّلاعب بالمِيزان، الاحتكار، غسيل الأموال، تزوير عملات) تتضمن الفَئات الفَرعية الآتية:

10/أ/1 التَّهرب الضَّريبي: عدم دفع الضَّرائب المُستحَقة للدَّولة والمُترتبة على دخل الفَرد أو أي واقعة أخرى منشئة للضَّريبة (الاستهلاك أو الاستيراد مثلا)، أو تخفيض مبالغ هذه الضَّرائب، من خلال استعمال طرق وأساليب غير مشروعة بحكم القَانون.

10/أ/2 التَّلاعب في المِيزان والأسـعار: وغبن النَّاس والاتجار في حقوقهم والمُبالغة في الكَسب من أقواتهم الضرورية.

10/أ/3 الاحتكار: حبس الطَّعام أو كل ما يحتاجه النَّاس أو ييسر عليهم وقت الحَاجة الماسة حين تكون قليلة أو نادرة حتى يرتفع ثمنه فيعرضه للبيع مثل احتكار المَواد الغَذائية فترة الحُروب.

10/أ/4 غسيل الأموال: إضفاء شرعية قانونية على أموال وممتلكات غير مشروعة، لغرض حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو استثمارها أو تحويلها أو نقلها أو التلاعب في قيمتها إذا كانت متحصلة من جريمة من الجرائم.

10/أ/5 تزوير العملات: تقليد أو تزيف أو تزوير بأي كيفية كانت عملة ورقية أو معدنية متداولة قانونياً في الدولة أو في الدول الأخرى بقصد ترويجها أو استعمالها.

10/أ/6 أخرى: هي المَواد الخَبرية الخَاصة بالجَريمة الاقتصادية، ولم تتضمن المَوضوعات السَّابقة.

11/أ الجَرائم الوَظيفية: هي المَوضوعات التي تتعلق بالجَرائم الوَظيفية كافة مثل: (استغلال النُّفوذ الوَظيفي والأَخطاء الطِّبية، الاختلاس، الرشوة، الإهمال الوظيفي الجسيم) تتضمن الفَئات الفَرعية الآتية:

11/أ/1استغلال النفوذ الوَظيفي: كل شخص طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية لاستعمال نفوذ حقيقي أو مزعوم للحصول أو لمحاولة الحصول من أية سلطة عامة على أعمال أو أوامر أو أحكام أو قرارات لإنجاز مصالح شخصية.

11/أ/2 الأَخطاء الطِّبية: انحراف الطَّبيب عن السُّلوك الطِّبي العَادي والمَألوف، وما يقتضيه من يقظةٍ وتبصَر إلى درجة يُهمل معها الاهتمام بمريضه"، أو هو "إخلال الطَّبيب بالوَاجبات الخَاصة التي تفرضها عليه مهنته.

11/أ/3 الاختلاس: الاســـتيلاء على المال العام من قبل من أوكل إليه، أو أمر إدارته أو جبايته أو صيانته.

11/أ/4 الرَّشـــاوى: أخد أو طلب مبلغ من المَال من قبل موظف حكومي معهود عليه القِيام بأي واجب بحكم وظيفته للقِيام بوظيفته مقابل المَال.

11/أ/5الإهمال الوظيفي الجسيم: إخلال الموظف إخلالاً جسيمًا بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته، أو كان متعاطيًا مُسكرًا أو مُخدرًا عند ارتكابه الخطأ الذي نجم عنه الحادث، أو امتنع وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك.

11/أ/6 أخرى: هي المَواد الخَبرية الخَاصة بالجَريمة الوَظيفية، ولم تتضمن المَوضوعات السَّابقة.

12/أ جرائم أخرى: هي المَواد الخَبرية الخَاصة بالجَريمة، ولم تتضمن المَوضوعات السَّابقة.

ب-فئة المَصادر الأولية:

وهي الشخصيات صانعة الخبر قد تكون فردًا واحدًا أو جماعة أو هيئة أو دولة، وتضم هذه المصادر كبار الشخصيات الرسمية والشعبية والمحلية والدولية، بالإضافة إلى الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة والخاصـــة، والبيانات والنشـــرات والخطب والمؤتمرات الصـــحفية واللجان الشـــعبية والرســـمية والمهرجانات السياسية للأحزاب وغيرها [1]. وتضم أيضًا شهود عيان، ضحايا الجريمة، رجال شرطة، رجال قضاء" وتنقسم إلى:

1/ب شخصيات فلسطينية: وتنقسم إلى ما يلي:

1/ب/1 رســمية: كالرئيس الفلســطيني، ورئيس الوزراء، ووزراء الحكومة، ورئيس وأعضــاء المجلس التشريعي، ومحافظي المدن الفلسطينية.

1/ ب/2غير رسـمية: وهي الشـخصـيات غير الحكومية مثل الجاني، المجني عليهم، شـهود عيان، الشخصيات التي تنتمي إلى الفصائل والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع الأهلي، رجال الشرطة والأمن، رجال القضاء، النيابة العامة، محامون، الحقوقيون، مشرعون، أطباء ورجال إسعاف.

2/ب شخصيات عربية وإسلامية: وتنقسم إلى ما يلي:

---

(1) أبو زيد، فن الخبر الصحفي (ص201).

2/ب/1 رسمية: وهي الشخصيات التي لها مناصب رسمية على مستوى الدول العربية والإسلامية، مثل الرؤساء، ورؤساء الوزراء، ووزراء الحكومة، ورئيس وأعضاء المجلس التشريعي، محافظو المدن العربية والإسلامية، سفراء الدول العربية وقادة الأجهزة المخابراتية والوفود الرسمية.

2/ب/2 غير رسمية: وهي الشخصيات العربية والإسلامية غير الرسمية مثل الجاني، المجني عليهم، شهود عيان، والمتضامنين والناشطين، رجال الشرطة والأمن، رجال القضاء، النيابة العامة، محامين، الحقوقيين، مشرعين، أطباء ورجال الإسعاف.

3/ب شخصيات دولية: وتنقسم إلى ما يلي:

3/ب/1 رسمية: هي الشخصيات التي لها مناصب رسمية على مستوى الدول الأجنبية، مثل رؤساء، ورئيس الوزراء، ووزراء الحكومة، وأعضاء البرلمانات الدولية ومبعوثو الدول.

3/ب/2 غير رسمية: هي الشخصيات التي لها دور فاعل دون أن يكون لها صفة رسمية كالجاني، المجني عليهم، شهود عيان، والمتضامنين والناشطين، رجال الشرطة والأمن، رجال القضاء، النيابة العامة، محامين، الحقوقيين، مشرعين، أطباء ورجال الإسعاف.

4/ب أخرى: شخصيات لم ترد في الفئة سالفة الذكر.

ت- فئة المصادر الإعلامية:

وهي المَصادر الإعلاميَة التي اعتمدت علها المَواقع الإلِكترونية الفِلَسطينية، والتي تقوم بنقل الأخبار من مكان وقوعها إلى مقر الصحيفة سواء كانت مصادر الصَّحيفة الدَّاخلية أو الخَارجية وهي كالآتي:

1/ت المصادر الذاتية: وهي المصادر الخاصة بالموقع الإلكتروني، وتضم الصحفيين الذين يعملون لحساب الوسيلة من مخبرين ومندوبين ومراسلين داخل وخارج الدولة التي تصدر منها وسيلة. وتتضمن المصادر الذاتية ما يلي:

1/ت/1 مراسل: وهو مندوب الجريدة أو المؤسسة الإعلامية بصفة عامة خارج المدينة التي تصدر فيها الصحيفة، او تعمل فيها المؤسسة الإعلامية بصرف النظر عما إذا كانت هذه المدينة داخل نفس الدولة، أم في دولة أخرى [1].

(1) شلبي، الخبر الصحفي وضوابطه الإسلامية (ص 98).

1/ت/2 مندوب: هو الصحفي الذي تقوم الصحيفة أو الموقع الإلكتروني بتسميته لتمثيلها في جهة ما أو قطاع أو وزارة لتزويدها بالأخبار [1] ويعمل داخل المدينة التي تصدر منها الصحيفة.

1/ت/3 محرر: وهو الصحفي الذي يعمل داخل المؤسسة الصحفية ويقوم بتحرير المواد الصحفية كالخبر والتقرير ومعالجتها.

2/ت المصادر الخارجية: تضم كافة الأشخاص ووكالات الأنباء والخدمات الخاصة والصحف والمجلات ومحطات الإذاعة ومحطات وشبكات التلفزيون وشبكة الإنترنت وشبكات وقواعد المعلومات التي تستقي منها الوسيلة الأخبار التي لا تستطيع الحصول عليها من خلال مصادرها الذاتية إما من خلال اتفاقات تبادل أو اشتراكات مالية أو مجاناً. [2] **وتشمل الفئات الفرعية التالية:**

2/ت/ 1 وكالات الأنباء: تعمل وكالات الأنباء من خلال شبكة واسعة من المَندوبين والمُراسلين في جميع أنحاء العَالم، وهي بذلك توفر للصُّحف كمية كبيرة من الأَخبار العَالمية ليس بإمكان أي صَحيفة الحُصول عليها بمصادرها الذَّاتية [3]، (محلية، إقليمية، دولية).

2/ت/1/1وكالات الأنباء المحلية: وهي الوكالات التي تصدر في الدول العربية محل الدراسة وتهتم إلى جانب الشأن الفلسطيني بالشؤون العربية الأخرى، ولها طاقم إعلامي منتشر على مستوى دول العالم مثل وكالة "صفا".

2/ت/2/1 وكالات الأنباء الإقليمية: وهي وكالات وطنية تحولت إلى مراكز لتبادل الأخبار بين عدة دول وتقع في منطقة واحدة أو بين دول متجاورة [4] مثل وكالة "الأناضول".

2/ت/3/1 وكالات الأنباء العالمية: وهي التي تقوم بتغطية أهم العواصم والمدن الرئيسية الكبرى ومناطق الأحداث الساخنة في العالم بشبكة واسعة من المراسلين والمكاتب، نظراً لما يكلفه هذا من أموال وإمكانيات لا يمكن أن تتحملها الصحف أو محطات الإذاعة الصغيرة وهي: الأسوشيتدبرس، اليونايتد برس انتر ناشونال، رويترز البريطانية، وكالة الأنباء الفرنسية.

---

(1) الدليمي، التحرير الصحفي (ص 61).

(2) نصر، وعبد الرحمن، مرجع سابق (ص90).

(3) أبو زيد، الخبر الصحفي (ص107).

(4) المرجع السابق نفسه (ص 101).

2/ت/4/1أخرى: هي عبارة عن أي وكالة أخرى لم تذكر ضمن الفئات السابقة.

2/ت/2 الصُّحف والمجالات: المَعلومات التي تنشرها الصُّحف والمَجلات بمختلف أنواعها عن قضايا الجَريمة وتشمل صحف ومجلات (محلية، إقليمية، دولية).

2/ت/3 إذاعات: هي عبارة عن جميع الإذاعات التي تستمد منها المواقع الإلكترونية بعض الأخبار الخاصة بالجريمة وتشمل إذاعات (محلية، إقليمية، دولية).

2/ت/4 فضائيات: هي عبارة عن جميع الفضائيات التي تستمد منها المواقع الإلكترونية بعض الأخبار الخاصة بالجريمة وتشمل فضائيات (محلية، إقليمية، دولية).

2/ت/3 مواقع إلكترونية: هي المواقع الإلكترونية الإخبارية المتاحة على شبكة الإنترنت.

2/ت/6 وسائل التواصل الاجتماعي: وهي عبارة عن جميع وسائل التواصل الاجتماعي مثل: تويتر وفيس بوك وغيرها.

2/ت/7 متعددة المَصادر: المَواد الخَبرية التي تشتمل على أكر من مصدر في المَادة الصحفية.

2/ت/ 8 بدون مصدر: يذكر اسم المندوب أو المراسل أو الوكالة، أي لا يوجد مصدر للمعلومات.

ث-فئة الهدف من النشر:

تهدف إلى التَّعرف على لأهداف التي يسعى القَائم بالاتصال إلى تحقيقها من وراء نشر أخبار وقضايا الجَريمة في مواقع الدِّراسة، ويندرج تحتها الفَئات الآتية:

1/ث هدف الإثارة والتَّشويق: وهي تهدف للتَّركيز على جوانب غريبة وشاذة تكسر رتابة الأَشياء المَألوفة في الحَياة، وتخرج عن إطار النِّظام القِيمي في المُجتمع [1].

2/ث هدف وقائي علاجي: الوَقاية من الجَريمة هي عملية منع تكوين ونمو الشَّخصية الإجرامية وبروز سلوك مضاد للمُجتمع، وذلك بإيجاد الطُرق والأَساليب التي من شأنها تجنب الظُروف والعَوامل الاجتماعية والاقتصادية، التي تشكل أسبابًا تساعد وتشهل وتشجع على ارتكاب الجَريمة [2]. مثل نشر العقاب ليردع الآخرين من ارتكاب الجريمة، مساعدة رجال الأمن في تعقب المجرمين والقبض عليهم وتنبيه الجمهور لخطورتهم وغيرها.

---

(1) هيبة، الخبر الصحفي وتطبيقاته (ص45).

(2) المهيب، دور الإعلام في الوقاية من الجريمة (ص18).

3/ث هدف الإعلام والإخبار: الاكتفاء بتقديم الخَبر دون تفسير وتحليل، حيث يقتصر دور الصَّحيفة بالإعلام والإخبار في المجتمع، وعرض الجرائم المختلفة كالقتل والاغتصاب والسرقة التي يلزم التنبيه إليها.

4/ث أخرى: هو هدف من الممكن أن يستخدم في قضايا وموضوعات الجريمة، لكن لم يذكر الفئات السابقة.

ج- فئة النِّطاق الجُغرافي:

تستخدم للتعرف على الأبعاد الجغرافية التي تنتمي إليها الجَريمة ويتم تقسيمها إلى الآتي[1]:

1-**النِّطاق المَحليّ:** جميع المَناطق الجُغرافية التَّابعة لخارطة فِلَسطين سواء الوَاقعة تحت الاحتلال أو المحاصرة منها وهي:

1/1/ج قطاع غزة: يقصد بها المَحافظات الجَنوبية المُمتَدة على الشَّريط السَّاحلي لفلسطين والذَّي يشكل (1.33%) من فِلَسطين، يمتد القِطاع المَحاصر الضَّيق على مساحة(360كلم) مربعًا، وطوله (41 كلم)، وعرضه يتراوح بين (6و12كلم)، ويضم خمس محافظات هي (الشَّمال، غزة، الوَسطى، خانيونس، رفح).

2/1/ج الضِّفة الغَربية المُحتلة: جميع المحافظات الشمالية الشرقية للأراضي الفِلَسطينية التي تعرضت للاحتلال الصُّهيونية عام (1967م)، وتشكل نحو (21%) من مساحة فِلَسطين التَّاريخية، تمتد على نحو (5500كم^2)، وتضم محافظات (الخليل، قلقيلية، طوباس، سلفيت، أريحا، بيت لحم، جنين، طولكم، رام الله، نابلس).

3/1/ج مدينة القُدس المُحتلة: تعد مدينة القُدس المُحتلة أكبر مدن فِلَسطين التَّاريخية، من حيث المَساحة والسُكان، تشكل أهمية دينية واقتصادية، يعدها الفِلَسطينيون عاصمة دولة فِلَسطين المُستقلة كما ورد في إعلان الاستقلال الفِلَسطيني في الجَزائر عام (1988م).

4/1/ج الأراضي المحتلة عام (1948م): جميع المناطق الفِلَسطينية الواقعة تحت الاحتلال منذ عام (1948م) عدا القدس وتشكل المساحة الأكبر من مساحة فِلَسطين.

2- **النِّطاق العربي والإسلامي:** يقصد بها كل منطقة واقعة في إقليم الدول العَربية، والتي تشكل (25) دولة عربية ممتدة على قارتي آسيا وأفريقيا.

---

(1) الشريف، مرجع سابق (ص39).

3-النِّطاق الدولي: يقصـــد بها جميع المناطق المُختلفة في العالم وبجميع القارات أوروبا وآســـيا وأفريقيا وأمريكا وأستراليا باستثناء الدول العَربية وفلسطين المحتلة.

ح- فئة الدَّوافع:

مجموعة من الأسباب والعوامل التي دفعت المجرم لارتكاب الجَريمة:

1/ح دوافع ذاتية: وهي الدَّوافع الخَاصـة بالمجرم وترتبط بتركيبه الجسـدي والنفسـي، كالمرض العقلي أو تناول المَواد المخدرة المؤثرة على العقل.

2/ح دوافع اجتمـاعيـة: مجموعـة من العوامـل التي ترتبط بطبيعـة المجرم الاجتمـاعيـة والتي دفعتـه للسلوك غير السوي، كالأسرة والأصدقاء والعادات والتقاليد مثل قتل الشرف.

3/ح دوافع سياسية: مجموعة من الظروف السِّياسية التي تعيشها الدولة التي ينتمي لها المجرم والتي تدفعه لهذا السلوك وترتبط بالظروف السِّياسية والحروب والمعابر والفتن.

4/ح دوافع دينية: وهي مجموعة من الأَسـاليب التي ترتبط بالتعصـب الديني لمذهب أو عقيدة معينة التي يعتقد الجاني ويدفعه لارتكاب الجَرائم.

5/ح دوافع اقتصـادية: مجموعة من العوامل التي تسـاهم في التدهور الاقتصـادي للبلاد، وتسـاهم في ارتفاع نسبة الجَريمة مثل الفقر والبطالة وغيرها.

6/ح بدون دوافع: لم يتم ذكر العوامل والدوافع في قضايا الجريمة التي تم تناولها في مواقع الدراسة.

7/ح أخرى: وهي العوامل والدوافع الموجودة في قضايا الجريمة ولكن لم يتم ذكرها سابقًا.

ثانيًا: فئة الشـكل "كيف قيل"؟: الفَئات التي تتعلق بوصـف الشـكل الذَّي قدمت عبره المَادة الخَبرية التي تم تحليلها للوقوف على دلالاتها المتصلة بأهداف الدِّراسة، وتم تقسيمها إلى فئات فرعية:

1- فئة الفنون الصحفية:

تختص هذه الفئة بالفنون الصحفية التي قدمت من خلالها المَادة الصحفية المتصلة بقضايا الجَريمة:

1/1 الخَبر الصَّحفي: هو فن يضفي دقة وموضوعية على حادثة، أو واقعة، فكرة تمس مصالح أكبر عدد من القراء، تثير اهتماماتهم ما يسهم في تنمية المُجتمع وترقيته [1].

(1) إبراهيم، فن كتابة الخبر والمقال الصحفي (ص18).

2/1 التَّقرير الصَّحفي: هو تقرير يقع ما بين الخَبر والتَّحقيق الصَّحفي، ويقدم مجموعة من المعارف والمَعلومات حول الوقائع في سيرها وحركتها الديناميكية ولا يستوعب الجوانب الجوهرية أو الرَئيسَة في الحدث فحسب بل يمكنه استيعاب وصف الزمان والمكان والأشخاص والظروف التي ترتبط بالحدث[1].

3/1 المقال الصَّحفي: أحد الفنون الصحفية الخَاصة بالرَّأي، ويعد الأداة الصحفية التي تعبر على نحو مباشر عن سياسة الصحفية وعن آراء بعض كتابها في الأحداث اليَومية الجارية، والتعليق عليها بما يكشف عن دلالاتها المُختلفة [2].

4/1 الحديث الصَّحفي: فن يقوم على الحوار بين الصَّحفي وشخصية من الشَّخص يستهدف الحُصول على أخبار ومعلومات أو شرح وجهة نظر معينة أو تصوير جوانب غريبة أو طريفة أو مسلية في حياة هذه الشَّخصية [3].

5/1 التَّحقيق الصَّحفي: أحد الفنون الصحفية التي تناول موضوعًا يهم عددًا كبيرًا من الناس، ويقوم على البحث والتحري والاستطلاع والتَّحليل الواقعي لمشكلة أو قضية لمعرفة أسبابها ومسبباتها وعوامها بهدف تقديم حلول لها أو عرض وجهة نظر حيالها تدعمها الحقائق والشواهد والإحصائيات [4]. ويعرف أيضَا هو استطلاع للوقائع والأحداث ولجميع الأشخاص الذين لهم صلة بهذه الوقائع والأحداث والعوامل المؤثرة فيها، والحكم عليها وتقديم الحلول المناسبة للمشكلات التي يتناولها التحقيق، ومن هنا فالتحقيق يتميز بالعمق في البحث في المشكلة كما يهدف للوصول بالقارئ إلى حل المشكلة [5].

6/1 القِصة الخَبرية: التَقارير الآنية السَّريعة عن الأَحداث المُهمة، وتحتوي على تفاصيل الحدث وكل جوانبه التي يلخصها خبراء الصَّحافة في الإجابة عن الأسئلة السِّتة الآتية: من؟ متى؟ كيف؟ لماذا؟ أين؟ ولا تترك جانبًا لخبر لا تجيب عنه، حيث يتوافر لها وقت أطول نسبيًا عن تغطية الأخبار

---

(1) أبوزيد، فن الكتابة الصحفية (ص193).

(2) المرجع السابق نفسه (ص17).

(3) عوض الله، الأسس الفنية للحديث الصحفي (ص9).

(4) شهلوب، التحقيق الصحفي أسمه أساليبه واتجاهاته الحديث (ص9).

(5) أبو زيد، فن الكتابة الصحفية، مرجع سابق (ص 135).

الصَّـغيرة السـريعة [1]. ويعرفه خلوف بفن صـحفي إبداعي يقوم على أسـاس تصـوير مشـهد إنسـاني واقعي من الحياة، وهذا الفن يكتب على الهرم الماسـي ويسـمح بتوظيف اللغة الأدبية لخدمة النص الصحفي[2].

7/1 الكَاريكاتير: رسوم وأفكار تُعرض بغرض التّأثير على الأفراد بأسلوب مرح ومستحب، وغالبًا ما يتضمن معاني فكاهية، يُقصد بها التعليق على قضايا سياسية أو اجتماعية، وتُعد الفُكاهة والسُّخرية الدَّاعمتين الأَساسيتين لهذه الرسوم، وتتضمن جملة أو شبه جملة تعبيرية موجزة[3].

1- عناصر الإبراز والتَّدعيم والخدمات التَّفاعلية والوسائط المتعددة

تختص هذه الفئة بالطَّريقة الابرازية والتفاعلية التي قدمت فيها المَادة الخَبرية لتدعيم قضـــايا الجَريمة، وقسمت البَاحثة هذه الفئة إلى ثلاث فئات فرعية: كالآتي:

1/2عناصر الإبراز:

العَناصر التي تم استخدامها لإبراز وتمييز موضوعات الجَريمة وتشمل الفَئات الآتية:

1/1/2 فئة الصورة: وهي كل ما ينشر غير منتمٍ إلى الحروف [4]، وتعني إرفاق صورة أو أكثر مع المادة المنشورة بهدف التأكيد والتوضيح وجذب القراء وتشمل:

1/1/1/2 صورة شخصية: هي الصور التي تعبر عن الشخصيات ذات العلاقة بالوحدات التحريرية المنشورة، وقد تحمل الصورة أكثر من شخصية ذات علاقة بهذه الأحداث [5].

2/1/1/2 صورة خبرية: هي صورة لحدث وقع في زمن معين ومكان معين، وهذا النوع يعطي القارئ متممات للخبر ولا يجعله يستفسر عن صحة ما ورد من معلومات في الخبر[6].

3/1/1/2 صورة موضوعية: هي صورة تجسد حدثًا ما وتعبر عنه في وقت حدوثه أو بعده.

---

(1) عبد المجيد وعلم الدين، فن التحرير الصحفي للجرائد والمجلات (ص61).

(2) خلوف، الكتابة الاحترافية للإعلام والعلاقات العامة.

(3) شحادة والنجا، معجم المصطلحات التربوية والنفسية (ص199).

(4) خليل، فن الإخراج الصحفي (ص147)

(5) الحسن، أيديولوجيا الإخراج الصحفي (ص109).

(6) علي، التصوير الصحفي (ص20).

4/1/1/2 صورة أرشيفية: وهي صورة قديمة التقطت لحدث معين يستعين بها المحرر في حال عدم توفر صورة جديدة تتعلق بالحدث.

5/1/1/2 رسوم وخرائط: يقصد بها كافة الرسوم والخرائط التي استخدمتها عينة الدراسة في مواد قضايا الجريمة.

6/1/1/2 لا يوجد صورة: وهي المواد الصحفية التي لا تشتمل على أي من أنواع الصور السابقة.

2/1/2 فئة الألوان: ويقصد بها إدخال الألوان على الموضوع لإبرازه وإعطائه مزيداً من الأهمية سواء كانت الألوان للمتن أو العناوين.

3/1/2أخرى: عناصر إبراز أخرى غير التي سبق ذكرها.

2/2 الخَدمات التَّفاعلية:

خاصية تفاعلية تُسهل عملية النَّشر والمُشاركة للمَادة الخَبرية والتَّفاعل بين جمهور المَوقع الإخباري، تشمل الفَئات الآتية:

2/2/1النَّشر والمُشاركة: يقصد بها إتاحة المَواقع الإخبارية إمكانية مشاركة المستخدمين في المُحتوى المَنشور.

2/2/2 الرُّدود والتَّعليقات: تتيح هذه الخِدمة للمُستخدم التَّعليق على نشر في موقع إخباري وإرسال رسائل إلكترونية إلى المُحرر يعلق فيها على نشر ما بالمَوقع، أو يقدم فيها اقتراحًا أو تصحيحًا لما تم نشره.

2/2/3 لا يمكن التعليق: أي لا يوجد خاصية تتيح للقارئ التعليق على المَادة الصحفية.

2/2/4 شبكات التَّواصل الاجتماعي: يقصد بها منصات التَّواصل الاجتماعي التي تستخدمها المَواقع الإخبارية لربطها بالمَادة الخَبرية من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من التَّفاعل مع المُستخدم والنَّشر عبرها.

2/2/5إرسال عبر البريد: خاصية تسهيل إرسال المَادة الصحفية للأَصدقاء عبر البريد الإلِكترونية.

2/2/6 السوم/ الهشتاج: عبارة عن وسم يرافق المَادة الخَبرية عبر كلمات معينة لإبراز أهميتها في المَواد الخَبرية من أجل التَّفاعل ومعرفة آراء القراء حول قضية ما، أو موضوع معين.

2/2/7تكبير وتصغير المَوضوع: خاصية تكبير وتصغير المَادة للتسهيل للقارئ قراءة المَادة الصحفية بشكل أوضح خلال تصفحه للمَادة في مواقع الدِّراسة.

2/2/8 طباعة وحفظ المَوضـوع: خاصـية تسـهيل للمُسـتخدم طباعة المَادة الخَبرية أو حفظها على جهاز الكُمبيوتر.

2/2/9الاستماع للنص ويقصد بها إمكانية قراءة نص المادة الصحفية من خلال نص صوتي وهي تستهدف في الأساس ذوي الإعاقة البصرية أو ضعفاء القراءة.

2/2/10 اختصار: خاصية لحفظ المَادة الخَبرية برابط مختصر.

2/2/11 متعلقات: خاصـــة لربط موضـــوع المَادة الخَبرية بأخبار وأحداث متعلقة بموضـــوع المَادة الصحفية.

2/2/12 أخرى: وهي خدمات مساعدة أخرى غير التي سبق ذكرها.

3. عناصر الوسائط المتعددة:

تعرف الوســائط المتعددة على أنها برامج تمزج بين الكتابة والصــور الثابتة والمتحركة والتســجيلات الصوتية والرسوم الخطية لعرض الرسالة التي تمكن المتلقي من التفاعل معها مستعينًا بالحاسوب [1]، وتضم هذه الفئة كافة أشكال الوسائط الإلكترونية التفاعلية المصاحبة لمتن المادة وتتضمن:

3/3/1. الارتباط التشعبي: تقنية تنقل المستخدم من صفحة إلى صفحة أخرى ومن موقع إلى آخر.

3/3/2 انفوجرافيك: ويعني أي رسـومات أو تصـاميم تجمع بين الصـور والرموز والكلمات للتعبير، بحيث يتم تمثيل الأفكار والرسـائل بشـكل مرئي وتسـتخدم غالبًا مع المواد التي تتضـمن معلومات أو إحصائيات بحيث تصل المعلومات إلى المتصفح بشكل أسهل وأسرع.

3/3/ 3ملف صـوت: يعرف الصـوت من الناحية الفيزيائية بأنه تخلخل في الهواء ينتج عنه موجات تدرك كصوت في أذن الإنسان [2]، وتضم هذه الفئة كافة المواد التي يصاحبها تسجيل صوتي على الأقل.

3/3/4 ملف فيديو: ملف يحتوي على كل العناصر من النص والصورة والصوت فضلًا عن الحركة [3]، وتضم هذه الفئة كافة المواد التي يصاحبها فيديو واحد على الأقل.

---

(1) حسن، الصحفي الإلكتروني (ص152).

(2) كنعان، الصحافة الإلكترونية في ظل الثورة التكنولوجية (ص144).

(3) حسن، مرجع سابق (ص158).

3/3/5 فلاش: يعني عرض المَادة التَّحريرية المَنشورة في ملف باستخدام تقنية الفلاش للنَّسخة الوَرقية المَطبوعة أو غير المَطبوعة.

3/3/6 روابط إحالة: يعني سهولة الانتقال إلى روابط أخرى داخل الموقع للمادة الخَبرية.

3/3/7 أخرى: وهي وسائط أخرى غير التي سبق ذكرها.

ب-المقابلات غير المقننة: حيث استخدمت البَاحثة أداة المُقابلة وهي " التي يتم فيها الحُصول على الاستجابات المَطلوبة في حالة استخدام الاستقصاء في جمع البَيانات" [1] للاستعانة بالمَعلومات التي يتم التَّوصل إليها في إثراء التَّحليل والإطار المَعرفي وتفسير بعض النَّتائِج [*].

تاسعاً: مجتمع الدراسة وعينتها:

1.مجتمع الدِّراسة:

يتحدد مجتمع الدِّراسة من جميع المَواقع الفِلَسطينية المُرخصة لدى الجهات الإعلاميَة الرسمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبلغ عددها (34) موقعًا إلكترونيًا تمت الإشارة لها مسبقًا في الدِّراسة الاستكشافية.

2.عينة الدِّراسة:

أ. عينة المَواقع:

تتمثل بمجموعة من المَواقع وقع الاختيار عليها بطريقة عمدية وهي **(موقع دُنيا الوَطن، موقع وَكالة وَفَا، موقع صفا وَكالة صَفَا).**

مبررات اختيار عينة المَواقع:

1. عمدت البَاحثة إلى اختيار هذه المَواقع وذلك لأن وَكالة وَفَا تعتبر موقعًا رسميًا، أما وَكالة صَفَا فتمثل موقعًا حزبيًا، ودُنيا الوَطن بمثابة موقعٍ شعبيٍ مهتم بالجَريمة.
2. **الأكثر اهتمامًا بقضايا الجَريمة:** بحسب الدراسة الاستكشافية إضافة لعمل البَاحثة في مجال المَواقع الإلِكترونية لاحظت أن هناك اهتمامًا واضحًا في هذه المَواقع بتناول المَوضوعات

---

(1) حسين، مرجع سابق (ص200).

(*) انظر ملحق رقم (1).

والقَضايا الخَاصة بالجَريمة، ناهيك عن نتائج الدِّراسة الاستكشافية التي بينت اهتمام هذه المَواقع بقضايا الجريمة.

3. **سعة الانتشار:** في زيارة لموقع أليكسا المُختص بإحصائيات المَواقع الإلِكترونية ودرجة تفاعل الجُمهور معها، لاحظت البَاحثة حصـول المَواقع عينة الدِّراسـة على مراتب متقدمة من حيث التَّفاعل الجَماهيري في فِلَسـطين، كما تعد من أكبر المَواقع الإخبارية الفِلَسـطينية وتعمل على تحديث صفحاتها بشكل فورى ومنظم وهذا الأمر الأَكثر وجودًا في مواقع الوَكالات [1].
4. **الأَرشـيف والتَّبويب:** توفر مواقع الدِّراسـة أرشـيفًا مفتوحًا يمكن الرُّجوع إليه واجراء الدِّراسـة بل تحوي هذه المَواقع على خاصية تحديد مدة البَحث أيضًا مما يساهم بالتَّأكيد بمساعدة البَحث في آلية العَمل بشكل ميسر.

التَّعريف بمواقع الدِّراسة:

1- موقع دُنيا الوَطن[2]:

تأسست دُنيا الوَطن عام (2003م) كأول صَحيفة إلكترونية فِلَسطينية تهتم بالشَّأن الفِلَسطيني وتواكب الأَحداث المَحليّة والعَربية والعَالمية، واستطاعت دُنيا الوَطن منذ نشأتها الوُصول إلى الصَّدارة من خلال تركيزها على القَضـايا التي تهم القَارئ الفِلَسـطيني واتاحتها مسـاحة من الرَّأي والتَّعبير الحُر في وقت تراجعت فيه الصُّـحف الوَرقية وعجزت وسـائل الإعلام الرَّسـمية عن مجاراة اهتمام القارئ، وبناء على النجاح الذي حققته دنيا الوطن في أن تصبح الموقع الفلسطيني الأول لعدة سنوات، وسَّعت دنيا الوطن خططها لتشمل القارئ العربي واستطاعت الوصول إلى مراكز هامة ومتقدمة على عدد من الدول العربية مثل مصر والأردن والإمارات والسعودية والمغرب.

2- وَكالة الأَنباء والمَعلومات وَفَا [3]:

وَكالة الأنباء الفِلَسـطينية وتعرف اختصـارًا ب "وَفَا". وقد أنشـئت في نيسـان / ابريل عام (1972م) تطبيقاً للقَرار الصَّـادر عن المَجلس الوَطني الفِلَسـطيني في دورته الاسـتثنائية المُنعقدة في القَاهرة. ثم صـدر قرار اللَجنة التَّنفيذية لمنظمة التَّحرير الفِلَسـطينية بإنشـاء وَكالة الأَنباء الفِلَسـطينية 'وَفَا'، بتاريخ 1972/6/5، كهيئة مسـتقلة مرتبطة هيكليًا وسـياسـيًا وإداريًا برئاسـة اللَجنة التَّنفيذية

(1) موقع أليكسا (موقع إلكتروني).

(2) موقع وكالة دنيا الوطن (موقع إلكتروني).

(3) موقع وكالة الأنباء والمعلومات وفا (موقع إلكتروني).

للمُنظمة، لتتولى مهمة التَّعبئة الإعلاميَة والتَّصـدي لمواجهة الدِّعاية المُعادية ولتكون منبرًا مسـتقلاً يتولى نقل الأَحداث الوَطنية بعيدًا عن أي وصـاية أو تبعية، وهذا القَرار هو الإطار القَانوني الذَّي يحكم عمل الوَكالة حتى اليَّوم. حققت الوَكالة حضـــوراً مميزاً في المُنظمات العَربية والدُّولية ذات الاختصـاص، فإضـافة إلى عضـويتها الدَّائمة في اتحاد وكالات الأَنباء العَربية واتحاد وكالات الدُّول الإسلامية ورابطة وكالات دول عدم الانحياز ورابطة وكالات أنباء المُتوسط، شغلت على مدى دورات عدة منصب نائب الرَئيسَ لهذه الهَيئات.

3- موقع وَكالة صَفَا [1]:

هي مؤسـسـة إعلامية فِلَسـطينية تأسـسـت عام (2009 م) تعنى بنشـر الأَخبار والأَحداث الخَاصـة الفِلَسـطينية وتغطيتها بشـكل مباشـر، ولدى وَكالة "صَـفَا" فريق عمل يضـم نخبة من ذوي الكَفاءات العَالية الذَّين يجمعهم الفِكر الإبِداعي والفِهم والخَبرة الوَاسعة في صناعة الإعلام عبر ترسيخ معاني الوَحدة الوَطنية والحِوار والاحترام المُتبادل، تعد وكالة الصـحافة الفلسـطينية(صـفا) إحدى أكثر وكالات الأنباء نمواً وعراقة على الساحة الفلسطينية، مدعومة بخبرة واسعة النطاق في مجال التغطية الإخبارية في كافة محافظات الوطن. ويتمحور نطاق عمل الوكالة في فضـــح جرائم الاحتلال بحق الشـــعب الفلســـطيني كأولوية وطنية وإعلامية. كما تقوم تغطية الوكالة أيضـــاً على إبراز إنجازات ونجاحات وإسـهامات حياة شـعبنا الفلسـطيني، وإبراز تعدديته البناءة من خلال تغطية تحظى باحترام كافة الأطراف والآراء والمواقف، بعيدة كل البعد عن التجريح والقذف بحق الأفراد أو المؤسـســات أو الهيئات، لدى وكالة "صـــفا" فريق عمل متعدد الثقافات ويضـــم نخبة من ذوي الكفاءات العالية الذين يجمعهم الفكر الإبداعي والفهم والخبرة الواسعة في صناعة الإعلام عبر ترسيخ معاني الوحدة الوطنية والحوار والاحترام المتبادل وتنظيم أدب الاختلاف.

ب. العَينة الزَّمَنية:

اختارت البَاحثة عينة الفَترة الزَّمَنية بأسـلوب الأَسـبوع الصِّـناعي للمَواد الإعلاميَة الخَاصـة بالجَريمة كافة خلال فترة (سنتين)، تبدأ من (2018/1/1م) وحتى (2020/1/1م) باستخدام استمارة تحليل المضمون، واختارت الباحثة عينة عشوائية منتظمة بأسلوب الأسبوع الصناعي، بحيث اختارت

(1) موقع وكالة صفا (موقع إلكتروني).

المفردة الأولى عشوائيًا، عن طريق القرعة وكان العدد الأول بتاريخ (2018/1/1م)، ومن ثم اختارت العدد التالي، وهكذا حتى نهاية المدة الزمنية المحددة للدراسة[*].

ت- عينة المقابلة غير المقننة:

استخدمت الباحثة المقابلة غير المقننة التي تعتمد على فكرة المحادثات غير المقيدة حول موضوع أو مشكلة معينة، بهدف الخروج بأكبر قدر من المعلومات التي يمكن عن طريقها استنتاج ما يدور في ذهن المبحوث، وهدفت الباحثة من خلالها إلى الكشف عن الدوافع الظاهرة أو الخفية لارتكاب الجرائم، والحصول على آخر الإحصائيات المتوفرة لدى الجهات المختصة، وغيرها الكثير من المواضيع ذات العلاقة بالجريمة، وتمكنت الباحثة من إجراء المقابلات غير المقننة مع (13) [*] شخصية ذات صلة بموضوع الدراسة بينها شخصيات قانونية وإعلامية وأكاديمية.

عاشرًا- وحدات التَّحليل والعد والقِياس:

أ. **وحدات التَّحليل:** استخدمت البَاحثة وحدتين أساسيتين للتحليل هما:

1. **وحدة المَوضوع:** وهي عبارة عن جملة أو عبارة تتضمن الفِكرة التي يدور حولها موضوع التَّحليل وتتكون عادة من جملة مختصرة محددة تتضمن مجموعة الأَفكار التي يحتوي عليها موضوع التَّحليل [1]، وهي هنا المَوضوعات التي تناولت قضايا الجَريمة في المَواقع الإِلكترونية الفِلَسطينية.
2. **الوِحدة الطبيعية للمادة الإِعلاميَة:** يقصد بها الوِحدة الإِعلاميَة المتكاملة التي يقوم البَاحث بتحليلها [2]، وهي جميع الفنون الصحفية التي تتعلق بقضايا الجَريمة في عينة الدِّراسة.

ب. **أسلوب القِياس:** وهو نظام التَّسجيل الكَمي المُنتظم لوحدات المُحتوى وفئاته ومتغيراته، ويمكن من خلاله إعادة بناء المُحتوى على شكل أرقام وأعداد، تساعد في الوُصول إلى نتائج كمية، وتسهم في التَّفسير والاستدلال، وتحقيق أهداف الدِّراسة [3]، والأَسلوب الذَّي استخدمته الباحثة في هذه الدِّراسة هو التِّكرار.

(*) انظر ملحق رقم (4).

(*) انظر ملحق رقم (2).

(1) حسين، تحليل المضمون(ص79).

(2) المرجع السابق نفسه (ص81).

(3) حسين، بحوث الإعلام (ص260).

حادي عشر: إجراءات الصدق والثبات:

1.إجراءات الصدق:

ينبغي للباحثة التأكد من دقة عملية تحليل البيانات أن يتساءل عن مدى توافر الصدق فيها، وينقسم الصدق إلى نوعين، أولهما: الصدق الداخلي ويقصد به مدى نجاح الدراسة في قياس ما وضعت لقياسه، وفي الإجابة عن التساؤلات التي قدمت للإجابة عنها، ثانيهما: الصدق الخارجي وهو مدى إمكانية تعميم نتائج الدراسة على المجتمع الذي سحبت منه عينة الدراسة، ويتأثر الصدق الخارجي لأي دراسة بعدة عوامل مثل اختيار العينة والأدوات.

يعد اختبار الصدق أداة تقيس فعلاً ما يراد قياسه، ويرتبط الصدق بالإجراءات المتخذة في التحليل كاختيار العينة، ووضع الفئات وتحديدها تحديداً واضحاً ودقيقاً، بالإضافة إلى درجة الثبات في التحليل [1]، ولتحقيق عنصر الصدق قامت الباحثة بالإجراءات الآتية:

أ. التحديد الدقيق لفئات وأدوات تحليل المضمون وتعريفها، وذلك في ضوء الدراسة الاستكشافية، ومن ثَمّ حددت وحدات التحليل التي تتلاءم وطبيعة الدراسة بما يكفل تحقيق أهدافها، وتساؤلاتها.

ب. صممت الباحثة استمارة تحليل المضمون، وحددت فئاتها بدقة ووضوح لضمان عدم وجود أي تداخل فيما بينها.

ت. الاعتماد على عينة حصرية واختيار عينة مواقع ممثلة بالمجتمع الذي سيعمم النتائج عليه.

ث. تم إجراء اختبار أولي لاستمارة تحليل المضمون على بعض المواد الصحفية المنشورة في مواقع الدراسة، للتأكد من مدى دقتها وصلاحية الاستمارة للقياس، ثم على ضوء الملاحظات التي تم رصدها تم إجراء تعديلات عليها.

ج. تم عرض استمارة تحليل المضمون، على مجموعة من المحكمين الخبراء من أساتذة الإعلام(*)، حيث تمت الاستفادة من ملاحظاتهم وإجراء تعديلات عليها بحيث تتفق معها وتتناسب مع أهداف وتساؤلات الدراسة.

---

[1] Wimmer& Dominick, Mass Media Research: an Introduction, 9th Edition (P. 154)

(*) انظر ملحق رقم (3).

2.اختبار الثبات:

هي عبارة عن إجراءات متعلقة بأداة جمع المعلومات والبيانات، ويقصد بها "التأكد من درجة الاتساق العالية لها بما يتيح قياس ما تقيسه من ظواهر ومتغيرات بدرجة عالية من الدقة، والحصول على نتائج متطابقة أو متشابهة إذا تكرر استخدامها أكثر من مرة في جمع نفس المعلومات أو في قياس نفس الظاهرات أو المتغيرات، سواء من نفس المبحوثين أو من مبحوثين آخرين، وسواء استخدمها باحث واحد أو عدة باحثين في أوقات وظروف مختلفة"[1].

واختارت الباحثة أن تقوم بإعادة تحليل المضمون بنفسها، لعينة جزئية من العينة الأصلية بواقع (10) أيام لكل موقع، بنسبة (10.8%) من العينة الأصلية[*]، وتم اختيار هذه الأيام بطريقة العينة العشوائية البسيطة عن طريق القرعة بعد مرور شهر من انتهاء تحليل العينة الأصلية[**].

"ويحسب الثبات بين المرمزين بأكثر من طريقة، من أشهرها طريقة هولستي، الذي يقيس مدى الثبات في تحليل البيانات الاسمية في ضوء نسب الاتفاق بين المرمزين"، وتم ذلك باستخدام المعادلة الآتية[2]:

$$\text{ثبات هولستي} = \frac{2\ ت}{ن1 + ن2}$$

حيث إن (ت) هي عدد الحالات التي يتفق فيها المرمزان، و(ن1) هي عدد الحالات التي قام بترميزها المرمز رقم (1)، و(ن2) هي عدد الحالات التي قام بترميزها المرمز رقم (2)، وقارنت الباحثة نتائج تحليلها ببعضها، وكانت النتائج على النحو الآتي:

---

(1) حسين، بحوث الإعلام (ص ص 909-310).

(*) هذه الأيام بتواريخ: (2018/01/1، 2018/03/6، 2018/05/9، 2018/07/4، 2018/09/6، 2018/11/09، 2019/01/12، 2019/03/17، 2019/05/20، 2019/07/23

(**) تم الانتهاء من تحليل العينة الأصلية في نهاية يناير 2020م.

(2) زغيب، مناهج البحث والاستخدامات الإحصائية في الدراسات الإعلامية (ص 159).

نتائج اختبار الثبات لدراسة تحليل المضمون:

1. وكالة وفا:

فئة قضايا الجريمة: بلغ عدد قضايا الجريمة التي خضعت للدراسة (29) قضية موزعة على النحو الآتي:

- بلغت تكرارات قضايا جرائم ضد الممتلكات (6) قضايا، جرائم ضد الأشخاص (8)، وجرائم ضد الأسرة (0)، جرائم دينية (0)، وجرائم ضد النظام العام (3)، وجرائم جنسية (0)، وجرائم الغش والفساد (5)، وجرائم ضد المنشآت الحيوية (0) والجرائم المعلوماتية (2) والجرائم الاقتصادية (3) والجرائم الوظيفية (2).

وفي الإعادة: بلغ عدد القضايا التي خضعت للدراسة (29) قضية موزعة على النحو الآتي:

- بلغت تكرارات موضوعات جرائم ضد الممتلكات (5) قضايا، جرائم ضد الأشخاص (8)، وجرائم ضد الأسرة (0)، جرائم دينية (0)، وجرائم ضد النظام العام (2)، وجرائم جنسية (0)، وجرائم الغش والفساد (4)، وجرائم ضد المنشآت الحيوية (0) والجرائم المعلوماتية (2) والجرائم الاقتصادية (3) والجرائم الوظيفية (1).

وبهذا يتبين عدم وجود فرق بين التحليلين:

- في قضايا جرائم ضد الممتلكات 6 – 5 = 1
- في قضايا جرائم ضد الأشخاص 8 –8 = 0
- في قضايا جرائم ضد الأسرة 0 – 0 = 0
- في قضايا جرائم الدينية 0 – 0 = 0
- في قضايا جرائم ضد النظام العام 3– 2= 1
- في قضايا جرائم جنسية 0 – 0 = 0
- في قضايا جرائم الغش والفساد 5– 4= 1
- في قضايا جرائم ضد المنشآت الحيوية 0– 0 = 0
- في قضايا الجرائم المعلوماتية 2 – 2 = 0
- في قضايا الجرائم الاقتصادية 3 – 3 = 0
- في قضايا الجرائم الوظيفية 2– 1 = 1

وهذا يعني وجود اتفاق بين التحليلين في فئة القضايا بما مجموعه 25.

وبالتعويض عن المعادلة الإحصائية الخاصة بمعامل التوافق المذكورة آنفاً:

$$0.86 = \frac{50}{58} = \frac{25 \times 2}{29 + 29}$$

أي نسبة توافق فئة قضايا الجريمة = 86.20%.

وباتباع الأسلوب نفسه والخطوات نفسها مع الفئات الأخرى جاءت النتائج على النحو الآتي:

- نسبة توافق فئة المصادر الأولية: 92.6%.
- نسبة توافق فئة المصادر الإعلامية: 98.5%
- نسبة توافق فئة الهدف من النشر: 97%
- نسبة توافق فئة النطاق الجغرافي: 92.5%
- نسبة توافق فئة الدوافع: 94%
- نسبة توافق فئة الأشكال الصحفية: 100%
- نسبة توافق فئة عناصر الإبراز والتدعيم والخدمات التفاعلية: 98.5%

وبهذا يكون معامل الثبات في وكالة وفا:

$$\%94.9 = \frac{98.5+100+94+92.5+97+98.5+92.6+86.2}{8}$$

2. وكالة صفا:

وباتباع الأسلوب السابق نفسه والخطوات نفسها مع الفئات الخاصة بوكالة صفا كانت النتائج على النحو الآتي:

- نسبة توافق فئة قضايا الجريمة = 100%
- نسبة توافق فئة المصادر الأولية: 95.5%
- نسبة توافق فئة المصادر الإعلامية: 98.5%
- نسبة توافق فئة الهدف من النشر: 100%
- نسبة توافق فئة النطاق الجغرافي: 89.6%
- نسبة توافق فئة الدوافع: 94%
- نسبة توافق فئة الأشكال الصحفية: 100%
- نسبة توافق فئة عناصر الإبراز والتدعيم والخدمات التفاعلية: 100%

وبهذا يكون معامل الثبات في وكالة صفا:

$$\%97.2 = \frac{100+100+94+89.6+100+98.5+95.5+100}{8}$$

3. موقع دنيا الوطن:

وباتباع الأسلوب السابق نفسه والخطوات نفسها مع الفئات الخاصة بموقع دنيا الوطن كانت النتائج على النحو الآتي:

- نسبة توافق فئة قضايا الجريمة =95.5 %
- نسبة توافق فئة المصادر الأولية: 91.1%
- نسبة توافق فئة المصادر الإعلامية: 98.5%
- نسبة توافق فئة الهدف من النشر: 94%
- نسبة توافق فئة النطاق الجغرافي: 89.6%
- نسبة توافق فئة الدوافع: 100%
- نسبة توافق فئة الأشكال الصحفية: 97%
- نسبة توافق فئة عناصر الإبراز والتدعيم والخدمات التفاعلية: 95.5%

وبهذا يكون معامل الثبات في موقع دنيا الوطن:

$$\%95.1 = \frac{95.5+97+100+89.6+94+98.5+91.1+95.5}{8}$$

وبذلك يكون معامل الثبات في مواقع الدراسة:

$$\%95.7 = \frac{95.1+97.2+94.9}{3}$$

أي أن نسبة الاتفاق بلغت 95.7%وهي نسبة مرتفعة في البحوث الإنسانية.

ثاني عشر: مفاهيم الدراسة

1- **المُعَالجَة الصحفية:** هو كيفية تقديم الصَّحافة الفِلَسطينية في معالجتها لمختلف الأخبار السِّياسية والثَّقافية والاجتماعية والاقتصـــادية والعِلمية، أو الطَّريقة التي يتم من خلالها تناول أخبارها أو عرض قضـــايا الجَريمة عبر المَواقع الإلِكترونية من ناحية: موضـــوعاته، مصـــادره، موقعه، العَناصر التبوغرافية (الشَّكل والمَضمون) [1].

2- **المَواقع الإلِكترونية:** أحد أشكال الصَّحافة الإلِكترونية، ذات عنوان ثابت على شبكة الاتصال المَعلوماتية، تكون متاحة لمستخدمي الشَّبكة بالمَجّان، أو مقابل اشتراك، فهي تقدم الأَخبار، وتعرض معلومات عن الأَحداث الجَارية في العَالم، معتمدة على شبكة من المُراسلين، أو من خلال الاشتراك في وكالات الأَنباء [2]، كما تعرف بأنها مجموعة من ملفات الشَّبكة العَنكبوتية ذات الصِّلة المُتشابهة المَرْتَبة فيما بينهما، والتي قام بتصميمها فرد أو مجموعة من الأَفراد أو إحدى المُؤسسات [3].

3- **الجَريمة:** هو الفِعل الحَاصل والمُرْتَكب من قبل الأَفراد والذَّي لم يستطع أن يتلاءم مع القَوانين التي تحكم النِّظام الاجتماعي [4]، كل فعل أو امتناع عن فعل يقرر له القَانون عقابًا، ولكل مجتمع جرائمه التي تتناسب مع ظروفه الاجتماعية (الدِّينية والأَخلاقية والثَّقافية) والاقتصادية والسِّياسية [5].

قضايا الجَريمة في هذه الدِّارسة: كل فعل يستوجب العقاب لانتهاكه للعُرف السَّائد محدثًا أضرارًا على اختلاف شكلها ومضمونها.

ثالث عشر: صعوبات الدراسة:

1. أزمة الكهرباء المتواصلة خاصة خلال فترة الدراسة، مما أثر على إنجاز العمل بالوقت المحدد لأن الدراسة تعتمد على الكهرباء والإنترنت.

---

(1) جودة، دور الصحف الفِلَسطينية في معالجة قضايا الجريمة، مرجع سابق (ص52).

(2) الأطرش، معالجة المواقع الإخبارية الإلكترونية العربية لواقع الأقباط في مصر (ص63).

(3) تربان، الإنترنت والصحافة الإلكترونية: رؤية مستقبلية(ص305).

(4) أحمد، استراتيجيات ونظريات معالجة الجريمة والانحراف في وسائل الإعلام الجماهيري (ص4).

(5) المتبت، البحث العلمي عن الجريمة (ص16).

2. صعوبة التواصل مع إدارة المواقع الإلكترونية في الضفة الغربية والمناطق الجغرافية الفلسطينية الأخرى والحصول على المعلومات الكافية التي تثري البحث، مما أدى إلى ضعف الوصول لأكبر عدد من المواقع والتعامل معهم.
3. حالت ظروف الانقسام الفلسطيني دون تمكن الباحثة من الوصول إلى المصادر الرسمية في الضفة الغربية للحصول على بعض المعلومات والبيانات المتعلقة بالبحث.
4. حالة الطوارئ التي أُعلنت في الأراضي الفلسطينية على إثر جائحة كورونا عرقلت إجراء المقابلات، تم تأجيلها عدة مرات، كذلك إغلاق المكتبات والمرافق التعليمية.

رابع عشر: تقسيم الدراسة

تم تقسيم الدِّراسة لمقدمة وأربعة فصول على النَّحو الآتي:

الفَصل الأَول: الإطار العام للدِّراسة، تشمل الإجراءات المَنهجية المُتبعة وهي: أهم الدِّراسات السَّابقة، والاستدلال على المُشكلة، ومشكلة الدِّراسة، وأهميتها، وأهدافها، وتساؤلاتها، والإطار النَّظري لها، ونوع الدِّراسة، ومنهجها، وأدواتها، ووحدات والتَّحليل القِياس، وإجراءات الثَّبات والصِدق، والمَفاهيم الأَساسية للدراسة.

الفَصل الثّاني: يشتمل على ثلاثة مباحث يدرس **المَبحث الأَول** المَواقع الإلِكترونية الإخبارية بينما يتحدث **المَبحث الثّاني** عن: الجريمة مفهومها وخصائصها وسبل مواجهتها، **والمَبحث الثَّالث:** الجَريمة في فِلَسطين.

ويتضمن **الفَصل الثَّالث: الدِّراسة التَّحليلية**، وتم تقسيمه إلى مبحثين، خصص **المَبحث الأَول:** السمات العامة لمحتوى معالجة المواقع الفلسطينية الإلكترونية عينة الدراسة لقضايا وموضوعات الجريمة، **والمَبحث الثّاني:** السمات العامة لشكل معالجة المواقع الفلسطينية الإلكترونية عينة الدراسة لقضايا وموضوعات الجريمة.

أما **الفَصل الرَّابع: مناقشة نتائج الدِّراسة التَّحليلية**، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث: **المَبحث الأَول:** مناقشة نتائج السمات العامة لمحتوى معالجة المواقع عينة الدراسة، أما **المَبحث الثّاني:** مناقشة نتائج السمات العامة لشكل معالجة المواقع عينة الدراسة، بينما يعرض **المَبحث الثّالث** أهم النَّتائِج والتَّوصيات الخَاصة بالدِّراسة، فضًلا عن المَراجع والمَلاحق.

الفصل الثاني

المواقع الإلكترونية والجريمة

تمهيد

تتناول الباحثة في هذا الفصل الذي يأتي بعنوان: "المواقع الإلكترونية والجريمة"، نشأة وتطور المواقع الإلكترونية، أنواعها، أهميتها، خصائصها، وتعرج على نشأة الصحافة الإلكترونية في الوطن العربي ثم في فلسطين.

وتعرض الباحثة بشيء من التفصيل لمفهوم الجريمة، خصائصها، أسبابها، أركانها، وآثارها وسبل الوقاية منها.

وتسلط الباحثة الضوء على واقع الجريمة في فلسطين، مستوياتها، دوافع ارتكابها والسمات العامة لمرتكبيها، إضافة إلى تأثير جائحة كورونا على الجريمة في فلسطين، ثم تتحدث عن المعالجة الإعلامية للجريمة.

ويقع الفصل الثاني في ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: المواقع الإلكترونية الإخبارية.

المبحث الثاني: مفهوم الجريمة وخصائصها وأسبابها وسبل مواجهتها.

المبحث الثالث: الجريمة في فلسطين.

المبحث الأول
المواقع الإلكترونية الإخبارية

مقدمة:

انطلقتِ الصَّحافة الإلكترونية على شَبكة الإنترنت؛ لتُنشِئ مشهدًا إعلاميًّا جديدًا، وارتبطتْ واستفادَتْ مِنَ الثورة الهائِلة في تكنولوجيا الاتِّصالات والمعلومات، وكانتْ سببًا أساسيًّا في جعْل المشهد الإعلامي في متناول الجميعِ بصورةٍ كبيرة، وواضحةِ المعالِم، ونتيجةً لذلك صار المحتوى الإعلاميُّ أكثرَ سرعةً في الانتشار والوصول إلى آفاقٍ عديدة، وإلى أكْبر عددٍ ممكن من القرَّاء.

وفتحت الصَّحافة الإلكترونية أبوابًا مُغلَقة، وأصبحتْ أقربَ وأسهلَ للمواطن، وخاصَّة مِن فئة الشباب، ممَّا كان له دَورٌ كبير في صُنْع وتشكيل الرأيِ العام، الذي أصْبَح أكثر وعيًا عمَّا كان عليه في الصَّحافة التقليديَّة (الورقيَّة)، فلم يَعُدِ الرقيب حكوميًّا، بل أصبَح الرقيب هو الضَّميرَ المِهَني، والموضوعيَّة الإعلاميَّة.

وعلى الرغمِ مِنَ انتِشار ظاهِرَة الصَّحافة الإلكترونية بشكلٍ مُتسارِع في كثيرٍ مِن دول العالَم، إلاَّ أنَّه لا يزال هذا النَّوْع مِن الصَّحافة في بداياته في المنطَقة العَربيَّة، ويحتاج إلى المزيد مِن التوضيحِ لمفاهيمه وقواعِده الأساسيَّة.

ولكنَّ الصَّحافة الإلكترونية أصبحتْ وسيلةً إعلاميَّة جديدة، واعِدة ومؤثِّرة، وتُشكِّل واقعًا إعلاميًّا جديدًا يتمثَّل في التركيز والاختصار، والاعتماد على السَّمْع والصورة والفِيديو.

مفهوم الصَّحافة الإلكترونية:

ظهرتْ خلالَ القَرن المَاضي العَديدُ من المَفاهيم والتَّعريفات، التي حاول الأكاديميُّون وضعَها للصِّحافة الإلكترونية، ومنها:

- "نوع من الاتصال بين البَشر يتم عبر الفَضاء الإلكترونيّ، تستخدم فيه الفُنون وآليات ومهارات العَمل في الصَّحافة المَطبوعة، مضافًا إليها مهارات وآليات تقنيات المَعلومات التي تناسب استخدام الفَضاء الإلكترونيّ كوسيط أو وسيلة اتصال بما في ذلك استخدام النَّص والصُّوت والصِّورة والمَستويات المُختلفة من تفاعل مع المتلقي، لاستقصاء الأَنباء الآنية وغير الآنية ومعالجتها وتحليلها ونشرها على الجماهير عبر الفضاء الإلكترونيّ [1].

(1) أبو عيشة، الإعلام الإلكترونية (ص99).

- يعد مرحلة جديدة من التَّطور التُّكنولوجي في وســـائل الاتصـــال التي تعتمد على الوَســـائل الإلكترونية في تزويد الجَماهير بالأَخبار والمَعلومات، ويعبر عن المُجتمع الذِّي يصـــدر منه ويتوجه إليه، فهو يشـــترك مع الإعلام بشـــكل عام في الأَهداف والمَبادئ العَامة، بيد أنه يتميز باعتماده على وسائل تكنولوجية جديدة متمثلة في استخدام الحَواسيب الآلية أو الأَجيال المُتطورة من الهَواتف النَّقالة وتصـفح شـبكة الإنترنت، وهو يركز على الوَسـائل المُسـتخدمة في هذا النَّوع من الإعلام [1].
- يعرف أيضًا بأنه "الخَدمَات الإعلامية الجَديدة التي تُتِيح إمكانية تطوير محتوى وسائل الاتصال الإعلامي، آليًا أو شبه آلي، في العَملية الإعلامية باستخدام التِقَنيات الإلكترونية الحَديثَة النَّاتجة عن اندماجِ تكنولوجيا الاتصـــالات والمَعلومات كنَواقل إعلامية غنِّية بإمكاناتها في الشَّـــكل والمضـمون، ويشـمل الإشـارات والمعلومات والصـور والأصـوات المكونة لمواد إعلامية بأشـكالها المختلفة [2].

وترى البَّاحثة أن الصَّحافة الإلكترونية: هي ممارسة الصَّحافة بأشكالها المُتعددة عبر الإنترنت، وهي حديثة العَهد، وتعرض الأَخبار والأَحداث من خلال خاصية الوَسائط المُتعددة التي تتميز بها.

مفهوم المَواقع الإلكترونية الصحفية:

حفز بروز ظاهرة الصَّحافة الإلكترونية وانتشارها عبر شبكات الإنترنت الأجواء لانطلاق شكل آخر من الصَّـــحافة الإلكترونية أُطلق عليه المَواقع الإلكترونية، وهي في الوَاقع صـــحيفة متكاملة من حيث المَضـــامين وتخضـــع لِذَات المُحددات الإلكترونية تبويبًا، وتعددت مفاهيم المَوَاقع الإلكترونية باختلاف بيئة عمل البَاحثين والدَّارسـين فمنهم من عرَّفها على أنَّها المَواقع الإخبارية التي تتخذ مظهر الصَّـــحيفة المُتكاملة، من حيث المَضـــامين والتَّســـمية، إلا أنها تخضـــع لِمَعايير إلكترونية من حيث التَّبويب وعرض المُوضوعات وأسلوب التَّحرير، وقد تكون تلك المَّواقع الإخبَارية الإلكترونية على شكل بوابات شاملة (Portals) [3]. ونذكر هنا مجموعة من التَّعريفات للمَواقع الإلكترونية:

- هي نوع جديد من الإعلام يشـترك مع الإعلام التَّقليدي في المَفهوم، والمَبادئ العَامة والأَهداف، ويختلف عنه بأنه يعتمد على وســـيلة جديدة من وســـائل الإعلام الحديثة، وهي الدَّمج بين كل

---

(1) شفيق، الإعلام الجديد والتحولات المستقبلية (ص18).

(2) علم الدين، الصحافة الإلكترونية (ص26).

(3) الأطرش، معالجة المواقع الإخبارية لواقع الأقباط في مصـــر (ص64)، نقلًا عن بشـــير، خدمات الإعلام الحديث ومجالات تطبيقاته الرقمية.

وسائل الاتصال التَّقليدي، بهدف إيصال المَضامين المَطلوبة بأشكال متمايزة، ومؤثرة بطريقة أكبر [1].

- مجموعة من مصادر المَعلومات متضمنة في وثائق متمركزة في الحِسابات والشَّبكات حول العَالم[2].
- نوع من الاتصال بين البَّشر يتم عبر الفَضاء الإلكترونيّ، أي شبكة الإنترنت وتستخدم فيها فنون وآليات ومهارات العمل في الصَّحافة المطبوعة، مضافًا إليها مهارات وتقنيات المعلومات التي تناسب استخدام الفَضاء الإلكترونيّ كوسيط، بما في ذلك استخدام النَّص والصُّورة والصُّوت والمُستويات المُختلفة من التَّفاعل مع المُتلقي [3].

وترى البَّاحثة أن المَوقع الإلكترونيّ عبارة عن مجموعة الصَّفَحات الإلكترونية، والتي يتم إنشاؤها على شبكة الإنترنت، وفى نفس الوقت فإن كل تلك المَجموعة من الصَّفَحات التي يتم إنشاؤها على شبكة الإنترنت تكون متصلة بالإنترنت أو ببعضها البَعض، بحيث تقع تلك المَواقِع تحت ملكية فردية أو جماعية.

النَّشأَة والتَّطور للمَواقعِ الإلكترونية:

إن الحَقيقة الرَّاسخَة باتت تؤكد أهمية الصَّحافة في المُجتمعاتِ المُعاصرة بما يتجاوز الحَاجة إلى المَعلوماتِ والأَخبار، بل وإلى تلبيةِ الإشباعاتِ والرَّغَباتِ للقُّراء ، وبما يجعل من الصَّحيفة جزءاً أساسيًا من نسيج الحَياة اليَومية للنَّاس، وإذا كانت الصَّحيفة تشترك مع باقي وسائل الاتصال الجَماهيري في العَديد من الوَظائف والأَهداف، فإنها ظلت متميزة بقدرتها على التَّوثيق، وعراقتها التي أتاحت لها أن تختزن جزءاً مهمًا من التَّجربة الإنسانية في القُرون الأَخيرة، حتى أصبحت مرجعاً تاريخيًا أساسيًا، إلى جانب خصائص أخرى منحت هذه الوَسيلة قدراً مهمًا من التَّميز وعناصر الدَّيمومة.

لم تشهد الصَّحافة خلال عدة قرون من تاريخها تطورات سريعة ومتلاحقة تكنولوجيًا، كما حدث مع وسائل الإعلام الأخرى، "ويشير باحثون مثل ماكلوهان وسبيل وسمث وتوفلر وآخرون، إلى أن الكَلمة المَطبوعة التي تعد الصَّحافة من مظاهرها تمثل إحدى مراحل التَّطور البَشري التي تلتها

---

(1) أبو عيشة، مرجع سابق (ص99).

(2) العتيبي، الأمن المعلوماتي الإلكتروني (ص9).

(3) منير، الصحافة الإلكترونية (ص11).

مرحلة المُنجزات الإلكترونية المُتمثلة باختراعات التِّلغراف واللاسلكي والهَاتف ومن ثم الرَّاديو والتِّلفزيون والأقمار الصِّناعية والحَاسوب الإلكترونيّ"[1].

وبذلك جاءت الصَّحافة الإلكترونية لتكون وسيلة اتصال جماهيرية أضيفت إلى سابقاتها من الوَسائل الأَخرى، وتأخذ دوراً مهمًا في الحَياة الاجتماعية والسِّياسية والاقتصادية، معتمدة على التُّكنولوجيا الحَديثة المُتمثلة بالحَاسوب والأَقمار الصِّناعية والإنترنت.

"إن التِّقنيات الإلكترونية الحَديثة تكاد ترسم صورة مختلفة لِعَالم جديد، لعل من أبرز خصائصه وفرة المَعلومات وكثافتها وتدفقها بسهولة وبسرعة فائقة، فضلًا عن التَّنوعِ في استخدام تلك المَعلومات والتَّحكم في مسارها وتوجهاتها"[2]. "ودائماً ما تطلعت إدارات الصُّحف لطرق ووسائل جديدة من أجل الاستفادة من تطورات التُّكنولوجيا الحَديثة لتحسين الطَّرق التي تحصل صفحاتهم بها على الأَخبار، والطُّرق التي تنتج بها هذه الصَّفحات وتقدم للقَارئ، ومع ذلك فإن المَعلومات التي بدأت في الظُّهور بحلول منتصف القَرن المَاضيّ لم تخلق فقط الفُرص من انتشار الصُّحف وأعمالها بشكل عام، ولكنها أيضًا بَشَّرت بحلول المُجتمع المَعلوماتيّ أو الإعلاميّ الجديد، من خلال ولادة الشَّبكة العَنكبوتية للمَعلومات (الإنترنت)"[3]. "إن الإنترنت كوسيلة اتصال حديثة ساعدت على خلق بيئة إعلامية ذات خصائص مختلفة تغيرت من خلالها الأَدوار التَّقليدية للمُرسل والمُستقبل، وأدت إلى ضرورة صياغة الرِّسائل بما يتفق وهذه البِيئة ذات الوَسائط المُتعددة"[4].

"وظهرت الصَّحافة الإلكترونية لأول مرة في تسعينيات القَرن المَاضيّ، لتشكل بذلك ظاهرة إعلامية جديدة ارتبطت مباشرة بعصور الثَّورة التُّكنولوجية المَعلوماتية، ليصبح المَشهد الإعلاميّ والاتصال الدَّوليّ أكثر انفتاحًا وسعة، حيث أصبح بمقدور من يشاء الإسهام في إيصال صَوته ورَأيه لِجُمهور واسعٍ منَ القُّراء دونما تعقيدات الصَّحافة الوَرقية وموافقة النَّاشر في حدود معينة، وبذلك اتسعت الحُريات الصحفية بشكل غير مسبوق بعد أَن أثبتت الظَّاهرة الإعلامية الجَديدَة قدْرتها على تخطي الحُّدود الجُغرافية بيسر وسهولة" [5]. ولمسايرة هذه التَّطورات فقد بادرت الكَثير من الصُّحف

---

(1) أبو إصبع، الاتصال والإعلام في الدول المعاصرة (ص 104).

(2) الموسوي، اتجاهات إعلامية معاصرة (ص4).

(3) راشد، التُّكنولوجيا والصَّحافة في دولة الإمارات العَربية المُتحدَّة (ص20).

(4) صبري، إطلالة على مستقبل نظم الاتصال (ص23).

(5) النوايسة، مصادر المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات (ص70).

العَالمِية بإيجادِ مواقع لهَا على شـــبكة الإنترنت، وخلال فترة محدودة جدًا تُضـــاعف عدد الصُّـــحف الإلكترونية إلى أعداد كبيرة، وتأتي الوِلايات المُتَّحدة الأَمريكية في مقدمةِ دُول العَالم في هذا المَجال[1].

ورغم عدم القُدرة على التَّحْديدِ الدَّقيق لتاريخِ نشـوء أول صَـحيفة إلكترونية "فإنَ علم الدِّين يرى أن صـــحيفة (هيلزنبورج داجبلاد) السُّـــويدية هي الصَّـــحيفة الأَولى في العَالمِ والتِّي نُشـــرت إلكترونيًا بالكَاملِ على شبكة الإنترنت عام(1990م)، حيث تُعَدْ السُّويد منِ الدُّول التِّي لها نشاطٌ كبيرٌ في مجالِ الإنترنت مثل الوِلايات المُتحدَّة وكندا واستراليا "[2]، "وفي عام (1992م) أنشأت شيكاغو أونلاين أَول صحيفة إلكترونية على شبكة أميركا أونلاين "[3].

أنواع الصُّحف الإلكترونية:

ويمكن أن نقسم الصُّحف التي تنشر بواسطة النَّشر الإلكترونيّ إلى ستة أنواع[4]:

1. نسـخ إلكترونية من صُـحفٍ مطبوعة ورقيًا معروفةً باسـمها وتاريخها، وما تقدمه مجرد نسـخة إلكترونية طِبْقَ الأَصل لما تقدمه الصَّحيفة الوَرقية.
2. صـــحف إلكترونية تحمل اسـم الصَّـــحيفة الوَرقية، لكنها تختلف عنها في محتواها وتوجيهاتها، وتعتمد على التَّحديث المُستمر واستطلاع الرَّأي والتَّفاعلية.
3. صحف إلكترونية ليس لها أصل ورقي.
4. مَواقع إعلامية ويقصد بها الشَّبكات الإخبارية على الإنترنت ومواقع الأَحزاب والتَّيارات السِّياسية والاقتصادية.
5. الإذاعات والفَضـائيات التي تعنى بتقديم تقارير إخبارية صـوتية وتقديم خدمات نصـية بصـور وأشكال إيضاحية وساحة حوار تفاعلي مع المُتلقي.
6. مواقع وكالات الأَنباء العَالمية والعَربيِّة التي تقدم خدمات على شـــبكة الإنترنت بعدة لغات أو باللِغة العَربيِّة، وتقدم تغطية لجميع الأَحداث العَالمية وتعرضـــها في المَوقع، إضـــافة إلى خدمة الأَخبار والمَعلومات التي تتواصل بها مع المُتلقي عبر البَريد الإلكترونيّ.

---

(1) المَوسوعة الإعلامية، نشأة الصَّحافة الإلكترونية، (موقع إلكتروني)

(2) علم الدين، الحاسبات الالكترونية وتكنولوجيا الاتصال (ص 155).

(3) المَوسوعة الإعلامية، مرجع السابق نفسه.

(4) غازي، الصَّحافة الإلكترونية العَربية: الالتزام والانفلات في الخِطاب والطَّرح (ص117).

أهمية المَواقع الإلكترونية:

أوجدت المَواقع الإلكترونية علاقة نوعية بين الجُمهور المُتلقي ووســـائل الإعلام فعملت على وضعه بصورةٍ بيئته المُحيطة بشكلٍ سريعٍ وعلى مدارِ اللَّحظة، ساعد في ذلك انتشار خدمة الإنترنت وتوفره لمعظم الفِئات في المُجتمع، وتتمثل الأَهمية فيما يأتي:

1- تساعد على ربط الناس ببعضهم البعض من خلال المُنتديات العَامة أو المُتخصصة، أو مواقع التَّواصل الاِجتماعي، أو مواقع التَّعارف المُنتشِّرة، أو أي موقع آخر يقدم خاصية التَّعليق على المَواد التي ينشـــرها للعَامة، وتقدم المَعلومات لمختلف النَّاس بشـــكل مجاني، وذلك من خلال المَواقع المَوســـوعية، والمَواقع المُتخصـــصـــة بأنواع معينة من المَعارف والعُلوم المُتعددة، وهذا السَّـبب مكَّن كل من يتوق للمعرفة من امتلاكها، حيث يسـتطيع مختلف النَّاس الحصـول على المَعلومات الصَّحيحة في العَديدِ من الأَوقات بكل سهولة ويسر [1].

2- حلت المَواقع الإلكترونية مشاكل ضيق الوَقت، وقلة المَال بالنِّسبة للأَشخاص، وذلك من خلال تســريع إنجاز الأَعمال الرُوتينية، وعلى رأســها الأَعمال الحُكومية، فمعظم الأَعمال اليَّوم يمكن تنفيذها بشكل سهل وسريع للغَاية من خلال المَواقع الإلكترونية المُتخصصة بِمثْلِ هذه الأُمور، كالمَواقع الحَكومية، ومواقع البُنوك، وغيرها [2].

3- سهلت على النَّاس عملية التَّسوق الإلكترونيّ، حيث صارَ باستطاعته الإِنْسان شراء أي غرض يحتاجه من أيَّ مكانٍ في العَالمِ من خلال هذه المَواقع، وتتميز هذه المَواقع بالمِصْـداقية العَالية، بالإضافة إلى تيسير سبل دفع المَال فيها [3].

4- تقدم المَواقع الإلكترونية فرصة فريدة لتكوين مجتمع التَّفاعلية، الذي يجعل المَسافات تتلاشى بين الجُمهور وتبقى فقط حواجز اللُغة والثَّقافة [4].

وترى البَّاحثة أن أبرز أهمية للمَواقع الإلكترونية أنها تمكنت من كسر رقابة السُّلطة وجبروتها واستطاعت تجاوز ملاحقات أجهزة الدَّولة بما توفر لها من تقنيات الثَّورة التُّكنولوجية، وفي هذا السِّياق باتت القَنوات مفتوحة لطَرح كل القَضايا الشَّائكة، وعلى قاعدة أن لا ديمقراطية دون فتح الطَّريق أمام

---

(1) البريم، مرجع سابق (ص40).

(2) المرجع السابق نفسه (ص41).

(3) محمد، أهمية المَواقع الإلكترونية (موقع إلكتروني).

(4) فلورا، أطر تقديم القَضايا العَربية على المَواقع الإخبارية الفَرنسية على الإنترنت (ص129).

المَعلومات والأَخبار والتَّحليل والرَّأي، كما أسهمت في ترتيب أولويات الجُمهور عبر تركيزها على أبرز الأَحداث، وعليه فإن الصَّحافة الإلكترونية أفضل من يوفر المَعلومات المُجتمعية على مدار السَّاعة ويفتح المَجال واسعًا للقارئ من أجل.

خصائص وسمات المَواقع الإلكترونية:

تشترك خصائص المَواقع الإلكترونية مع خصائص وقدرات شبكة الإنترنت كوسيلة اتصال متجددة، وأكدت معظم الأَبحاث والدِّراسات على أنها وسيط إعلامي فعَال مكَّنت الأَفراد والمُؤسَّسات من إرسال المَعلومات واستقبالها، بواسطة أيَّ مسافة، وفي أيَّ زمان وأيَّ مكان، مما جعل الصَّحافة تختلف كوسيلة إعلامية في مفهومها ليتوسع هذا المَفهوم ويحتوي على عدد من الوَسائل الإعلامية الأُخرى [1]ويمكن صياغة أهم خصائص وسمات المَواقع الإلكترونية الإخبارية على النَّحو الآَتي:

1. **تحقيق التَّفاعلية:** فالمُستخدم لديه الخَيار المُطلق في التَّجول بين الصَّفحات والعَناوين والمَوضوعات بما يلبي حاجاته، بالتَّتابع الذِّي يراه في علاقته بوقت ومكان وبيئة الاستخدام، بالإضافة إلى إمكانية الحَصول على رجع الصَّدى الفَوري من المُستخدم، ويظهر جليًا في الحُصول الفَوري على نشر الآراء من خلال استطلاعات الرَّأي التي تجريها المَواقع [2].
2. **اللاجماهيرية:** تعني أن الرَّسالة الاِتصالية من المُمكن أن تتوجه إلى فرد واحد أو إلى جماعة معينة، وليس إلى جماهير ضخمة كما كان في المَاضي، وتعني أيضًا درجة التَّحكم في نظام الاتصال بحيث تصل الرِّسالة مباشرة من منتج الرِّسالة إلى المُستفيد [3].
3. **الشَّخصنة:** بإمكان أي مستخدم أن يحدد لنفسه وبشكل شخصي الشَّكل الذَّي يريد أن يرى به المَوقع، فيركز على أبواب ومواد بعينها ويحجب أخرى، وينتقي بعض الخَدمات، ويلغي الأُخرى، ويقوم بكل ذلك بأيِّ وقتٍ يرغبه، وبإمكانه تعديله وقتما يشاء، وفي كل الأَحوال هو يتلقى ويستمع ويشاهد ما يتوافق مع اختياراته الشَّخصية وليس ما يقوم المَوقع ببثه [4].

---

(1) الدليمي، الصحافة الإلكترونية والتكنولوجيا الرقمية (ص214).

(2) عبد الحميد، الاتصال والإعلام على شبكة الإنترنت (ص144).

(3) الفيصل، الصحافة الإلكترونية في الوطن العربي (ص 79).

(4) سليمان، الصحافة الإلكترونية (ص19).

4. **المَساحة المَفتوحة:** المَساحة المُخصصة للنَّشر. ففي الصَّحافة الإلكترونية تتميز بخاصية الحُدود المَفتوحة، فمساحات التَّخزين هائلة بالنِّسبة للحِاسبات التي تدير المَواقع مما لا يجعل هناك قيودًا تتعلق بالمَساحة [1].

5. **التَّمكن:** فالمستخدم لديه عدة خيارات من بسط نفوذه على المَادة المُقدمة وعملية الاتصال ككل، من خلال الاختياربين الصُّوت والصُّورة والنَّص المَوجود مع المُحتوى الصَّحفي، والخَدمات المُتعددة [2].

6. **التَّغطية الصحفية الفَورية:** تتوافر العَديد من المَصادر والمَواقع الصحفية التي تبث أخبارها بشكل فوري ومتجدد على الإنترنت، مما يتيح للصُّحفي الحَصول على المَعلومات في حينها، كما توفر بعض هذه المَصادر خدمة ال(Breaking News) للأَخبار المُفاجئة [3].

7. **التَّغطية الصحفية المُتعمقَة:** يتوافر على الإنترنت العَديد من المَصادر الصحفية التي تتناول ذات المَوضوعات بطرق متنوعة، مما يسمح التَّعرف على أبعادها المُتعددة، والتي تحيل الصَّحفي إلى مصادر ووثائق واحصاءات وبيانات تعمق معرفته ومعلوماته حول المَوضوع الذي يكتب عنه[4].

8. **الأَرشيف الإلكترونيّ:** يقوم الأَرشيف الإلكترونيّ بتتميم خدمة عرض المَادة الحَالية، ويدعم مفهوم تخصيص المَعلومات وتشكيلها وفقًا للاهتمامات الفَردية الشَّخصية للمُستخدم، حيث يضم الأَرشيف الإلكترونيّ المَواد الصَّوتية والفِيديو الحَية والصُّور إلى جانب المَواد النَّصية المَكتوبة[5].

9. **قابلية التَّحويل:** قدرة وسائل الاتصال على نقل المَعلومات من وسيط لأخر كالتِّقنيات التي تمكنها تحويل الرَّسائل المَسموعة إلى رسائل مطبوعة وبالعَكس [6].

---

(1) شفيق، الإعلام التفاعلي (ص108).

(2) المرجع السابق نفسه(ص102).

(3) السيد، الإنترنت وسيلة اتصال جديدة (ص179).

(4) المَرجع السابق نفسه (ص179).

(5) شفيق، مرجع سابق (ص108).

(6) الفَيصل، مرجع سابق (ص 79).

10. **متعددة الوَســـائط:** توفر المَواقع الإلكترونية العَديد من الوَســـائل التَّفاعلية التي تجعل التَّواجد الصَّــحفي عليها مميزاً، مثل الصَّــوت والصُّــورة والأَلوان والجَرافيكس، واللَقطات المُتحركة، وهي أمور تفعل عملية الاتصال الصَّحفي بين الصحيفة وقرائها [1].

11. **التَّغطية الذَّاتية:** بمقدور الصَّــحفي –باســتخدام الإنترنت–القيام بكل مفردات العَمل الصَّــحفي بمفرده، من اختيار المَوضوع، وجمع بياناته، والاتصال بمصادره، وكتابته ونشره [2].

12. **معرفة عدد الزُّوار:** توفر المَواقع الإلكترونية تقنية تُمكِّن من التَّعرف بشكل دقيق على عدد زوار المَوقع، ومؤشـــرات حول عدد قرائها وبعض المَعلومات عنهم، والمُدَّة التي مَكثوها على المَوقع، كما تمكنها من التِّواصل معهم بشكل مستمر، وهذا يساعد في تطوير موقع الصَّحيفة.

13. **الخَدمات المُضافة القَائمة على السُّرعة:** تقدم للمَواقع الإلكترونية للمُستخدم سلسلة من الخَدمات القَيمة المُضافة القَائمة على فكرة السُّرعة أو الآَنية عبر حلقات النِّقاش وغرف المُحادثة مضاعفة القُدرة على التَّحقق من الوَقائع بشكل فوري، والقِيام بخدمة التَّحديث الفَوري للمعلومات[3].

14. **مواقع التَّواصل الاجتماعي:** توفر الصُّحف والمَواقع الإلكترونية نسخًا منها على مواقع التَّواصل الاجتماعي الفيسـبوك وتويتر إضـافة إلى موقع اليُوتيوب بغرض اسـتخدامه في تحميل الفِيديو، وتودي هذه المَواقع دورًا كبيرًا في تشكيل الرَّأيَّ العَام والتَّفاعل لما تقوم به من نشر مباشر للصِور والأَحداث المُختلفة وقت حدوثها مما يجعلها أكثر انتشارًا واستخدامًا.

وترى البَّاحثة أن المَواقع الإلكترونية قد جمعت تلك الخَصـائص والسِّمات كبوتقة واحدة، حيث تمتعت بالخَدمات التَّفاعلية والمَسـاحة المَفتوحة والوَسـائط المُتعددة التي تسـاعد في توثيق فكرة البَحث حول معالجة قضـايا المجتمع وأحداثه الجارية، كما وتعددت مصـادر الأَخبار والتَّعليقات والمُناقشـات كحاجة ضـرورية للوُصـول إلى معلوماتِ صـحيحة وسـهلة الفَهم ، والوُصـول إلى أقرب مسـافة من الحَقيقة في بحرٍ من المَعلومات المُتنوعة من حيث الكَمية النَّوعية لجمع الأَخبار والمَعلومات والتَّقارير والصُّــور لإعلام الجُمهور بما يقع من أحداث وإمداده بالمَعلومات التي يبني على أســاســها قراراته. ووفرت الصَّحافة الإلكترونية صفة "التَّوفر"؛ فالمَادة التي يحتاجها الشَّخص في أيَّ زمان ومكان متوفرة والشَّرط الوَحيد لذلك ليس قيد أو قانون نشر أو مطبوعات أو إدارة تحرير أو رئيس تحرير، إنما توفر

---

(1) السيد، مرجع سابق (ص179).

(2) المرجع السابق نفسه (ص179).

(3) سليمان، الصحافة الإلكترونية (ص19).

جهاز حاسوب، وخدمة إنترنت مما يعطي الفَرد الحُرية في التَّعبير في إبداء الرَّأي متى شاء، إضافة إلى المَعرفة.

نشأة الصَّحافة الإلكترونية في الوطن العَربيِّ:

"وفي العَالم العَربيِّ كانت مؤسسة التَّحرير للطِباعة والنَّشر أول مؤسسة عربيَّة صحفيَّة تَنشأ موقعًا لها على شبكِة الإنترنت وذلك في فبراير عام (1997م) حيث ضم المَوقع نسخًا إلكترونية من صُحف الجُمهوريَّة والمَساء ومصر اليَّوم، تلتها جريدة الشَّعب حيث صَدرت نسختها الإلكترونية منذ أكتوبر عام (1997م)، كما إن موقع جريدة الأَهرام يعد من أكثر المَواقع الصحفية المَصرية الوَاعدَّة رغم إنها لم تتحْ من خلال الإنترنت سوى جريدة الأَهرام ويكلي الصَّادرة باللُّغة الانجليزية وذلك منذ منتصف شهر يونيو عام (1998م)، ومجلة السَّياسة الدَّوليَّة مترجمة إلى اللُّغة الانجليزية، ومؤخرًا النُّسخة الإلكترونية لجَريدة الأَهرام الصَّباحية التي بدأت في أغسطس عام (1998م)، أما أول جريدة إلكترونية عربيَّة يتم إعداد مادتها خصيصًا للنَّشر الإلكترونيّ هي "المُراسل المَصريَّة" وقد بدأت في الصُّدور أسبوعيًا منذ أغسطس عام (1997م)، ومن الصُّحف العَربيِّة التي حرصت على إنشاء مَواقع لها على الإنترنت جريدة الوَطن الكِويتية والأَيام البَحرينيَّة والدُّستور والبَيان والرَّأي الأُردنية وجريدة الحَياة وأيضًا جريدة الجَزيرة في إبريل عام (1997م)، والقَبَس السُّعوديُّة التي بدأت في وضع نسختها الالكترونيَّة في يوليو (1997م)، أما جريدة الشَّرق الأَوسط فإنها في بدياتها لم تكنْ تتيح الاطلاع على نسختها الإلكترونية إلا باشتراك وهو الأَمر الذِّي تغير الآن"[1]. وبالرغم من تنامي أعداد الصُّحف العَربيِّة على شبكة الإنترنت، إلا أن بعض الدِّراسات تشير إلى "أنه رغم الحضور الوَاضح لهذه المَطبوعات الإلكترونية فإن حضورها لا يتماثل مع النُّمو الهَائل للمَطبوعات الإلكترونية عالميًا، خاصة فيما يتعلق بتناسب هذه الأَرقام مع أعداد الصُّحف العَربيِّة وعدد الدول والسُّكان في الوَطن العَربيِّ، حيث تواضع نسبة مستخدمي الإنترنت العَرب قياسًا إلى العَدد الإجمالي للسُّكان في الوَطن العَربيِّ، ويضاف إلى محدودية الصُّحف الإلكترونية العَربيِّة محدودية الاستخدام الأَمثل لإمكانيات النَّشر الإلكترونيّ الذي توفره شبكة الإنترنت"[2].

(1) فهمي، تجربة الصحافة الإليكترونية المصرية والعربية ..الواقع وأفاق المستقبل (ص205).

(2) أمين، الصَّحافة الالكترونية (ص ص116-117).

الصَّحافة الإلكترونية في فِلَسطين:

لقد مرت الصَّحافة والإعلام الفِلَسطيني في عدة محطات ومراحل خلال العُقود الأَخيرة، والتي اسهمت في بلورة شَكلها وتوجهاتها، وهي[1]:

1. **المَرحلة الأُولى:** مرحلة النَّشأة في ظل الحُكم العُثماني، وتبدأ من عام(1876–1918م).
2. **المَرحلة الثَّانية:** مرحلة الانتداب البِريطاني من عام(1918–1948م).
3. **المَرحلة الثَّالثة:** مرحلة خضوع الضِّفة الغَربية وقطاع غزة إلى الحُكمين الأَردني والمَصري، وتبدأ هذه المَرحلة من عام (1948–1967م).
4. **المَرحلة الرَّابعة:** مرحلة الاحتلال الإسرائيلي من عام(1967–1994م).
5. **المَرحلة الخَامسة:** مرحلة دخول السُّلطة الوَطنية الفِلَسطينية من (1994/5/4م) وحتى الآن.

وعلى إثره سجلت فِلَسطين حضوراً مبكراً في مجال الصَّحافة الإلكترونية، إذا ما قيست بعدد من الدُّول العَربيِّة، والوَاضح أن الفِلَسطينيين حاولوا مُحاكاة الدُّول العَّربية المُتقدمة في هذا المَجال، لاعتقادهم بأن الصَّحافة على الإنترنت عنصر أساس في الصِّراع القَّائم. ووفق استطلاع الرَّأي الذي أَجرته دائرة استطلاعات الرَّأي في وزارة الإعلام الفِلَسطينية ما بين (19–30) أكتوبر(1999)– وهو الوَحيد الذي أجرته الوُزارة في هذا المجال– على عينه بلغت (1128) مواطنًا ومواطنة، فإن نسبة المُستطلعة آراؤهم الذِّين أكدوا على استخدامهم لشَبكة الإنترنت كوسيلة إعلام بلغت (9.3%) في الضِّفة، (6.2%) في قِطاع غزة، لتكون النِّسبة في المَنطقتين كلتيهما (7.71%)[2]. وتعد تلك المُعطيات والإحصاءات مُلفتة للنَّظر، كونها تضع المُجتمع الفِلَسطينيّ في خانة لا بَأْس بها مقارنة بالدُّول العَربيِّة، رغم ظروف الاِحتلال، وعدم الاِستقرار السِّياسيّ، والتَّدهور الاقتصادي. ومن المُرجح أن ينعكس ذلك على البِيئَة الجَامعية التي تحتضن الفِئات الشَّابة الأَكثر تعلمًا في الشَّعب الفِلَسطيني.

وسارعت معظم وسائل الإعلام الفِلَسطينية، من صحف ومجلات ومحطات تلفزة، إلى التَّكيف مع هذا التَّطور الجَّديد، عبر إنشاء مواقع إلكترونية لها بشكلٍ موازٍ، لمُواكبة تلك التَّطورات، وتوسيع دائرة التَّواصل مع قرائها محليًا وعالميًا.

---

(1) تربان، الصحافة الفلسطينية وتطورها (موقع إلكتروني).

(2) خلوف، استخدامات الصفوة الفلسطينية للصحافة الإلكترونية لمتابعة الأحداث الجارية والإشاعات المتحققة (ص5).

ولا يوجد تحديد دقيق لِعدد المَواقع الصَّحفية الفِلَسطينية. فعلى الرغم من حديث بعض المَصادر عن أن عدد هذه المَواقع الفِلَسطينية الإلكترونية على الشَّبكة العَنكبوتية تبلغ أكثر من (160) موقعًا، فإنه يمكن القَول إن الفِلَسطينيين يمتازون بالإقبالِ المَلحوظ على بناءِ مواقع جديدة باستمرار، الأَمر الذِّي يجعل الحَديث عن أرقام دقيقة صعبًا إلى حد ما. فالوَصلات التي توجد على عدد من الشَّبكات الإخبارية الفِلَسطينية والعَربيِّة، لا تحتوي إلا على جزء من المَواقع الصَّحفية الفِلَسطينية [1]، كما أن التَّحديثات في هذا المَجال ما يزال يطرأ عليها تَغيرات في ظل التَّسارع الكَبير في المَجال التِّقني والمِهني.

وعلى الرَّغم من صعوبة تحديد العَدد الدَّقيق للمَواقع الفِلَسطينية، إلا أن البَّاحثة أجرت حصرًا شاملًا للمَواقع الفِلَسطينية الإلكترونية المُرّخصة حيث اتضح أنها تبلغ (34) موقعًا مقسمة كالتَّالي: (12) موقعًا في غزة مرخصة من قبل المَكتب الحُكومي، و(22) موقعًا في الضِّفة الغَربية مرخصة من قبل وزارة الإعلام برام الله [2]، هي في الأساس مواقع وكالات الأنباء الحُكومية والخَاصة، وبعض الصُّحف الإلكترونية أو التَّابعة للصُحف الوَرقية.

ومن أبرز المُؤسسات الإعلامية السبَّاقة في هذا المَجال هي مؤسسة " الأَيام" للمَطبوعات والنَّشر، في مدينة رام الله، والتِّي تصدر عنها جريدة الأَيام اليَومية الفِلَسطينية الذي بدأ وجودها على الإنترنت منذ (شهر تشرين الأول/1995م)، وتسجيلها الرَّسمي باسمها الحالي في(8يونيو/ حزيران 1996م)، لدى شركة (Net Work Solution) وقد اعتمدت صحيفة القُدس على شبكة الإنترنت عام (1997م)، وتلاها عدد كبير من الصُّحف اليَومية والأُسبوعية، ثم تطور الأَمر ليَشمل محطات الإذاعة والتِّلفزيون وغيرها من أشكال الخَدمات الإعلامية، وكان موقع شبكة أمين الإعلاميَّة الذِّي انطلق في شهر (آذار عام 1996م)، أول مَوقع الإلكترونيّ إخباري[3].

ومع النَّظرة التَّقييمية للبَعض بضعف أداء الصُّحف الفِلَسطينية، إلا أنها مقارنة بالوَاقع الصَّحفي الفِلَسطيني ستترك أثرًا إيجابيًا في المُستقبل على توجيه وبلورة الرَّأي العَام الفِلَسطيني، بالرَّغم من العَراقيل الخَارجية والدَّاخلية، في ظل المَساعي لتنظيم العَمل الصَّحفي وتشريع قوانين لتَرسيخ تلك

(1) المرجع السابق نفسه (ص5).

(2) سلامة معروف، مدير المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، (اتصال شخصي بتاريخ 2019/10/27).

(3) أبو وردة، إثر المواقع الإلكترونية الإخبارية الفلسطينية على التوجه والانتماء السياسي (ص77).

العَلاقة مع الصَّـــحافة [1]، وتم قطع شـــوط لا بأس فيه في هذا المَجال من خلال ورشـــات العَمل واللِقاءات للخِبراء والمُختصين، لبلورة أفكار ملائمة لتَسيير أمور العَمل الإعلامي.

وعلى الرَّغم من الإمكانات المُحدودة ونقص الخِبرات في مجال النَّشـــر الإلكترونيّ، والظُّروف السِّياسيَّة والاجتماعية التَّي مر بها الشَّعب الفِلَسطيني، فقد استطاعت هذه المَواقع أن تجد لها موطئ قدم على شـــبكة الإنترنت بعد أن تأكد للقَائمين على هذه الوَســـائل ما للإنترنت من أهمية في مجال الإعلام، والدَّور الذِّي يمكن أن تقوم به هذه المَواقع في التَّعريف بالقَضِّـية الفِلَسـطينية ومعاناة الشَّـعب الفِلَسطيني.

وتميز الإعلام الفِلَســـطيني منذ انطلاقته بخصـــوصـــية تتعلق بواقع معقَّد، تحكمه ظروف استثنائية، سعت أحياناً إلى تكبيله، وأحيان أخرى إلى الحَّد من تأثيره، فقد ارتبط بالعَمل النِّضـالي ضد الاحتلال الإسـرائيلي، وتأثر بالوَاقع السَّـياسـي، وبالشَّـتات الفِلَسـطيني. وعلى الرَّغم من ذلك فقد لحقت فِلَسـطين مبكراً بركب الإعلام الجديد، واسـتطاعت شـطب حدود الجغرافيا والزمان، وحققت سـرعة في الانتشار، وتفاعلية فائقة مع قضاياها من خلال نقل الاخبار والمعلومات ومواكبة كل التغيرات [2].

وأصـبحت السَّـاحة الفِلَسـطينية تعج بالعديد من المواقع الإلكترونية الإخبارية، ولم يعد تناول الأخبار حكراً على صـحيفة أو محطة تلفزيونية أو إذاعية، لكن ارتبط بشـكل رئيسـي للقِسم الأَكبر من هذه المَواقع بجهات سـياسـيَّة حزبية معينة مما خلق حالة من الفَوضـــى بينها، وارتبط مفهوم الحِزبية الضَّيق بالمَوقع على خلاف الهَدف الرَّئيسي له وهو المشروع الوَطني الفِلَسطيني [3].

أهداف المواقع الفِلَسطينية الإلكترونية:

تسعى المَواقع الإلكترونية الفِلَسطينية لتحقيق أهدافًا إعلامية وسياسيَّة ووطنية ومنها [4]:

أ- كسـر الحِصـار المَفروض على فِلَسـطين عامة وقطاع غزة خاصـة من خلال التَّواصـل داخل الوَطن الوَاحد والتَّغلب على المُعوقات الإســـرائيلية وعلى عمليات الإغلاق المُتكرر للمُدن الفِلَسطينية.

---

(1)أبو وردة، مرجع سابق (ص77).

(2) عثمان، عودة، الإعلام الالعوبة والخطاب الدموي في فلسطين (ص34).

(3) البريم، مرجع سابق (ص44).

(4) القرا، دور المواقع الإلكترونية الفلسطينية في نشر ثقافة حقوق الإنسان (ص ص48-50).

ب–العَمل على تعزيز العَلاقة مع المُؤسسات الإعلامية بهدف تأمين إيصال الرُّؤية الفِلَسطينية إلى أوسع نطاق والتَّصدي لحملات التَّشويه والتَّضليل الإعلامي التَّي تهدف إلى طمس الحَقائق وتزييف إرادة الشَّعب الفِلَسطيني.

ت–التَّعريف بتاريخ وحضارة فِلَسطين والتَّوعية بأبعادها التَّاريخية والثَّقافية والسِّياسيَّة.

ث–تتبنى المَواقع الفِلَسطينية الإلكترونية الإخبارية العَديد من القَضايا التِّي تهم الشَّعب الفِلَسطيني ويطلق علها فِلَسطينيًا "الثَّوابت الوَطنيَّة"، وتطرح هذه القَضايا من أركان خاصة بها، مثل قضية الدِّفاع عن الأَسرى، وقضية القُدس.

ج– التَّواصل مع العَالم الخَارجي لحشد التَّأييد لها وتمتين المَواقف الدَّاعمة للقَضية الفِلَسطينية.

ح– تعمل المَواقع الفِلَسطينية الإلكترونية الإخبارية على نقل ما يحدث من انتهاكات صهيونية ضد الفِلَسطينيين وفضح المَشروع الصُّهيوني وكشف مخططاته التي تستهدفهم.

خ– إطلاع القَارئ على ما يدور داخل المُجتمع الصُّهيوني، حيث تخصص غالبية المَواقع الفِلَسطينية الإلكترونية الإخبارية جانبًا من عملها لنشر وترجمة ما تضمنته وسائل الإعلام الصُّهيونيَّة وتقديم تعريف ببعض الأَحداث أو الأَشخاص، ونقل تصريحاتهم.

د– دعم المُقاومة الفِلَسطينية إعلاميًا والدِّفاع عنها ضد الاحتلال الصُّهيوني.

ذ– من الخَدمات التي تقدمها المَواقع الفِلَسطينية الإخبارية: استطلاعات الرَّأي، والإعلانات، والأَرشيف، والنَّشرة اليَومية البَريدية، والقَوائم الإخبارية، والأَخبار العَاجلة، والبَّحث، وخريطة المَوقع، ومعلومات تعريفية بالمَوقع، ومنبه الإخباري، والنَّشر المُتزامن Rss، ومنتديات الحِوار الإخبارية، والمُدونات، وخدمة تيويب You Tube، وخدمة الأَخبار العَاجلة عبر الجَوال SMS، وخدمة Facebook، وخدمات أخرى (أسعار العَملات_ الطَّقس _أوقات الصَّلاة) [1].

ر– العَمل على تعزيز العَلاقة مع المُؤسسات الإعلامية بهدف تأمين إيصال الرُّؤية الفِلَسطينية إلى أَوسع نطاق بهدف التَّصدي لحملات التَّشويه والتَّضليل الإعلامي الذي يقوم به الاحتلال ومنظماته، وتهدف إلى طمس الحَقائق وتزييف إرادة الشَّعب الفِلَسطيني[2].

ويتضح للبَّاحثة أن المَواقع الإلكترونية تسعى لتحقيق أهدافها من خلال الإستفادة من الخَدمات التِّي تتمتع بها المَواقع الإلكترونية لتقديم خدماتها للقَارئ من أحداث بأشكالها السَّياسيَّة والرياضيَّة والاجتماعية وغيرها من القَوالب، سواء كانت أحداثًا داخلية أو عربية أو إسلامية أو دوليَّة، بكافة

---

(1) القرا، مرجع سابق (ص ص 48 50).

(2) تربان، الصافة الإلكترونية الفلسطينية (ص ص133–134).

الأَشكال الصحفية خبرًا أو تقارير أو تحقيقات مستخدمة كافة التَّقنيات والمُرفقات من صور وصوت وفيديو.

سمات وخصائص المواقع الفِلَسطينية الإلكترونية:

لا تختلف المَواقع الإخبارية الفِلَسطينية كثيراً عن المَواقع العَربيِّة والدَّوليَّة من النواحي الفنية والتقنية، لكن الاختلاف يكمن في معالجتها للقضايا على السَّاحة الفِلَسطينية، وما يرتبط بها من تداعيات، ولكن بدرجات متفاوتة من موقع لموقع.

ويصنف أحد البَّاحثين المَواقع الإلكترونية الإَخبارية الفِلَسطينية بقوله: ' هناك نوعان من المَواقع الإلكترونية الفَصائليَّة: مواقع تتبع للفَصائل بشكل رسمي، بحيث تتحمل هذه الفَصائل المَسؤولية الرَّسمية عما يرد فيها، وأخرى مدعومة من قبل الفَصائل، تساندها دون تحمل أيه مسؤولية قانونية أو رسمية عما تنشره. وفي كلا النَّوعين نجد هناك سياسة تحريضية ضد الأَخر، مع عملية تشجيع للمشاركين في هذه السياسة، إضافة إلى انخفاض في نسبة المَهنية الصَّحفية والسِّياسية والمُستوى اللُغوي'. [1] وإن كان هذا واقعًا، فإنه من الأَهمية التَّفريق بين الإعلام الإلكترونيّ المهني والإعلام الحِزبي، من أجل إبعاد الشُّبهات والاتهامات عن النَّوع الأَول، في اقترابه إلى حد كبير من الإعلام الحِزبي.

وتصنف المَواقع الإلكترونية الإخبارية بحسب ملكيتها، وتبعيتها، ومن يتحكم بها. فمنها يحمل الصِّفة الرَّسمية مثل وكالة الأَنباء الفِلَسطيني (وفا)، وما هو مستقل، أو خاص، مثل شبكة فِلَسطين الإخبارية، ووكالة معًا الإخبارية، رغم أن نشطاء سياسيين يشككون في صِحة استقلال بعض تلك المَواقع. ونصيب الأَسد تعود ملكيته للأَحزاب والفَصائل، مثل المَركز الفِلَسطيني للإعلام الثَّابت لحَركة حماس، وفِلَسطين برس والكَرامة التَّابعة لحَركة فتح، ونداء القُدس للجِهاد الإسلامي [2].

وهناك من يرى "أن وظيفة الصَّحافة هي توفير المَعلومات النَّزيهة والصَّادقة، وتزويد الجُمهور بها خلال احترام حق هذا الجُمهور في الحُصول على المَعلومات. وبالتَّالي فإن سياسة التَّحريض المُنتشرة في المَواقع والمُنتديات الإلكترونية تسبب حالة اختفاء لوجود صحافة فِلَسطينية مستقلة ونزيهة، إضافة إلى ما تسببه من ضرر على النَّسيج الاِجتماعي والسِّياسي للمجتمع الفِلَسطيني [3].

---

(1) لاما، ثقافة الكراهية تتعزز بسبب المواقع الإلكترونية التابعة للفصائل (موقع إلكتروني).

(2) فقوسة، 'حزبية وفنوية' مضامين أغلب المواقع الإعلامية الفلسطينية (موقع إلكتروني).

(3) لاما، مرجع سابق (موقع إلكتروني).

من جانبه يرى بسيسو في كتابه الصحافة الإلكترونية أن المَواقع الإلكترونية الحِزبية تعيش أزمة أخلاقية، وحالة انحدار قيمية بعيدة عن الحِيادية والمَوضوعية، ويتفق مع أبو سعده على أنه لا يمكن وضع جميع المواقع في سلة واحدة، حيث توجد هناك مواقع إخبارية تقترب كثيراً من قيم الموضوعية والنزاهة المهنية والأخلاقية، وتنأى بنفسها عن السُّقوط في محاذير الفِتنة، وشراك المُناكفات السِّياسية والحِزبيَّة [1]. بينما ظلت بعض المَواقع تتسم بالبُعد عن الحِيادية، والنَّزاهة، والبحث عن الحَقيقة بكافة تجلياتها، **يمكن إجمال بعض هذه السِّمات في التّآتي:**

1- تتميز المَواقع الفِلَسطينية الإلكترونية بالتَّفاعلية في نهاية المَادة المَنشورة من خلال توفر إمكانية تعليق الزَّائر على المَوضوع [2].
2- وضوح النُّصوص المَكتوبة باللُّغة العَربيِّة، كذلك والنَّشر بأكثر من لغة حتى يستطيع جلب أكبر عدد من المُستخدمين للمَواقع على المُستوى العَالمي، وفي معظمها لا تسعى للنَّفع المَادي، خلال نشر الرِّسالة، وحتى هذه اللَّحظة جميع المَواقع الإلكترونية تقدم خدماتها مجانًا وبدون أي مقابل أو دفع اشتراك [3].
3- مميزات المَواقع الفِلَسطينية الإلكترونية نابعة من الوَضع المُحيط بها، فالمُتتبع لتصاعد الأَحداث الفِلَسطينية سيجد نوعًا من الخُصوصية تحكم طبيعة العَمل في هذه المَواقع مقارنة بالمَواقع الإلكترونية العَربيِّة والأَجنبية، ولعل ذلك يعود إلى أن السِّمة الرَّئيسَّة للمَواقع الفِلَسطينية هي "التَّأطير الوَطني" بمعنى أن المَواقع الفِلَسطينية الإلكترونية تهدف إلى الدِّفاع عن حقوق الشَّعب الفِلَسطيني المَشروعة حتى ينال حريته واستقلاله [4].
4- اهتمامها بالشَّأن الفِلَسطيني مما يعطيها عنصر الجَاذبية بسبب رغبة الجَماهير في معرفة آخر التَّطورات على السَّاحة الفِلَسطينية [5].
5- السُّرعة في تلقي الأَخبار العَاجلة وتضمين الصُّور وأفلام الفِيديو مما يدعو مصداقية الخَبر وأيضًا سرعة وسهولة تداول البيانات بفارق كبير عن الصَّحافة الوَرقية [6].

---

(1) بسيسو، الصَّحافة الإلكترونية: وداعاً للموضوعية والأخلاقيات المهنية (ص50).

(2) معالي، أثر الصَّحافة الإلكترونية على التنمية السياسية الفلسطينية (د.ص).

(3) أبو وردة، مرجع سابق (ص94).

(4) تربان، الصافة الإلكترونية الفلسطينية، دراسة تطبيقية (ص172).

(5) المرجع السباق نفسه (ص18).

(6) الدليمي، مرجع سابق (ص76).

6- يمتاز الاعلام الإلكترونيّ الفِلَسطيني بتعدد أشكال تقديم المَعلومة وتنوع المَضامين [1].

وترى البَّاحثة أن المَواقع الفِلَسطينيَّة الإلكترونيَّة بأدواتها التَّفاعلية مكنت النَّاس من التَّعبير عن رأيهم دون التَّعرض لمُضايقات أو ضغوطات، لما الصَّحافة الإلكترونية القُدرة على التَّأثير في الرَّأي العَام وتَحريك الشُّعوب لتحطيم قيود الاستبداد، ودورها الفَعال في تعزيز وتقوية أسس التنمية السَّياسيَّة والاجتماعية الفِلَسطينية عبر رفع سقف الحُريات وتبادليَّة العَلاقة بين الصَّحافة الإلكترونية والتَّغيير السَّياسي والاجتماعي والرأي العَام وعلاقتها بالتَّنشِّئة السَّياسيَّة والاِجتماعية، " وإذا ما اعتبرنا الصَّحافة الإلكترونية مؤسسة اجتماعية تمارس دورًا كاملًا فهي بطبيعة الحَال تؤثر على حياة أفراد المُجتمع مثل بقية المُؤسسات الاِجتماعية الأُخرى" إذ تؤدي وظائف تربوية و تعليمية من شأنها أن تقلل من حدة الفَوارق الثَّقافية ، بين فئات المُجتمع المُختلفة ، وأن تحدث تجانسًا فكريًا، من خلال ما تقدمه من مواد إخباريَّة وغير إخباريَّة .

المُشكلات والمُعيقات التي تواجه المواقع الفِلَسطينية الإلكترونية:

لقد استطاع الفِلَسطينيون أن يواكبوا التَّطور التُّكنولوجي وأن يكون لهم وجود ذو قيمة في الفَضاء الخَارجي، ورغم والإيجابيات الكَّثيرة لهذا الإنجاز التِّقني، والتَّطور في العَمل الإعلامي الإلكترونيّ، إلا أنه في الوَقت ذاته يحمل من السَّلبيات الكَّثير، فلم يتم توظيف الإنترنت بشكل مهني وموضوعي وهو ما خلق العَديد من الإشكاليات بين أبناء الشَّعب الوَاحد، ويذكر تربان في كتابه الصحافة الإلكترونية الفلسطينية بعض المشكلات التي تواجه موقعنا الفلسطينية وهي[2]:

1. **مشكلات سياسيَّة:** تتمثل في الظُّروف السَّياسيَّة الرَّاهنة، التي انعكست على وضع الصُّحف الإلكترونية بإغلاق الطُّرق، والحِصار المَفروض على بعض المَناطق، الذِّي من شأنه أن يحول دون وصول الصَّحفي إلى مكان عمله، وكذلك انعكاس الوَضع السَّياسي عليهم.
2. **مشكلات تقنية:** تعد شبكة الاتصالات هي إحدى المُعوقات الأَساسيَّة، كون تزويد الإنترنت في فِلَسطين لا يتم إلا عبر شبكات انترنت إسرائيلية، إضافة إلى بطء الإنترنت، وتصفح المَواقع،
3. **مشكلات اقتصادية:** تتمثل في تدني مستوى المَعيشَّة، والظُروف الاقتصاديَّة الصَّعبة التي يعيشها الشَّعب الفِلَسطيني، مما يقف حجر عثرة في طريق التَّقدم نحو التُّكنولوجيا.

---

(1) جراد، معالجة المواقع الإلكترونية الإخبارية لحركتي فتح وحماس لأزمة الانقسام الفلسطيني (ص22).

(2) تربان، الصافة الإلكترونية الفلسطينية (ص ص133-134).

4. **مشكلات مهنية:** وتتمثل في عدم وجود مراسلون متخصصين للصُّحف الإلكترونية، وكذلك عدم وجود صحفيين متخصصين في الصُّحف الإلكترونية.
5. **حجب المَواقع:** تتعرض المَواقع الفِلَسطينية لعملية حجب متواصلة من قبل الاحتلال الصُّهيوني وبعض المُؤسسات الدَّاعمة والمُناصرة له.
6. **اختراق المَواقع:** شهدت المَواقع الفِلَسطينية الإلكترونية والصُّهيونية عملية تبادل سياسة اختراق للمَواقع، وقد سجلت نجاح كبير خاصة أنه تم من قبل الآلاف من المَجموعات العَربيِّة.
7. **التَّطرف الحِزبيّ:** من السَّلبيات الخَاصة بالمَواقع الفِلَسطينية الإلكترونية والإخبارية التي تشرف على إنشائها الأَحزاب الفِلَسطينية والذي بدوره ينعكس على عملها الإعلامي وهو ما يظهر من إبراز التَّصريحات والأَخبار والتَّقارير الخَاصة حول الحِزب الذِّي يشرف عليه، مما ينعكس على تغطية الأَحداث بشكل مهني.
8. **مشكلة غياب تنظيم الرَّقابة:** لا توجد في فِلَسطين جهة مسؤولة لمراقبة عمل المَواقع الإلكترونية، وتكتفي وزارة الاِتصالات الفِلَسطينية بفرض الرَّقابة الإدارية على المَواقع الحُكومية فقط.

أبرز المَواقع الفِلَسطينية الإلكترونية:

بالإضافة لما تقدم استعراضه من مواقع الدراسة (وكالة وفا، وكالة صفا، دنيا الوطن)، فيما يلي استعراض لأَبرز المَواقع الفِلَسطينية الإلكترونية، وهي على النَّحو الآتي:

1. **موقع وَكالة معًا:** انطلق في العَام (2005م)، ومنذ ذلك الحَين دأب المَوقع على نشر الأَخبار على مدار السَّاعة باللُّغتين العَربيِّة والإنجليزية، (وترجمة الأَخبار باللُّغة العَبرية إلى اللُّغتين العَربيِّة والإنجليزية)، يزيد عدد زوار المَوقع على ثلاثة ملايين شهريًا، فقد أصبحت وكالة "معًا" الخَيار الأَول للمُعلومة بالنِّسبة لعدد كبير من الفِلَسطينيّ في الدَّاخل والخَارج، كما أن عدد قرائها على الصَّعيد العَالمي في تزايد مستمر حيث أنها تستهوي العَديد من وكالات الأَنباء العَالمية فيما يخص الشَّأن الفِلَسطيني، موقع" وكالة معا" الإخبارية هي جزء متمم "لشبكة معا"، وهي مؤسسة إعلامية غير ربحية تأسست عام (2002م) بهدف تعزيز الإعلام المُستقل في فِلَسطين، وإقامة علاقات بين وسائل الإعلام المَحلية والإقليميَّة والدَّوليَّة [1].
2. **موقع وَكالة فِلَسطين اليَوم:** وهو جزء متمم لشَّبكة القُدْس للإنتاج الإعلامي تأسست عام (2004م)، وهو موجه للجُمهور الفِلَسطيني والعَربيِّ، ويهتم بتلبية رغبات الجَماهير العَربيِّة والفِلَسطينية، من خلال تسليط الأَضواء على مجريات الأَحداث في فِلَسطين، والوَطن العَربيِّ

(1) موقع وكالة معًا، من نحن (موقع الإلكتروني).

والإسـلامي، ويهتم بكشـف الجَرائم الإسـرائيلية، من خلال نقل المَعلومة الصَّـادقة والحَقيقية دون تهويل، وعدم ترك المَجال مفتوحًا للإعلام الإسـرائيلي كي يعمل وحده في تصـدير الأَخبار التي تخص فِلَسطين، وحصـلت الوَكالة على ترخيص من قبل وزارة الإعلام الفِلَسطينية، ويشَّـار إلى أن موقع وكالة فِلَسطين اليَوم يتبع حركة الجِهاد الإسلامي في فِلَسطين وممول منها[1].

3. **موقع المَركز الفِلَســطيني للإعلام:** موقع إعلامي مختص في القَضــيَّة الفِلَســطينية بأبعادها السِّـياسـيَّة والدِّينيَّة والحَضـاريَّة، بدأ التَّأسـيس للموقع (1997م)، وكان له الأَسـبقيَّة في تغطية الأَحداث الفِلَسـطينية من قلب المَيدان، ونقل آمال شـعبنا وآلامه وتَضـحياته في سـبيل اسـترداد حقوقه المَسلوبة، لا يدعى "المَركز الفِلَسطيني للإعلام "أنه يقف على الحِياد، بل يُؤكد باستمرار على أنه منحاز لحقوق شـعبنا وثوابته الوَطنيَّة، ويأخذ على عاتقه الوُقوف إلى صَّـف الوَطنيين الأَحرار المُدافعين عن شعبنا وأَرضنا و مقدساتنا في وجه الاحتلال الصُّهيوني الغَاشم، لكنه في الوَقت ذاته يحرص بشـدة على المِصـداقية والدِّقة في نقل الأَحداث، يعمل المَوقع لقمان لغات أهمها اللُّغة العَربيِّة، واللُّغة الانجليزية (1998م)، واللُّغة الرُّوســية (بدأ العَمل بها في أوائل حزيران 2001م)، واللُّغة المالاوية(بدأ العمل بها في 20 حزيران 2001م)، واللغة البَّاكستانية " أوردو" (بـدأ العمـل بهـا في 10 أكتوبر2002م)، واللُّغـة الفَرنســيَّـة، واللُّغـة التُّركيَّـة، واللُّغـة الفَارسيَّة[2].

4. **موقع وكالـة قدس نت للأنباء:** هو موقع الإلكتروني يتبع مركز قدْس نت للدِّراســات والإعلام والنشــر الإلكتروني، انطلق في (2003م)، وفد أخذ المَوقع على عاتقه تقديم خدمة راقية تنقل المُتعاملين معه خطوة نوعية إضــافية إلى الأَمام، والمَوقع يجمع بين أناقة التَّصــميم وتنوع المَوضــوعات التي تعرض عليه، لتقدم الخَبر بأنواعه، والتَّقارير المُوسَّــعة، بالإضــافة إلى اسـتطلاعات الرَّأي التِّي تهدف إلى اسـتقصـاء اتجاهات الرَّأي العَام الفِلَسـطيني والعَربيِّ تجاه القَضايا المَصيريَّة التي تهم الشَّعب الفِلَسطيني والأُمة العَربيِّة بشكل عام. وتمتلك الوَكالة شبكة واسعة من المُراسِلين في جميع أَنحاء فِلَسطين [3].

5. **موقع وَكالة شِّـهاب للأَنباء:** وَكالة أَنباء فِلَسـطينية إخبارية انطلقت في (2007م)، وتُصَـف الوَكالة نفسها: "نعمل في شِّـهاب على مدار السَّاعة لننقل الصُّورة الحَقيقية للأَحدَّاث المُتسَّارعة

---

(1) موقع وكالة فلسطين اليوم، من نحن (موقع الإلكتروني).

(2) موقع المركز الفلسطيني للإعلام، من نحن (موقع الإلكتروني).

(3) موقع وكالة قدس نت للأنباء، مركز قدس نت (موقع الإلكتروني).

في السَّاحة الفِلَسطينية، وترسيخ مبادئ الإعلام المِهنيّ الحُر لنرتقي به إلى مستوياتٍ متميزة، تحرص الوَكالة من خلال سياساتها على الحِفاظ على حقوق الشَّعب الفِلَسطيني، ودعمها بكل الوَسائل، كما تسعى من خلال أدواتها المُختلفة لإظهار صورة معاناه الشَّعب الفِلَسطيني بسبب ممارسات الإحتلال الصُّهيونيّ بحقه في مختلف المَجالات، نسعى لتقديم رسالتنا من خلال التَّغطية الإعلامية الشَّاملة، حيث تعمل الوَكالة على توثيق الحَقائق بالصُّوت والصُّورة لتصل للعَالم أجمع عبر قنوات ووسائل الاتصال الوَاسعة التي نتمتع بها [1].

6. **موقع فِلَسطين الآن:** تعد وكالة "فِلَسطين الآن" من الوَكالات الإخبارية الأَولى على مستوى فِلَسطين، التي تهتم بتغطية جميع الأَحداث والمَوضوعات على امتداد وطنَّنا الحَبيب لحظة بلحظة، إضافة إلى أَهم الأَحدَّاث العَربيِّة والدَّوليَّة، مراعية الدَّقة، والمِصدَّاقية، والمَوضوعية، وتحوز على متابعة محلية وعربيَّة ودوليَّة كبيرة ومتزايدة، وتتخذ الوَكالة من مدينة غزة مقرًا لها، تعتمد وكالة "فِلَسطين الآن" في تغطيتها الإخبارية على طاقمٍ مميزٍ متكون من عشراتٍ المُحررين والمُراسلين المَوزعين على كافة أنحاء قطاع غزة والضِّفة الغَربيَّة وبعض مناطق الأَراضي الفِلَسطينية المُحتلة عام (1948م)، لتمكين متابعينا الأَعزاء من التَّمتع بتغطية فورية متكاملة[2].

7. **موقع وكالة سَّما للأَنباء:** انطلق المَوقع عبر شبكة الإنترنت في(2005م) ويصدر عن مؤسسة براق للإنتاج الإعلاميّ المَرخصة من وزارة الإعلام الفِلَسطينية، ويهتم بالشَّأن الفِلَسطينيّ والإسرائيليّ، وتقاطعاتهما العَربيِّة والإسّلامية والدَّوليَّة، مستهدفاً فتح آفاق جديدة ومتعددة لفهم الظَّاهرة الإسرائيلية عبر رؤية تحليلية موضوعية تقدم للقَارئ والبَّاحث صورة حقيقية وشَاملة عن الأَوضاع والتفاعلات الإسرائيلية والفِلَسطينية المُختلفة، وتشابكاتها وتسلط الأَضواء حول أهم القَضايا والرُّؤى والمُتغيرات التي تعصف بالظَّاهرة الإسرائيلية وتأثيراتها الإقليمية الدَّوليَّة [3].

8. **موقع شبكة قدس الإخبارية:** موقع شبكة "قدس" هو أول مجتمع إخباريّ فِلَسطيني تقوم عليه مجموعة من الشَّباب الفِلَسطيني يتخذون من الإعلام منبرًا للتَّعبير الحُر عن صورة فِلَسطين كاملة، ولتحقيق هذا الشِّعار يتوزع المُراسلون على كافة مناطق الوَطن، وتعالج مواد المَوقع كافة أماكن تواجد الفِلَسطينيين، يعمل فريق شبكة قدس بشكل تطوعيّ ليتَحرروا من شروطِ المُمول، وبشكل مستقل ليتحرروا من شروطِ الحَزب، قبل تطورها إلى موقع إلكتروني بدأت شبكة قدس

---

(1) موقع وكالة شهاب للأنباء، من نحن (موقع الإلكتروني).

(2) موقع فلسطين الآن، من نحن (موقع الإلكتروني).

(3) موقع وكالة سما للأنباء، من نحن (موقع الإلكتروني).

في آذار (2001م) كصفحة على موقع التَّواصل الإجتماعي "فيسبوك"، متخذة من إعلام المُواطن شعارًا. وخلال العَامين التَّاليين انبثقت عن الصَّفحة عدة صفحات متخصصة في الاستيطان والأَسرى وغيرها. في ذكرى تأسيسها الأولى عام (2012م) [1].

9. **موقع وكالة وطن للأنباء:** موقع إخباري مستقل يسعى لتَقديم إعلام وطني ديموقراطيّ وهو جزء من منظومة إعلامية تجتهد للارتقاءِ به "تلفزيون وطن، مركز وطن للإعلام، وطن للإنتاج التِّلفزيونيّ"، يهتم بكل ما يرتبط بالقَضِّية الفِلَسطينية من مستجدات وتطورات، سياسية واقتصادية وحقيقية وثقافية ورياضية، إضافة إلى الاهتمام بالقَضايا المُرتبطة بثوابتنا كاللاجئين، وحق العَودة والأَسرى والقُدْس ومقاومة الجِدار، وتغطية ذلك من خلال زاوية التَّلفاز الإلكتروني (Web Tv) الذِّي تنفرد به إلى جانب الخَبَر والتَّحليل المُدَّعم بالصُّورة، تهدف لتطوير موقعنا [2].

10. **موقع شبكة راية الاعلامية:** يعد موقع شبكة راية الإعلامية من المَواقع الإعلامية حديثة النَّشْأَة في الأَراضي الفِلَسطينية، وهو يهدف إلى تقديم فِلَسطين إعلامياً للعَالم بشكل مخالف وحيوي وحديث، وتقديم العَالم إلى فِلَسطين بذات الصِّيغة والشَّكل الصَّحفي ، كما يهدف المَوقع إلى خلق مساحة إعلامية تفاعلية مع المَجتمع من جهة ومع الجَهات الرَّسمية من جهة أخرى غير إثارة قضايا مجتمعية تفاعلية تهم المَواطن والدُّولة والإنسان، ويمكن اعتبار أَن المَوقع، ورغم أنه في مراحل تطوره الأَولية، يحقق نجاحًا باهرًا في الوُصول للمُجتمع والمَسؤولين، وقدرته على التَّأثير الإعلامي الحَقيقي في قضايا فِلَسطين بشكل عام[3].

11. **موقع وكالة زمن برس:** موقع إخباري يتبع وكالة زمن برس وهي وكالة إخبارية إلكترونية فِلَسطينية شاملة، تقدم باقة إخبارية سياسية، اجتماعية، اقتصادية، رياضية، ترفيهية، وخدماته واسعة. فضلًا عن مواكبتها للأَخبار العَاجلة وتعاملها مع الأَحدَّاث الطَّارئة. وهي مؤهلة كذلك لاستقبال ونشر آراء ومساهمات الكُّتاب والمُثقفين الرَّاغبين في التَّواصل مع الجُمهور الفِلَسطيني والعَربيِّ، وتشكل بداية لمشروع إعلامي تتسع آفاقه لتضم خَدمات صَحفية وإعلامية، مَقروءة ومسموعة ومرئية، تحقق تواصلًا نشاطًا مع الجُمهور الفِلَسطيني[4].

---

(1) موقع شبكة قدس الإخبارية، من نحن (موقع الإلكتروني).

(2) موقع وطن للأنباء، من نحن (موقع الإلكتروني).

(3) موقع شبكة راية الإعلامية، من نحن (موقع الإلكتروني).

(4) موقع وكالة زمن برس، من نحن (موقع الإلكتروني).

المبحث الثاني

الجريمة: مفهومها وخصائصها وسبل مواجهتها

تُعد الجَريمة ظَاهرة اجتماعيَّة لازمَتْ المُجتمعات البَشـــريَّة مُنْذ أقدم العُصـــور، وعَانت منها الإنسانيَة على مَر الزَّمان، وأثرها السَّلبيّ يُصيبُ المُجتمعات المُتقدمَة والنَّامية على حدٍ سواء، وتهدد أمن الإنسان والمُجتمع في كيانِهما ووجودهِما، فالجَريمَة ظَاهرة في أيّ مجتمع تَتصل ببنائه وطبيعته، تســتمر وتتطور مع تطور المجتمعات الانســانية، لنجدها أصــبحت أكثر تَعَقيداً، فتعددت مظاهر وأســاليب ارتكاب الجَريمة، واتخذت أَشـكالاً تتماشـى مع الحياة الاجتماعيَّة والاقتصـاديَّة والسِّياسـيَّة والثقافيِّة التي أصبحت أكثر تعقيدًا، كما لم يعد هناك حدودًا مَكانية أو زمانيَّة لارتكاب الجَريمة، وذلك مع التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال.

وتســتعرض الباحثَة مفاهيم عدة للجريمَة والمُجرم وأَســبابها وتَصــنيفها وأَركانها، والاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة، واســتراتيجية محاربتها، كتوطئة للحديث فيما بعد عن الجريمَة في فلسطين.

مفهوم الجَريمة:

تعددت الرُّؤى الخَاصَّــة بمفهوم الجَريمة وذلك بتعدد المَجالات المُرتبطة بها، وأيضًــا وفقًا لاتجاهَات تَعريفها، وعليه للجَريمة العَديد من التَّعريفات التي أضْــفَاها المُختَصُّــون حَســب حُقولهم، ونذَّكر هذه المَفاهيم في الآتية:

تعريف الجَريمة لغة:

الجَريمة من الفِعل جَرَمَ: الجرْم: القَطع. جَرمَه، يجرمه جرمًا، قطعه، وشـجرة جَريمة: مقطوعة، وجرم النخل يجرمه جرمًا وجِرامًا واجترمه، أجرم: حان جِرامه، والجُرم: التَّعدي [1].

تعريف الجَريمة اصطلاحًا:

تُعَرف الجَريمة من خلال القَانون الجِنائي بأنها" فعل أو امتناع يقرر له المُشَّرع جزاء استعمالًا لِحق ولا قيامًا بواجب، يُجرِّمه القَانون ويفرض عليه عقابًا، ويقوم به إنســان أَهل لتحُّل المَســؤولية

(1) ابن منظور، لسان العرب (ص412).

الجِنائية [1]. ويعرفها محمد محمود مصطفى بأنها "فعل غير مشروع صَادر عن إرادة جنائيَّة، يقرر له القَانون عقوبة أو تدبيرًا احترازيًا [2].

مفهوم الجَريمة من منظور علم الإِجتماع:

تتعدد التَّعاريف المُتعلقة بالجَريمة في مجال علم الإِجتماع فيعرفها قَاموس علم الإِجتماع بأنها "سلوك ينتهك القَواعد الأَخلاقية التي وضعتها الجَماعة جزاءات سلبيَّة ذات طَابع رسمي [3].

ويعتبر علماء الاجتماع الجَريمة ظاهرة اجتماعية، وأنّ التَّجريم ليس حكرًا على المشرِّع –رجال القانون– بقدر ما هو مســـتمد من الوَاقع الاجتماعي بما يحويه من قيم ومعايير اجتماعية، وبالتَّالي يكون مناط تكييف الفِعل بأنّه إجرامي من عدمه، ليس بكونه منصوصًا عليه في نص تشريعي، وإنّما بمبادئ الأخلاق والقيم الأخلاقية التي تسود الجماعة[4].

وبهذا المَعنى تكون الجَريمة عبارة عن خروج عن معايير المُجتمع أو عن قواعد الإِجماع، أي القَواعد التي يحدّدها المُجتمع وتحكم سُلوك أفراده، أو هي تلك الأَفعال التي تمثِّل خطرًا على المُجتمع وتجعل من المُســتحيل تحقيق التَّعايش والتَّعاون بين الأَفراد الذَّين يؤلّفون المُجتمع، أو هي كلّ مخالفة لمَشاعر الوَلاء الإِجتماعي [5].

ويتضــح للبَاحثة من خلال التَّعريفات السَّـابقة بأن الجريمة تتصـف بالنِّسـبية، وذلك لاختلاف المَعايير الاجتماعية من مجتمع لِآخر، لاختلافِ خصائصه وعاداته وتَقاليده، وبالتَّالي لا يُوجد تعريف جامع مانع لمفهوم الجَريمة من منظور علم الإِجتماع. وترى البَاحثة أن الجَريمة من منظور اجتماعي" فعل يؤدي إلى انتهاك القواعد المجتمعية المُتعارف عليها في مُجتمع من المُجتمعات."

مفهوم الجَريمة من منظور علم النَّفْس:

يُعرف قاموس عِلم النَّفْس الجَريمة بأنها" مجموعة من المُيول التيّ تتجســد بطريقة مضــادَّة لقَوانين المُجتمع"[6]، ويرى عُلمَـاء عِلم النَّفْس بـأَن الجَريمـة هي مجموعـة من الإِنفعـالات المَكبوتـة

---

(1) عوض، القَانون الجِنائي: مبادئه الأَساسية ونظرياته العامة (ص95).

(2) مصطفى، شرح قانون العُقوبات (ص40).

(3) غيث، قاموس علم الاجتماع (ص94).

(4) جعفر، الإجرام وسياسة مكافحته، بيروت (ص6).

(5) غانم، الجريمة والمجرم من المنظور الإسلامي، نحو نظرية إسلامية عامة للجريمة (ص39).

(6)sillamy, Dictonnaire de psychologie, (p299).

والطَاقات الكَامنة في الإنسـان، لكِن هذا الأَخير لا يَجد في الوَسـط الاِجتماعي الذِّي يعيش فيه مجالًا لتفريغِ طَاقته، والتَّعبير عن مكنوناته، وبالتَّالي يَتصـــرف بطريقة تُخالف قواعد السُّـلوك في مجتمعه، ويتصرف بطريقة تتناقض مع أَعراف وقيم ذلك المُجتمع [1].

إنّ المَفهوم النَّفسـي للجَريمة يركّز على أنّها سـلوك متعمّد وغير مشـروع يصـدر عن مظاهر نفسيَّة، هي أعراض الكبت والاضطراب الدَّاخليين لإشباع احتياجات تدفع الفاعل نحو هذا السلوك[2]. وإنّ أسباب السُّلوك الإجرامي تعزى إلى عوامل نفسيَّة قائمة في العُقد النَّفسية المَكبوتة في اللاّشعور، والتي توجه سلوك الإنسان وجهة إجرامية دون وعي أو إدراك منه [3].

من خلال اطلاع الباحثة على مجموعة من التَّعريفات الخَاصـــة بالجَريمة من مَنظور عِلْم النَّفْس، وجدت أنها تفسـرها من الجَانب الذَّاتي الوِجداني للفَرد، كما أنَّها رَكزت على مَكبوتات الإنسـان وَرَغباته الدَّاخلية، لكنها أَهملت ظُروف التَّنشـئة الاِجتماعية والمُسـتوى العِلمي والثَّقافي، وبالتَّالي ترى البَاحثة أن الجَريمة من منظور علم النَّفْس ما هي إلا مَجموعة من العَوامل الدَّاخليَّة والخَارجية التي تُؤثر على السُّلوك الإنساني بطريقة تُخالف قَواعد المُجتمع إشباعًا لرغباته.

مفهوم الجَريمة من منظور الشَّريعة الإسلاميَّة:

عرف المَاوردي الجَريمة بأنها" محظورات شـــرعيَّة زَجَر الله عنها بحدٍ أو تعزير"[4]، وعرفها محمد أبو هَزة بأنها " إتيان فِعل مُحَرم معاقب على فعله، أو ترك فعل مَأمور به معاقب على تركه"[5].

الشَّـريعة الإسـلاميَة تعرف الجَريمة بأنها إتيان فِعل نهى عنه الشَّـارع الحَكيم أو الامتناع عن فِعل أَمر الله به، والغَاية الأَســاســيَّة من ذلك هي الحِفاظ على الأنفس من الاِعتداء والأَعراض من الانتهاك، والأَموال من الضَّـياع والإسـراف والاختلاس. وبالتَّالي تعاريف الشَّـريعة الإسـلاميَّة التِّي من بينها الجَريمة غير نسبيَّة فهي مُطلقَة، لأن مصدرها هو الشَّارع الحَكيم: الله عزَّ وجّل.

---

(1) محمد، أصول علم الإجرام الاِجتماعي (ص31).

(2) الرؤوف، أصول علمي الإجرام والعقاب (ص212).

(3) كريم، نظريات علم الإجرام (ص189).

(4) المَاوردي، الأحكام السُّلطانيَّة والولايات الدِّينيَّة (ص209).

(5) أبو هزة، الجَريمة والعُقوبة في الفِقه الإسلامي (ص20).

مفهوم الجَريمة من منظور قانونيّ:

يكاد يجمع الفُقهاء على اعتبار الجَريمة أو السُّلوك الإجرامي كلَ فِعل أو امتناع عن سلوك أو فعل يجرمه المشرَع وينصَ له قانون، يمثّل قاعدة جزائية تطبق على الخارجين عنها [1]. ومن التَعَّاريف القَانونية المَشهورة للجَريمة تعريف العَالم سذرلاند الذِّي يقول فيه:" أنَ الجَريمة هي السُّلوك الذِّي تُجرمه الدَّولة لما يترتَب عليه من ضَرر على المُجتمع، والذِّي تتدخَل لمنعه بعقاب مرتكبيه" [2].

ويرتبط تعريف الجَريمة من هذه النَّاحية بقانون العُقوبات من جهة، وبالمُجتمع من جهة أخرى. فهي فعل ما يعاقب عليه المُجتمع ممثّلاً في مشرّعه، لما ينطوي عليه هذا الفِعل من المَساس بشرط يعدّه المُجتمع من الشُّروط الأَساسيَّة لكيانه أو من الظُروف المكمّلة لشُّروط [3].

وبعد اطلاع البَاحثَّة على مفاهيم الجريمة وفق المداخل الاجتماعيَّة والنفسيَّة والشَّرعية والقانونية فإنها تضع التعريف التالي للجَريمة هي" كل فعل أو امتناع عن فعل صادر من إنسان عاقل، ويقرر له القَانون عقابًا أو تدبيرًا احترازيًا. أي أن الجَريمة صنيعة القَانون، ولا اعتبار لها خارج حدود القَانون".

تعريف المجرم:

تتعدد تعريفات المجرم ولكن أبرزها المجرم في قانون العقوبات والمجرم في علم الإجرام، وهو ما تتناوله الدراسة على النحو الآتي:

أ- **المجرم في قانون العقوبات:** هو كل شخص يرتكب جريمة بمفهومها القانوني، ويعد الشخص بهذه الصفة بالنظر إلى فعله أو امتناعه المجرم قانونيا، وإذا كان القانون هو المعيار في تحديد السلوك المجرم (الجريمة) وفاعله (المجرم) فإن صفة المجرم في لغة القانون لا تطلق على الشخص إلا إذا أصدر القضاء حكما بإدانته وصار هذا الحكم نهائيا غير قابل للطعن فيه. أما في مرحلة التحقيق وطوال فترة المحاكمة فلا يعد الشخص مجرمًا، بل يعد (متهمًا) ولا يصير

---

(1) الهَريش، علم الإجرام (ص48).

(2) شتا، علم الاجتماع الجنائي (ص23).

(3) القهوجي، علم الإجرام وعلم العقاب (ص14).

هذا الظن أو الشـك يقينًا إلا إذا صـار الحكم نهائيًا[1]. كما يعرف بأنه: " الشَّـخص الذي ثبت للمَحكمة إتيانه سلوكًا مخالفًا للقانون فإدانته على هذا السُّلوك أصدرت حكما بعقابه" [2].

ب- **المجرم في علم الإجرام:** المجرم في نظر علماء الإجرام هو الشـخص الذي يرتكب جريمة ينص عليها القانون، وهم بذلك لا يتقيدون بالتعريف القانوني الضـيق للمجرم الذي يشـترط ثبوت ادانته بحكم قضـائي، فعلماء الإجرام يكتفون بارتكاب الشـخص فعلا مخالفا للقانون لاعتبار الشـخص مجرما [3]، كما يعرف أيضًـا: " هو كل فرد ارتكب متعمدًا سـلوكًا من شـأنه الاضـرار بالنفس أو بالمال أو المشاعر" [4].

ت- كما يعرف المُجرم من **المنظور الاجتماعي:** أنـه الشـــخص الذي لا يلتزم ولا يخضـــع لقانون الدولة. أما من **المنظور النفسـي:** فالمجرم هو الشـخص الذي يعاني من قصـور في التوفيق بين غرائزه وميوله الفطرية وبين مقتضـيات البِيئة الخَارجية التي يعيش فيها. ويرى المنظور القانوني أن المجرم هو الشـخص الذي ينتهك القانوني الجنائي الذي تقرره السـلطة التشـريعية التي يعيش في ظلها. ولا يعتبر المرتكب جريمة مجرمًا إلا بعد التحقيق فيها وصدور الحكم [5].

ومن تعدد مفاهيم المجرم من نواحٍ مختلفة ترى الباحثة أن المجرم "هو الإنسـان البالغ الراشـد الذي ارتكب فعلاً مؤذياً نصّ عليه قانون مُعيّن؛ مما يترتّب عليه عقوبات جنائية مُحدّدة في القانون".

خصائص الجريمة:

هناك مجموعة من الخَصائص والسِّمات التي تتصف بها الجَريمة نذكر منها[6]:

1- **الضَّـرر:** وهو المَظهر الخَارجي للسُّـلوك، فالسُّـلوك الإجرامي يؤدي إلى الإضـرار بالمَصـالح الفَرديَّة أو الاجتماعيَّة أو بهما معًا، وهذا هو الرُّكن المَاديّ للجَريمة فلا يكفي القَصْـد أو النِّية وحدهما وقد سبق الإسلام في تِأكيد أَهمية هذا الرُّكن المَاديّ للجَريمة.

---

(1) إبراهيم، ديناميات الانحراف والجريمة (ص ص24-25).

(2) السمري، علم الاجتماع الجنائي (ص25).

(3) الوريكات، مبادئ علم الإجرام(ص58).

(4) رحماني، علم الإجرام والسياسة الجنائية (ص19).

(5) طوقان، التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها (ص60).

(6) ناصـــري & لعموري. الإعلام الأمني ومكافحة الجريمة دراســـة ميدانية في قســـم العلاقات العامة بمديرية الأمن الولائي بأم البواقي (ص ص43-44)

2- **الظُهور الفُجائِي:** تتصـــف بالبُروز الفجائي في منطقة ما كان يســـودُّها الأَمن، أيّ لم تكن موجودة من قبل، حيث يشعر بها الجَميع مواطنين ورجال شُّرطة.

3- **وحدة الهَدف والغَرض:** للجَريمة هدف واضـــح، قد يكون الهَدف منها ســـرقة النُّقود، أو ســـرقة السيارات...الخ.

4- **تعدد المَجني عليهم:** من شـــأن تعداد وتكرار والنَّشـــاط والفِعل الإجرامي أن يؤدي إلى تعداد الضَحايا أو المَجني عليهم، فمثلًا ظاهرة سرقة السَّيارات يعني تعدد المَجني عليهم من أَصحاب السَّيارات التي تعرضت للسَّرقة.

5- **الخُطورة الإجراميـة لمرتكبي الجَريمـة:** يكشـــف أســـلوب ارتكاب الجَريمة عن مدى خطورة مرتكبيها، حيث يبرز تحديهم للأَمن بأسلوب صَارخ وحرصـهم على ارتكاب جَرائمهم، والهُروب من الشُّرطة.

6- **القُدَّرة على الانتشَّـار:** تتصـف الجَريمة بخاصـيَّة خطيرة وهي قدرتها على الانتشَّـار السَّـريع، وتتسـع دومًا منطقة ارتكابها، ولذلك فإن إهمال التَّصـدي الفَوري لها أمر خَطير جدًا ويعقد من مواجهتها، فقد تمتد إلى أكثر من مجال جغرافي.

وبناءً على ما سبق يتضح للباحثَّة أن خَصائص الجَريمة نسبيَّة وتتفاوت من مجتمع لآخر تبعًا للمعايير والضَّـوابط السَّـائدة في كل مجتمع، وهو ما يُعني عدم إمكانية دراسـة قضـايا الجَريمة بمعزل عن المجتمع التي خرجت منه، ويمكننا القَول إن الجَرائم صنيعة المُجتمعات، كما أن أفراد المجتمع هم ذاتهم ضحايا الجرائم.

الأَركان العَامة للجَريمة:

الفِعل لا يكون جريمة إلا إذا توفرت فيه الأَركان التَّالية[1]:

الأَول: الرُّكن المَادي:

ويعني أن يكون الفِعل المَادي للجَريمة يقع تحت نص قَانوني يُجَّرمُه وقت ارتكاب الجَريمة، أيّ أن السُّلوك الإجرامي للفَاعل يكون عملًا غير مَشْروع يعاقب عليه القَانون وقت ارتكابه بنص نَافذ في القَانون، فلا يمكن اعتبار الفِعل ماديًا في عمل مخالف للقَانون سابقًا جرى إباحته أو إلغاء العُقوبة المَقررة على ارتكابه بقانون لاحق، ويتكون الرُّكن المَادي من عناصر ثلاثة[2]:

---

(1) العدوي، مرجع سابق (ص38).

(2) المرجع السابق نفسه (ص38).

1- أن يكون الفَاعل إما أصليًا أو تبعيًا، أي يكون إما فاعلًا منفردًا أو شريكًا.
2- أن تتحقق النَتيجة الإجرامية المُراد تحقيقها، أو أية نتيجة إجرامية محتملة الوُقوع.
3- أن تكون هناك علاقة سَببية بين الفِعل وبين النَّتيجة.

الثَّانيّ: الرُّكن المَعنوي:

ويعني القَصـــد الجُرمي، الذي يتجســـد من خلال عِلْم الجَاني وتوجيه الأَفراد لِإرتكاب الفِعل، فانصراف الفَاعل يعني توجيه إرادته ونيته لارتكاب الفِعل الجُرمي بقصد تحقيق النَّتيجة الإجرامية[1].

الثَّالث: الرُّكن الشَّرعيّ:

يعني أن يكون الفِعل الجُرمي غير واقع تحت سـبب من أسـباب الإباحة التي تمنع المَسـؤوليَّة الجَزائية، فلا تقوم جريمة إلا بفعل غير مشـــروع يقرر القَانون له عقوبة. ويوصـــف الفِعل بأنه غير مشـروع إذا تضـمن القَانون نصًـا يُجرمه ولم يكن في الظُّروف التي ارتكب فيها خاضـعًا لسـبب من أسباب الإباحة[2].

أسباب الجَريمة:

لقد بذل العُلماء الذَّين اهتموا بدراســـة الجَريمة والمُجرم وتدابير الوِقاية منها جهودًا كبيرةً في معرفة أســـباب الجَريمة ودَوافع المُجرمين لارتكاب الجَرائم واســـتعانوا بكل ما اســـتطاعوا من العُلوم الانسَّانية والعُلوم التَّجريبية للوُصول إلى معرفة تلك الأَسباب والدَّوافع، وبرزت ثلاثة مداخل حديثة في تفسير السُّلوك الإجرامي وهي [3].

أولًا. المَدخل الفَردي (الذَّاتي) في تفسير الجَريمة:

يفسر هذا المَدخل الجَريمة من خلال التَّركيز على الشَّخص القَائم بالفِعل الإجرامي فيما يتصل بتكوينه الجَسمي أو في سمات شخصيته وفي إطار هذا المَدخل يمكن التَّمييز بين اتجاهين هما[4]:

أ- **الاتجاه البَيولوجي:** يرى أصـحاب هذا الإتجاه أن السَّر في تكوين الجَريمة يَكْمن في شـخصـية الفَرد بما يحمل من صِفات وسمات وخصـائص خارجيَّة وداخليَّة، أي أَن الإنسـان المُجرم يتسم

---

(1) العدوي، مرجع سابق (ص38).

(2) المرجع السابق نفسه (ص38).

(3) الجنحي، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة (125).

(4) المرجع السابق نفسه (ص126).

بصـــفات وخصـــائص معينة، كَأن يكون لديه خَلل أو تَشـــوهات في مُخه أو غدده أو جهازه العصبي، مما يُعطيه" استعدادًا إجراميًا" أو قد يعود إجرام الفرد إلى الوراثة.

ب-الاتجاه النَّفسـي: الأَولوية هنا للعَوامل النَّفسـيَّة في تشـكيل السُّـلوك المُنحرف، فقد يكون المُجرم مصابًا بأمراض نفسيَّة أو عصبيَّة، مثل الشيزوفرانيا أو غيرها.

ثانيًا: المَدْخل الإِجتماعي في تفسير الجَريمة:

وقد تناول هذا الاتجاه الجَريمة بوصـفها ظاهرة اجتماعية مؤكدًا صِـلتها ببعض العَوامل ذَات الأَســاس المُجتمعي، وتضـــم هذه العَوامل " انحرافات البِيئة الخَاصـــة، وأعطى للبِيئة أَهمية مُطلَقة باعتبار عَواملها المُتنوعة الثَّقافية والجُغرافية والاجتماعية...الخ [1].

ثالثا: المدخل التكاملي في تفسير الجَريمة:

إن تعقد الظَاهرة الإجرامية وتداخل عواملها جعل من الصُـــعوبة بمكان الأَخذ بالنَّظريات الأَحاديَّة الطَّرف لتفسيرها، وتنطلق التَّكاملية في تفسيرها للإجرام من ثلاث نقاط رئيسيَّة هي[2]:

أ- الشُّمولية أي أنها لا تربط الجَريمة بالفَرد أو الفَاعل فقط.

ب-عدم الإِرتباط باختصاص معين بل محاولة الجَمع بين جميعها التي عالجت السُّلوك المُنحرف.

ت- تعدد العَوامل أي أن الجَريمة لا تفسر بعامل واحد بل بمجموعة من العَوامل.

وتتفق البَّاحثة مع المَدخل التَّكاملي في تفســـير الجَريمة بحيث ترى أن الجَريمة مجموعة من العَوامل البَيولوجية الكَامنة فالشَّـــخص المُجرم ينفرد بها عن غيره للاختلالات النَّفســية أو العَقلية التي تعتري أشخاصًا معينين في ظروف اجتماعيَّة معينة تدفع بهم إلى ارتكاب السُّلوك الشَّاذ أو إلى الإِجرام بشكل عام.

تصنيف الجَرائم:

قسمت في كتاب دور الصحافة في نشر الوعي الاجتماعي لمكافحة الجريمة للآتي[3]:

1- **بحسب درجة خطورتها: <u>جناية:</u>** أشد الجَرائم خطورة ويعاقب عليها القَانون بالإعدام وبالأَشـغَال الشَّاقة المُؤبدة". **<u>جنحة:</u>** " تلي الجناية في الأَهمية ويعاقب عليها القَانون بالحَبس بمدة لا تتجاوز

---

(1) نشأت، علم النفس الجنائي (ص16).

(2) بدر الدين، النظريات الحديثة في تفسير الجريمة (ص24).

(3) طه، دور الصحافة في نشر الوعي الاجتماعي لمكافحة الجريمة (ص ص23-25).

الثَّلاث ســـنوات والغَرامة أو بإحدى العُقوبتين. **مخالفة:** " أبســـط أَنواع الجَرائم وأقلها جســـامة ويعاقب عليها القَانون بالحَّبس مدة تتراوح من يوم واحد إلى عشرة أَيام وبغرامَّة مَالية بسيطة في بعض الأَحيان[1].

2- **بحسب طبيعتها: سياسيَّة:** " جرائم ترتكب بدافع سياسيّ مثل جرائم المُظاهرات السِّياسيَّة أو الوَاقعة على الدُّستور أو السُّلطة". **عسكرية:** " كل سلوك فيه اعتداء على المَصلحة العَسكريَّة مثل الاعتداء على أنظمة الجَيش". **اقتصـــادية:** " كل فعل من شـــأنه إلحاق الضَّـــرر بالأَموال العَامة وبعمليات الإنتاج". **اجتماعية:** "هي الجَرائم التي ترتكب بدافع أناني يحركه الحِقد أو الطَّمع أو الجَشع أو الانتقام[2].

3- **بحسب صورة الفِعل: إيجابية**" نشاط إجرامي يعاقب عليه القَانون". **سلبية:**" امتناع عن القِيام بفعل أوجبه القَانون للعِقاب". **آنية:** "تقع بمجرد ارتكاب الفِعل". **بســـيطة:** " تتكون من فعل واحد ســرقة أو قتل مثلًا". **اعتيادية:** "تتكون من أكثر من فعل واحد فلا يعد الفِعل الوَاحد جريمة مثل المُراباة إذا رابى الشَّـــخص مرة واحد فلا عقاب عليه لكن إذا عاد و رابى مرة ثَانيَّة عندئذ تقع الجَريمة". **مستمرَّة:** " فعل جرمي يطول زمن ارتكابه واستمراره مثل حيازة المُخدرات. **متعاقبة:** " الجَريمة المُتجددة في أفعالها في صور متلاحقة كضرب المَجني عليه عدة مرات[3].

وترى البَّاحثة أن أفعال الجَاني تتعدد إلا أنها جَريمة وَاحدة لوجود وِحدة تجمعها هي وِحدة الحّق المُعتدى عليه ووحدة الغَرض ووحدة الإرادة الإجرامية هذه الوحدة تُعد جَريمة وَاحدة وإن تعددت عناصرها وفصلت بين هذه العَناصر فَترة زمنيَّة أو فترات زمنيَّة متعاقبَّة.

تصنيف المُجرمين:

إن تصـــنيف المُجرمين إلى طوائف متعددة يختلف بحســـب النَّظرة للظاَّهرة الإجرامية، ويمكن تصنيفه على النحو الآتي[4]:

أ- تصـــنيف المُجرمين بحســـب طبيعة الجَريمة: (المُجرم المَحلي، والمُجرم الدَّوليّ، والمُجرم العَالمي).

---

(1) طه، مرجع سابق (ص 23).

(2) المرجع السابق (ص 24).

(3) المرجع السابق نفسه (ص 25).

(4) جرادة، الجريمة تأصيلا ومكافحة (ص ص68-83).

ب- حسب التَّصنيف العَام: (المُجرم العَام، والمُجرم المُختص).

ت- حسب مستواهم العِلمي: (المجرم الجاهل، والمجرم المتعلم).

ث- حسب العمل (المجرم العامل، والمجرم العاطل).

ج- حسب المنهج الإجرامي: (المجرم العرضي، والمجرم المعتاد).

ح- حسب العوامل الداخلية الدافعة للإجرام: (المجرم البخيل، والمجرم المتغطرس، والمجرم العاطفي، والمجرم الغاضب، والمجرم الفاسق، والمجرم المختل عقليا، والمجرم الحاسد).

خ- حسب الوَسيلة الإجرامية: (المُجرم التقليدي، والمجرم التقني).

آثار الإجرام المعاصر في العالم على الفرد والمجتمع:

إن أثر الجَريمة هو ما يمكن أن نطلق عليه التَّكلفة التي يتكبدها الفَرد والمُجتمع من انتشار الجَريمة فالتكلفة ليست ماديَّة فقط وإنما هي مجموعة من الآثار الإنسانيَّة والاجتماعيَّة لكافة فئات المُجتمع، إن وجود الجَريمة في المجتمع وانتشارها يقابله الحَاجة إلى نشر المَزيد من التَّوسع في الأجهزة الأمنيَّة والقَضائيَّة مما ينعكس سلبًا على النَّواحي الاقتصاديَّة والتَّنمية الاجتماعيَّة التي تحتاج للإنفاق المُستمر على خدماتها[1]، وعليه فالاعتمادات المَاليَّة الضَّخمة التي يتم رصدها لمكافحة الجَريمة والحد من انتشارها يكون على حساب الخَدمات الأخرى من التَّعليم والصِّحة بالإضافة إلى إهمال الجَوانب الاجتماعيَّة الأخرى التي تحتاجها المُجتمعات الصَّالحة، واذا طال الإهمال الجَوانب الاجتماعية فهذا يعني غياب الرَّقابة ومزيدًا من الإخلال بالقَوانين والاستهانة بها وعدم الالتزام كما وانتشار أكبر قدر للجَريمة ويصبح المُجتمع يدور في حلقة مفرغة بلا بداية لها ولا نهاية[2].

<u>تأثر الانتاجية للمجتمع</u>: فالقِطاع الاقتصادي لا محالة من أنه يتأثر بالجريمة لأن الاستثمارات وأوجه الإنفاق تتجه إلى قنوات الضبط والعدالة التي تكفل الحياة الآمنة للمواطنين ومن ثم تقاعس في تزويد القطاعات المنتجة للأموال التي تحتاجها للقيام بمهامها[3].

أما **<u>المعاناة المادية</u>:** فتتمثل في غياب الدَّخل كما يسقط من حساب القوى المنتجة أثناء قضائه فترة العقوبة وحتى بعد انقضاء فترة عقوبته يفقد تواصله الاجتماعي مع الآخرين[4].

---

(1) نبار، مرجع سابق (ص77).

(2) بدر الدين، مرجع سابق (ص29).

(3) نبار، مرجع سابق (ص77).

(4) عبد الله، العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجريمة (ص142).

ويؤدي انتشار الجريمة إلى فساد الأخلاق وتحويل الشباب إلى عناصر غير فعالة في المجتمع كل ما يرمون إليه فقط إرضاء رغباتهم بأي وسيلة حتى ولو كان ذلك من خلال ارتكاب الجرائم كما أن وجود الجريمة يسهل الاعتياد على ارتكابها، وانتشار الجريمة لا يعني فقط انتشار الآفات الاجتماعية بل أيضا الآفات الصحية من الأمراض المعدية خاصة بانتشار الجرائم الجنسية[1].

أ- الآثار النفسية للجريمة على الفرد والمجتمع [2]:

1. تصدع شخصية الفرد وانفصامها وتفكك عناصرها الأساسية.
2. خوف الفرد من المجتمع وانسحابه منه وتكوين أقل ما يمكن من العلاقات معه.
3. ضياع آمال وطموحات وأهداف المجتمع وعدم قدرة الفرد على بلورتها.

ب- الآثار الاجتماعية للجريمة على الفرد والمجتمع [3]:

1. انسحاب الفرد من المجتمع وعزلته وعدم ارتياحه للمجتمع الذي يعيش فيه.
2. نقص عطاء الفرد للمجتمع وقتل روح المبادرة فيه.
3. ضعف الجماعة وتلكؤها عن خدمة المجتمع والتضحية لأجله والوقوف ضد أهدافه.
4. نشر الفوضى والارتباك في ربوع المجتمع مما يعرقل تحقيق المجتمع لأهدافه.
5. جلب مشكلات للمجتمع كالسرقة وتفكك القيم والمعايير.

ت- الآثار الاقتصادية للجريمة على الفرد والمجتمع [4]:

1. انقطاع مصادر الرزق والكسب عن الفرد مما يوقعه هو وأسرته في دائرة الفقر.
2. زعزعة الأمن وغياب الطمأنينة عن الجماعة وترددها في العمل والانتاج.
3. تقليص الأنشطة الاقتصادية والتنموية في المجتمع.

وبناءً على ما سبق تعلق الباحثة أن الجرائم تؤدي إلى خسائر فادحة في المجتمعات يتحمل عبئها الفرد والمجتمع على حد سواء، فقد تكون هذه التكلفة أو الخسارة مادية أو بشرية إذ يتطلب تفشي الجرائم في المجتمع وجود الكثير من الأجهزة الأمنية مما يؤثر على المجال الاقتصادي والتنموي، أيضا يتم رصد الأموال لمحاربة الجريمة بدل إنفاقها على المشاريع التنموية، ناهيك عن

---

(1) نبار، مرجع سابق (ص77).

(2) عبد الله، مرجع سابق (ص142).

(3) عبدالله، مرجع سابق (ص143).

(4) الحسن، علم اجتماع الجريمة، (ص ص 136-137).

انتشـار الآفات الاجتماعية والانحلال الخلقي وعدم تطور المجتمع، وخلق شـخصـيات مرضـية في المجتمع، وتفشي الفقر، وانعدام الطمأنينة والأمن.

الاتجاهات الحَديثة للوَقاية من الجَريمة:

أظهرت نتائج البُحوث التي أجريت في السَّـنوات الأَخيرة في العَديد من دول العَالم مدى محدودية أثر العَمل الشُّـرطي التَّقليدي في الحَد من تزايد معدلات الجَريمة، كما أكدت الدِّراسـات الإحصائيِّة فشل سياسة الرَدع العِقابي في تحقيق الأَهداف المُطلوبة منها وهي منع الجَريمة أو الوَقاية منها. وقد استخلص بعض البَاحثين عدة اتجاهات حديثة للوَقاية من الجَريمة، وهذه الاتجاهات ليست منفصلة، بل هي مترابطة ومتسقة ويجب أن تنفذ في آن واحد تتمثل في[1]:

الاتجاه الأول: يهدف إلى الوَقاية من الجَريمة من خلال تصميم البيئة وتغييرها تغييرًا من شأنه تقليل فرص ارتكابها لتثبيط عزم المُجرمين المُحتملين. ولتحقيق هدف الوَقاية من الجَريمة من خلال هذا الاتجاه، يرى البَعض أن ارتكاب الجَريمة ليس مرتبطًا فقط بالسِّمات البُيولوجية والنَّفسـية للمُجرم، ولا العَوامل الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة في المُجتمع بل يرتكز أيضا على العَوامل المَوقفية التِّي تؤثر على ارتكاب الجَريمة[2].

والوِقاية من الجَريمة–وفقا لهذا الاتجاه –تتحقق من خلال إعادة النَّظر في أسـاليب تخطيط المُدن والتَّصميمات المُعمارية على نحو يصعب ارتكاب الجَرائم أو يقلل فرص ارتكابها.

الاتجاه الثاني: ويهدف هذا الاتجاه إلى اتخاذ تدابير وقائيَّة فعالة لحماية ضـحايا الجَريمة المُحتملين، حيث أظهرت الدِّراسـات والبُحوث أهميَّة دور المَجني عليه في ارتكاب الجَريمة، فالمُجني عليه في كثير من الأَحيان يخلق بسـلوكه وأفعاله هذه المُغريات، وهذه المُنبهات التي سـتحث المُجرم الكَامن على التَّحرك وستدفعه إلى الانقضاض على فريسته. ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن من الوَاجب اتخاذ تدابير وِقائية فعالة لحَماية ضَحايا الجَريمة المُحتملين بشتى الطُرق مثل استخدام وسائل الإعلام والتَّوعية والتَّعليم بهدف تغيير سلوكهم أو حثهم على أخذ الاحتياطات الوَاجبة لحماية أنفسهم وأَموالهم ضد الاعتداء[3].

---

(1) أبو السعود، الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة (ص35).

(2) المرجع السابق نفسه (ص35).

(3) أبو السعود، الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة (ص36).

الاتجاه الثالث:

يهدف الاتجاه الثَّالث إلى العَمل على إجراء تغييرات اجتماعيَّة جذريَّة فقد ثبت من خلال التَّجارب التَّاريخية أن الجَريمة النَّاتجة عن المَشاكل الاجتماعيَّة لا يمكن حلها بقانون العُقوبات، حيث أن هناك بالفِعل جرائم (كالثَّأر وإدمان المُخدرات) لم تفلح القَوانين والعُقوبات الشَّديدة القَسوة في القَضاء عليها أو الحَد منها، ويتطلب علاج مثل هذه المَشكلات حلولًا اجتماعية تُعالج الجُذور، وتسعى إلى منع الأَسباب والظُّروف التِّي تخلق الدَّوافع لارتكاب الجِرائم[1].

السَّبيل إلى هذه التَّغييرات إنما يكون عن طريق مشاركة الجَماهير والمُؤسسات في تنميَّة المُجتمعات المُحليَّة اقتصاديًا واجتماعيًا، ومن الضَّروري أن تتكون قناعة كاملة لدى جميع أفراد المُجتمع مؤداها أن كثيرًا من مشكلات مجتمعهم حلها في يدهم، وبجهودهم الشَّخصيَّة، وأن مجرد إزاحتها عن كَاهلهم ووضعها على كاهل الحُكومات إنما هو هروب لن يحل هذه المُشكلات.

استراتيجية محاربة الجريمة:

تتعدد وتختلف وسائل تحقيق الأمن والوقاية من الجريمة، ومن الضَّروري وجود تكاتف وتعاون بينها لمقاومة الجَريمة والتَّصدي لها وبالتَّالي تحقيق استراتيجية لاستتباب الأمن ومواجهة المُجرمين والوُقوف على كل حيلهم وأساليبهم وخدعهم الإجرامية لحِماية الأَنفس والمُمتلكات، وتتجلي استراتيجية محاربة الجريمة في التعاون بين المواطنين، الأسرة، المدرسة، الأجهزة الأمنية، ووسائل الإعلام المختلفة.

1- دور المواطن:

للمواطن دور لا يستهان به في تحقيق الأمن والوقاية من الجريمة فهو هدف الأمن وأداة تحقيقه وإسهام المواطن في هذا المجال له بعدان يتمثل الأول في تحصين الفرد لنفسه والنأي بها عن كل ما من شأنه أن يسئ إلى الأمن أو يخل به، أما الثاني فيتمثل في نصح الآخرين وإرشادهم إلى الطريق السوي وتوعيتهم بأهمية استتباب الأمن ومساعدة أجهزة الأمن في تتبع المجرمين والتبليغ عن مخططاتهم[2].

---

(1) موقع الشرطة الفلسطينية (موقع إلكتروني)

(2) المرجع السابق نفسه (موقع إلكتروني).

وهنا نذكر أن الشـرطة الفلسـطينية حددت أدوار للمواطنين يمكن من خلالها أن تسـاعد في تحقيق أهداف الشـرطة لجعل المجتمع أمنًا ومسـتقرًا وخاليًا من أي نوع من أنواع الجريمة، ويكون من خلال عدة أمور منها وهي [1]:

أولًا: اطاعة المواطنين للقوانين والأنظمة:

ويتم ذلك من خلال التزام المواطن بالقوانين والأنظمة، وهنا يحقق هدف الشـرطة بابتعاده عن الأعمال المُخلَّة بالأنظمة والقوانين ويترك فرصـة للشـرطة لملاحقة من هم خارجون عنها. فكلما زادت نسـبة المواطنين الملتزمين في احترام القوانين والأنظمة كلما سـاعد رجال الشـرطة ووفر لهم الوقت والجهد والتكاليف، وبالتالي يسـاعدهم هذا الأمر من التَّمكن من السَّـيطرة على من هم خارجون عن القانون، وبالتالي اتخاذ الإجراءات الكَفيلة بردعهم وتخليص المجتمع من جرائمهم فينجح رجال الشرطة من التقليل والحد من حجم الجريمة[2].

ثانيًا: اتخاذ الاجراءات الكفيلة لمنع وقوع الجريمة:

إن منع وقوع الجريمة يعني الوقاية منها قبل وقوعها والتقليل من فرص الشَّـخص الذَّي ينوي ارتكاب الجريمة، وبالتالي يكون سـياج يحيط بالمجتمع، ومنع الجريمة ليسـت من مسـؤولية الشـرطة وحدهم وإنما يجب أن يشـارك المواطنين فيها، ولعله من اهم الاجراءات التي يمكن للمواطنين أن يتخذوها لمنع خطر الجريمة عن أموالهم وأنفسهم وأولادهم[3].

ثالثًا: التبليغ عن الجرائم:

أن التبليغ عن الجرائم يساعد على كشف الجرائم ويسهل معاقبة مرتكبيها، ويساعد الشرطة في تحقيق أهدافها، ويجب على المواطنين المبادرة في التبليغ عن الجرائم سـواء وقعت الجريمة اولم تقع وسواء كانوا هم المجني عليهم أو غيرهم، والتبليغ عن الجريمة واجب على كل مواطن[4].

---

(1) موقع الشرطة الفلسطينية (موقع إلكتروني).

(2) المرجع السابق نفسه (موقع إلكتروني).

(3) المرجع السابق نفسه (موقع إلكتروني).

(4) المرجع السابق نفسه (موقع إلكتروني).

2- دور الأسرة:

إذا كان للمواطن دور أساسي في تحقيق الأمن والوقاية من الجريمة فإن دور الأسرة في هذا المجال أكبر وأعظم لأنها هي المؤسسة الأولى التي تحتضن الفرد منذ ولادته وحتى مراحله العمرية اللاحقة إن لم يكن حتى وفاته، وعلى ضوء موقع الأسرة ووظائفها الاجتماعية ودورها الحيوي في تنشئة الفرد، فإننا نستطيع أن ندرك الآثار المترتبة على التحليل الذي يصيب بناء الأسرة ووظائفها في مجال الضبط الاجتماعي وانعكاساتها الخطيرة على مستقبل الفرد واستقراره النفسي والاجتماعي ويظهر بوادر الانحلال الوظيفي الأسري من مصدرين أولهما التفكك الأسري وثانيهما عدم انجاز الأسرة لوظائفها الأساسية، مما يحول بهم للضياع والقلق مما قد يدفعهم إلى سلوك الطريق المظلم إلى الجريمة[1].

وترى الباحثة أن هذا الدور للأسرة بهذا الحجم من التأثير والخطورة، فإن على هذا الحكومة أن تضع في خططها التنموية والاجتماعية برامج للرعاية الأسرية، ودعمها ومساعدتها في حل إشكالاتها، حتى تتيح لها أخذ دورها في متابعة أبنائها وتربيتهم تربية صحيحة، التي تؤمن الوظيفة الأمنية لدورها في تربية الأسرة وإعداد أبنائها إعدادًا صحيحًا، يجعل منهم مواطنين صالحين يفيدون أنفسهم وأهليهم وأوطانهم، وذلك عن طريق المشاركة مع باقي المؤسسات التربية مثل المدرسة أو الجماعة والمساجد والمؤسسات الإعلامية.

3- دور المدرسة:

تلعب المدرسة دورًا هامًا ومؤثرًا في تحقيق الأمن والوقاية من الجريمة حيث أنها هي المؤسسة التربوية الثانية بعد الأسرة وحينما نتحدث عن دور المدرسة في هذا الشأن فإننا نتحدث أيضا عن دور المعاهد والكليات، كما تضطلع المدرسة بمهمة مراقبة سلوك الطلاب ومتابعة تصرفاتهم وملاحظة ما يطرأ عليها من تغيرات مما قد يكون له صلة ببعض الجرائم ومن ثم معالجة تلك الحالات بحكمة[2].

4- دور الأجهزة الأمنية:

أي دور العدالة (أجهزة القضاء) والذي يتجلى في كفاءة الأجهزة المنفذة والتي يقصد بها العمل على تحديث أجهزة العدالة الجنائية وآلياتها التنفيذية مثل المؤسسات العقابية، وأيضا من خلال فعالية القوانين العقابية وذلك عن طريق مد الأجهزة التنفيذية بالقواعد القادرة على تحقيق ذلك من خلال

---

(1) صابر& غيث، القانون والضوابط الاجتماعية (ص80).

(2) عدلي، الإعلام الأمني بين النظرية والتطبيق، (ص ص138-139).

قوانين عقابية رادعة تقيم التوازن المنشود بين كافة المصالح الأساسية في المجتمع، بالإضافة لنزاهة التحقيقات وعدالة الأحكام[1].كما أن الخوف من العقوبات والتدابير التي وضعها القانون ويسلطها على مرتكب الجريمة والخوف في حد ذاته هو غريزة تواجه بها غريزة أخرى قد تؤدي إلى ارتكاب الجريمة، والسياسات الجنائية الحديثة ركزت على هذه الوسيلة لمكافحة الجريمة لان ثمة من لا يخاف من وسائل أخرى بقدر خوفه من عقاب القانون[2].

5- دور المسجد:

الانفجار المعرفي و سرعة في الاتصال، كان له أكبر الأثر في ظهور الانحرافات الفكرية والخلقية التي أصبحت تؤثر على أمن واستقرار الأوطان وذلك يتطلب وقاية المجتمع من قبل الموجهين بما يتوافق والظروف التي يمر بها المجتمع من خلال مؤسسات كالمسجد وهو مركز ديني اجتماعي، وأهمية المسجد تكمن في أمور كثيرة في طليعتها التقاء المسلمين كل يوم خمس مرات للصلاة، قراءة القرآن الكريم، وحلقات الذكر والاعتكاف وإقامة الحلق العلمية في المسجد والالتقاء بالمفتين، والاستماع والوعظ، والتشاور، وتلك الدروس العلمية وما فيها من خطب ونصائح، لها أثرها البالغ في تحقيق الوقاية من الانحراف أو ارتكاب الجريمة [3].

6- دور وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري:

أ-الصحافة:

ويتمثل دورها في التأكيد على حرية التفكير والتعبير مع ربط هذه الحرية الصحفية في مجال نشر الجريمة بضوابط المسؤولية الاجتماعية مع إصدار تشريعات تحدد الحقوق والواجبات وتنظم المجتمع الصحفي بحيث يتم توعية الصحفيين بالأساليب الحديثة للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة، ومن ناحية صناعة الصحافة يجب تطوير شبكة معلومات تربط بين الصحف ومؤسسات الإعلام الأمني لتزويد الصحف بالمعلومات الأمنية التي تصلح للنشر في مجال التوعية الأمنية والوقاية من الجريمة مع ضرورة إدخال تقنيات حديثة في مجال الإنتاج الصحفي للاستفادة من التقانة الحديثة في إصدار الصحف في أكثر من دولة وذلك خلال[4]:

---

(1) حوحو، الظاهرة الإجرامية في الجزائر(موقع إلكتروني).

(2) المرجع السابق(موقع إلكتروني).

(3) رحماني، مرجع سابق (ص99).

(4) نبار، مرجع سابق (84).

-وضع برامج مستمرة للتدريب النظري والعملي المشترك بين الإعلاميين ورجال الأمن.

-تشجيع المؤسسات الإعلامية الكبيرة لإعداد برامج ضخمة في مجال التوعية الأمنية والوقاية من الجريمة.

ب- السينما والمسرح:

لقد أصبح المشاهد يتلقى يوميًا من خلال هذا العدد من القنوات المتخصصة كما هائلًا من أفلام الجريمة التي تعكس الواقع المؤلم الذي نعيش فيه، ونظرًا لغياب المَعلومات المباشرة، وافتقاد الخبرة المباشرة بعالم الجريمة، فإننا كمشاهدين نلجأ لمشاهدة الأفلام السينمائية لنكتسب منها المعارف والمعلومات عن هذا الواقع الذي نجهله رغم أنه جزء من مجتمعنا، ومن هنا قد يحدث الخلط لدى المشاهد عن ماهية ما يشاهده على الشاشة السينمائية هل هو درب من الواقع أم خيال؟ أم مزيج من الاثنين معا؟ومن هذا المنطلق، يتجلى دور السينما والمسرح في الاتصال بخبرات متميزة في هذا المجال لإنتاج مسرحيات وأفلام في مجال التوعية الأمنية والوقاية من الجريمة[1] .

ت-التلفزيون:

ويأتي دور التلفزيون في مجال التوعية الأمنية والوقاية من الجريمة بضرورة التنسيق في مجال التدريب المشترك للكوادر الإعلامية في مجال الإعلام الأمني والتوعية الامنية والوقاية من الجريمة، بالإضافة إلى تبادل الزيارات والبرامج الأمنية وتبادل الخبرات في هذا المجال وتوفير المعلومات الأمنية وإعداد أرشيف في مجال المعلومات الأمنية في التلفزيونات كافة [2].

وجب على الإعلام يعمل على بث البرامج المنافسة والخالية من المشاهد التي تبث الممارسات الإجرامية والانحرافية بنفس الجودة المعروضة في البرامج الغربية حتى تصرف الأفراد عن متابعتها، إضافة إلى توعية المجتمع بمخاطر وآثار الإعلام الغربي المُمَنهج خاصة على الأطفال والشباب. ومن جانب آخر على الإعلام العربي أن يحافظ على الهوية العربية الإسلامية من خلال بث البرامج الإسلامية والترفيهية من مسابقات وإعلام العمل على نقل التكنولوجيا وتشجيع الشباب على طلب العلم والابتكار وملء أوقات الفراغ في العمل الخيري والتطوعي عن طريق برامج إذاعية وتلفزيونية حتى ينصرف عن السلوكات المضرة بذاته ومجتمعه كالجريمة [3].

---

(1) أحمد، استراتيجيات ومعالجات قضايا الجريمة والانحراف في وسائل الإعلام الجماهيري (ص ص 128-129)

(2) حوحو، مرجع سابق (موقع الإلكتروني).

(3) بن عودة، دور الاعلام في الوقاية من الجريمة والانحراف (موقع الإلكتروني).

ث-الإعلام الجديد:

في عصـــرنا الحاضـــر يرتبط مفهوم الوعي ارتباطًا وثيقًا بعالم الحداثة في مجال المعلومات الإعلام، الأمر الذي يفترض قدر كبير من الموضـوعية والحيادية، وكشـف الحقائق كاملة، في ظل مراعاة عالية للتجديد والمواكبة لكل ما يطرأ في العالم، وهذا ما يرتبط بموضـــوع التوعية وخاصـــة بمواضـــيع وقضـــايا الجريمة بحيث ترتبط ارتباط وثيق بالتوعية المجتمعية من حيث كونها إعلاميًا بجوانب نفسـية وسـلوكية للفرد والجماعة بهدف تغيير الأنماط السـلوكية أو تغيير وتعديل اتجاهات الرأي العام تجاه هذه القضايا من اتجاهات إيجابية، أو من تعاطف إلى رفض ومواجهة حسب طبيعة القضية وتأثيرها على المجتمع [1].

تعلق الباحثة على ما سبق أن الإعلام يساعد في تحقيق أسباب الأمن واستقرار المجتمع من خلال مســاندته للجهود الأمنية ودعمها، فهو يقوم بدوره في ترســيخ الامن المجتمعي وقيمه الروحية والدينية والحضارية ، ويساعد في توجيه الرأي العام الوجهة السليمة، في تخليص المجتمع من شوائب الانحراف وعدم تضـخيم صـورة المجرمين والمخلين بأمن الدولة ، والابتعاد عن برامج العنف، وكذلك اسـتثمار كافة الوسـائل الإعلامية المتاحة المسـموعة والمرئية والمقروءة في نشـر الوعي الأمني بين الأفراد ، زيادة مساحة التوعية والتوجيه الديني الصـحيح، وتعزيز إحساسـهم بضـرورة المشـاركة الفعالة في حفظ الأمن والتصـدي للخارجين عليه. لكن شـرط اختيار الوقت والأشـخاص المناسـبين لتوصـيل رسالة ثقافية صحيحة في المجتمع من خلال هذه الوسائل.

(1) عبد الظاهر، دور وسائل الإعلام الحديثة في التوعية ومواجهة الأزمات الأمنية (ص8).

المبحث الثالث

الجريمة في فلسطين

تعاني دولة فلســـطين من إشـــكاليات قانونية في المجال الجنائي تقوم على ازدواجية قوانين العقوبات المطبّقة فيها بين شــطري الوطن من جهة ومن جهة أُخرى بســبب قِدم هذه القوانين؛ ففي الضــفة الغربية(المحافظات الشــمالية) يطبّق قانون العقُوبات الأردني لعام 1960م غير شــامل أية تعديلات أُجريت عليه بعد عام 1960م، وفي قطاع غزة(المحافظات الجنوبية) يطبّق فيها قانون العقوبات الفلسـطيني" الانتدابي" رقم (74) لسـنة 1936م. وعلى الرغم من انتخاب مجلس تشـريعي فلسطيني بعد إنشاء السلطة الفلسطينية في عام 1994م إلا أنّ هذا المجلس والذي أُعيد انتخابه في العام 2006م لم ينجح في إقرار قانون عقوبات موحد وحديث يجاري العصـر فاكتفى بإقرار مشـروع العقوبات الفلسطيني بقراءته الأولى بتاريخ 2003/04/14م [1].

واقع الجرائم في فلسطين:

في ظل الانقســام الفلســطيني وغياب المجلس التشــريعي الفلســطيني عن الانعقاد كصــاحب للسلطة الأصيلة في إقرار القوانين قام الرئيس الفلسطيني وبموجب الصلاحيات الدستورية الممنوحة له بإصـــدار مجموعة هائلة من القرارات بقانون لســـد العجز أمام أي فراغ قانوني، ولأهمية قرار العقوبات عن باقي القوانين الاخرى ولأنّه يتعلق بعقوبات تمس بحريات الأشــخاص وغير ذلك كانت الرؤية ألا يتم إصدار قانون عقوبات فلسطيني سوى بعد إقراره من المجلس التشريعي الفلسطيني ، أصـــدر الرئيس الفلســـطيني تعديلات طفيفة على قانون العقوبات الأردني المطبّق في الأراضـــي الفلسطينية تحت ضـغط الشـارع وتعديل النصـوص التي يتذرع بها بعض الأشـخاص مستفيدين من الأعذار المحلّة من العقوبات أو المخفّفة منها تحت بنود جرائم الشرف للإفلات من العقوبة[*].جرى أيضـاً في العام 2010م عمل مسـودة لقانون العقوبات بإشـراف وزارة العدل الفلسـطينية غير انه بقى

---

(1) ناصر الريس واخرون، (مشروع قانون العقوبات الفلسطيني– أوراق عمل– سلسلة مشروع تطوير القوانين (17)، الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، رام الله.

(*) اصــدر الرئيس الفلســطيني قرارا بقانون رقم (10) لســنة 2014م بشــأن تعديل قانون العقوبات رقم (16) لســنة 1960م. وقد صدر بتاريخ 2014/5/11 م.(المقتفي)

على الرفوف، وقد خلت هذه المسودة من عقوبات الإعدام والأشغال الشاقة مما أضاف معارضة حزبيه ومجتمعية له ساهمت مع خصوصية هذا القانون من حيث جهة الإقرار إلى عدم إصداره[*].

في مقابل ما سلف أصدر المجلس التشريعي قانون الإجراءات الجزائية رقم(3) لسنة 2001م الذي يحدد من خلاله طرق إقامة الدعوى الجزائية والطريق الواجب سلوكه من بدء جمع الاستدلالات مروراً بالاستجواب والمحاكمات وتنفيذ الأحكام في إطار مجموعة من القواعد والضمانات المطلوبة لضمان محاكمة عادلة للمتهمين ولحسن تطبيق الإجراءات السليمة في مختلف مراحل الدعوى الجنائية، وهذا القانون هو المطبّق حالياً في كل المحافظات الشمالية والجنوبية (الضفة الغربية وقطاع غزة) [*]، ومازال هناك تحت الإعداد مشروع قانون الإنترنت والمعلوماتية والمكون من 86 مادة والذي يعكف على إعداده ديوان الفتوى والتشريع بوزارة العدل الفلسطينية والمتضمن العديد من القواعد والعقوبات المستحدثة فيما يتعلق بالجرائم الإلكترونية[1].

كذلك وتماشيا مع ما قامت به لجنة القانون التجاري الدولي الاونسترال unicitral[2] بإصدار القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية لسنة 1996م والقانون النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية الصادر سنة 2001م جرى العمل في فلسطين على مشروع قانون المبادلات والتجارة الإلكترونية المكون من 70 مادة والذي يحتوي في فصله السابع على 6 مواد تتعلق بالجرائم الإلكترونية وعقوبتها وكذلك هناك مشروع قانون تنظيم التوقيعات الإلكترونية الفلسطيني المكون من 27 مادة تعالج المواد من (17-12) جرائم التوقيع الإلكتروني وعقوبتها[3].

(*) أصدر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية القرار بقانون رقم(7) لعام 2011، بشأن تعديل قانون العقوبات النافذ في المحافظات الشمالية وقانون العقوبات النافذ في المحافظات الجنوبية بتاريخ 2011/5/15م فيما يتعلق بالأعذار المحلة في الجرائم الواقعة على الإناث تحت ما يسمى جرائم الشرف وبإلغاء نص المادة 340 من قانون العقوبات الأردني رقم 16 لسنه 1960م وبتعديل نص المادة رقم 18 من قانون العقوبات رقم74 لسنة 1936م.

(*)أصدر عن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في مدينة غزة بتاريخ 2001/5/12م ونشر بتاريخ 2001/9/5م في العدد 38من الوقائع الفلسطينية صفحة 94 وسرى مفعوله بتاريخ 2001/9/6م.

(1) الشامي، مقالة نشرت لرئيس ادارة الابحاث والدراسات القانونية في ديوان الفتوى والتشريع (موقع الكتروني).

(2)ابراهيم، أمن مراسلات البريد الالكتروني. (ص84).

(3) موقع معهد ابحاث السياسيات الاقتصادية، مراجعة نقدية لمشروعي قانوني المبادلات والتجارة الالكترونية وتنظيم التوقيعات الالكترونية(موقع الكتروني).

مستويات الجريمة في فلسطين:

يعد المجتمع الفلسطيني واحدًا من المجتمعات البشرية التي عانت ولا تزال من ظاهرة الجريمة على الرغم من أن نسبة انتشار الجريمة في فلسطين لا تذكر مقارنة مع باقي الدول، ويضرب القائمون على هذا الموضوع في فلسطين بيد من حديد لمنع انتشار الجريمة [1]، وتعتبر جهات رسمية أن قطاع غزة خال من الجريمة المنظمة[2]، بمعنى أنها بدون أي تخطيط مسبق أو تشكيل عصابي، فمعظمها جرائم فردية[3]. وهي على المستوى البعيد غير مؤثرة وغير مقلقة، ويقل عن معدل الجريمة في الدول والمجتمعات المحيطة [4]، كما يوصف مرتكبو الجرائم في قطاع غزة بـ"البسطاء" الذين يعانون ظروفًا اقتصادية واجتماعية ونفسية سيئة [5]. ونشير هنا إلى أن الجرائم في العالم نوعين: متكاملة ومنظمة[6].

وقبل استعراض واقع الجريمة في فلسطين بالأرقام، تشير الباحثة إلى أنها واجهت صعوبة في الحصول على إحصائيات مشتركة حول الجريمة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب الانقسام وغياب التنسيق والعمل المشترك فيما يتعلق بمكافحة الجريمة، وقد أثر الانقسام أيضًا على دقة الاحصائيات المتعلقة بالجرائم في فلسطين[7].

---

(1) منير رضوان، محاضر في قسم المناهج وطرق التدريس كلية التربية في جامعة الأقصى ، قابلته: وفاء أبوزيد 1/ يونيو/2020م.

(2) المدهون تقرير بعنوان: النائب العام بغزة المستشار ضياء الدين المدهون في حوار مع "فلسطين": قطاع غزة خال من "الجريمة المنظمة" .. و"الباب المفتوح" عزز ثقة المواطن بمنظومة العدالة (موقع الكتروني).

(3) حسين أبو سعدة، مدير قسم الجرائم الإلكترونية بالمباحث الفلسطينية العامة ، قابلته: وفاء أبوزيد 26/يوليو/ 2020م.

(4) المدهون، مرجع سابق (موقع الكتروني).

(5) حسام دكة، النائب العام ، قابلته: وفاء أبوزيد 26 /يونيو/ 2020م.

(6) حسين أبو سعدة، مدير قسم الجرائم الإلكترونية بالمباحث الفلسطينية العامة ، قابلته: وفاء أبوزيد 26 /يوليو/ 2020م.

(7) مازن نور الدين، عميد كلية القانون والعلوم الشرطية بجامعة الامة، قابلته: وفاء أبوزيد 23/ يونيو2020 م.

السمات العامة لمرتكبي الجريمة:

حدد بعض الخبراء والمختصـــون في مجال الجريمة مجموعة من الســـمات العامة لمرتكبي الجرائم في فلسطين أهمها:

1- يفتقر المجرم للوازع الديني والأخلاقي ويغلب على تفكيره الطابع الحيواني، بحيث لا يفكر إلا بالانتقام وتلبية الغرائز[1].

2- يعاني المجرم من الاضطرابات النفسية، ويميل إلى العزلة والانطواء[2].

3- الفئات العمرية الأكثر ارتكابًا للجريمة هم الشــباب[3]، وذلك يعود إلى أســباب عديدة من بينها البطالة والفراغ وانتشار المخدرات والفقر وحالة اليأس والإحباط من الأوضاع العامة[4].

4- نسبة مرتكبي الجريمة عند الذكور أعلى منها عند الإناث، وتزيد نسبة الجريمة عند غير العاملين أكثر من الذين لديهم عمل[5].

5- وبشكل عام يتسم مرتكبي الجرائم بأنهم[6]:

- ذو سوابق جنائية.
- لديهم الاصرار بارتكاب الجريمة.
- أيضاً يتسموا بارتكاب الجريمة بالقصد الجنائي.

---

(1) منير رضوان، محاضر في قسم المناهج وطرق التدريس كلية التربية في جامعة الأقصى ، قابلته: وفاء أبوزيد 1/ يونيو/2020م.

(2) منير رضوان، محاضر في قسم المناهج وطرق التدريس كلية التربية في جامعة الأقصى ، قابلته: وفاء أبوزيد 1/ يونيو/2020م.

(3) حسام دكة، النائب العام ، قابلته: وفاء أبوزيد 26 /يونيو/ 2020م.

(4) صلاح عبد العاطي، رئيس الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني، قابلته: وفاء أبوزيد13/ يونيو /2020م.

(5)حســين أبو ســعدة، مدير قســم الجرائم الإلكترونية بالمباحث الفلســطينية العامة ، قابلته: وفاء أبوزيد 26 /يوليو/ 2020م.

(6) محمد الطويل، وكيل النائب العام، قابلته: وفاء أبوزيد 15/ يونيو/2020م.

أما عن الجرائم الأكثر شيوعًا في قطاع غزة تحديدًا فقد أجمع مسؤولون ومتخصصون على أنها:

1- القتل على خلفية الشــرف والثأر: تظهر بمنســوب أعلى عن غيرها من الجرائم في بلاد أخرى، وهناك الأخطر على المجتمع الفلسطيني [1].

2- جرائم المشاجرات العائلية [2] والاعتداء الجسدي [3].

3- السرقات[4].

4- اطلاق النار عن طريق الخطأ [5].

5- الجرائم الالكترونية: خاصــة موضــوع الابتزاز والتشــهير والســرقة الالكترونية من أكثر الجرائم شيوعا في قطاع غزة[6] .

6- تعاطي والاتجار بالمخدرات [7] .

7- جرائم الذمم المالية المتراكمة على الكثير من الناس وحقوق الاخرين وهي جرائم تعتبر ضـــمن (جرائم النصب والاحتيال) تختلف عن الذمم المالية، حيث آن الذمم المالية هي مستحقات وديون على الناس من غرامات لكن النصـــب والاحتيال من القضـــايا الموجودة في المجتمع[8]جرائم الضرب والسب [9].

---

(1)منير رضوان، محاضر في قسم المناهج وطرق التدريس كلية التربية في جامعة الأقصى ، قابلته: وفاء أبوزيد 1/ يونيو/2020م.

(2) أيمن البطنيجي، الناطق باسم الشرطة الفلسطينية ، قابلته: وفاء أبوزيد 20/ يونيو/2020م.

(3) مازن نور الدين، عميد كلية القانون والعلوم الشرطية بجامعة الامة، قابلته: وفاء أبوزيد 23/ يونيو2020 م.

(4) محمد الطويل، وكيل النائب العام، قابلته: وفاء أبوزيد 15/ يونيو/2020م.

(5)حســين أبو ســعدة، مدير قســم الجرائم الإلكترونية بالمباحث الفلســطينية العامة ، قابلته: وفاء أبوزيد 26/يوليو/ 2020م.

(6) أيمن البطنيجي، الناطق باسم الشرطة الفلسطينية ، قابلته: وفاء أبوزيد 20/ يونيو/2020م.

(7) سامر موسى، حقوقي فلسطيني /مدير مكتب النائب الأكاديمي في جامعة فلسطين، قابلته: وفاء أبوزيد 1/ يونيو 2020م.

(8) أيمن البطنيجي، الناطق باسم الشرطة الفلسطينية ، قابلته: وفاء أبوزيد 20/ يونيو/2020م.

(9)سامر موسى، حقوقي فلسطيني /مدير مكتب النائب الأكاديمي في جامعة فلسطين، قابلته: وفاء أبوزيد 1/ يونيو 2020م.

8- جرائم التخابر مع الاحتلال [1].

9- وجرائم إصدار الشيكات بدون رصيد [2].

10- العنف ضد النساء: وخطورة هذه الجريمة غير معلنة في الاحصائيات [3].

11- جرائم الانتحار: وقد انتشرت بين الشباب في السنوات الأخيرة نتيجة الوضع القائم والحصار وعدم وجود التوعية النفسية والمجتمعية للشباب [4].

وتستعرض الباحثة نسب انتشار الجريمة في كل من قطاع غزة والضفة الغربية كلٌ على حدا ووفقًا لما توافر لديها من إحصائيات، وتبدأ من قطاع غزة حيث تظهر الإحصائيات التي حصلت عليها من الجهات الرسمية في قطاع غزة نسب ارتكاب الجرائم في الأعوام (2017م-2018م-2019م)، كما هو موضح في الجدول التالي[5](*):

الجريمة	عام 2017	عام 2018	عام 2019
القتل العمد أو شبه العمد أو الخطأ	37	19	15
الشروع بالقتل	6	1	7
الايذاء أو الاعتداء	10987	12729	12505
الانتحار أو الشروع فيه	589	524	451
الآداب العامة	1201	1014	954
التهديد والتوعد	1542	2018	1940
السرقات بأنواعها	11365	14001	14113
جرائم ضد النظام العام	5525	5475	5476
نصب وتزوير واختلاس	9370	12099	13327
الخطف وحجز الحريات	26	55	46
العنف العائلي	6338	7342	6746

يتبين من خلال الإحصائيات الواردة أعلاه، عدم ثبات نسب ارتكاب الجرائم في السنوات الثلاث فنجد مثلًا تراجع نسبة جرائم: القتل العمد، الانتحار أو الشروع فيه، الآداب العامة، جرائم ضد

---

(1) محمد أبو الرب، رئيس دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت، قابلته: وفاء أبوزيد 23/ يناير/2020 م.

(2) سامر موسى، حقوقي فلسطيني /مدير مكتب النائب الأكاديمي في جامعة فلسطين، قابلته: وفاء أبوزيد 1/ يونيو2020 م.

(3) أمجد المفتي، رئيس قسم الخدمة الاجتماعية بالجامعة الإسلامية، قابلته: وفاء أبوزيد1/ يونيو/2020 م.

(4) اياد البزم، المتحدث باسم زارة الداخلية ، قابلته: وفاء أبوزيد2/ يوليو/2020 م.

(*) إحصائيات حصلت عليها الباحثة من النيابة العامة الفلسطينية في غزة . (يوليو/2020) .

النظام العام، كما ارتفعت نسبة جرائم الشروع بالقتل بشكل لافت من جريمة واحدة في العام (2018م) إلى 7 جرائم في العام (2019م) في حين بلغت في العام (2017م) 6 جرائم، كما ارتفعت نسبة ارتكاب جرائم الإيذاء أو الاعتداء، وكذلك الأمر التهديد والتوعد، والسرقات بأنواعها، والنصب والتزوير والاختلاس.

أما عن نسب انتشار الجريمة في محافظات قطاع غزة فهي كما يلي[1](*):-

م	المحافظة	2017م	2018م	2019م	المجموع
1	شمال غزة	13391	12942	12687	39020
2	غزة	15496	19967	20852	56315
3	الوسطى	6839	8275	8454	23568
4	خانيونس	10116	11594	11441	33151
5	رفح	5250	6785	6021	18056
الإجمالي الجرائم		51092	59563	59455	

يتبين من خلال الإحصائيات الواردة أعلاه أن مدينة غزة حازت على النسبة الأعلى من بين محافظات القطاع فيما يتعلق بارتكاب الجرائم، فيما تتقارب نسبة ارتكاب الجرائم في كل من شمال غزة وخانيونس، تليهما المحافظة الوسطى، فيما سجلت رفح أقل نسبة ارتكاب الجرائم.

ويعود ذلك في نظر الباحثة للكثافة السكانية العالية في مدينة غزة مقارنة بباقي محافظات القطاع ، فالتكدس السكاني في منطقة واحدة، يعد أحد أهم دوافع الجريمة[2]، حيث يقطن في مدينة غزة (34.4%) من إجمالي سكان القطاع بواقع(670.138) ، في حين سجلت محافظة شمال غزة (19.6%) من إجمالي سكان القطاع بواقع (383.762) نسمة، تتساوى معها تقريبًا محافظة خانيونس (19.6%) من إجمالي سكان القطاع بواقع (383.712) نسمة، تليها محافظة الوسطى التي يقطنها من إجمالي سكان القطاع (14.4%) بواقع (282.017) نسمة، وأخيرًا محافظة رفح التي يمثل عدد سكانها أقل نسبة من بين محافظات القطاع (12.2%) بواقع (241.777) نسمة[3].

(*) إحصائيات حصلت عليها الباحثة من النيابة العامة الفلسطينية في غزة . (يوليو/2020) .

(2) اياد البزم، المتحدث باسم زارة الداخلية ، قابلته: وفاء أبوزيد2/ يوليو/2020 م.

(3) التقرير السنوي السكان والصحة في قطاع غزة (2018م)، مركز المعلومات الصحية الفلسطيني وزارة الصحة الفلسطينية (ص18).

وبالانتقال إلى محافظات الضـــفة الغربية، تشـــير الإحصـــائيات التـي توفرت لدى الباحثة أن مجموع الجرائم التي وقعت في العام (2018م) بلغت (3559) جريمة، كما هو موضـــح في الجدول التالي [1](*):

العمل الإجرامي	السجـــــــــــــــن							المجموع
	جنين	طولكرم	نابلس	أريحا	رام الله	بيت لحم	الخليل	
القتل	10	1	9	5	18	1	3	47
محاولة القتل	3	0	0	0	6	0	0	9
الخطف والسلب	0	0	0	1	1	1	0	3
الاعتداء /التهديد	52	11	36	11	36	4	11	161
مشاجرة /إيذاء	20	6	6	4	19	0	2	54
أخلاقية	9	2	16	3	17	3	4	54
السرقة والسطو	66	35	55	34	86	23	21	320
الاحتيال /التزوير	15	7	17	0	19	5	9	72
شيك بدون رصيد	47	21	51	20	51	103	38	331
مخدرات	70	37	66	31	79	24	17	324
الاخلال بالأمن	19	7	20	5	11	2	4	68
إساءة إئتمان /فساد	3	1	3	2	9	1	0	19
ذمة مالية	452	15217	392	196	216	215	126	1749
قضايا سير	65	16	37	6	29	38	5	196
أخرى	52	12	26	18	25	15	4	152
المجموع	883	305	734	336	622	435	244	3559
تهم الإناث	51	0	0	20	25	33	0	129

يتضـح من خلال الجدول السـابق أن جرائم الذمم المالية حازت على النسـبة الأعلى من بين الجرائم التي وقعت في محافظات الضـــفة الغربية بواقع 1749 جريمة، تلتها جرائم الشـــيكات بدون رصـيد حيث بلغت 331، ثم المخدرات بواقع 324، ثم السـرقة والسـطو 320، فيما بلغت جرائم القتل 47 جريمة في كافة محافظات الضفة، وقعت 18 جريمة منها في رام الله.

وسـجلت جنين أعلى نسـبة في ارتكاب الجرائم من بين محافظات الضـفة الغربية بواقع 883، تلتها نـابلس بواقع 734، ثم رام الله بواقع 622، ثم بيت لحم بواقع 435، تلتها محـافظـة أريحـا بواقع

(*) إحصائيات حصلت عليها الباحثة من النيابة العامة الفلسطينية في غزة . (يوليو/2020) .

336أريحا بواقع، أما طولكرم فبلغ عدد الجرائم فيها 305، فيما ســـجلت الخليل أقل عدد من الجرائم بواقع 244 جريمة.

وبحسـب الشـرطة الفلسـطينية كانت نسـبة الجرائم المرتكبة ضـد حياة الأشـخاص، وما يتعلق بالنفس في العام(2018م) 43.3%، أما في العام (2019م) كانت النسبة 47% إضافة لارتفاع وتيرة حوادث السير، أما في العام الحالي (2020م) انخفضـت تلك الجرائم بشـكل ملحوظ وملموس خاصـة في فترة الحجر المنزلي الذي فرضـه الحكومة الفلسطينية ضمن إجراءاتها لمواجهة تفشي وباء كورونا، التي سجلت منذ بدايتها فقط 4 حالات قتل.

ويشـار أن في العام (2018م) كانت نسـبة التعدي على الأملاك العامة والخاصـة 12.1%، وضد الثقة العامة والخاصة 2.8%، وضد النظام العام 9.2%، وضد موظفي الدولة والإخلال بسير العدالة 5.1%، وضـد الأموال 14%، وضـد حرية الأشـخاص أو سـمعتهم 9%، والجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة 4.5%[1].

الجريمة في ظل جائحة كورونا:

نظرًا لتزامن إجراء هذه الدراسة مع انتشار جائحة كورونا ، كان لابد أن تتطرق الباحثة لمستوى الجريمة في فلســطين في ظل هذه الجائحة التي تواجهها فلســطين كباقي دول العالم جائحة كورونا بإجراءات وقائية على مختلف الصـعد، حيث فرضـت الحكومة الفلسـطينية حالة الطوارئ وما ترتب عليها من تقييد للحركة، وانتشـــار الأجهزة الأمنية مما أثّر إيجابيًا على تراجع معدل الجريمة والحد منها ، وبحسـب الأخصـائية الاجتماعية في جامعة النجاح الوطنية كلارا يعيش فإنه على الرغم من وجود الجريمة في ظل "جائحة كورونا" إلا أن معدل السلوك العدواني تراجع بشـكل ملحوظ خوفًا من تفشـي تلك الجائحة[2]. ويؤكد العقيد لؤي ارزيقات الناطق الإعلامي باسم الشـرطة أن ما يتم ارتكابه من جرائم في ظل جائحة كورونا حالات فردية وفي إطارها الطبيعي وهي في تراجع وتناقص بشـكل كبير، وهذه الحالات نشهدها في ظل الأوضاع الطبيعية، ولا يوجد أي استغلال لتلك الجائحة[3].

(1) الزواوي، كيف أثر كورونا على مستوى ارتكاب الجرائم في فلسطين؟، الحياة الجديدة (موقع إلكتروني).

(2) المرجع السابق، (موقع إلكتروني).

(3) تقرير "الجريمة في زمن كورونا".. انخفاض في الكم وخطورة في النوع، الحياة الجديدة (موقع إلكتروني).

ومن الجرائم التي ظهرت خلال أزمة كورونا: الاحتكار، الاســـتغلال الاقتصـــادي، الجرائم الإلكترونية وما فيه من ابتزاز جنسي، وهنالك جريمة التنمر من بعض الأشخاص المصابين بكورونا. وفي المقابل فإن هناك انخفاضًا ملموسًا في معدل جرائم: القتل، السرقة، وحوادث السير[1].

دوافع ارتكاب الجرائم في فلسطين:

تختلف دوافع ارتكاب الجرائم باختلاف نوع الجريمة المرتكبة[2]، وفي فلســـطين تتعدد دوافع ارتكاب الجرائم ما بين دوافع ذاتية، اجتماعية، سياسية، دينية، اقتصادية [3]، فمثلًا عند الحديث عن الدوافع الاجتماعية نجدها تتجســـد في جرائم الثأر وقتل النســـاء [4]، وإذا تحدثنا عن الدوافع الذاتية والنفسية تكون جرائم الإدمان والاتجار بالمخدرات أبرزها، أما الدوافع السياسية فإن ما حصل على الساحة الفلسطينية عام 2006م على اختلاف مسماه والذي حصد الكثير من الأرواح، يصنف ضمن الدوافع السياسية [5].

وهناك أيضًا دوافع نفسية تظهر في قضايا الانتحار التي أصبحت منتشرة بكثرة، خاصة مع وجود إهمال فيما يتعلق بالجانب النفســـي في قطاع غزة، ورغم ذلك لا يوجد في قطاع غزة مصـــحة نفسية يمكن أن تساهم في التخفيف من حدة هذه الجرائم[6]، إذًا فإن دوافع الجريمة في فلسطين تتنوع حسب طبيعتها، ولكن القاسم شبه المشترك بين تلك الدوافع، الظروف الاقتصادية المتردية، وما

---

(1) الزواوي، مرجع سابق، (موقع إلكتروني).

(2) مازن نور الدين، عميد كلية القانون والعلوم الشرطية بجامعة الامة، قابلته: وفاء أبوزيد 23/ يونيو 2020 م.

(3) منير رضوان، محاضر في قسم المناهج وطرق التدريس كلية التربية في جامعة الأقصى ، قابلته: وفاء أبوزيد 1/ يونيو/2020م.

(4) صلاح عبد العاطي، رئيس الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني، قابلته: وفاء أبوزيد13/ يونيو /2020م.

(5) منير رضوان، محاضر في قسم المناهج وطرق التدريس كلية التربية في جامعة الأقصى ، قابلته: وفاء أبوزيد 1/ يونيو/2020م.

(6)أيمن البطنيجي، الناطق باسم الشرطة الفلسطينية ، قابلته: وفاء أبوزيد 20/ يونيو/2020م.

صاحبها من ارتفاع نسبة البطالة وظهور المشكلات الاجتماعية المتنوعة [1]. وتسرد الباحثة عوامل انتشار الجريمة في فلسطين بشيء في التفصيل:-

أولًا: الدوافع الاقتصادية والاجتماعية:

درج المفكرون السياسيون والاقتصاديون والاجتماعيون على ذكر العديد من النظريات والدوافع التي يُعزى إليها ارتكاب الجريمة، فهناك بعض الاتجاهات النظرية التي ربطت بين الدوافع الاقتصادية والجريمة، وهناك اتجاهات أخرى، فسّرت الجريمة على أساس دوافع اجتماعية، وهناك من جمع بين المتغيرين لتفسير ظاهرة الجريمة ودوافعها، وهناك من أرجعها إلى متغيرات أخرى (سياسية، نفسية، اجتماعية، ثقافية، فيزيولوجية، دينية.. إلخ)..[2]، ولأن الدوافع الاقتصـــادية كالبطالة والفقر، تنعكس على المجتمع بما يفرز بيئة مناسبة للتفاوت الاجتماعي والصراع الطبقي وانتشار البطالة وازدياد في نســـب الفقر إلى تزايد الجريمة بأنواعها المختلفة[3]، ارتأت الباحثة أن تعرض الدوافع الاقتصـــادية والاجتماعية كدافعين متلازمين يؤثران على بعضهما البعض ويمثلان دافعًا مشتركًا لارتكاب الجرائم.

يعاني المجتمع الفلسطيني من مشاكل اقتصادية مزمنة، بسبب وجود تشوهات هيكلية في النظام الاقتصـــادي عمل الاحتلال الإســـرائيلي على تكريســـها طوال فترة الاحتلال، ومن العوامل الاقتصادية الرئيسة التي تؤثر بشكل كبير على ارتفاع معدلات الجريمة "البطالة والفقر" [4].

البطالة:

يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، البطالة بأنها ": جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) ولم يعملوا أبدا خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل، وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب، أو غير ذلك من الطرق ولم يجدوه" [5]. تشير النتائج الأخيرة

---

(1) سامر موسى، حقوقي فلسطيني /مدير مكتب النائب الأكاديمي في جامعة فلسطين، قابلته: وفاء أبوزيد 1/ يونيو /2020.

(2) شكيمة، الجريمة في الوطن العربي من المنظور الاقتصادي والاجتماعي (ص8).

(3) المرجع السابق نفسه (ص9).

(4) عبد القادر جرادة،2020. أستاذ القانون الجنائي والجنائي الدولي بكلية الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية (اتصال شخصي بتاريخ 2019/1/7 م).

(5) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (موقع الكتروني).

للجهاز المركزي للإحصـــاء الفلســطيني على أن معدلات البطالة في فلســطين خلال عام (2019م) وصلت إلى (37.9%)، موزعة على كل من الضفة الغربية بنسبة تبلغ حوالي (14.6%)، بينما ترتفع بنسبة حوالي (45.1%) في قطاع غزة[1].

وهناك علاقة ارتباطية بين البطالة وممارســـة الجريمة، ودليل ذلك وجود بعض الدراســـات التطبيقية التي تؤكد على احتواء البطالة لبذور الجريمة، تحديداً أن البطالة تؤدي إلى دخول الفرد في حالة من عدم الاستقرار، إضافة إلى أنها تنطوي على العديد من المظاهر الانحرافية من أهمها[2]:

- عدم وجود استقرار في العلاقات الاجتماعية للعاطل عن العمل وتقلبها زمانياً ومكانياً تؤدي إلى ارتكاب الفرد للجريمة.
- غياب الرقابة الذاتية" ضبط الذات" للفرد العاطل عن العمل بسبب الحالة النفسية التي يدخل بها مما يؤدي إلى وجود دوافع للجريمة لديه.
- وجود حالة من الشعور بخيبة الأمل والإحباط بالنسبة للعاطل عن العمل مما يزيد لديه حالة من عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي، ويولد لديه حالة من الحقد ضد المجتمع الأمر الذي يجعله يمارس الجريمة.
- ابتعاد العاطل عن مجتمعه وقيمه الأخلاقية السائدة نتيجة شعوره بالوحدة والعزلة والنبذ تؤدي به إلى ممارسة الجريمة.

الفقر:

يعاني المجتمع الفلســـطيني من ارتفاع نســـبة الفقراء، حيث بلغ معدل الفقر بين الأفراد في فلســطين خلال العام (2017م) وفقا لأنماط الاســتهلاك الشــهري 29%، (بواقع 14% في الضــفة الغربية و53% في قطاع غزة). كما تبين آخر الإحصائيات أن حوالي 17% من الافراد في فلسطين عانوا من الفقر المدقع وفقا لأنماط الاستهلاك الشــهري، (بواقع 6% في الضــفة الغربية و34% في قطاع غزة) [3]. ومن المتعارف عليه أنه أينما وجد الفقر ارتفعت معدلات الجريمة.

---

(1) المصدر: المديرية العامة للشرطة الفلسطينية.

(2) الســلايمة، الظروف الاقتصــادية والاجتماعية وتأثيرها على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصــلاح والتأهيل في الضفة الغربية(ص ص40-41).

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (موقع إلكتروني).

ثانيًا- الدوافع السياسية:

يؤكد علماء الجريمة وجود علاقة قوية بين الظروف السياسية وارتفاع نسبة الجريمة، ففي الحروب تزداد الجرائم المالية كالسرقات وجرائم التموين والتهريب [1]، وتعرضت فلسطين خلال العقدين الأخيرين إلى مجموعة من الأحداث على الساحة السياسية والتي ألقت بظلالها على كافة مناحي الحياة الأخرى سيما ما يتعلق بالجريمة، ومن بين أهم تلك الأحداث ما يلي:

1-الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى): وانطلقت حينما أراد رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون يوم 28 سبتمبر/أيلول 2000م اقتحام المسجد الأقصى برفقة قوات من جيش الاحتلال الإسرائيلي قائلًا إن الحرم القدسي سيبقى منطقة إسرائيلية، فتصدى له الفلسطينيون فاندلعت انتفاضة ثانية من القدس [2] لتنتقل المواجهات في 30 ديسمبر للضفة الغربية وقطاع غزة اضافة للمناطق المحتلة، وخلال الأشهر الأولى من هذه الانتفاضة في القطاع أصيب 4205 من المواطنين، إضافة لمصادرة الأراضي وقصف المصانع والمناطق الزراعية، ومنع الصيادين من الصيد، وتوقفت عشرات المصانع والورش بسبب اغلاق المعابر[3]، وذكرت إحصائيات فلسطينية وإسرائيلية رسمية أن انتفاضة الأقصى أسفرت عن استشهاد قرابة 4412 فلسطينيًا و48322 جريحًا ومصابًا، ومقتل 1069 إسرائيليًا وإصابة 4500، هذا إضافة إلى الدمار الكبير للبيوت التي خلفتها اجتياحات عسكرية للاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة والضفة الغربية، وتجريف الأراضي الزراعية[4].

وأوجدت الانتفاضة والحروب أنواعًا من الجرائم مثل الخيانة والعمالة مع الجهات المعادية، كما أنها تحدث تعديلًا في طوائف المجرمين فيزداد حجم مساهمة الأطفال والنساء وكبار السن في ظاهرة الاجرام[5].

2-الانقسام الفلسطيني: وبدأ بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية في مطلع عام (2006م) ، ونشوء أزمة سياسية ارتبطت بعراقيل داخلية وخارجية للانتقال السلمي للسلطة، واحتدم

---

(1) جرادة، الجريمة: مكافحة وتأصيلا، دراسة تحليلية للعلوم الاجتماعية (ص ص144-145).

(2) انتفاضات فلسطين.. من "أطفال الحجارة" إلى "الأقصى"، الجزيرة (موقع إلكتروني)،

(3) العبادلة، أثر المخدرات على الواقع الفلسطيني: دراسة في جغرافية الجريمة، (ص 30)

(4) انتفاضات فلسطين.. من "أطفال الحجارة" إلى "الأقصى"، الجزيرة (موقع إلكتروني).

(5) جرادة، الجريمة: مرجع سابق (ص ص144-145).

القتال في منتصف شهر مايو/أيار من عام (2007م) واستمرار عمليات القتل والخطف المتبادل بين الجانبين، حينها سيطرت حماس على كل المواقع الأمنية في قطاع غزة الذي خضع لسيطرتها بالكامل[1].

وساهم الانقسام بين حركتي فتح وحماس في تعزيز الانقسام الاجتماعي، حيث عمل على تفتيت العلاقات الأسرية، إضافة لما أحدثه من تفاوت معيشي بات واضحًا بين قلة من الأغنياء وكثرة من الفقراء، وظهور شريحة متنفذة سياسيًا واقتصاديًا، وتراجع الطبقة الوسطى في المجتمع نتيجة لحالة الاستقطاب ما بين الأغنياء والفقراء، مما ولد حقدًا بين الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة، ونمت معه العديد من الظواهر السلبية في المجتمع الفلسطيني مثل تفشي ظاهرة الثأر المترتبة على الاقتتال الداخلي الفلسطيني، وتقديس القوة، وإعلاء شأن الفرد، وتعزيز مظاهر العنف[2].

3-جدار الفصل العنصري: وهو عبارة عن جدار طويل بنته اسرائيل في الضفة الغربية قرب الخط الأخضر، وضم أراض من الضفة الغربية إلى إسرائيل، وقد بدأ بناء الجدار عام (2002م) في ظل انتفاضة الأقصى وفي نهاية عام (2006م) بلغ طوله 402كم، ويمر بمسار متعرج حيث يحيط بمعظم أراضي الضفة الغربية، وفي بعض المناطق مثل قلقيلية يشكل عازلًا، بحيث يحيط بشكل كلي بالمدينة أو مجموعة البلدات ويفصلها عن المناطق الأخرى[3].

وتسبب الجدار في ارتفاع معدلات البطالة داخل الجدار وخارجه، وحرمان الفلسطينيين من استخدام أصولهم الاقتصادية وتحديد سياستهم الاقتصادية، فالمنتجون الزراعيون على سبيل المثال تواجههم مشاكل اختيار المحاصيل الزراعية، وتحجيم المساحات المزروعة وحرمانهم من حق الانتفاع بها، مما ترتب عليه ارتفاع نسبة الفقر، كما أثر على النسيج الاجتماعي حيث فصل بين الكثير من العائلات والأسر الفلسطينية وأثر على العملية التعليمية بالسلب، وحرم الكثيرين من حقهم في التعلم نتيجة لصعوبة الوصول إلى المدارس بسبب الحواجز التي يمر بها الطلاب[4].

---

(1) مركز رؤى، العدوان على غزة: حرب الفرقان 2008-2009 (ص ص46-47) .

(2) فيصل، الانقسام الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسة مقارنة (ص ص313-316).

(3) الأشعل، قضية الجدار العازل أمام محكمة العدل الدولية (ص ص15-17).

(4) محكمة العدل الدولية، إجراءات إفتاء بشأن الأثار القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة: بيان خطي 30 يناير 2004 (ص106).

4-الحصار على قطاع غزة: منذ منتصف يونيو عام (2007م) وبعد سيطرة حماس على قطاع غزة، عمدت إسرائيل لإغلاق كافة معابر ومنافذ القطاع، وفرضت حصارا شاملا منع دخول كافة المواد الغذائية والخام، وتم الإبقاء على دخول الحد الأدنى منها، ولم يسمح بتصدير السلع المنتجة في القطاع وإلغاء الكود الجمركي للقطاع وتقييد البنوك في استجلاب العملات مثل الدينار والدولار مما أدى لانهيار اقتصادي شامل[1]، وقد أدى ذلك لضعف سوق العمل، مما ترتب عليه توجه عدد كبير من العمال ومنهم الأطفال، وتعريض حياتهم للخطر في حفر الأنفاق[2].

تفرض إسرائيل قيودًا على التنقل في قطاع غزة منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي. واشتدت القيود في حزيران/يونيو (2007م)، في أعقاب سيطرة حماس على ذلك الجزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، حين فرضت إسرائيل حصارا بريا، وبحريا وجويا على غزة، مشيرة الى مخاوف أمنية. وبالرغم من تخفيف بعض القيود المتعلقة بالحصار في السنوات الأخيرة، لا يزال مليون فلسطيني في غزة "محتجزين" وممنوعين من حرية الوصول إلى ما تبقى من الأرض المحتلة والعالم الخارجي. وقوض الحصار الظروف المعيشية في الجيب الساحلي وجزأ الأرض الفلسطينية المحتلة وفتت نسيجها الاقتصادي الاجتماعي. وقد تفاقمت عزلة غزة بسبب القيود التي تفرضها السلطات المصرية على معبر رفح، معبرها الوحيد المخصص للمسافرين، كما تأثرت المساعدات الإغاثية والغذائية التي تصل قطاع غزة من المؤسسات الدولية والجمعيات الخيرية، الأمر الذي أوصل حالات الفقر والبطالة إلى مستويات كبيرة جدا بفعل هذا الحصار[3].

وقد أثر الحصار على نسبة الجريمة في فلسطين فعلى سبيل المثال زادت جرائم تهريب البضائع في منطقة رفح نتيجة للحصار المفروض على القطاع [4]، كما نجم عنه أعمال القتل

---

(1) الأسطل، العوامل المؤثرة على عوامل البطالة في فلسطين:1998 (ص ص85-86) .

(2) united nations , 2012 five years of blockade: the humanitarian situation in the gaza strip, united nations office for the coordination of humanitarian affairs occupied palestinian territory, june

(3) العيلة، "تأثير الحصار الاسرائيلي على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والنفسي للفلسطينيين في قطاع غزة"، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية (موقع الكتروني).

(4) جرادة، مرجع سابق (ص ص 144-145) .

والسـرقة، كذلك ارتفاع مسـتويات العنف الأسـري في العائلة الواحدة وبين العائلات في القطاع، الأمر الذي يهدد النسيج الاجتماعي الفلسطيني بشكل واضح[1].

5-العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة:

واجه الفلسطينيون في قطاع غزة ثلاثة حروب، تركت ضغوطات نفسية واجتماعية سلبية على المواطن الفلســطيني عامة وأهالي قطاع غزة بشــكل خاص، وهي حالة من عدم القدرة على التحمل والتوازن العام تظهر على شــكل اكتئاب وشــعور بالحزن والإحباط والخوف والقلق، مما يؤدي للعنف والعدوانية والتمرد وعدم الطاعة، وتدني المســتوى التعليمي، وفقدان القيم الاجتماعية والشــعور بعدم الأمن والأمان، كذلك كان لها مردود سـلبي على الكثير من الأسـر الفلسـطينية التي فقدت المعيل أو مصدر الرزق، مما أدى لانتشار البطالة وارتفاع معدلات الفقر مع استمرار عجز المواطنين عن توفير متطلباتهم المادية، الأمر الذي أوجد العديد من المشــاكل الأســرية و أنشــأ أشــكالا مختلفة من الاضـطرابات السـلوكية والجسـدية والسـيكولوجية، مما أثر على العلاقات الأسـرية عامة وعلاقة الفرد بنفسه خاصة [2].وتستعرض الباحثة باختصار الحروب الثلاثة وأثرها على الجريمة في فلسطين وذلك على النحو الآتي:

ا- **الرصـاص المصـبوب** [*]: في 27ديسـمبر/كانون الأول 2008م، بدأ الاحتلال الإسـرائيلي عدوانه العسـكري على قطاع غزة بعملية سـماها "الرصـاص المصـبوب"، في حين اختارت المقاومة الفلسـطينية أن تسـميها "معركة الفرقان"، واسـتمرت نحو 23 يومًا، وأسـفرت الحرب عن نحو 1500 شهيد من بينهم 926 مدنيًا و412 طفلًا و 111امرأة، فيما فقد الآلاف بيوتهم إذ تشرد أكثر من تسعة آلاف شخص ودمر 34 مرفقًا صحيًا وانهارت 67 مدرسة ودمر 27مسجدًا، وغير ذلك من الخسائر في البنية التحتية[3].

---

(1) وكالة معا الاخبارية، المصري يحذر من انتشار الجريمة في قطاع غزة"، موقع وكالة معا، (موقع الكتروني).

(2) مركز رؤى للدراسات والأبحاث، "العدوان على غزة: (ص ص327-328) .

(*)عدوان على غزة في 27 ديسمبر/كانون الأول 2008، سماه الاحتلال الإسرائيلي باسم "الرصاص المصبوب"، في حين اختارت المقاومة الفلسطينية أن تسميها "معركة الفرقان"، واستمرت نحو 23 يوما.

(3) الرصاص المصبوب.. عدوان على غزة فشل بإخضاعها، (موقع إلكتروني).

ب-**العدوان الإسرائيلي 2012م(عامود السحاب)** [*]:

بدأ مساء يوم 2012/11/14م، عندما اغتالت (إسرائيل) أحمد الجعبري نائب قائد كتائب القسام ومرافقه، واستمر العدوان لثمانية أيام، مخلفًا وراءه أكثر من مائة وستين شهيداً وآلاف الجرحى بالإضافة للدمار الهائل في المنازل والمؤسسات، وتشريد عشرات الأسر الفلسطينية [1] وأعلنت إسرائيل أن الهدف من العدوان إيقاف الصواريخ الفلسطينية بدائية الصنع[2]. وأطلقت على هذا العدوان اسم عملية "عمود السحاب[3] أما المقاومة الفلسطينية فقد ردت على تلك التسمية بعبارة "حجارة السجيل"، ذات الدلالات الدينية الواضحة[4].

ت- العدوان الإسرائيلي 2014م (الجرف الصامد) [*]: بدأ العدوان على قطاع غزة يوم 8/ يوليو 2014م، لكن لم تكن تلك الهجمات هي الأولى من نوعها بل بدأت حكومة الاحتلال ممارستها العدوانية منذ مطلع يوليو 2014م، وفي يوم الإثنين 2014/7/7 م هاجمت طائرات حربية إسرائيلية موقعًا تابعًا للجان المقاومة الشعبية في رفح جنوب قطاع غزة، مما تسبب في استشهاد أحد عناصر ذراعها المسلح ألوية الناصر صلاح الدين[5]، واستمر العدوان (51) يومًا واستهدف كافة أشكال الحياة

(*)عدوان على غزة في 2012، أطلقت عليها إسرائيل اسم عملية عامود السحاب في حين اختارت المقاومة الفلسطينية أن تسميها "حجارة السجيل"، واستمرت ثمانية أيام بقتل أحمد الجعبري، رئيس الجناح العسكري لحماس في غزة نتيجة غارة جوية إسرائيلية.

(1) عوض الله، الأطر الخبرية للعدوان على غزة عام 2014م في مواقع الفضائيات الأجنبية الإلكترونية باللغة العربية، (ص98).

(2) موقع أطلس للدراسات، حول جولة التصعيد الأخيرة – لماذا تختلف الأمور هذه المرة؟" (موقع إلكتروني).

(3) حتى لا نخسر النصر –قراءة في الحرب الأخيرة على غزة: الدوافع والنتائج، وأفاق المستقبل مقال منشور لمركز أطلس للدراسات الإسرائيلية، (موقع إلكتروني).

(4) أبو عامر ، عمود السحاب يترنح أمام حجارة السجيل"، (موقع إلكتروني).

(*)عدوان على غزة في 2014، أطلقت عليها إسرائيل اسم عملية الجرف الصامد في حين اختارت المقاومة الفلسطينية أن تسميها "العصف المأكول"، واستمرت 51 يوما

(5) أبو حميد، معالجة فن الكاريكاتير في الصحافة الفلسطينية للعدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014م، (ص150).

في قطاع غزة[1]، نتج عن الحرب استشهاد (2.310) مواطنًا فلسطينيًا، ونفذت قوات الاحتلال (60664) غارة ، تدمير أكثر من (48080) مبنى [2].

وأطلق الاحتلال الإسرائيلي على هذا العدوان مسمى "الجرف الصامد"، في المقابل ردت المقاومة الفلسطينية بمسميين: "البنيان المرصوص" والعصف المأكول"[3]، وتمثلت أهداف هذا العدوان عدوان في حاجة الاحتلال الإسرائيلي إلى ترميم قوة الردع الإسرائيلية في مواجهة حركات المقاومة وعلى وجه الخصوص حركة حماس، حيث رأت تل أبيب أن الردع الإسرائيلي قد تآكل إلى حد كبير، وأنه يتوجب ترميمه ومراكمة قوته [4]، فضلًا عن ذلك فإن الاحتلال الإسرائيلي حاول توظيف العدوان في إعاقة تطبيق المصالحة بين حركتي فتح وحماس[5].

لقد ساهمت هذه العوامل والظروف التي مرت بها فلسطين في زيادة نسب وقوع الجريمة وتعدد أنواعها حتى وإن كانت مستويات الجريمة في فلسطين أدنى منها في دول أخرى فإن الأمر برأي الباحثة يستدعي تضافر كافة الجهود الرسمية والحقوقية والشعبية للحد من انتشار الجريمة قدر المستطاع.

مكافحة الجريمة في فلسطين.. صعوبات وتحديات:

تواجه الجهات المختصة في مجال مكافحة الجريمة مجموعة من الصعوبات والتحديات والتي من بينها:-

- قلة الإمكانيات المادية وعدم وجود كوادر بشرية مؤهلة للتحقيق في الجرائم[6].

---

(1) المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، الهجمات العشوائية والقتل العمد: إسرائيل تنتقم من غزة بقتل مدنييها، (موقع إلكتروني).

(2) حرب، مقال منشور فوائد العدوان الإسرائيلي 2014م، (موقع إلكتروني).

(3) زيارة، الخطاب الصحفي العربي إزاء العدوان الإسرائيلي على غزة 2014م، (ص74).

(4) النعامي، مقال بعنوان توازن الرعب مآلات الحرب الثالثة على غزة، (موقع الكتروني).

(5) خاطر، اعتماد طلبة الجامعات الفلسطينية على شبكات التواصل الاجتماعي أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014 م(ص105).

(6) حسام دكة، النائب العام ، قابلته: وفاء أبوزيد 26 /يونيو/ 2020م.

- الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة[1].
- عدم تعاون شركات الاتصالات والجوالات في الكشف عن بعض الجرائم المهمة[2].
- الوضع الراهن في غزة يعيق ملاحقة الجريمة ومعالجة أسبابها[3].
- التهاون في ردع المجرمين عن طريق المحاكم والقضاء[4].
- بطء تنفيذ الأحكام القضائية [5].
- هروب المتهم واصدار العديد من مذكرات القبض بحقه وعدم رضوخه للقانون[6].
- عدم توافر تقنية تتعلق بالمعامل الجنائية المتطورة القادرة على كشف بعض أنواع السموم والمخدرات[7].
- قلة الاهتمام من المؤسسات ذات العلاقة برصد الجريمة وتحديد عوامل انتشارها ومن ثم وضع آليات جادة واستراتيجية واضحة للحد منها[8].
- عزوف علماء وفقهاء القانون الجنائي عن دراسة ظاهرة الجريمة والتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة للحد منها[9].

---

(1) أيمن البطنيجي، الناطق باسم الشرطة الفلسطينية ، قابلته: وفاء أبوزيد 20/ يونيو/2020م.

(2)حسين أبو سعدة، مدير قسم الجرائم الإلكترونية بالمباحث الفلسطينية العامة ، قابلته: وفاء أبوزيد 26 /يوليو/ 2020م.

(3)مازن نور الدين، عميد كلية القانون والعلوم الشرطية بجامعة الامة، قابلته: وفاء أبوزيد 23/ يونيو2020 م.

(3) منير رضوان، محاضر في قسم المناهج وطرق التدريس كلية التربية في جامعة الأقصى ، قابلته: وفاء أبوزيد 1/ يونيو/2020م.

(4) سامر موسى، حقوقي فلسطيني /مدير مكتب النائب الأكاديمي في جامعة فلسطين، قابلته: وفاء أبوزيد 1/ يونيو /2020م.

(5) اياد البزم، المتحدث باسم زارة الداخلية ، قابلته: وفاء أبوزيد2/ يوليو /2020م.

(6) محمد الطويل، وكيل النائب العام، قابلته: وفاء أبوزيد 15/ يونيو/2020م.

(7) حسام دكة، النائب العام ، قابلته: وفاء أبوزيد 26 /يونيو/ 2020م.

(8) سامر موسى، حقوقي فلسطيني /مدير مكتب النائب الأكاديمي في جامعة فلسطين، قابلته: وفاء أبوزيد 1/ يونيو /2020م.

(9) مازن نور الدين، عميد كلية القانون والعلوم الشرطية بجامعة الامة، قابلته: وفاء أبوزيد 23/ يونيو2020 م.

(9) منير رضوان، محاضر في قسم المناهج وطرق التدريس كلية التربية في جامعة الأقصى ، قابلته: وفاء أبوزيد 1/ يونيو/2020م.

- عدم وجود دعم للدراسات المتخصصة سواء على الصعيد الوطني أو من الجهات الداعمة دوليًا، وندرة مراكز البحث والدراسات الاستراتيجية في مجال مكافحة الجريمة [1].
- غياب الوعي من قبل الجمهور، وعدم انصياعه لتعليمات الجهات المختصة والتي تهدف إلى الحد من الجريمة، مثلما يحدث من اطلاق نار عند الإعلان عن نتائج الثانوية العامة، و ترويج الاشاعات أيضًا يسبب عائقًا كبيرًا للشرطة ويندرج ضمن عدم وعي الجمهور [2].
- الفهم الخاطئ لدور المحامي وتحويله من قبل أطراف النزاع إلى طرف في النزاع وهو بالأساس مجرد وكيل[3].
- عدم وجود الدعم اللازم والموازنات الكافية لتشغيل وتطوير العمل فيما يتعلق بمكافحة الجريمة[4].
- صعوبات تتعلق بالهياكل القضائية والقدرات البشرية القضائية التي نجم عن النقص فيها التأجيل للعديد من القضايا[5].

الجريمة والإعلام:

تتعامل وسائل الإعلام الفلسطينية سواء التقليدية منها أم الإلكترونية بمختلف مرجعياتها مع أخبار الجريمة في فلسطين وفقًا لعدة اعتبارات أهمها السياسة التحريرية، كما وتتسم طبيعة تناول وسائل الإعلام الفلسطينية لقضايا الجريمة سيما حالات القتل بالآتية [6]:

---

(1) مازن نور الدين، عميد كلية القانون والعلوم الشرطية بجامعة الامة، قابلته: وفاء أبوزيد 23/ يونيو2020 م.

(1) منير رضوان، محاضر في قسم المناهج وطرق التدريس كلية التربية في جامعة الأقصى ، قابلته: وفاء أبوزيد 1/ يونيو/2020م.

(2) حسين أبو سعدة، مدير قسم الجرائم الإلكترونية بالمباحث الفلسطينية العامة ، قابلته: وفاء أبوزيد 26 /يوليو/ 2020م.

(3) سامر موسى، حقوقي فلسطيني /مدير مكتب النائب الأكاديمي في جامعة فلسطين، قابلته: وفاء أبوزيد 1/ يونيو /2020م.

(4) أيمن البطنيجي، الناطق باسم الشرطة الفلسطينية ، قابلته: وفاء أبوزيد 20/ يونيو/2020م.

(5) سامر موسى، حقوقي فلسطيني /مدير مكتب النائب الأكاديمي في جامعة فلسطين، قابلته: وفاء أبوزيد 1/ يونيو 2020م.

(6) أبو وردة، التعاطي الإعلامي مع قضايا جرائم القتل في المجتمع الفلسطيني. (د.ص).

- الاعتماد على مصـادر غير رسـمية في نشـر أخبار الجريمة وظروفها خاصـة في شـبكات التواصل الاجتماعي.
- نشر صور غير لائقة لبعض حالات القتل دون اعتبار للخصوصية ومشاعر ذوي القتيل.
- لا يوجد متابعة متفحصـة لدوافع الجريمة والدخول والتعمق فيها والاعتماد على الجانب الخبري السريع دون استخدام أشكال التحقيق الصحفي الاستقصائي إلا نادرًا.
- تلجأ الكثير من الصحف والمواقع الالكترونية إلى نشر عناوين فاقعة لجرائم القتل التي تحدث في الأراضي الفلسطيني لإثارة اهتمام القراء وجذبهم للمتابعة.

ومع تزايد الاهتمام بالسرعة وتحقيق السبق الصحفي في تناول أخبار الجريمة من قبل الإعلام الفلسـطيني على حسـاب الدقة، يتولد تسـاؤل لدى الباحثة حول معايير وضـوابط نشـر المعلومات المتعلقة بالجريمة سـيما في المواقع الإلكترونية والتي اعتبرها رئيس دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت الدكتور محمد أبو الرب أقل التزامًا بالمعايير القانونية والمؤسـسـاتية، كونها متشـعبة وقد لا تحتاج لترخيص وتبث من أماكن بعيدة ويصـعب ملاحقتها، وأن هناك تخوفًا حقيقيًا بأن تكون المواقع الالكترونية أقل ضـبطًا في القضـايا الأخلاقية عند تغطيتها لقضـايا الجرائم ، مع التأكيد على أن الضوابط الأخلاقية ليست مقصورة على المواقع، وإنما في أي معالجة صحفية أيًا كانت الوسيلة التي تنشرها ومن أبرز الضوابط: الاعتماد على مصادر موثوقة، عدم المبالغة، عدم التهويل، اتباع سياسية التوازن في التغطية والبعد عن تضـخيم الأحداث على حسـاب أحداث أخرى، التحقق من الأسـماء والأشخاص، عدم نشر وقائع تحت التحقيق ولم يبت القضاء فيها أحكام لأنها تصنف أنها تشهير أو إسـاءة للسـمعة، وبالتالي ممكن أن يتعرض أصـحاب المواقع الإلكترونية للملاحقة، وعليه لا بد من التحقق بشـكل عام من الجرائم مكانها، مصـادرها ، شـخوصـها والاعتماد على مصـادر موثوقة[1]، إضافة إلى المحافظة على السرية المهنية، وعدم الخوض في قضية موجودة لدى القضاء الفلسطيني، وتقديم تحليل قانوني غير سياسي [2].

(1) محمد أبو الرب، رئيس دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت، قابلته: وفاء أبوزيد 23/ يناير/2020 م.

(2) سامر موسى، حقوقي فلسطيني /مدير مكتب النائب الأكاديمي في جامعة فلسطين، قابلته: وفاء أبوزيد 1/ يونيو 2020م.

أما عن طبيعة علاقة النيابة بالإعلام وآلية نشر المعلومات المتعلقة بالجرائم، يوضح الطويل وكيل النائب العام أن التواصل مع وسائل الإعلام يتم من خلال مكتب إعلامي مختص يرأسه رئيس النيابة وأن المكتب يعمل من خلال ضوابط ومعايير يستند لها وفق المصلحة العامة[1].

وهناك بعض الجرائم كانت في السابق لا تخرج للإعلام مثل جرائم الانتحار، لكن في السنوات الأخيرة بدأ الإفصاح عن بعضها خاصة تلك التي انتشرت بين أوساط الشباب نتيجة الوضع القائم والحصار وعدم وجود التوعية النفسية والمجتمعية للشباب، في حين لا يتم نشر المعلومات حول القضايا التي لها علاقة بإثارة النعرات بين العائلات، والقضايا في أروقة التحقيق، والقضايا ذات الطابع الأمني[2].

وتؤكد الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة تواصلها الدائم مع وسائل الإعلام المختلفة بهدف تغطية كافة الأخبار الحاصلة في المجتمع الفلسطيني، ويتم التواصل المؤسسات الاعلامية بشكل مستمر ويومي تقريبًا لاطلاعهم على كل مجريات العمل والإجابة على استفساراتهم عن بعض القضايا إضافة إلى توزيع كافة البيانات التي تصدر عن الشرطة لوسائل الإعلام.

ومن بين المعايير التي تتبعها الشرطة في نشر المعلومات المتعلقة بالجريمة عدم نشر أسماء شخصيات بعض الجرائم والرمز إليها بأحرف حفاظًا على النسيج المجتمعي وعلى معنويات المتهم خاصة إذا ثبتت براءته بعد التحقيقات [3]، أيضا يتم التحفظ على أسماء المشتكين، والتحفظ على آلية ارتكاب الجريمة حتى لا يتم إعادة استخدامها أو تقليدها، التحفظ على بعض القضايا الخاصة التي لا يتم نشرها للمجتمع مثل القضايا الأسرية [4].يتضح من العرض السابق أن طبيعة العلاقة بين الأجهزة الرسمية المختصة بمجال الجريمة ووسائل الإعلام بحاجة إلى استراتيجية واضحة المعالم ومزيدٍ من الضوابط في مجال نشر المعلومات حول الجريمة، سيما وأن المجتمع الفلسطيني يعيش حالة من عدم الاستقرار ويعاني ضغوطًا اقتصادية واجتماعية وسياسية، ولا مجال لنشر أو بث أخبار تفتقد للدقة خاصة فيما يتعلق بالجريمة ومن الممكن أن تنعكس سلبًا على تماسكه.

---

(1)محمد الطويل، وكيل النائب العام، قابلته: وفاء أبوزيد 15/ يونيو/2020م.

(2) اياد البزم، المتحدث باسم زارة الداخلية ، قابلته: وفاء أبوزيد2/ يوليو/2020 م.

(3) أيمن البطنيجي، الناطق باسم الشرطة الفلسطينية ، قابلته: وفاء أبوزيد 20/ يونيو/2020م.

(4) حسين أبو سعدة، مدير قسم الجرائم الإلكترونية بالمباحث الفلسطينية العامة ، قابلته: وفاء أبوزيد 26/يوليو/ 2020م.

الفصل الثالث

نتائج الدارسة التحليلية

مُعالـــــــجةُ المَواقع الفِلَســطينية الإِلِكترونية لقضــايا الجَريمة

تمهيد:

تعرض الباحثة في هذا الفصل نتائج الدراسة التحليلية التي أُجريت على المواقع الفلسطينية الإلكترونية عينة الدراسة وهي: "موقع وكالة الأبناء الفلسطينية "وفا"، موقع وكالة صفا، موقع دنيا الوطن" في المدة المحددة كإطار زمني للدراسة.

ويتضمن الفصل مبحثين:-

المبحث الأول: السمات العامة لمحتوى معالجة المواقع الفلسطينية عينة الدراسة لقضايا وموضوعات الجريمة.

المبحث الثاني: السمات العامة لشكل معالجة المواقع الفلسطينية الإلكترونية عينة الدراسة لقضايا وموضوعات الجريمة.

المبحث الأول

السمات العامة لمحتوى معالجة المواقع الفلسطينية الإلكترونية عينة الدراسة لقضايا وموضوعات الجريمة

تهدف الدراسة في هذا المبحث إلى الكشف عن السمات العامة لمضمون قضايا وموضوعات الجريمة في المواقع الفلسطينية الإلكترونية عينة الدراسة، وذلك عن طريق التعرف على أجندة اهتمامات المواقع المتصلة بمعالجة القضايا والموضوعات المتعلقة بالجريمة، وأساليب تقديم المضمون إضافة للنطاقات الجغرافية في التغطية.

أولاً: عدد القضايا والموضوعات التي خضعت للدراسة التحليلية في مواقع الدراسة:

يبين الجدول الآتي تكرارات ونسب المواد الإعلامية التي خضعت للدراسة في مواقع عينة الدراسة الثلاث وهي: " موقع وكالة الأنباء والمعلومات وفا، موقع وكالة صفا، موقع دنيا الوطن" وكانت النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم (3.1) يوضح القضايا والموضوعات التي خضعت للدراسة التحليلية في مواقع الدراسة:

التكرار / الموقع	التكرار	النسبة
وكالة وفا	128	%26.38
وكالة صفا	59	%12.13
موقع دنيا الوطن	299	%61.52
المجموع	486	100%

وبتحليل بيانات الجدول السابق رقم (3.1) يتبين الآتي:

جاءت عدد الموضوعات الخاصة **بالجريمة** في "موقع دنيا الوطن" أكثر منها في "وكالة وفا ووكالة صفا"، حيث جاء "موقع دنيا الوطن" في المرتبة الأولى بنسبة (61.52%) من إجمالي المواد، في حين جاءت "وكالة وفا" في المرتبة الثانية بنسبة (26.38%)، أما "وكالة صفا" جاءت في المرتبة الثالثة بواقع (12.13%) من مجموع المواد الخبرية.

ثانيًا: ترتيب أولويات اهتمام مواقع عينة الدراسة بقضايا الجريمة:

يبين الجدول التالي تكرار ونسب ترتيب أولويات قضايا الجريمة التي خضعت للدراسة في مواقع عينة الدراسة " موقع وكالة الأنباء والمعلومات وفا، موقع وكالة صفا، موقع دنيا الوطن" خلال المدة الزمنية المحددة، وكانت على النحو الآتي:

جدول رقم (3.2): يوضح ترتيب أولويات اهتمام قضايا الجريمة في مواقع الدراسة

المواقع / قضايا الجريمة	وكالة وفا		وكالة صفا		موقع دنيا الوطن		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
جرائم ضد المُمتلكات	16	%11.85	10	%16.94	13	%4.34	39	%7.91
جرائم ضد الأشخاص	70	%51.85	26	%44.06	140	%46.82	236	%47.87
جرائم ضد الأسرة	0	%0	3	%5.08	37	%12.37	40	%8.11
جرائم دينية	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
جرائم ضد النِّظام العَام	24	%17.77	6	%10.16	18	%6.02	48	%9.73
جرائم جنسية	0	%0	0	%0	40	%13.37	40	%8.11
جرائم الغُش والفَساد	16	%11.85	8	%13.55	13	%4.34	37	%7.50
جرائم ضد المُنشَآت الحيوية	1	%0.74	0	%0	0	%0	1	%0.20
الجَرائم المَعلوماتية	2	%1.48	3	%5.08	15	%5.01	20	%4.05
الجَرائم الاقتصادية	4	%2.96	3	%5.08	8	%2.67	15	%3.04
الجَرائم الوَظيفية	2	%1.48	0	%0	15	%5.01	17	%3.44
جرائم أخرى	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
المجموع	•135	%100	59	%100	299	%100	493	%100

تشير بيانات الجدول السابق رقم (3.2) إلى ما يأتي

1- الاتجاه العام لمواقع الدراسة:

حظيت فئة "**جرائم ضد الأشخاص**" على المرتبة الأولى بنسبة (47.87%) بواقع (236) تكرارًا، تلتها فئة "**جرائم ضد النظام العام**" بالمرتبة الثانية بنسبة (9.73%) بواقع (48) تكرارًا، ثم جاءت فئتي "**جرائم ضد الأسرة**" و "**جرائم جنسية**" بالمرتبة الثالثة بنسبة (8.11%) بواقع (40) تكرارًا، في حين جاءت فئة "**جرائم ضد الممتلكات**" بالمرتبة الرابعة بنسبة (7.91%) بواقع (39) تكرارًا، ثم تلتها فئة "**جرائم الغش والفساد**" في المرتبة الخامسة بنسبة (7.50%) بواقع (37) تكرارًا، ثم فئة "**الجرائم المعلوماتية**" في المرتبة السادسة بنسبة (4.05%) بواقع (20) تكرارًا، ثم فئة "**الجرائم**

• قد تحتوي الموضوعات على أكثر قضية في المادة الخبرية في مواقع عينة الدراسة.

الوظيفية" في المرتبة السابعة بنسبة (3.44%) بواقع (17) تكرارًا، أما فئة "**الجرائم الاقتصادية**" جاءت في المرتبة الثامنة بنسبة (3.04%) بواقع (15) تكرارًا، وفي المرتبة التاسعة والأخيرة جاءت فئة "**جرائم ضد المنشآت الحيوية**" بنسبة (20 .0%) بواقع تكرار واحد من إجمالي قضايا الجريمة في مواقع عينة الدراسة.

2- مستوى كل موقع على حدة:

أ- <u>وكالة وفا:</u>

تصدرت فئة "**جرائم ضد الأشخاص**" المرتبة الأولى بنسبة (51.85%) بواقع (70) تكرارًا، ثم جاءت بالمرتبة الثانية فئة "**جرائم ضد النظام العام**" بنسبة (17.77%) بواقع (24) تكرارًا، بينما جاءت فئتا "**جرائم الغش والفساد**" و"**جرائم ضد الممتلكات**" بالمرتبة الثالثة بنسبة (11.85%) بواقع (16) تكرارًا ، وجاءت فئة "**الجرائم الاقتصادية**" بالمرتبة الرابعة بنسبة (2.96%) بواقع (4) تكرارات، في حين جاءت فئتا "**الجرائم المعلوماتية**" و"**الجرائم الوظيفية**" في المرتبة الخامسة بنسبة (1.48%) بواقع تكراريين لكل فئة على حدا، أما المرتبة السادسة والأخيرة فقد احتلتها فئة "**جرائم ضد المنشآت الحيوية**" بنسبة (0.74%) بواقع تكرار واحد من إجمالي أنواع قضايا الجريمة.

ب-<u>وكالة صفا:</u>

تصدرت "**جرائم ضد الأشخاص**" المرتبة الأولى بنسبة (44.06%) بواقع (26) تكرارًا، ثم جاءت بالمرتبة الثانية "**جرائم ضد الممتلكات**" بنسبة (16.94%) بواقع (10) تكرارات، بينما جاءت "**جرائم الغش والفساد**" بالمرتبة الثالثة بنسبة (13.55%) بواقع (8) تكرارات، وثم تلتها "**جرائم ضد النظام العام**" بالمرتبة الرابعة بنسبة (10.16%) بواقع (6) تكرارات، أما المرتبة الخامسة والأخيرة فقد احتلتها "**الجرائم الاقتصادية**" و"**الجرائم المعلوماتية**" و"**جرائم ضد الأسرة**" بنسبة (5.08%) بواقع (3) تكرارات لكل فئة على حدا.

ت-<u>موقع دنيا الوطن:</u>

تصدرت "**جرائم ضد الأشخاص**" المرتبة الأولى بنسبة (46.82%) بواقع (140) تكرارًا، ثم جاءت المرتبة الثانية "**الجرائم الجنسية**" بنسبة (13.37%) بواقع (40) تكرارًا، بينما جاءت "**جرائم ضد الأسرة**" بالمرتبة الثالثة بنسبة (12.37%) بواقع (37) تكرارًا، وجاءت "**جرائم ضد النظام العام**" بالمرتبة الرابعة بنسبة (6.02%) بواقع (18) تكرارًا، أما "**الجرائم المعلوماتية**" و"**الجرائم الوظيفية**" جاءتا في المرتبة الخامسة بنسبة (5.01%) بواقع (15) تكرارًا على حدة. بينما احتلت بالمرتبة السادسة "**جرائم الغش والفساد**" و "**جرائم ضد الممتلكات**" بنسبة (4.34%) بواقع (13) تكرارًا على

حدة، أما المرتبة الثامنة والأخيرة فقد احتلتها "**الجرائم الاقتصـــادية**" بنســـبة (2.67%) بواقع (8) تكرارات من إجمالي أنواع قضايا الجريمة.

3- أوجه الاتفاق والاختلاف:

أ. **اتفقت** المواقع "موقع وكالة وفا" و "موقع وكالة صـــفا، "موقع دنيا الوطن" في ترتيب أولوياتها بقضـايا "جرائم ضـد الأشـخاص" حيث جاءت بالمرتبة الأولى، بنسـبة (51.85%) في "موقع وكالة وفا"، مقابل (44.06%) في "موقع وكالة صفا"، بينما جاءت في "موقع دنيا الوطن" بنسبة (46.82%).

ب. **اختلفت** المواقع " موقع وكالة وفا" و "موقع وكالة صـفا، "موقع دنيا الوطن" في ترتيب أولوياتها بالقضايا المتصدرة المرتبة الثانية، حيث جاءت فئة "**جرائم ضد النظام العام**" بنسبة (17.77%) في "موقع وكالة وفا"، أما "موقع وكالة صـــفا" فجاءت فئة "**الجرائم ضـــد الممتلكات**" بنســـبة (16.94%)، وفي "موقع دنيا الوطن" جاءت فئة "**الجرائم الجنسية**" بنسبة (13.37%).

ت. كما **اتفقت** المواقع "موقع وكالة وفا، وموقع وكالة صفا" في ترتيب أولوياتها بقضايا بشكل جزئي في المرتبة الثالثة بحيث جاءت فئة "**جرائم الغش والفسـاد**" بنسـبة (11.85%) في "موقع وكالة وفا"، مقابل (13.55%) في "موقع وكالة صفا"، وجاءت فئة "**جرائم ضد الممتلكات**" في المرتبة ذاتها في "موقع وكالة وفا"، **واختلفت** في "موقع دنيا الوطن" حيث جاءت فئة "**جرائم ضد الأسرة**" بنسبة (12.37%).

ث. **اتفقت** المواقع "موقع وكالة صـفا" و " موقع دنيا الوطن" في ترتيب أولوياتها بقضـايا في المرتبة الرابعة حيث جاءت فئة " **جرائم ضـد النظام العام**" بنسـبة (10.16%) في "موقع وكالة صـفا"، مقابل (6.02%) في "موقع دنيا الوطن"، في حين **اختلفت** مع "موقع وكالة وفا" حيث جاءت فئة "**الجرائم الاقتصادية**" بنسبة (2.96%).

ج. **اتفقت** المواقع الثلاث "موقع وكالة وفا، وموقع وكالة صـــفا، موقع دنيا الوطن" في ترتيب أولوياتها بشـــكل جزئي في المرتبة الخامســـة حيث جاءت فئة "**الجرائم المعلوماتية**" بنســـبة (1.48%) في "موقع وكالة وفا"، وبنسـبة (5.08%) في "موقع وكالة صـفا"، في مقابل نسـبة (5.01%) في "موقع دنيا الوطن"، و**اتفق** موقعي " موقع وكالة وفا" و"موقع دنيا الوطن" بحيث جاءت فئة "**الجرائم الوظيفيـة**" في المرتبة ذاتها بنســـبة(1.48%) في "موقع وكالة وفا"، مقابل (5.01%) في "موقع دنيا الوطن"، **اختلفت** مع "مع وكالة صفا" التي جاءت فيها فئتي "**الجرائم الاقتصادية**" و"**جرائم ضد الأسرة**" في المرتبة نفسها بنسبة (5.08%) على حدا.

ح. **اختلفت** المواقع الثلاث "موقع وكالة وفا، وموقع وكالة صـــفا، موقع دنيا الوطن" في ترتيب أولوياتها بالجرائم المتصدرة المرتبة السادسة بحيث جاءت "**جرائم ضد المنشآت الحيوية**" بنسبة (0.74%) في "موقع وكالة وفا"، أما "موقع دنيا الوطن" جاءت فئة "**جرائم الغش والفساد**" بنسبة (4.34%)، فيما لم تحتل أي فئة هذه المرتبة في "موقع وكالة صفا".

خ. **اختلفت** المواقع الثلاث "موقع وكالة وفا، وموقع وكالة صـــفا، موقع دنيا الوطن" في ترتيب أولوياتها بالجرائم المتصدرة المرتبة السابعة حيث جاءت فئة "**الجرائم الاقتصادية**" في "موقع دنيا الوطن" بنسبة (2.67%) فيما لم تحتل أي فئة هذه المرتبة في موقعي "موقع وكالة وفا، موقع وكالة صفا".

د. اتفقت جميع المواقع الثلاث "موقع وكالة وفا، وموقع وكالة صفا، موقع دنيا الوطن" عدم حصول الفئات التالية على أية تكرارات تذكر: "**الجرائم الدينية وجرائم أخرى**".

ثالثًا: رصد موضوعات الجريمة في مواقع عينة الدراسة:

يبين الجدول التالي تكرار ونسب موضوعات الجريمة التي تناولتها مواقع عينة الدراسة خلال المدة الزمنية المحددة، بغرض التعرف على ترتيب الأولويات في هذه المواقع إزاء هذه القضايا، وكانت على النحو الآتي:

جدول رقم (3.3) يوضح الموضوعات الخاصة بالجريمة في مواقع الدراسة:

المواقع / موضوعات الجريمة		وكالة وفا		وكالة صفا		موقع دنيا الوطن		الاتجاه العام	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
جرائم ضد الممتلكات	السَّرقة	6	%4.47	8	%13.55	13	%4.34	27	%5.47
	النصب	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
	الإتلاف	1	%0.74	0	%0	0	%0	1	%0.20
	حريق	4	%2.98	2	%3.38	0	%0	6	%1.21
	أخرى	5	%3.73	0	%0	0	%0	5	%1.01
جرائم ضد الأشخاص	القتل	43	%32.08	22	%37.28	121	%40.46	186	%37.72
	الجرح	8	%5.97	2	%3.38	0	%0	10	%2.02
	الخَطف	2	%1.49	0	%0	4	%1.33	6	%1.21
	المشاجرات عائلية	1	%0.74	2	%3.38	14	%4.68	17	%3.44
	حوادث المُرور	12	%8.95	0	%0	0	%0	12	%2.43
	أخرى	4	%2.98	0	%0	1	%0.33	5	%1.01
جرائم ضد الأسرة	الزنا	0	%0	0	%0	16	%5.35	16	%3.24
	جرائم بسبب الميراث	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0

	العُنف الأسري	العُنف ضد الأطفال	0	%0	0	%0	12	%4.01	12	%2.43
		العُنف ضد الزوجة	0	%0	3	%5.08	9	%3.01	12	%2.43
		أخرى	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
جرائم دينية		الاعتداءات على أماكن العِبادة	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
		جرائم منع عبادة	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
		جرائم السَّخرية من الدين	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
		أخرى	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
جرائم ضد النِّظام العَام		التَّخابر	1	%0.74	0	%0	0	%0	1	%0.20
		نشر الاشاعات	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
		المُخدرات	17	%12.68	6	%10.16	18	%6.02	41	%8.31
		أخرى	6	%4.47	0	%0	0	%0	6	%1.21
جرائم جنسية		الدعارة	0	%0	0	%0	5	%1.67	5	%1.01
		التَّحرش الجِنسيّ	0	%0	0	%0	9	%3.01	9	%1.82
		الاغتصاب	0	%0	0	%0	26	%8.69	26	%5.27
		أخرى	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
جرائم الغِش والفَساد		فساد الأدوية	1	%0.74	0	%0	2	%0.66	3	%0.60
		فساد المبيدات الحشرية	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
		فساد المَواد الغِذائية	11	%8.20	8	%13.55	10	%3.34	29	%5.88
		تبديد الثَّروات	1	%0.74	0	%0	1	%0.33	2	%0.40
		أخرى	3	%2.23	0	%0	0	%0	3	%0.60
جرائم ضد المُنشآت الحيوية		انتهاك البِيئة	1	%0.74	0	%0	0	%0	1	%0.20
		صيد جائر	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
		أخرى	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
الجَرائم المَعلوماتية		سرقة البَيانات والمَعلومات	0	%0	0	%0	2	%0.66	2	%0.40
		نشر وصناعة مواد إباحية	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
		إنشاء الحسابات الوهمية	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
		التَّنصت والمُضايقات	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
		الابتزاز الإلكتروني	2	%1.49	3	%5.08	13	%4.34	18	%3.65

	القرصنة الإلكترونية	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
	أخرى	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
الجَرائم الاقتصادية	التَّهرب الضَّريبي	1	%0.74	0	%0	0	%0	1	%0.20
	التَّلاعب في المِيزان والأسعار	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
	الاحتكار	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
	غسيل الأموال	0	%0	0	%0	4	%1.33	4	%0.81
	تزوير العملات	3	%2.23	3	%5.08	4	%1.33	10	%2.02
	أخرى	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
الجَرائم الوظيفية	استغلال النفوذ الوَظيفي	0	%0	0	%0	13	%4.34	13	%2.63
	الأَخطاء الطِّبية	0	%0	0	%0	2	%0.66	2	%0.40
	الاختلاس	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
	الرَّشاوي	1	%0.74	0	%0	0	%0	1	%0.20
	الإهمال الوظيفي الجسيم	1	%0.74	0	%0	0	%0	1	%0.20
	أخرى	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
جرائم أخرى		0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
المجموع		135•	%100	59	%100	299	%100	493	%100

وبتحليل بيانات الجدول السابق رقم (3.3) يتبين الآتي:

1- الاتجاه العام لفئة موضوعات الجريمة في مواقع الدراسة:

احتلت فئة "**القتل**" المرتبة الأولى بنسبة (37.72%) بواقع(186) تكرارًا، بينما احتلت فئة "**المخدرات**" المرتبة الثانية بنسبة (8.31%) بواقع (41) تكرارًا، فيما جاءت فئة "**فساد المواد الغذائية**" في المرتبة الثالثة بنسبة (5.88%) بواقع(29) تكرارًا، وجاء في المرتبة الرابعة فئة "**السرقة**" بنسبة (5.47%) بواقع(27) تكرارًا، وحلَّت فئة "**الاغتصاب**" في المرتبة الخامسة بنسبة (5.27%) بواقع(26) تكرارًا، وفي المرتبة السادسة فئة "**الابتزاز**" بنسبة (3.65%) بواقع(18) تكرارًا، وحلّت فئة "**المشاجرات العائلية**" في المرتبة السابعة بنسبة (3.44%) بواقع(17) تكرارًا، تلاها فئة "**الزنا**" في المرتبة الثامنة بنسبة (3.24%) بواقع(16) تكرارًا، وجاءت كل من الفئات: "**حوادث المرور والعنف ضد الأطفال والعنف ضد الزوجة**" في المرتبة التاسعة بنسبة (2.43%) بواقع(12) تكرارًا لكل فئة

• قد تحتوي الموضوعات على أكثر من بند في المادة الخبرية في مواقع عينة الدراسة.

على حدا، وجاءت فئة "**استغلال النفوذ الوظيفي**" في المرتبة العاشرة بنسبة (2.63%) بواقع(13) تكرارًا، وفي المرتبة الحادية عشرة جاءت فئتا: "**جرح وتزوير العملات**" بنسبة (2.02%) بواقع (10) تكرارات، وفي المرتبة الثانية عشرة جاءت فئة "**التحرش**" بنسبة (1.82%) بواقع(9) تكرارات، وجاء كل من: "**الحريق والخطف وأخرى ضمن فئة الجرائم ضد النظام العام**" في المرتبة الثالثة عشرة وذلك بنسبة (1.21%) بواقع(6) تكرارات، تلاها في المرتبة الرابعة عشرة الفئات "**أخرى ضمن فئة جرائم ضد الممتلكات**"، و"**أخرى ضمن فئة جرائم ضد الأشخاص**"، و"**الدعارة**" وذلك بنسبة (1.01%) بواقع(5) تكرارات، وفي المرتبة الخامسة عشرة جاءت فئة "**غسيل الأموال**" بنسبة (0.81%) بواقع(4) تكرارات، وفي المرتبة السادسة عشرة كل من: "**فساد الأدوية**"، و"**أخرى ضمن فئة جرائم الغش والفساد**" وذلك بنسبة (0.60%) بواقع(3) تكرارات، وفي المرتبة السابعة عشرة جاء كل من : "**تبديد الثروات**"، و"**سرقة البيانات**"، و"**الأخطاء الطبية**" بنسبة (0.40%) بواقع تكرارين، وفي المرتبة الثامنة عشرة والأخيرة جاءت الفئات: "**الإتلاف، التخابر، انتهاك البيئة، التهرب الضريبي، الرشوة، والإهمال الوظيفي الجسيم**" وذللك بنسبة (0.20%) لكل منها بواقع تكرار واحد.

2- موضوعات الجريمة على مستوى كل موقع:

أ- وكالة وفا:

حازت فئة "**القتل**" على المرتبة الأولى بنسبة (32.08%) بواقع(43) تكرارًا، تلاها في المرتبة الثانية فئة "**المخدرات**" بنسبة (12.68%) بواقع(17) تكرارًا، فيما جاء في المرتبة الثالثة فئة "**حوادث المرور**" بنسبة (8.95%) بواقع(12) تكرارًا، والمرتبة الرابعة فئة "**فساد المواد الغذائية**" بنسبة (8.20%) بواقع(11) تكرارًا، وجاءت فئة "**جرح**" في المرتبة الخامسة بنسبة (5.97%) بواقع(8) تكرارًا، تلاها فئتا "**السرقة**" و"**أخرى ضمن فئة جرائم ضد النظام العام**" في المرتبة السادسة بنسبة (4.47%) بواقع(6) تكرارات، وفي المرتبة السابعة جاءت فئة "**أخرى ضمن فئة جرائم ضد الممتلكات**" بنسبة (3.73%)، تلاها في المرتبة الثامنة الفئات الآتية: "**حريق وأخرى ضمن فئة جرائم ضد الأشخاص**" بنسبة (2.98%) بواقع(4) تكرارات، ثم في المرتبة التاسعة جاءت فئتا "**أخرى ضمن فئة جرائم الغش والفساد وتزوير العملات**" بنسبة (2.23%) بواقع(3) تكرارات، وفي المرتبة العاشرة حلّت فئتا "**الابتزاز**" و"**خطف**" بنسبة (1.49%) بواقع تكرارين، وفي المرتبة الحادية عشر والأخيرة جاء كلٍ من : "**الإتلاف، المشاجرات العائلية، تخابر، فساد الأدوية، تبديد الثروات، انتهاك البيئة، التهرب الضريبي، الرشوة والإهمال الوظيفي الجسيم**" بنسبة (0.74%) بواقع تكرار واحد لكل فئة على حدة.

ب-وكالة صفا:

احتلت فئة "**قتل**" المرتبة الأولى بنسبة (37.28%) بواقع(22) تكرارًا، تلاها في المرتبة الثانية الفئات التالية: فئة "**فساد المواد الغذائية**" و "**السرقة**" بنسبة (13.55%) بواقع(8) تكرارات لكل فئة على حدة، وفي المرتبة الثالثة فئة "**المخدرات**" بنسبة (10.16%) بواقع(6) تكرارات، وفي المرتبة الرابعة جاءت كلٍ من: "**العنف ضد الزوجة والابتزاز الإلكتروني وتزوير العملات**" بنسبة (5.08%) لكل منها بواقع(3) تكرارات، ثم في المرتبة الخامسة والأخيرة جاءت كل من:" **الحريق، والجرح، والمشاجرات العائلية**" بنسبة (3.38%) بواقع تكرارين.

ت-موقع دنيا الوطن:

احتلت فئة "**القتل**" المرتبة الأولى بنسبة (40.46%) بواقع(121) تكرارًا، تلاها في المرتبة الثانية فئة "**الاغتصاب**" بنسبة (8.69%) بواقع(26) تكرارًا، ثم فئة "**المخدرات**" جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة (6.02%) بواقع(18) تكرارًا، وفي المرتبة الرابعة فئة "**الزنا**" بنسبة (5.35%) بواقع(16) تكرارًا، وفي المرتبة الخامسة فئة "**المشاجرات العائلية**" بنسبة (4.68%) بواقع(14) تكرارًا، وفي المرتبة السادسة جاء كل من الفئات الآتية: "**السرقة، والابتزاز الإلكتروني، واستغلال النفوذ الوظيفي**" بنسبة (4.34%) بواقع(13) تكرارًا، وفي المرتبة السابعة جاءت فئة "**العنف ضد الأطفال**" بنسبة (4.01%) بواقع(12) تكرارًا، وفي المرتبة الثامنة فئة "**فساد المواد الغذائية**" بنسبة (3.34%) بواقع(10) تكرارات، وجاء في المرتبة التاسعة كل من: "**العنف ضد الزوجة والتحرش**" بنسبة (3.01%) بواقع(9) تكرارات، فيما احتلت فئة "**الدعارة**" المرتبة العاشرة بنسبة (1.67%) بواقع(5) تكرارات، وفي المرتبة الحادية عشرة جاءت كل من الفئات الآتية: "**الخطف، تزوير العملات، وغسيل الأموال**" بنسبة (1.33%) لكل منها بواقع(4) تكرارات، وفي المرتبة الثانية عشرة جاء كل من الفئات الآتية: "**فساد الأدوية، سرقة البيانات الإلكترونية، والأخطاء الطبية**" بنسبة (0.66%) بواقع تكرارين، وفي المرتبة الثالثة عشرة والأخيرة جاءت كل من الفئات الآتية: "**أخرى ضمن فئة جرائم ضد الأشخاص، تبديد الثروات**" بنسبة (0.33%) بواقع تكرار واحد.

3- أوجه الاتفاق والاختلاف بين مواقع الدراسة:

أ-**اتفقت** المواقع الثلاث "موقع وكالة وفا، موقع وكالة صفا، موقع دنيا الوطن" في المرتبة الأولى، حيث جاءت فئة "**القتل**" بنسبة (32.08%) في "موقع وكالة وفا"، وجاءت بنسبة (37.28%) في "موقع وكالة صفا" مقابل (40.46%) في "موقع دنيا الوطن".

ب-**اختلفت** المواقع الثلاث "موقع وكالة وفا، موقع وكالة صـــفا، موقع دنيا الوطن " في المرتبة الثانية، حيث جاءت فئة "**المخدرات**" بنسـبة (12.68%) في "موقع وكالة وفا"، بينما جاءت كل من الفئات الآتية: "**السرقة**" و"**فساد المواد الغذائية**" بنسبة (13.55%) في" موقع وكالة صفا"، في المقابل جاءت فئة "**الاغتصاب**" بنسبة (8.69%) في "موقع دنيا الوطن".

ت- **اتفق** موقعا " وكالة صـــفا، ودنيا الوطن" في المرتبة الثالثة بحيث جاءت فئة "**المخدرات**" بنسـبة (10.16%) في "موقع وكالة صـفا"، و(6.02%) في "موقع دنيا الوطن"، **واختلفت** مع "موقع وكالة وفا" في المرتبة الثالثة حيث جاءت فئة "**حوادث المرور**" بنسبة (8.95%).

ث-**اختلفت** المواقع الثلاث " موقع وكالة وفا، موقع وكالة صـفا، موقع دنيا الوطن " في المرتبة الرابعة حيث جاءت فئة "**فســـاد المواد الغذائية**" في "وكالة وفا" بنســـبة (8.20%)، فيما جاءت كل من الفئات الآتية: "**العنف ضـد الزوجة**" و"**الابتزاز**" و "**تزوير العملات**" في "موقع وكالة صـــفا" بنســـبة (5.08%)، أما في "موقع دنيا الوطن" فقد جاءت فئة "**الزنا**" بنســـبة (5.35%).

ج-**اتفق** موقعي " وكالة صفا ووكالة وفا" في المرتبة الخامسة بحيث جاءت فئة "**الجرح**" بنسبة (5.97%) في "موقع وكالة وفا" بينما جاء بنسبة (3.38%) في "موقع وكالة صفا"، وجاء أيضًا في نفس المرتبة في الموقع ذاته كل من الفئات الآتية:" **الحريق، المشاجرات العائلية، في مقابل المشاجرات العائلية**" التي جاءت بنسبة (4.68%) في "موقع دنيا الوطن".

ح-**اتفق** موقعي " وكالة وفا ودنيا الوطن" في المرتبة السادسة حيث جاءت فئة "**السرقة**" بنسبة (4.47%) في " موقع وكالة وفا" مقابل (4.34%) في "موقع دنيا الوطن"، وجاء أيضًا في المرتبة السـادسـة في "موقع وكالة وفا" فئة "**أخرى ضـمن فئة جرائم ضـد النظام العام**"، فيما احتلت المرتبة ذاتها في "موقع دنيا الوطن" فئتا "**اسـتغلال النفوذ الوظيفي والابتزاز**"، فيما لم تحظ بهذه المرتبة أي فئة في "موقع وكالة صفا".

خ-**اختلفت** المواقع الثلاث "موقع وكالة وفا وموقع وكالة صـــفا وموقع دنيا الوطن " في المرتبة السابعة، حيث جاءت فئة "**أخرى ضمن فئة الجرائم ضد الممتلكات**" بنسبة (3.73%)، بينما جاءت فئة "**العنف ضد الأطفال**" بنسبة (4.01%) في "موقع دنيا الوطن" فيما لم تحظَ بهذه المرتبة أي فئة في "موقع وكالة صفا".

د-**اختلفت** المواقع الثلاث " موقع وكالة وفا وموقع وكالة صـــفا وموقع دنيا الوطن " في المرتبة الثامنة، حيث جاءت فئتا "**الحريق، وأخرى ضـــمن فئة جرائم ضـــد الأشـــخاص**" بنســـبة (2.98%) في "موقع وكالة وفا"، بينما جاءت فئة "**فساد المواد الغذائية**" بنسبة (3.34%) في "موقع دنيا الوطن"، فيما لم تحظ بهذه المرتبة أي فئة في "موقع وكالة صفا".

ذ-**اختلفت** المواقع الثلاث " موقع وكالة وفا وموقع وكالة صـــفا وموقع دنيا الوطن " في المرتبة التاسعة، حيث جاءت فئتا "**أخرى ضمن فئة جرائم الغش والفساد، وتزوير العملات**" بنسبة (2.23%) في "موقع وكالة وفا"، بينما جاءت فئتا "**العنف ضـد الزوجة والتحرش**" بنسـبة (3.01%) في "موقع دنيا الوطن"، فيما لم تحظ بهذه المرتبة أي فئة في "موقع وكالة صفا".

ر-**اختلفت** المواقع الثلاث "موقع وكالة وفا وموقع وكالة صـــفا وموقع دنيا الوطن " في المرتبة العاشرة، حيث جاءت كل من الفئات الآتية: "**خطف والابتزاز**" بنسبة (1.49%) في "موقع وكالة وفا"، بينما جاءت فئة "**الدعارة**" بنسبة (1.67%) في "موقع دنيا الوطن"، فيما لم تحظ بهذه المرتبة أي فئة في "موقع وكالة صفا".

ز-**اختلفت** المواقع الثلاث " موقع وكالة وفا وموقع وكالة صـفا وموقع دنيا الوطن " في المرتبة الحادية عشرة، حيث جاءت الفئات الآتية: "**الإتلاف، المشاجرات العائلية، التخابر، فساد الأدوية، تبديد الثروات، انتهاك البيئة، التهرب الضـــريبي، الرشـــوة، والإهمال الوظيفي الجسيم**" بنسبة (0.74%) في "موقع وكالة وفا"، فيما جاءت الفئات الآتية: "**خطف، غسيل الأموال، وتزوير العملات**" بنســـبة (1.33%) في "موقع دنيا الوطن"، فيما لم تحظى بهذه المرتبة أي فئة في "موقع وكالة صفا".

س-**اختلفت** المواقع الثلاث " موقع وكالة وفا وموقع وكالة صـفا وموقع دنيا الوطن " في المرتبة الثانية عشرة، حيث جاءت الفئات الآتية: "**فساد الأدوية وسرقة البيانات والأخطاء الطبية**" بنســبة (0.66%) في "موقع دنيا الوطن"، ولم يحظ موقعا: "موقع وكالة وفا" و"موقع وكالة صفا" على أي نسبة في هذه المرتبة.

ش-**اختلفت** المواقع الثلاث " موقع وكالة وفا وموقع وكالة صـفا وموقع دنيا الوطن " في المرتبة الثالثة عشـر، حيث جاءت الفئات الآتية: "**أخرى ضمن فئة جرائم ضد الأشخاص، وتبديد الثروات**" بنســبة (0.33%) في "موقع دنيا الوطن"، ولم تحظ أي فئة على هذه المرتبة في موقعي "موقع وكالة صفا" و"موقع وكالة وفا".

مع الإشـارة إلى أن كل من الفئات الآتية لم تحظ بأي نسـب تذكر في مواقع الدراسـة الثلاث: "**النصب، أخرى ضمن فئة جرائم ضد الأسرة، نشر الإشاعات، أخرى ضمن فئة الجرائم الجنسية، فساد المبيدات الحشرية، الصيد الجائر، أخرى ضمن فئة الجرائم ضد المنشآت الحيوية، وصناعة مواد إباحية، إنشاء الحسابات الوهمية، التنصت والمضايقات، القرصنة الإلكترونية، أخرى ضمن فئة لجرائم المعلوماتية، التلاعب في الميزان والأسعار، أخرى ضمن الجرائم الاقتصـــادية، الاختلاس، أخرى ضـــمن الجرائم الوظيفية، وجرائم أخرى، وفئة الجرائم الدينية وما ينبثق عنها من فئات فرعية**".

رابعًا: المصادر الأولية التي اعتمدت عليها مواقع عينة الدراسة في الحصول على مادتها الخبرية بما يخص موضوعات وقضايا الجريمة:

يبين الجدول التالي تكرار ونسب مصادر المعلومة الأولية التي اعتمدت عليها مواقع عينة الدراسة التي تم تناولها في الحصول على مادتها الصحفية بما يخص الجريمة كالآتي:

جدول رقم (3.4): يوضح مصدر المعلومة الأولية التي اعتمدت عليها مواقع الدراسة فيما يخص قضايا الجريمة

المواقع / المصادر الأولية		وكالة وفا		وكالة صفا		موقع دنيا الوطن		الاتجاه العام	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
رسمية	فلسطيني	90	%70.3	36	%61.01	59	%19.73	185	%38.06
	عربي وإسلامي	5	%3.90	6	%10.16	68	%22.74	79	%16.25
	دولي	20	%15.62	13	%22.03	25	%8.36	58	%11.93
غير رسمية	فلسطيني	13	%10.15	4	%6.77	33	%11.03	50	%10.28
	عربي وإسلامي	0	%0	0	%0	67	%22.40	67	%13.78
	دولي	0	%0	0	%0	47	%15.71	47	%9.67
أخرى		0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
المجموع		128	%100	59	%100	299	%100	486	%100

وبتحليل بيانات الجدول السابق رقم (3.4) يتبين الآتي:

1- الاتجاه العام لفئة مصدر المعلومة الأولية في مواقع الدراسة:

جاءت في المرتبة الأولى فئة " **شخصيات فلسطينية رسمية**" بنسبة (38.06%) بواقع(185) تكرارًا، وجاءت في المرتبة الثانية فئة "**شخصيات عربية وإسلامية رسمية**" بنسبة (16.25%) بواقع(79) تكرارًا، وفي المرتبة الثالثة جاءت فئة "**شخصيات عربية وإسلامية غير رسمية**" بنسبة (13.78%) بواقع(67) تكرارًا، تلتها في المرتبة الرابعة فئة " **شخصيات دولية رسمية**" بنسبة (11.93%) بواقع(85) تكرارًا، ثم في المرتبة الخامسة جاءت فئة "**شخصيات فلسطينية غير رسمية**" بنسبة (10.28%) بواقع(50) تكرارًا، جاءت في المرتبة السادسة والأخيرة فئة " **شخصيات دولية غير رسمية**" بنسبة (9.67%) بواقع(47) تكرارًا.

2- مصدر المعلومة الأولية على مستوى كل موقع:

أ- وكالة وفا:

تصدرت المرتبة الأولى فئة " **شخصيات فلسطينية رسمية**" بنسبة (70.3%) بواقع(90) تكرارًا، تلاها في المرتبة الثانية فئة " **شخصيات دولية رسمية**" بنسبة (15.62%) بواقع(20) تكرارًا،

ومن ثم المرتبة الثالثة جاءت فئة "**شخصيات فلسطينية غير رسمية**" بنسبة (10.15%) بواقع(13) تكرارًا، جاءت في المرتبة الرابعة والأخيرة فئة "**شخصيات عربية وإسلامية رسمية**" بنسبة (3.90%) بواقع(5) تكرارات.

ب-وكالة صفا:

جاءت في المرتبة الأولى فئة " **شخصيات فلسطينية رسمية**" بنسبة (61.01%) بواقع(36) تكرارًا، بينما جاءت في المرتبة الثانية فئة " **شخصيات دولية رسمية**" بنسبة (22.03%) بواقع(13) تكرارًا، أما المرتبة الثالثة فجاءت فئة "**شخصيات عربية وإسلامية رسمية**" بنسبة (10.16%) بواقع(6) تكرارات، بينما المرتبة الرابعة والأخيرة جاءت فئة "**شخصيات فلسطينية غير رسمية**" بنسبة (6.77%) بواقع(4) تكرارات.

ت-موقع دنيا الوطن:

تصدرت فئة "**شخصيات عربية وإسلامية رسمية**" المرتبة الأولى بنسبة (22.74%) بواقع(68) تكرارًا، تلاها فئة "**شخصيات عربية وإسلامية غير رسمية**" في المرتبة الثانية بنسبة (22.40%) بواقع(67) تكرارًا، وجاءت في المرتبة الثالثة " **شخصيات فلسطينية رسمية**" بنسبة (19.73%) بواقع(59) تكرارًا، وجاءت في المرتبة الرابعة فئة " **شخصيات دولية غير رسمية**" بنسبة (15.71%) بواقع(47) تكرارًا، بينما في المرتبة الخامسة جاءت فئة "**شخصيات فلسطينية غير رسمية**" بنسبة (11.03%) بواقع(33) تكرارًا، وفي المرتبة السادسة والأخيرة جاءت فئة " **شخصيات دولية رسمية**" بنسبة (8.36%) بواقع(25) تكرارًا.

3- أوجه الاتفاق والاختلاف بين مواقع الدراسة:

أ- **اتفق** موقعا "موقع وكالة وفا، موقع وكالة صفا" في المرتبة الأولى حيث جاءت "**شخصيات فلسطينية رسمية**" بنسبة (70.3%) "لموقع وكالة وفا"، مقابل (61.01%) "لموقع وكالة صفا"، واختلفت مع "موقع دنيا الوطن" حيث جاءت فئة "**شخصيات عربية وإسلامية رسمية**" بنسبة (22.74%).

ب- **اتفق** موقعا "موقع وكالة وفا، موقع وكالة صفا" في المرتبة الثانية حيث جاءت "**شخصيات دولية رسمية**" بنسبة (15.62%) "لموقع وكالة وفا"، مقابل (22.03%) "لموقع وكالة صفا"، واختلفت مع "موقع دنيا الوطن" حيث جاءت فئة "**شخصيات عربية وإسلامية غير رسمية**" بنسبة (40 .22%).

ت- **اختلفت** المواقع الثلاث "موقع وكالة وفا، موقع وكالة صفا، موقع دنيا الوطن" في المرتبة الثالثة بحيث جاءت "**شخصيات فلسطينية غير رسمية**" بنسبة (10.15%) في "موقع وكالة وفا"، بينما جاءت "**شخصيات عربية وإسلامية رسمية**" بنسبة (10.16%) في "موقع وكالة صفا"، أما "موقع دنيا الوطن" فجاءت "**شخصيات فلسطينية رسمية**" بنسبة (19.73%).

ث- **اختلفت** المواقع الثلاث "موقع وكالة وفا، موقع وكالة صفا، موقع دنيا الوطن" في المرتبة الرابعة بحيث جاءت "**شخصيات عربية وإسلامية رسمية**" بنسبة (3.90%) في "موقع وكالة وفا"، بينما جاءت "**شخصيات فلسطينية غير رسمية**" بنسبة (6.77%) في "موقع وكالة صفا"، أما "موقع دنيا الوطن" فجاءت "**شخصيات دولية غير رسمية**" بنسبة (15.71%).

ج- **اختلفت** المواقع الثلاث "موقع وكالة وفا، موقع وكالة صفا، موقع دنيا الوطن" في المرتبة الخامسة بحيث جاءت "**شخصيات فلسطينية غير رسمية**" بنسبة (11.03%) في "موقع دنيا الوطن"، فيما لم تحتل أي فئة هذه المرتبة في موقعي "وكالة وفا ووكالة صفا".

ح- **اختلفت** المواقع الثلاث "موقع وكالة وفا، موقع وكالة صفا، موقع دنيا الوطن" في المرتبة الخامسة بحيث جاءت "**شخصيات دولية رسمية**" بنسبة (8.36%) في "موقع دنيا الوطن"، فيما لم تحتل أي فئة هذه المرتبة في موقعي "وكالة وفا ووكالة صفا".

خامسًا: المصادر الإعلامية التي اعتمدت عليها مواقع عينة الدراسة في الحصول على مادتها الخبرية بما يخص موضوعات وقضايا الجريمة:

يبين الجدول التالي تكرار ونسب مصادر المعلومة الأولية التي اعتمدت عليها مواقع عينة الدراسة التي تم تناولها في الحصول على مادتها الصحفية بما يخص الجريمة كالآتي:

جدول رقم (3.5): يوضح المصادر الإعلامية التي اعتمدت عليها مواقع عينة الدراسة عند تناولها لقضايا وموضوعات الجريمة:

المواقع / المصادر الإعلامية			وكالة وفا		وكالة صفا		موقع دنيا الوطن		الاتجاه العام	
			ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مصادر ذاتية	مراسل		5	%3.90	19	%32.20	43	%14.38	67	%13.78
	مندوب		103	%80.46	20	%33.89	40	%13.37	163	%33.53
	محرر		0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
المصادر الخارجية	وكالات	محلية	1	%0.78	0	%0	4	%1.33	5	%1.02
		إقليمية	2	%1.56	0	%0	7	%2.34	9	%1.85
		عالمية	5	%3.90	0	%0	2	%0.66	7	%1.44
		أخرى	0	%0	0	%0	1	%0.33	1	%0.20
	صحف	محلية	0	%0	0	%0	4	%1.33	4	%0.82
		إقليمية	0	%0	2	%3.30	26	%8.69	28	%5.76
		عالمية	0	%0	9	%15.25	26	%8.69	35	%7.20
		أخرى	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
	الإذاعات	محلية	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
		إقليمية	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
		عالمية	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
		أخرى	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
	فضائيات	محلية	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
		إقليمية	0	%0	2	%3.30	2	%0.66	4	%0.82
		عالمية	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
		أخرى	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
مواقع إلكترونية			1	%0.78	5	%8.47	44	%14.71	50	%10.28
وسائل التواصل الاجتماعي			0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
متعددة المَصادر			11	%8.59	2	%3.30	100	%33.44	113	%23.25
بدون مصدر			0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
أخرى			0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
المجموع			128	%100	59	%100	299	%100	486	%100

وبتحليل بيانات الجدول السابق رقم (3.5) يتبين الآتي:

1- الاتجاه العام لفئة المصادر الإعلامية في مواقع الدراسة:

تصـدرت المرتبة الأولى فئة مصـادر ذاتية "**مندوب**" بنسـبة (33.53%) بواقع(163) تكرارًا، جاءت في المرتبة الثانية فئة "**متعدد المصـادر**" بنسـبة (23.25%) بواقع(91) تكرارًا، جاءت في المرتبة الثالثة مصـادر ذاتية "**مراسـل**" بنسـبة (13.78%) بواقع(67) تكرارًا، جاءت في المرتبة الرابعة فئة "**مواقع إلكترونيـة** " بنسـبة (10.28%) بواقع(50) تكرارًا، وجاءت في

المرتبة الخامسة فئة "**صحف عالمية**" بنسبة (7.20%) بواقع(35) تكرارًا، جاءت في المرتبة السادسة فئة "**صحف إقليمية**" بنسبة(5.76%) بواقع(28) تكرارًا، في المرتبة السابعة فئة ""**وكالات إقليمية**" بنسبة (1.85%) بواقع(9) تكرارات، جاءت في المرتبة الثامنة فئة "**وكالات عالمية**" بنسبة (1.44%) بواقع(7) تكرارات ، تلاها في المرتبة التاسعة فئة "**وكالات محلية**" بنسبة(1.02%) بواقع(5) تكرارات، جاءت في المرتبة العاشرة الفئات الآتية: "**صحف محلية، فضائيات إقليمية**" بنسبة (0.82%) بواقع(4) تكرارات، وجاءت في المرتبة الحادية عشرة المرتبة والأخيرة فئة " **وكالات أخرى**" بنسبة (0.20%) بتكرار واحد.

2- المصادر الإعلامية على مستوى كل موقع:

أ- وكالة وفا:

جاءت في المرتبة الأولى مصادر ذاتية فئة "**مندوب**" بنسبة (80.46%) بواقع(103) تكرارًا، جاءت في المرتبة الثانية فئة "**متعددة المصادر**" بنسبة (8.59%) بواقع(11) تكرارًا، تلاها في المرتبة الثالثة كلا من الفئات الآتية: "**مراسل**"، "**وكالات عالمية**" بنسبة (3.90%) بواقع(5) تكرارات، جاءت في المرتبة الرابعة فئة "**وكالات إقليمية**" بنسبة (1.56%) بواقع تكراريين، جاءت في المرتبة الخامسة والأخيرة كلا من الفئات الآتية: "**مواقع إلكترونية** "، "**وكالات محلية**" بنسبة(0.78%) بواقع تكرار واحد.

ب-وكالة صفا:

جاءت في المرتبة الأولى مصادر ذاتية فئة "**مندوب**" بنسبة (33.89%) بواقع(20) تكرارًا، تلاها في المرتبة الثانية "**مراسل**" بنسبة (32.20%) بواقع(19) تكرارًا، وجاءت في المرتبة الثالثة فئة "**صحف عالمية**" بنسبة (15.25%) بواقع(9) تكرارات، وفي المرتبة الرابعة جاءت فئة "**مواقع إلكترونية** " بنسبة (8.47%) بواقع(5) تكرارات، وجاءت في المرتبة الخامسة الفئات الآتية: "**صحف إقليمية**"، "**فضائيات إقليمية**"، "**متعدد المصادر**" بنسبة (3.30%) بواقع تكراريين.

ت-موقع دنيا الوطن:

جاءت في المرتبة الأولى فئة "**متعددة المصادر**" بنسبة (33.44%) بواقع(100) تكرار، جاءت في المرتبة الثانية فئة "**مواقع إلكترونية** " بنسبة (14.71%) بواقع(44) تكرارًا، و في المرتبة الثالثة جاءت فئة "**مراسل**" بنسبة (14.38%) بواقع(43) تكرارًا، تلاها في المرتبة الرابعة فئة "**مندوب**" بنسبة (13.37%) بواقع(40) تكرارًا، وجاءت في المرتبة الخامسة كل من الفئات الآتية: "**صحف إقليمية**"، "**صحف عالمية**" بنسبة (8.69%) بواقع(26) تكرارًا، جاء في المرتبة السادسة فئة "**وكالات**

إقليمية" بنسبة (2.34%) بواقع(7) تكرارات ، وجاءت في المرتبة السابعة الفئات الآتية: "**وكالات محلية**"، "**صحف محلية**" بنسبة (1.33%) بواقع(4) تكرارات، وفي المرتبة الثامنة جاءت الفئات الآتية: "**وكالات عالمية**"، "**فضائيات إقليمية**" بنسبة (0.66%) بواقع تكرارين، وجاءت في المرتبة التاسعة والأخيرة فئة "**وكالات أخرى**" بنسبة (0.33%) بواقع تكرار واحد.

3- أوجه الاتفاق والاختلاف بين مواقع الدراسة:

أ. **اتفقت** مواقع "موقع وكالة وفا وموقع وكالة صفا" في المرتبة الأولى، حيث جاء "**المندوب**" بنسبة (80.46%) في "موقع وكالة وفا"، بينما جاء بنسبة (33.89%) في "موقع وكالة صفا"، و**اختلفت** مع "موقع دنيا الوطن" بحيث جات فئة "**متعدد المصادر**" بنسبة (33.44%).

ب. **اختلفت** مواقع "موقع وكالة وفا، موقع وكالة صفا، وموقع دنيا الوطن" في المرتبة الثانية، حيث جاءت فئة "**متعدد المصادر**" بنسبة (8.59%) في "موقع وكالة وفا"، بينما جاءت "**مراسل**" بنسبة (32.20%) في "موقع وكالة صفا"، فيما جاءت فئة "**مواقع إلكترونية**" بنسبة (14.71%) في "موقع دنيا الوطن".

ت. **اتفق موقعا** "موقع وكالة وفا وموقع دنيا الوطن" في المرتبة الثالثة بشكل جزئي، حيث جاءت فئتا "**مراسل ووكالات عالمية**" بنسبة (3.90%) في "موقع وكالة وفا"، بينما جاء "**مراسل**" فقط في المرتبة ذاتها في "موقع دنيا الوطن" بنسبة (14.38%)، فيما جاءت فئة "**صحف عالمية**" في "موقع وكالة صفا" بنسبة (15.25%).

ث. **اختلفت** مواقع الدراسة "موقع وكالة وفا، موقع وكالة صفا، وموقع دنيا الوطن" في المرتبة الرابعة، حيث جاءت فئة " **وكالات إقليمية**" بنسبة (1.56%) في "موقع وكالة وفا" وجاءت فئة "**مواقع إلكترونية**" بنسبة (8.47%) في "موقع وكالة صفا"، فيما جاءت "**مندوب**" بنسبة (13.37%) في "موقع دنيا الوطن".

ج. **اتفق** موقعا "موقع وكالة صفا وموقع دنيا الوطن" في المرتبة الخامسة بشكل جزئي حيث جاءت فئة "**فضائيات إقليمية**" بنسبة (3.30%) في "موقع وكالة صفا"، وجاءت ذات الفئة بالإضافة إلى "**صحف عالمية**" بنسبة (8.69%) في "موقع دنيا الوطن"، بينما **اختلفت** مع "موقع وكالة وفا" بحيث جاءت الفئات: "**مواقع إلكترونية، وكالات محلية**" بنسبة (0.78%) بينما جاءت الفئات "**متعدد مصدر، صحف إقليمية**" بنسبة (3.30%) في "موقع وكالة صفا" بشكل متكرر في المرتبة ذاتها.

ح. **اختلفت** مواقع الدراسة الثلاث "موقع وكالة وفا، موقع وكالة صفا، وموقع دنيا الوطن" في المرتبة السادسة حيث جاءت "**وكالات إقليمية**" بنسبة (2.34%) في "موقع دنيا الوطن"، فيما لم تحتل أي فئة هذه المرتبة في موقعي "موقع وكالة وفا وموقع وكالة صفا".

خ. **اختلفت** مواقع الدراسة الثلاث "موقع وكالة وفا، موقع وكالة صفا، وموقع دنيا الوطن" في المرتبة السـابعة، حيث جاءت فئتا "**وكالات محلية وصـحف محلية**" بنسـبة (1.33%) في "موقع دنيا الوطن"، فيما لم تحتل أي فئة هذه المرتبة في موقعي "موقع وكالة وفا وموقع وكالة صفا".

د. **اختلفت** مواقع الدراسة الثلاث "موقع وكالة وفا، موقع وكالة صفا، وموقع دنيا الوطن" في المرتبة الثامنة، حيث جاءت فئتا "**وكالات عالمية وفضـائيات إقليمية**" بنسـبة (0.66%) في موقع دنيا الوطن"، فيما لم تحتل أي فئة هذه المرتبة في موقعي "موقع وكالة وفا وموقع وكالة صفا".

ذ. **اختلفت** مواقع الدراســـة الثلاث "موقع وكالة وفا، وموقع وكالة صـــفا، وموقع دنيا الوطن" في المرتبة التاسعة، حيث جاءت فئة "**وكالات أخرى**" بنسبة (0.33%) في "موقع دنيا الوطن"، فيما لم تحتل أي فئة هذه المرتبة في موقعي "موقع وكالة وفا وموقع وكالة صفا".

ر. **اتفقت** مواقع الدراســـة الثلاث في عدم حصـــول الفئات التالية على أية تكرارات تذكر: "**محرر، صـحف أخرى، إذاعات: محلية – إقليمية–عالمية–أخرى، الفضـائيات: محلية–عالمية–أخرى، وسائل التواصل الاجتماعي، بدون مصدر، مصادر أخرى**".

سادسًا: أهداف تقديم المضمون التي اعتمدت عليها مواقع عينة الدراسة في الحصول على مادتها الخبرية بما يخص موضوعات وقضايا الجريمة:

يبين الجدول التالي أهداف تقديم المضمون التي اعتمدت عليها مواقع عينة الدراسة في مادتها الصحفية بما يخص قضايا وموضوعات الجريمة في المدة الزمنية المحددة كالآتي:

جدول رقم (3.6): أهداف تقديم مضمون قضايا وموضوعات الجريمة التي اتبعتها مواقع عينة الدراسة

المواقع / هدف النشر	وكالة وفا		وكالة صفا		موقع دنيا الوطن		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
هدف الإثارة والتَّشويق	0	%0	5	%8.47	177	%59.1	128	%37.33
هدف وقائي علاجي	12	%9.37	0	%0	10	%3.34	22	%4.52
هدف الإعلام والإخبار	111	%86.71	54	91.52	112	%37.45	277	%56.99
أخرى	5	%3.90	0	%0	0	%0	5	%1.02
المجموع	128	%100	59	%100	299	%100	486	%100

وبتحليل بيانات الجدول السابق رقم (3.6) يتبين الآتي:

1- الاتجاه العام لأهداف تقديم مضمون قضايا وموضوعات الجريمة في مواقع الدراسة:

جاء في المرتبة الأولى "**هدف الإعلام والإخبار**" بنسبة (56.99%) بواقع(277) تكرارًا، وجاء في المرتبة الثانية "**هدف الاثارة والتشـويق**" بنسـبة (37.33%) بواقع(128) تكرارًا، تلاه في المرتبة الثالثة "**هدف وقائي علاجي**" بنسـبة (4.52%) بواقع(22) تكرارًا، أما المرتبة الرابعة والأخيرة جاء "**أخرى**" بنسبة (1.02%) بواقع(5) تكرارات.

2- أهداف تقديم مضمون قضايا وموضوعات الجريمة على مستوى كل موقع:

أ- وكالة وفا:

جاء في المرتبة الأولى "**هدف الإعلام والإخبار**" بنسـبة (86.71%) بواقع(111) تكرارًا، تلاه في المرتبة الثانية "**هدف وقائي علاجي**" بنسـبة (9.37%) بواقع(12) تكرارًا، أما في المرتبة الثالثة والأخيرة جاء "**أخرى**" بنسبة (3.90%) بواقع(5) تكرارات.

ب-وكالة صفا:

جاء في المرتبة الأولى "**هدف الإعلام والإخبار**" بنسـبة (91.52%) بواقع(54) تكرارًا، جاء في المرتبة الثانية "**هدف الاثارة والتشويق**" بنسبة (8.47%) بواقع(5) تكرارات.

ت-موقع دنيا الوطن:

جاء في المرتبة الأولى "**هدف الاثارة والتشـويق**" بنسـبة (59.1%) بواقع(177) تكرارًا، تلاه في المرتبة الثانية "**هدف الإعلام والإخبار**" بنسـبة (37.45%) بواقع(112) تكرارًا، أما في المرتبة الثالثة والأخيرة جاء "**هدف وقائي علاجي**" بنسبة (3.34%) بواقع(10) تكرارات.

3- أوجه الاتفاق والاختلاف بين مواقع الدراسة:

أ. **اتفق** موقعي "موقع وكالة وفا وموقع وكالة صفا" في المرتبة الأولى، حيث جاء هدف "**الإعلام والإخبار**" بنسـبة (86.71%) في "موقع وكالة وفا"، بينما جاء بنسـبة (91.52%) في "موقع وكالة صفا"، فيما جاء هدف "**الإثارة والتشويق**" بنسبة (59.1%) في "موقع دنيا الوطن".

ب. **اختلفت** مواقع الدراسة الثلاث "موقع وكالة وفا، موقع وكالة صفا، موقع دنيا الوطن" في المرتبة الثانية، حيث جاء هدف "**وقائي علاجي**" بنسـبة (9.37%) في "موقع وكالة وفا"، فيما جاء هدف "**الإثارة والتشـويق**" بنسـبة (8.47%) في "موقع وكالة صـفا"، فيما جاء هدف "**الإعلام والإخبار**" بنسبة (37.45%) في "موقع دنيا الوطن".

ت. اختلفت مواقع الدراســـة الثلاث "موقع وكالة وفا، وموقع كالة صـــفا، وموقع دنيا الوطن" في المرتبة الثالثة، حيث جاءت أهداف "**أخرى**" بنسـبة (3.90%) في "وكالة وفا"، فيما جاء هدف "**وقائي علاجي**" بنسبة (3.34%).

سابعًا: النطاقات الجغرافية لموضوعات وقضايا الجريمة في مواقع الدراسة عينة الدراسة:

يبين الجدول الآتي النطاقات الجغرافية لتغطية قضايا وموضوعات الجريمة التي تم تناولها في مواقع عينة الدراسـة في المدة الزمنية المحددة، ويسـاعد في التعرف على ترتيب أولويات هذه القضـايا بالنطاقات الجغرافية المختلفة، وكانت النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم (3.7): يوضح النطاق الجغرافي لقضايا وموضوعات الجريمة في مواقع عينة الدراسة

المواقع / النطاق الجغرافي		وكالة وفا		وكالة صفا		موقع دنيا الوطن		الاتجاه العام	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
النطاق المحلي	قطاع غزة	14	%10.93	25	%42.37	40	%13.37	79	%16.25
	الضفة الغربية	74	%57.81	12	%20.33	50	%16.72	136	%27.98
	القدس المحتلة	5	%3.90	0	%0	0	%0	5	%1.02
	الأراضي المحتلة عام48	10	%7.81	4	%6.77	2	%0.66	16	%3.29
النطاق العربي والإسلامي		5	%3.90	5	%8.47	135	%45.15	145	%29.83
النطاق الدولي		20	%15.62	13	%22.03	72	%24.08	105	%21.60
المجموع		128	%100	59	%100	299	%100	486	%100

وبتحليل بيانات الجدول السابق رقم (3.7) يتبين الآتي:

1- الاتجاه العام لفئة النطاق الجغرافية في مواقع الدراسة:

جاءت في المرتبة الأولى فئة "**النطاق العربي والإســـلامي**" بنســـبة (29.83%) بواقع(145) تكرارًا، تلاه في المرتبة الثانية فئة "**النطاق المحلي (الضـــفة الغربية)**" بنســـبة (27.98%) بواقع(136) تكرارًا، وجاءت في المرتبة الثالثة فئة "**النطاق الدولي**" بنســـبة (21.60%) بواقع(105) تكرارات، أما في المرتبة الرابعة جاءت فئة "**النطاق المحلي (قطاع غزة)**" بنسـبة (16.25%) بواقع(79) تكرارًا، وجاءت في المرتبة الخامسـة فئة "**النطاق المحلي (الأراضـي المحتلة 48)**" بنسـبة (3.29%) بواقع(16) تكرارًا، وجاء ت في المرتبة السـادسـة والأخيرة فئة "**النطاق المحلي (القدس المحتلة)**" بنسبة (1.02%) بواقع(5) تكرارات.

2- النطاق الجغرافي على مستوى كل موقع:

أ- وكالة وفا:

جاءت في المرتبة الأولى فئة "**النطاق المحلي (الضـــفة الغربية)**" بنســـبة (57.81%) بواقع(74) تكرارًا، وجاءت في المرتبة الثانية فئة "**النطاق الدولي**" بنســـبة (15.62%) بواقع(20) تكرارًا، احتلت فئة "**النطاق المحلي (قطاع غزة)**" المرتبة الثالثة بنسـبة (10.93%) بواقع(14) تكرارًا، وجاءت في المرتبة الرابعة فئة "**النطاق المحلي (الأراضي المحتلة 48)**" بنسبة (7.81%) بواقع(10) تكرارات، تلاها في المرتبـة الخـامســـة والأخيرة كـل من الفئـات الآتيـة: "**النطـاق المحلي (القـدس المحتلة)**"، "**النطاق العربي والإسلامي**" بنسبة (3.90%) بواقع (5) تكرارات كل منهما على حدة.

ب- وكالة صفا:

جـاءت في المرتبـة الأولى فئـة "**النطـاق المحلي (قطـاع غزة)**" بنســـبـة (42.37%) بواقع(25) تكرارًا، تلاها في المرتبة الثانية فئة "**النطاق الدولي**" بنســـبة (22.03%) بواقع(13) تكرارًا، جاءت في المرتبة الثالثة فئة "**النطاق المحلي (الضـــفة الغربيـة)**" بنســـبة (20.33%) بواقع(12) تكرارًا، وفي المرتبة الرابعة جاءت فئة "**النطاق العربي والإســـلامي**" بنســـبة (8.47%) بواقع(5) تكرارات، وجاءت في المرتبة الخامســـة والأخيرة فئة "**النطاق المحلي (الأراضـــي المحتلة 48)**" بنسبة (6.77%) بواقع(4) تكرارات.

ت-موقع دنيا الوطن:

جاءت في المرتبـة الأولى فئـة "**النطـاق العربي والإســـلامي**" بنســـبـة (45.15%) بواقع(135) تكرارًا، جاء في المرتبة الثانية "**النطاق الدولي**" بنسـبة (24.08%) بواقع(72) تكرارًا، تلاها في المرتبة الثالثة فئة "**النطاق المحلي (الضـــفة الغربية)**" بنســـبة (16.72%) بواقع(50) تكرارًا، وجاءت في المرتبة الرابعة فئة "**النطاق المحلي (قطاع غزة)**" بنسبة (13.37%) بواقع(40) تكرارًا، أما في المرتبة الخامسة والأخيرة جاءت فئة "**النطاق المحلي (الأراضي المحتلة 48)**" بنسبة (0.66%) بواقع تكراريين.

3- أوجه الاتفاق والاختلاف بين مواقع الدراسة:

أ. **اختلفت** مواقع الدراســـة الثلاث "موقع وكالة وفا، وموقع وكالة صـــفا، وموقع دنيا الوطن" في المرتبة الأولى، حيث جاءت فئة "**النطاق المحلي (الضـــفة الغربية)**" بنســـبة (57.81%) في "موقع وكالة وفا"، فيما جاءت فئة "**النطاق محلي (قطاع غزة)**" نســـبة (42.37%) في " موقع وكالة صفا"، وجاءت فئة "**نطاق عربي وإسلامي**" بنسبة (45.15%).

ب. **اتفقت** مواقع الدراسة الثلاث "موقع وكالة وفا، وموقع وكالة صفا، وموقع دنيا الوطن" في المرتبة الثانية، حيث جاءت فئة "**النطاق الدولي**" وذلك بنسبة (15.62%) في "موقع وكالة وفا"، وبنسبة (22.03%) في "موقع وكالة صفا"، وبنسبة (24.08%) في "موقع دنيا الوطن".

ت. **اتفق** موقعا "موقع وكالة صـــفا وموقع دنيا الوطن" في المرتبة الثالثة، حيث جاءت فئة "**النطاق المحلي (الضفة الغربية)**" وذلك بنسبة (20.33%) في "موقع وكالة صفا"، وبنسبة (16.72%) في "موقع دنيا الوطن"، أما "موقع وكالة وفا" فقد جاءت بها فئة "**النطاق المحلي (قطاع غزة)**" في المرتبة الثالثة بنسبة (10.93%).

ث. **اختلفت** مواقع الدراســـة الثلاث "موقع وكالة وفا، موقع وكالة صـــفا، دنيا الوطن" في المرتبة الرابعة، حيث جاءت فئة "**النطاق المحلي (الأراضـي المحتلة عام 48)**" بنسـبة (7.81%) في "موقع وكالة وفا"، فيما جاءت فئة "**نطاق عربي وإســلامي**" بنســبة (8.47%) في "موقع وكالة صفا"، فيما جاءت فئة "**النطاق المحلي (قطاع غزة)**" بنسبة (13.37%) في "موقع دنيا الوطن".

ج. **اتفق** موقعي "موقع وكالة صـــفا وموقع دنيا الوطن" في المرتبة الخامســـة، حيث جاءت فئة "**النطاق المحلي (الأراضـي المحتلة 48)**" بنسـبة (6.77%) في "موقع وكالة صـفا"، وبنسـبة (0.66%) في "موقع دنيا الوطن" فيما جاءت فئتي "**النطاق المحلي (القدس المحتلة)**"، و"**نطاق عربي وإسلامي**" بنسبة (3.90%) في "موقع وكالة وفا".

ثامنًا: دوافع ارتكاب موضوعات وقضايا الجريمة في مواقع الدراسة عينة الدراسة:

يبين الجدول التالي دوافع ارتكاب الجريمة التي ظهرت في المواد الخبرية في مواقع عينة الدراسة في المدة الزمنية المحددة، وكانت على النحو الآتي:

جدول رقم (3.8): يوضح دوافع ارتكاب الجريمة المستخدمة في مواقع عينة الدراسة

المواقع / دوافع ارتكاب الجريمة	وكالة وفا		وكالة صفا		موقع دنيا الوطن		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
دوافع ذاتية	13	%10.15	0	%0	72	%24.08	85	%17.48
دوافع اجتماعية	12	%9.37	20	%33.89	120	%40.13	152	%31.27
دوافع سياسية	19	%14.84	7	%11.86	5	%1.67	31	%6.37
دوافع دينية	0	%0	3	%5.08	10	%3.34	13	%2.67
دوافع اقتصادية	35	%27.03	26	%44.06	70	%23.41	131	%28.95
بدون دوافع	44	%34.37	3	%5.08	20	%6.68	67	%13.78
أخرى	5	%3.90	0	%0	2	%0.66	7	%1.44
المجموع	128	%100	59	%100	299	%100	486	%100

وبتحليل بيانات الجدول السابق رقم (3.8) يتبين الآتي:

1- الاتجاه العام لفئة دوافع ارتكاب الجريمة المستخدمة في مواقع الدراسة:

جاءت في المرتبة الأولى فئة "**دوافع اجتماعية**" بنسبة (31.27%) بواقع(152) تكرارًا، وجاءت في المرتبة الثانية فئة "**دوافع اقتصادية**" بنسبة (28.95%) بواقع(131) تكرارًا، تلاها في المرتبة الثالثة فئة "**دوافع ذاتية**" بنسبة (17.48%) بواقع(85) تكرارًا، وفي المرتبة الرابعة جاءت فئة "**بدون دوافع**" بنسبة (13.78%) بواقع(67) تكرارًا، وجاءت في المرتبة الخامسة فئة "**دوافع سياسية**" بنسبة (6.37%) بواقع(31) تكرارًا، تلاه في المرتبة السادسة فئة "**دوافع دينية**" بنسبة (2.67%) بواقع(13) تكرارًا، وجاءت في المرتبة السابعة والأخيرة فئة "**أخرى**" بنسبة (1.44%) بواقع(7) تكرارات.

2- فئة دوافع ارتكاب الجريمة المستخدمة على مستوى كل موقع:

أ- وكالة وفا:

جاءت في المرتبة الأولى فئة "**بدون دوافع**" بنسبة (34.37%) بواقع(44) تكرارًا، جاءت في المرتبة الثانية فئة "**دوافع اقتصادية**" بنسبة (27.03%) بواقع(35) تكرارًا، أما في المرتبة الثالثة **جاءت** فئة "**دوافع سياسية**" بنسبة (14.84%) بواقع(19) تكرارًا، تلاها في المرتبة الرابعة فئة "**دوافع ذاتية**" بنسبة (10.15%) بواقع(13) تكرارًا، احتلت فئة "**دوافع اجتماعية**" المرتبة الخامسة بنسبة (9.37%) بواقع(12) تكرارًا، أما في المرتبة السادسة والأخيرة جاءت فئة "**أخرى**" بنسبة (3.90%) بواقع(5) تكرارات.

ب-وكالة صفا:

جاءت في المرتبة الأولى فئة "**دوافع اقتصادية**" بنسبة (44.06%) بواقع(26) تكرارًا، جاءت في المرتبة الثانية "**دوافع اجتماعية**" بنسبة (33.89%) بواقع(20) تكرارًا، تلاها في المرتبة الثالثة "**دوافع سياسية**" بنسبة (11.86%) بواقع(7) تكرارات، جاء في المرتبة الرابعة كلًا من "**دوافع دينية**"، "**بدون دوافع**" بنسبة (5.08%) بواقع(3) تكرارات.

ت-موقع دنيا الوطن:

جاءت في المرتبة الأولى فئة "**دوافع اجتماعية**" بنسبة (40.13%) بواقع(120) تكرارًا، جاءت في المرتبة الثانية فئة "**دوافع ذاتية**" بنسبة (24.08%) بواقع(72) تكرارًا، وفي المرتبة الثالثة فئة "**دوافع اقتصادية**" بنسبة (23.41%) بواقع(70) تكرارًا، وجاءت في المرتبة الرابعة فئة "**بدون**

دوافع" بنسبة (6.68%) بواقع(20) تكرارًا، تلاها في المرتبة الخامسة فئة "**دوافع دينية**" بنسبة (3.34%) بواقع(10) تكرارات، وجاءت في المرتبة السادسة فئة "**دوافع سياسية**" بنسبة (1.67%) بواقع(5) تكرارات، أما في المرتبة السادسة والأخيرة جاءت فئة "**أخرى**" بنسبة (0.66%) بواقع تكراريين.

3- أوجه الاتفاق والاختلاف بين مواقع الدراسة:

أ. **اختلفت** مواقع الدراسة الثلاث "موقع وكالة وفا، موقع وكالة صفا، موقع دنيا الوطن" في المرتبة الأولى، حيث جاءت فئة "**بدون دوافع**" بنسبة (34.37%) في "موقع وكالة وفا"، وجاءت فئة "**دوافع اقتصادية**" بنسبة (44.06%) في "موقع وكالة صفا"، فيما جاءت فئة "**دوافع اجتماعية**" بنسبة (40.13%) في "موقع دنيا الوطن".

ب. **اختلفت** مواقع الدراسة الثلاث "موقع وكالة وفا، موقع وكالة صفا، وموقع دنيا الوطن" في المرتبة الثانية، حيث جاءت فئة "**دوافع اقتصادية**" بنسبة (27.03%) في "موقع وكالة وفا"، بينما جاءت فئة "**دوافع اجتماعية**" بنسبة (33.89%) في "موقع وكالة صفا"، فيما جاءت فئة "**دوافع ذاتية**" بنسبة (24.08%) في "موقع دنيا الوطن".

ت. **اتفق** موقعي "موقع وكالة وفا ووقع وكالة صفا" في المرتبة الثالثة، حيث جاءت فئة "**دوافع سياسية**" بنسبة (14.84%) في "موقع وكالة وفا"، وبنسبة (11.86%) في "موقع وكالة صفا"، بينما جاءت فئة "**دوافع اقتصادية**" بنسبة (23.41%) في "موقع دنيا الوطن".

ث. **اتفق** موقعي "وكالة صفا ودنيا الوطن" في المرتبة الرابعة بشكلٍ جزئي الرابعة، حيث جاءت فئة "**بدون دوافع**" بنسبة (6.68%) في "موقع دنيا الوطن" وبنسبة (5.08%) في "موقع وكالة صفا" التي احتلت به فئة "**دوافع دينية**" أيضًا نفس المرتبة والنسبة، فيما جاءت فئة "**دوافع ذاتية**" بنسبة (10.15%) في "موقع وكالة وفا".

ج. **اختلفت** مواقع الدراسة الثلاث "موقع وكالة وفا، موقع وكالة صفا، موقع دنيا الوطن" في المرتبة الخامسة، حيث جاءت فئة "**دوافع اجتماعية**" بنسبة (9.37%) في "موقع وكالة وفا"، بينما جاءت فئة "**دوافع دينية**" بنسبة (3.34%) في "موقع دنيا الوطن"، فيما لم تحتل أي فئة هذه المرتبة في "موقع وكالة صفا".

ح. **اختلفت** مواقع الدراسة الثلاث "موقع وكالة وفا، موقع وكالة صفا، موقع دنيا الوطن" في المرتبة السادسة، حيث جاءت فئة "**دوافع أخرى**" بنسبة (3.90%) في "موقع وكالة وفا"، وفئة "**دوافع سياسية**" بنسبة (1.67%) في "موقع دنيا الوطن"، فيما لم تحتل أي فئة هذه المرتبة في "موقع وكالة صفا".

خ. **اختلفت** مواقع الدراسة الثلاث "موقع وكالة وفا، موقع وكالة صفا، موقع دنيا الوطن" في المرتبة السابعة، حيث جاءت فئة "**دوافع أخرى**" بنسبة (0.66%) في "موقع دنيا الوطن"، فيما لم تأتِ أي فئة ضمن هذه المرتبة في كل من موقعي "موقع وكالة وفا، موقع وكالة صفا".

المبحث الثاني

السمات العامة لشكل معالجة المواقع الفلسطينية الإلكترونية عينة الدراسة لقضايا وموضوعات الجريمة

يهدف هذا المبحث إلى الكشف عن السمات العامة لشكل المعالجة الصحفية لقضايا وموضوعات الجريمة في المواقع الفلسطينية الإلكترونية الاخبارية عينة الدراسة **(موقع وكالة وفا، موقع وكالة صفا، موقع دنيا الوطن)**، وذلك من خلال معرفة الفنون الصحفية المستخدمة في معالجة الموضوعات وعناصر الإبراز والتدعيم والخدمات التفاعلية المستخدمة في تلك المواقع.

أولاً: الفنون الصحفية لقضايا وموضوعات الجريمة المستخدمة في مواقع عينة الدراسة

يبين الجدول التالي تكرارات ونسب الأشكال الصحفية المستخدمة في معالجة قضايا وموضوعات الجريمة التي تم تناولها في مواقع عينة الدراسة، للتعرف على مدى اهتمام المواقع باستخدام الأشكال الصحفية المختلفة أثناء تناولها للمواد الخبرية الخاصة بالجريمة خلال المدة الزمنية المحددة للدراسة، وكانت النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم (3.9): يوضح الفنون الصحفية لقضايا موضوعات الجريمة المستخدمة في مواقع عينة الدراسة

المواقع / الفنون الصحفية	وكالة وفا		وكالة صفا		موقع دنيا الوطن		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
خبر صحفي	118	%92.18	59	%100	240	%80.26	417	%85.80
تقرير صحفي	10	%7.81	0	%0	51	%17.05	61	%12.55
مقال صحفي	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
حديث صحفي	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
تحقيق صحفي	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
قصة خبرية	0	%0	0	%0	8	%2.67	8	%1.64
الكاريكاتير	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
المجموع	128	%100	59	%100	299	%100	486	%100

وبتحليل بيانات الجدول السابق رقم (3.9) يتبين الآتي:

1- الاتجاه العام لفئة الفنون الصحفية لقضايا الجريمة في مواقع الدراسة:

جاء في المرتبة الأولى فن " **خبر صحفي**" بنسبة (85.80%) بواقع(417) تكرارًا، وجاء في المرتبة الثانية فن "**تقرير صـــحفي**" بنســبة (12.55%) بواقع(61) تكرارًا، بينما في المرتبة الثالثة والأخيرة جاء فن "**قصة خبرية**" بنسبة (1.64%) بواقع(8) تكرارات.

2- الفنون الصحفية لقضايا الجريمة على مستوى كل موقع:

أ- وكالة وفا:

جاء في المرتبة الأولى فن "**خبر صـــحفي**" بنســبة (92.18%) بواقع(118) تكرارًا، جاء في المرتبة الثانية فن "**تقرير صحفي**" بنسبة (7.81%) بواقع(10) تكرارات.

ب-وكالة صفا:

جاء في المرتبة الأولى والأخيرة فن " **خبر صحفي**" بنسبة (100%) بواقع (59) تكرارًا.

ت- موقع دنيا الوطن:

جاء في المرتبة الأولى فن "**خبر صـــحفي**" بنســبة (80.26%) بواقع(240) تكرارًا، جاء في المرتبة الثانية فن "**تقرير صـــحفي**" بنســبة (17.05%) بواقع(51) تكرارًا، جاء في المرتبة الثالثة فن "**قصة خبرية**" بنسبة (2.67%) بواقع(8) تكرارات.

3- أوجه الاتفاق والاختلاف بين مواقع الدراسة:

أ. **اتفقت** مواقع الدراســة الثلاث "موقع وكالة وفا، موقع وكالة صــفا، موقع دنيا الوطن" في المرتبة الأولى، حيث جاءت فن "**الخبر الصــحفي**" بنســبة (92.18%) في "موقع وكالة وفا"، وبنســبة (100%) في "موقع وكالة صفا"، فيما جاء بنسبة (80.26%) في "موقع دنيا الوطن".

ب. **اتفقت** موقعي "موقع وكالة وفا، موقع دنيا الوطن" في المرتبة الثانية، حيث جاء فن "**التقرير الصحفي**" بنسبة (7.81%) في "موقع وكالة وفا"، وبنسبة (17.05%) في "موقع دنيا الوطن".

ت. **اختلفت** مواقع الدراسة الثلاث "موقع وكالة وفا، موقع وكالة صفا، موقع دنيا الوطن" في المرتبة الثالثة، حيث جاءت فنون "**القصة الخبرية**" بنسبة (2.67%) في "موقع دنيا الوطن"، ولم تحظَ هذه المرتبة على أي نسب في موقعي "موقع وكالة وفا و"موقع وكالة صفا".

ث. **اتفقت** مواقع الدراسة الثلاث "موقع وكالة وفا، موقع وكالة صفا، موقع دنيا الوطن" في غياب أي نسب للفنون التالية: "**المقال الصحفي، الحديث الصحفي، التحقيق الصحفي، والكاريكاتير**".

ثانياً: عناصر الإبراز والعناصر التفاعلية وعناصر التدعيم والوسائط المتعددة التي استخدمت في إبراز المادة الخبرية المتعلقة بقضايا الحصار في المواقع عينة الدراسة

(أ) عناصر الإبراز المرافقة للمادة الخبرية:

يبين الجدول التالي تكرار ونسب عناصر الإبراز المرافقة للمواد الخبرية التي استخدمتها مواقع عينة الدراسة في إبراز القضايا والموضوعات المتعلقة بالجريمة، وجاءت النتائج كالآتي:

جدول رقم (3.10) يوضح عناصر الإبراز التي استخدمت في إبراز المادة الخبرية في مواقع عينة الدراسة

عناصر الإبراز / المواقع		وكالة وفا		وكالة صفا		موقع دنيا الوطن		الاتجاه العام	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الصور	صور شخصية	0	%0	5	%8.47	62	%20.73	67	%12.98
	صورة خبرية	10	%6.32	10	%16.94	68	%22.74	88	%16.45
	صور موضوعية	0	%0	44	%74.57	169	%56.52	213	%41.27
	صور أرشيفية	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
	رسوم وخرائط	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
	لا يوجد صورة	118	%74.68	0	%0	0	%0	118	%22.86
الألوان		30	%18.98	0	%0	0	%0	30	%5.81
أخرى		0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
المجموع		158	%100	59	%100	299	%100	•516	%100

وبتحليل بيانات الجدول السابق رقم (3.10) يتبين الآتي:

1- الاتجاه العام لفئة عناصر الإبراز التي استخدمت في إبراز المادة الخبرية في مواقع الدراسة:

جاءت في المرتبة الأولى فئة "**صور موضوعية**" بنسبة (41.27%) بواقع(213) تكرارًا، جاءت في المرتبة الثانية فئة "**لا يوجد صورة**" بنسبة (22.86%) بواقع(118) تكرارًا، بينما في المرتبة الثالثة جاءت فئة "**صورة خبرية**" بنسبة (16.45%) بواقع(88) تكرارًا، جاءت في المرتبة الرابعة فئة "**صور شخصية**" بنسبة (12.98%) بواقع(67) تكرارًا، تلاها في المرتبة الخامسة والأخيرة فئة "**الألوان**" بنسبة (5.81%) بواقع(30) تكرارًا.

• قد تحتوي عناصر الإبراز على أكثر من عنصر في مواقع عينة الدراسة.

2- موضوعات وقضايا الجريمة على مستوى كل موقع:

أ- وكالة وفا:

جاءت في المرتبة الأولى فئة "**لا يوجد صـورة**" بنسـبة (74.68%) بواقع(118) تكرارًا، بينما في المرتبة الثانية وجاءت فئة "**الألوان**" بنسبة (18.98%) بواقع(30) تكرارًا، تلاها في المرتبة الثالثة والأخيرة فئة "**صورة خبرية**" بنسبة (6.32%) بواقع(10) تكرارات.

ب- وكالة صفا:

جاءت في المرتبة الأولى فئة "**صـور موضـوعية**" بنسـبة (74.57%) بواقع (44) تكرارًا، وجاءت في المرتبة الثانية فئة "**صـورة خبرية**" بنسـبة (16.94%) بواقع (10) تكرارات، تلاها في المرتبة الثالثة والأخيرة فئة "**صور شخصية**" بنسبة (8.47%) بواقع (5) تكرارات.

ت-موقع دنيا الوطن:

جاءت في المرتبة الأولى فئة "**صـور موضـوعية**" بنسـبة (56.52%) بواقع (169) تكرارًا، وجاءت في المرتبة الثانية فئة "**صورة خبرية**" بنسبة (22.74%) بواقع (68) تكرارًا، تلاها في المرتبة الثالثة والأخيرة فئة "**صور شخصية**" بنسبة (20.73%) بواقع (62) تكرارًا.

3- أوجه الاتفاق والاختلاف بين مواقع الدراسة:

أ. **اتفق** موقعا "موقع وكالة صـفا وموقع دنيا الوطن" في المرتبة الأولى، حيث جاءت فئة "**صـور موضـوعية**" بنسـبة (74.57%) في "موقع وكالة صـفا"، وبنسـبة (56.52%) في "موقع دنيا الوطن"، **واختلف** الموقعان مع "موقع وكالة وفا" حيث جاءت فئة "**لا توجد صـورة**" في المرتبة الأولى بنسبة (74.68%).

ب. **اتفق** موقعا "موقع وكالة صـفا وموقع دنيا الوطن" في المرتبة الثانية، حيث جاءت فئة "**صـور خبرية**" بنسبة (16.94%) في "موقع وكالة صفا"، بينما جاءت بنسبة (22.74%) في "موقع دنيا الوطن"، **واختلف** الموقعان مع "موقع وكالـة وفا" حيث جاءت "**فئـة الألوان**" في المرتبـة الثانية بنسبة (18.98%).

ت. **اتفق** موقعا "موقع وكالة صـفا وموقع دنيا الوطن" في المرتبة الثالثة، حيث جاءت "**فئة صـور شخصية**" بنسبة (8.47%) في "موقع وكالة صفا"، بينما جاءت بنسبة (20.73%) في "موقع دنيا الوطن"، **واختلف** الموقعان مع "موقع وكالـة وفا" حيث جاءت فئة "**صـــور خبريـة**" في المرتبة الثالثة بنسبة (6.32%).

ث. اتفقت مواقع الدراســة الثلاث "موقع وكالة وفا، موقع وكالة صــفا، موقع دنيا الوطن" في عدم اعتمادها على الفئات التالية: "**صور أرشيفية، رسوم وخرائط، وأخرى**".

(ب) عناصر الخدمات التفاعلية المرافقة للمادة الخبرية:

يبين الجدول التالي تكرار ونســـب عناصـــر الخدمات التفاعلية المرافقة للمواد الخبرية التي استخدمتها مواقع عينة الدراسة في قضايا وموضوعات الجريمة، وجاءت كالآتي:

جدول رقم(3.11) يوضح العناصر التفاعلية التي استخدمت في إبراز المادة الخبرية في مواقع عينة الدراسة

المواقع / العناصر التفاعلية	وكالة وفا		وكالة صفا		موقع دنيا الوطن		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
النشر والمشاركة	0	%0	59	%12.36	299	%14.2	358	%11.61
الردود وتعليقات	0	%0	59	%12.36	299	%14.2	358	%11.61
لا يمكن التعليق	128	%25	59	%12.36	0	%0	187	%6.06
شبكات التواصل الاجتماعي	128	%25	59	%12.36	299	%14.2	486	%15.76
إرسال عبر البريد	0	%0	59	%12.36	299	%14.2	358	%11.61
السوم/ الهشتاج	0	%0	59	%12.36	0	%0	59	%1.91
تكبير وتصغير المَوضوع	128	%25	59	%12.36	0	%0	187	%6.06
طباعة وحفظ المَوضوع	128	%25	59	%12.36	299	%14.2	486	%15.76
الاستماع للنص	0	%0	0	%0	299	%14.2	299	%9.70
اختصار	0	%0	5	%1.04	299	%14.2	304	%9.86
متعلقات	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
أخرى	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
المجموع	512	%100	477	%100	2093	%100	•3082	%100

وبتحليل بيانات الجدول السابق رقم (3.11) يتبين الآتي:

1- الاتجاه العام لفئة العناصـــر التفاعلية التي اســـتخدمت في إبراز المادة الخبرية في مواقع الدراسة:

جاءت في المرتبة الأولى كل من الفئات الآتية: "**طباعة وحفظ الموضوع**"، "**شبكات التواصل الاجتماعي**" بنســبة (15.76%) بواقع (486) تكرارًا لكل واحدة منهم، تلاه في المرتبة الثانية كل من الفئات الآتية: "**النشـر والمشـاركة**"، "**ارسـال عبر البريد**" "**الردود والتعليقات**" بنسبة (11.61%) بواقع

• قد تحتوي العناصر التفاعلية على أكثر من عنصر في مواقع عينة الدراسة.

(358) تكرارًا لكل واحدة منهما، بينما جاءت في المرتبة الثالثة فئة "**اختصار**" بنسبة (9.86%) بواقع (304) تكرارًا، وفي المرتبة الرابعة جاءت فئة "**الاستماع للنص**" بنسبة (9.70%) بواقع (299) تكرارًا، ومن ثم في المرتبة الخامسة جاءت فئتا "**تكبير وتصغير الموضوع**"، "**لا يمكن التعليق**" بنسبة (6.06%) بواقع (187) تكرارًا لكل واحدة منهما. ، أما في المرتبة السادسة والأخيرة جاءت فئة "**السوم الهشتاج**"،بنسبة (1.91%) بواقع (187) تكرارًا.

2- فئة العناصر التفاعلية التي استخدمت في إبراز المادة الخبرية على مستوى كل موقع:

أ- وكالة وفا:

جاءت في المرتبة الأولى كلا من الفئات الآتية: "**لا يمكن التعليق**"، "**شبكات التواصل الاجتماعي**"، "**تكبير وتصغير الموضوع**"، "**طباعة وحفظ الموضوع**" بنسبة (25%) بواقع (128) تكرارًا لكل واحدة من هذه الفئات على حدا.

ب-وكالة صفا:

جاءت في المرتبة الأولى كل من الفئات الآتية: "**النشر والمشاركة**"، "**الردود والتعليقات**"، "**لا يمكن التعليق**"، "**شبكات وحفظ الموضوع**" بنسبة (12.36%) بواقع (59) تكرارًا لكل واحدة من هذه الفئات على حدة، تلاهم في المرتبة الثانية فئة "**اختصار**" بنسبة (1.04%) بواقع (5) تكرارات.

ت- موقع دنيا الوطن:

جاءت في المرتبة الأولى كل من الفئات الآتية: "**النشر والمشاركة**"، "**الردود والتعليقات**"، "**شبكات التواصل الاجتماعي**"، "**ارسال عبر البريد**"، "**طباعة وحفظ الموضوع**"، "**الاستماع للنص**"، "**اختصار**" بنسبة (14.2%) بواقع (299) تكرارًا .

3- أوجه الاتفاق والاختلاف بين مواقع الدراسة:

أ. **اتفقت** مواقع الدراسة الثلاث "موقع وكالة وفا، موقع وكالة صفا، وموقع دنيا الوطن" في استخدام العناصر التفاعلية التالية: "**شبكات التواصل الاجتماعي، وطباعة وحفظ الموضوع**".

ب. **اتفقت** مواقع الدراسة الثلاث " موقع وكالة وفا، موقع وكالة صفا، وموقع دنيا الوطن" في عدم استخدامها لعنصري: "**متعلقات وأخرى**".

ت. لم تسجل الباحثة أي استخدام للعناصر التفاعلية التالية في "موقع وكالة وفا": "**النشر والمشاركة، التعليقات، الإرسال عبر البريد، الهاشتاج، الاستماع للنص، اختصار، متعلقات، أخرى**".

ث. **اتفق** "موقع وكالة صفا" مع "موقع وكالة وفا" في عدم استخدامها لثلاثة من العناصر التفاعلية وهي: "**الاستماع للنص، متعلقات، أخرى**".

ج. **اتفق** كل من "موقع وكالة وفا" و"موقع وكالة صفا" باستخدامهما للعناصر التفاعلية التالية: "**لا يمكن التعليق، تكبير وتصغير الموضوع**".

ح. **اتفق** كل من "موقع وكالة صفا" وموقع "دنيا الوطن" في استخدامهما لكلٍ من: "**النشر والمشاركة، الردود والتعليقات، إرسال عبر البريد، واختصار**".

خ. تميز "موقع وكالة صفا" باستخدامها "**للهاشتاج**"، فيما تميز "دنيا الوطن" باستخدامها "**للاستماع للنص**".

د. لم تسجل الباحثة أي استخدام للعناصر التفاعلية التالية في "موقع دنيا الوطن": "**لا يمكن التعليق، الهاشتاج، تكبير وتصغير الموضوع، متعلقات، وأخرى**".

(ت) عناصر التدعيم والوسائط المتعددة المرافقة للمادة الخبرية:

يبين الجدول التالي تكرار ونسب العناصر التدعيمية والوسائط المتعددة التي استخدمت في تدعيم الموضوعات المتعلقة بقضايا الجريمة، وأي العناصر تم التركيز عليها خلال المدة الزمنية المحددة، وكانت النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم (3.12): يوضح عناصر التدعيم والوسائط المتعددة التي استخدمت في تدعيم المادة الخبرية المتعلقة بقضايا الجريمة في مواقع عينة الدراسة

المواقع / عناصر التدعيم والوسائط المتعددة	وكالة وفا		وكالة صفا		موقع دنيا الوطن		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الارتباط التشعبي	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
انفوجرافيك	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
ملف صوت	0	%0	0	%0	1	%4.76	1	%4.54
ملف فيديو	1	%100	0	%0	20	%95.2	21	%95.45
فلاش	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
روابط إحالة	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
أخرى	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
المجموع	1	%100	0	%0	21	%100	•22	%100

• قد تحتوي عناصر التدعيم والوسائط المتعددة على أكثر من عنصر في مواقع عينة الدراسة.

وبتحليل بيانات الجدول السابق رقم (3.12) يتبين الآتي:

1- الاتجاه العام لفئة عناصر التدعيم والوسائط المتعددة التي استخدمت في تدعيم المادة الخبرية المتعلقة بقضايا الجريمة:

جاءت في المرتبة الأولى فئة "**ملف فيديو**" بنسبة (95.45%) بواقع(21) تكرارًا، تلاه في المرتبة الثانية فئة "**ملف صوت**" بنسبة (4.54%) بواقع تكرار واحد.

2- عناصر التدعيم والوسائط المتعددة التي استخدمت في تدعيم المادة الخبرية المتعلقة بقضايا الجريمة على مستوى كل موقع:

أ- وكالة وفا:

جاء في المرتبة الأولى فئة "**ملف فيديو**" بنسبة (100%) بواقع(100) تكرارًا.

ب-وكالة صفا:

لم تحظ عناصر التدعيم والوسائط المتعددة بأي نسبة في "**وكالة صفا**".

ت- موقع دنيا الوطن:

تصدر المرتبة الأولى فئة "**ملف الفيديو**" بنسبة (95.2%) بواقع(20) تكرارًا، تلاه في المرتبة الثانية فئة "**ملف صوت**" بنسبة (4.76%) بواقع تكرار واحد.

3- أوجه الاتفاق والاختلاف بين مواقع الدراسة:

أ- **اتفقت** المواقع "موقع وكالة وفا، موقع دنيا الوطن" باعتمادها على فئة "**ملف فيديو**" بنسبة (100%) وبواقع تكرار واحد "لموقع وكالة وفا"، مقابل نسبة (95.2%) بواقع (20) تكرار "لموقع دنيا الوطن"، **واختلفت** مع "موقع وكالة صفا" التي لم تحظ بأي نسبة.

ب- **اختلف** "موقع دنيا الوطن" باعتماده على فئة "**ملف صوت**" بنسبة (4.76%) وبواقع تكرار واحد، في حين لم تحظَ به باقي مواقع عينة الدراسة بأي نسبة.

ت-**اتفقت** المواقع الثلاث " موقع وكالة وفا، موقع وكالة صفا، موقع دنيا الوطن" في عدم استخدامها لعناصر التدعيم الآتية: "**الارتباط التشعبي، الإنفوجرافيك، فلاش، روابط الإحالة، أخرى**" ولم تحظ بأي نسبة.

الفصل الرابع

مناقشة نتائج الدراسة التحليلية

تمهيد

تعرض الباحثة في هذا الفصل مناقشة وتحليل وتفسير النتائج التي خلصت إليها الدراسة التحليلية على المواقع الفلسطينية الإلكترونية عينة الدراسة وهي:"موقع وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، موقع وكالة صفا، موقع دنيا الوطن" في المدة المحددة كإطار زمني للدراسة، وتقدم الباحثة أيضًا جملة من التوصيات بناءً على نتائج الدراسة بغرض تقويم معالجة قضايا وموضوعات الجريمة في المواقع الفلسطينية الإلكترونية.

ويقع الفصل الرابع في ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: مناقشة نتائج السمات العامة لمحتوى معالجة المواقع عينة الدراسة لقضايا وموضوعات الجريمة.

المبحث الثاني: مناقشة نتائج السمات العامة لشكل معالجة المواقع عينة الدراسة لقضايا وموضوعات الجريمة.

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات.

المبحث الأول:

مناقشة نتائج السمات العامة لمحتوى معالجة المواقع عينة الدراسة لقضايا وموضوعات الجريمة

يتناول هذا المبحث مناقشـــة الدراســـة التحليلية المتعلقة بالمحتوى لقضـــايا وموضـــوعات الجريمة؛ للوقوف على رؤية واضـــحة للنتائج من خلال دمجها في الإطار النظري والعلمي للدراســـة، للتعرف على معالجة المواقع الفلســطينية الإلكترونية لقضــايا الجريمة، من خلال مناقشــة أهم النتائج الخاصة بالسمات العامة لمحتوى وشكل قضايا الجريمة في مواقع الدراسة:

أولًا: توزيع المادة الخبرية التي تم تحليلها على المواقع الإلكترونية عينة الدراسة:

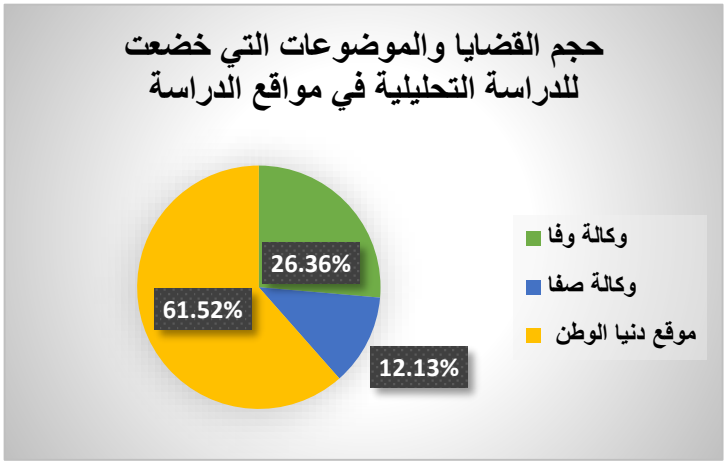

الشكل رقم (*4.1*)

توزيع المادة الخبرية التي تم تحليلها على المواقع الإلكترونية عينة الدراسة

بلغ مجموع القضــايا والموضــوعات في مواقع الدراســة **(486) جريمة**، موزعة على المواقع الثلاثة بحسب الشكل السابق الذي يشير إلى تصدر "موقع دنيا الوطن" وتحقيقه لأعلى نسبة تغطية لأخبار الجريمة، **وتُرجع الباحثة ذلك إلى أن "موقع دنيا الوطن" ضمن الصحافة الشعبية التي تولي اهتمامًا بعنصر الإثارة الذي يظهر بشكل واضح في أخبار الجرائم، كما أنه موقع غير رسمي أو متخصص، مما يعطي مساحة لتناول موضوعات وقضايا الجريمة محليًا وإقليميًا وعالميًا، وما يدلل على ذلتخصيص أيقونة خاصة بالجريمة يضم مواد إخبارية**، في حين جاءت "وكالة وفا" في المرتبة الثانية باهتمامها بقضــايا الجريمة **وترى الباحثة أن هناك قصــورًا في معالجة "وفا" لقضــايا الجريمة باعتبارها وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية ومن الطبيعي أن يكون لديها إمكانيات بشرية ومادية تميزها عن غيرها من المواقع الفلسطينية وتؤهلها لتغطية تلك القضايا من خلال مراسليها ومندوبيها**، مع الإشــارة إلى أن اهتمام وفا بقضــايا الجريمة العربية والإســلامية والدوليَّة جاء محدودًا

ولاحظت الباحثة خلال التحليل أن موضوعات الجريمة في وكالة وفا ركزت على الأخبار الجاهزة التي تعتمد على البينات والتقارير الصادرة من جهات رسمية كشرطة المرور وحماية المستهلك، أما عن ""موقع وكالة صفا"" فقد ركزت موضوعات الجريمة التي تناولها على النطاق المحلي وتحديدًا قطاع غزة باعتبارها تصدر منه، **وترى الباحثة فإن نسبة معالجتها لقضايا وموضوعات الجريمة لا تتناسب مع كونها وكالة ومن المفترض أن تتنوع مجالات ونطاق تغطيتها مع الإشارة إلى أن تركيزها على القضايا السياسية كان الأبرز وهو ما يتوافق مع مرجعيتها** . وهو ما يتوافق مع أحد مرتكزات نظرية ترتيب الأولويات، بأن لوسائل الإعلام دورها في تسليط الضُّوء على بعض الأحداث وانتقائها أو الشَّخص أو قَضايا مَعينة وعبر تكرارها لهذه العَملية ومن واقع الاتساق بين ما تقدمه وسائل الإعلام، حيث يبدأ الجُمهور في تبني الأَجنْدَة التي تطرحها هذه الوَسائل الإخبارية بما يقوده للتَّصديق والاقتناع الفِعلي بأهمية وبروز الأَحداث والشَّخص والقَضايا دون غيرها [1].

ويجدر الإشارة إلى أن نسبة انتشار الجريمة في فلسطين لا تذكر مقارنة مع باقي الدول، ويضرب القائمون على هذا الموضوع في فلسطين بيد من حديد لمنع انتشار الجريمة [2]، وتعتبر جهات رسمية أن قطاع غزة خال من الجريمة المنظمة[3]، بمعنى أنها بدون أي تخطيط مسبق أو تشكيل عصابي، فمعظمها جرائم فردية ويوصف مرتكبوها بـ"البسطاء" الذين يعانون ظروفًا اقتصادية واجتماعية ونفسية سيئة [4]. ونشير هنا إلى أن الجرائم في العالم نوعين: متكاملة ومنظمة[5].

---

(1) مكاوي& السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة (ص288).

(2) منير رضوان، محاضر في قسم المناهج وطرق التدريس كلية التربية في جامعة الأقصى ، قابلته: وفاء أبوزيد 1/ يونيو/2020م.

(3) المدهون تقرير بعنوان: النائب العام بغزة المستشار ضياء الدين المدهون في حوار مع "فلسطين": قطاع غزة خال من "الجريمة المنظمة" .. و"الباب المفتوح" عزز ثقة المواطن بمنظومة العدالة (موقع الكتروني).

(4) حسام دكة، النائب العام ، قابلته: وفاء أبوزيد 26 /يونيو/ 2020م.

(5) حسين أبو سعدة، مدير قسم الجرائم الإلكترونية بالمباحث الفلسطينية العامة ، قابلته: وفاء أبوزيد 26 /يوليو/ 2020م.

ثانيًا: مناقشة نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بترتيب أولويات اهتمام مواقع الدراسة بقضايا وموضوعات الجريمة

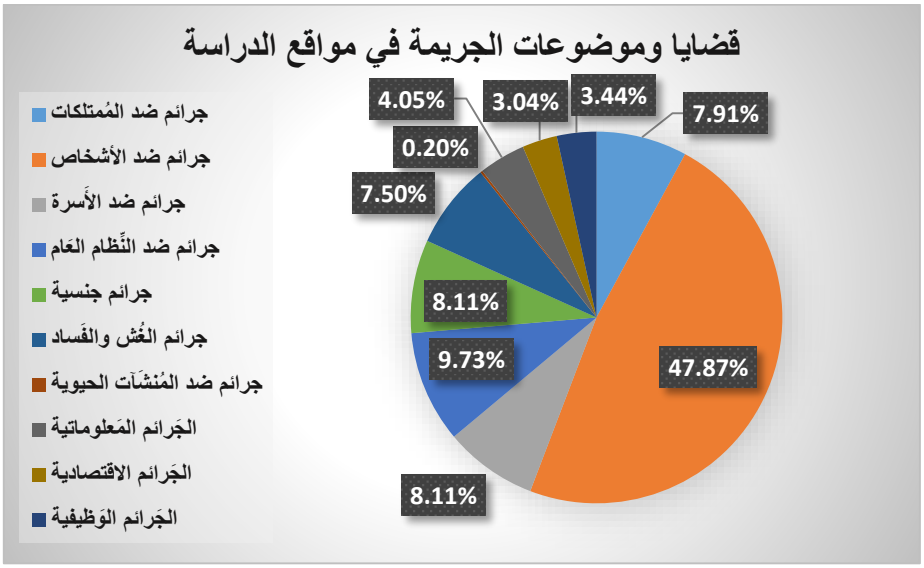

الشكل رقم (*4.2*)

قضايا وموضوعات الجريمة في المواقع الإلكترونية عينة الدراسة

يتضح من الشكل السابق تباين اهتمام مواقع الدراسة بموضوعات وقضايا الجريمة على اختلاف أنواعها وصورها، نظرًا لاختلاف السياسات التحريرية لكل موقع، وحرص المواقع على استقطاب الجمهور من خلال تلبية احتياجاته الإخبارية وبالتالي تحقيق وظائف الصحافة المختلفة من إعلام وإخبار وتوجيه وإرشاد، وهو ما أظهرته النتائج حيث تعددت أنواع الجرائم ودوافعها وأماكن حدوثها في عينة الدراسة، مع وجود اختلاف بين المواقع الثلاثة –**تراه الباحثة منطقيًا**– في ترتيب الاهتمام بالجرائم وأنواعها، وهذا ما تنص عليه نظرية ترتيب الأولويات (الأجندة) بحيث يأتي التركيز على قضايا وموضوعات معينة دون غيرها وإهمال موضوعات أخرى يؤثر على الرأي العام بالتركيز على الموضوعات المطروحة على وسائل الإعلام، ويثبت أن الجمهور يعرف الأهمية النسبية لبعض القضايا ويضعها في مقدمة أولوياته من خلال تكرار وسائل الإعلام عليها بشكل مكثف [1].

وتصدرت فئة "**الجرائم ضد الأشخاص**" المرتبة الأولى بنسبة مرتفعة، ونلاحظ أن فئة "**جرائم القتل**" كانت الأكثر اهتمامًا في مواقع الدراسة، ويُرجع الدكتور عبد الحق حميش سبب ارتفاع جرائم القتل دوليًا لعدة أسباب متداخلة معقّدة مختلفة من نطاق لنطاق من بينها: انتفاء الوازع الذاتي، وشعور البعض بالإفلات من العقاب الصّارم، كما للمخدّرات والمسكرات وانتشارها دور كبير في

(1) العبد، & العبد. نظريات الإعلام وتطبيقاتها العربية (ص321).

أسباب الجريمة، إلى جانب فساد المنظومة التّعليمية القائمة، واستفحال التسيّب من التّقاليد الصّارمة بحجّة الخوف من الوقوع في الأدلجة الإرهابية، وكذلك اختراق المجتمعات مع تساهل تدريجي من النّاس مع العادات الغريبة عنها، بالإضافة إلى تضييع الانتماء للقيم والعادات المحلية[1].

وسجلت الباحثة خلال التحليل أن جرائم القتل تمحورت حول: "جرائم القتل على خلفية الشرف، قتل على خلفية المشاجرات العائلية، وقتل أطفال الزنا من قبل أحد الآباء"، وهو **برأي الباحثة يعكس نزعات وعادات وتقاليد المجتمعات ومن الطبيعي أن تسلط مواقع الدراسة الضوء على هذه القضايا من باب المسؤولية الاجتماعية، ومعالجتها إعلاميًا لتوعية الجمهور بمخاطر وتداعيات السلوك الإجرامي وبالتالي المساهمة في مكافحة الجرائم.**

واتفقت هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة جودة [2] حيث بلغت نسبة "جرائم الأفراد" بما يعادل (33.5%)، كما اتفقت مع دراسة مكي[3] حيث جاءت جرائم القتل في مقدمة الجرائم المنشورة في جريدة الأنباء الكويتية، واتفقت أيضًا مع دراسة العدوي[4] بحيث جاءت جرائم القتل في المرتبة الأولى بنسبة (29%) من اهتمام صحف الدراسة العمانية بالجريمة، كما تشابهت أيضًا مع دراسة مركز الرؤية للدراسات[5] حيث تصدرت جرائم قائمة الجرائم المنشورة في الصحافة السودانية بنسبة (28.7%).

وتشير الباحثة إلى ارتفاع نسب اهتمام مواقع الدراسة بـ "**حوادث المرور**" داخل فئة جرائم ضد الأشخاص والتي تقاربت مع نسبة "**جريمة الجرح**"، بما يعكس أداء المواقع لوظائف الإعلام والإرشاد والتوجيه من خلال توعية الجمهور بخطورة حوادث المرور وما يترتب عليها من خسائر مادية وطبيعة العقوبات المترتبة على تلك الجرائم من خلال المعالجة الواعية لمواد الجريمة اعتمادًا على الفنون الصحفية المختلفة.

وعلى الرغم من انخفاض نسب "**جرائم الخطف**" إلا أنها كانت حاضرة في الصحافة الفلسطينية الإلكترونية؛ نظرًا لخطورتها وتداعياتها النفسية والاجتماعية وأحيانًا السياسية، أما عن فئة "**جرائم أخرى**

---

(1) حميش، انتشار جرائم القتل في المجتمع.. أسبابها وكيفية مواجهتها (موقع الكتروني).

(2) جودة، مرجع سابق (ص226).

(3) مكي، مرجع سابق (ص280).

(4) العدوي، مرجع سابق (ص68).

(5) مركز الروية لدراسات الرأي العام، مرجع سابق (موقع الكتروني).

ضـد الأشـخاص" والتي ظهرت بنسـبة ضـئيلة تمحورت موضـوعاتها حول (الانتحار، تهديد الأفراد وغيرهما) حسب ما سجلت الباحثة أثناء التحليل.

جاءت في المرتبة الثانية من موضـــوعات الجرائم "**جرائم ضـــد النظام العام**" ويتجه الاهتمام الأكبر داخل هذه الفئة لجريمة "**المخدرات**" وكما ورد في كتاب "المخدرات والمجتمع" للدكتور صـــالح السعد أنّ المخدرات أصبحت من أبرز الظواهر الاجتماعية الراهنة وإحدى مشكلاتها المعاصرة، كما بدأت تقلق المجتمع العالمي بكافة فئاته واتجاهاته وتقضُ مضجعه وتهدد حضاراته وتسبب له الحيرة والارتباك [1]، وهنا يأتي دور الإعلام عن طريق لمس ورصـد الظواهر التي تتسـلل إلى المجتمعات وتدفع إلى نشوء سلوكيات إجرامية وذلك من خلال تبصير الجمهور بمخاطر هذه الجريمة والوقاية من حصولها، وتغير وإصلاح الرأي العام ليصبح الجمهور فاعل في مجتمعه[2].

وتشـير الباحثة إلى أن هذه الجرائم جاءت في إطار نطاق التغطية العربي والدولي بنسـبة أعلى من النطاق المحلي، التي برزت فيه أخبار ضـبط مواد مخدرة، واعتقال مروجين أو تجار مخدرات ضمن هدف الإعلام والإخبار الذي سعت عينة الدراسة لتحقيقه.

وتختلف هذه الدراسة مع عدد من الدراسات السابقة مثل دراسة مركز الرؤية [3] التي أظهرت أن جرائم المخدرات تأتي بعد السرقة والقتل من اهتمام الصحف السودانية بالنشر، كما اختلفت مع دراسة جودة[4] بشكل جزئي بحيث اختلفت في مكان إدراج هذه الجريمة فاعتبرتها الدراسة أنها جريمة ضد الأخلاق، فيما اتفقت معها في تصدرها المرتبة الأولى بين صحف الدراسة بحيث حظيت على نسبة بلغت (59.5%).

فيما حصـلت كل من "**جريمة التخابر، وجرائم أخرى**" على نسـب منخفضـة جدًا في مواقع الدراسة، وبرزت الفئتان فقط في "موقع وكالة وفا"، مع الإشارة إلى أن جريمة الاتجار بالمواد المتفجرة والأسلحة ظهرت ضمن فئة جرائم أخرى ضد النظام العام.

---

(1) السعد، المخدرات والمجتمع (ص11).

(2) بن عودة، دور الاعلام في الوقاية من الجريمة والانحراف (موقع الكتروني).

(3) مركز الرؤية للدراسات الرأي العام، مرجع سابق (موقع الكتروني).

(4) جودة، مرجع سابق (ص232).

جاء في المرتبة الثالثة كل من "**جرائم ضد الأسرة، جرائم جنسية**"، وجاءت "**جريمة الزنا**" داخل فئة "**الجرائم ضد الأسرة**" بالمرتبة الأولى تلتها كل من "**العنف ضد الزوجة والأطفال**"، أما في "**الجرائم الجنسية**" فتصدرت "**جريمة الاغتصاب**" المرتبة الأولى تلاها بفارق بسيط "**الدعارة والتحرش**".

وفي هذا السياق يوضح الدكتور فتحي عامل في كتابه "المسؤولية القانونية والأخلاقية للصحفي" أن القانون أتاح للصحف والوسائل الإعلامية المختلفة الحق في نشر أخبار الجريمة والحوادث والقضايا لكي تؤدي رسالتها داخل المجتمع، مادام النشر يحقق الصالح العام، ويراعى فيه الضوابط التي تحكمه وتمنع خروجه عن حدود النشر وأخلاقياته [1]، فيما يقول جابر نصار في كتابه "حرية الصحافة" بأن الصحافة تقوم على خدمة المجتمع بنشر أخبار الجريمة والمحاكم القضائية والتحقيقات الجنائية باعتبارها من الأحداث العامة دون المساس بالأشخاص أو التشهير بهم وتلويث سمعتهم، وهذا ما يعاقب عليه القانون وبالتالي لابد على الصحافة ضبط موادها المنشورة بالحفاظ على سمعة المواطنين وشرفهم وعدم التأثير على سير إجراءات الخصوصية الجنائية[2].

وتعزو الدكتورة سورية ديش في دراستها "أنواع الجرائم داخل الأسرة والعقوبات المقررة لها" أسباب ظهور الجرائم ضد الأسرة للفقر والبطالة والجهل والعنف وغيرها، إضافة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على مختلف جوانب الحياة التي كان لها تأثير على ارتكاب الجرائم داخل الأسرة بأشكال مختلفة [3].

أما عن أسباب ارتكاب "**الجرائم الجنسية**" فيلخصها الدكتور صادق أبو السعود [4] بأسباب اقتصادية كالبطالة وقلة فرص العمل وارتفاع مستوى المعيشة الأمر الذي جعل من الصعوبة بمكان إقبال الشباب على الزواج وترافق ذلك مع ارتفاع المهور، والأسباب الاجتماعية: فتتمثل في التفاوت الطبقي الملموس بين فئات المجتمع المختلفة، الأمر الذي خلق حالة من الإحباط والسخط الاجتماعي وسط الشباب الذي يدرك غياب العدالة في التعامل مع القضايا التي تعنى بمشاكل الشباب.

ونظرًا لخصوصية هذه الجرائم كونها تمس بالقيم الدينية والأخلاقية والمجتمعية، فهي تتطلب مستوى عاليًا من المهنية لدى الصحفيين للخروج بمنتج صحفي موضوعي ومهني لا يتعارض مع القيم السائدة، والجدير بالذكر أن مثل هذه الجرائم لم تبرز ضمن النطاق الجغرافي المحلي واقتصرت

---

(1) عامر، المسئولية القانونية والأخلاقية للصحفي (د. ص).

(2) نصار، حرية الصحافة دراسة مقارنة في ظل القانون رقم 1948 لسنة 1980 (ص172).

(3) ديش، أنواع الجرائم داخل الأسرة والعقوبات المقررة لها (ص113).

(4) أبو السعود، مقال بعنوان "اغتصاب ...الأسباب والدوافع" (موقع الكتروني).

على النطاق العربي والإسلامي، لذا **ترى الباحثة أن الاهتمام بمعالجة ونشر أخبار تلك الجرائم يأتي بهدف الإثارة والتشويق ومن باب التنويع وتوسيع نطاق التغطية الصحفية**، وهذا ما يتناسب مع نظرية ترتيب الأولويات وبناءً على أن وسائل الإعلام لا تستطيع أن تقدم جميع الموضوعات في المجتمع، وإنما يتم التركيز على موضوعات بعينها يدركها ويفكر فيها ويقلق بشأنها الجمهور المستهدف، وعليه فالنظرية تتأثر بمجموعة من المتغيرات كطبيعة القضايا وهل هي ملموسة أم مجردة، وما مستوى فضول الجمهور نحو القضايا وتوقيت ومكان إثارتها[1].

وجاءت في المرتبة الرابعة" **جرائم ضد الممتلكات**" واحتلت جريمة "**السرقة**" النسبة الأعلى داخل هذه الفئة، **ولاحظت الباحثة اختلاف طرق المعالجة لجريمة السرقة بين مواقع الدراسة بحيث اقتصرت معالجة كل من "موقع وكالة وفا" و"موقع وكالة صفا" لأخبار هذه الفئة على الأخبار البسيطة ومعلومات محددة، بينما "موقع دنيا الوطن" عالج موضوعات هذه الفئة بشكل موسع تجد فيه الباحثة بعض المغالاة في الإثارة، بحيث أحاط الجمهور بالتفاصيل والملابسات المتعلقة بجرائم السرقة ويؤخذ على "موقع دنيا الوطن" اهتمامه بتفاصيل وحيثيات ارتكاب الجريمة ذاتها بشكل يمكن أن يدفع بعض المجرمين للاستعانة بأدوات تلك الجرائم وطرق تنفيذها، فيما لم تولي اهتمامًا خلال معالجتها لمواد السرقة للنتائج السلبية لجرائم السرقة حيث غاب المصادر الأولية ذات الصلة التي كان من الممكن أن يكون لها دور توعوي وربما رادع لبعض الأفراد الذين يعانون انحرافات سلوكية قد تدفعهم لارتكاب جرائم سرقة.**

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة جودة [2] بحيث ظهرت السرقة بالمرتبة الأولى في جرائم الممتلكات بنسبة (59.8%) في الصحف الفلسطينية، واتفقت مع دراسة وسّار [3] حيث جاءت جرائم السرقة في مقدمة الجرائم ضد الأموال والممتلكات المنشورة في صحيفة الخبر اليومية الجزائرية بنسبة (55.51%)، بينما اختلفت مع دراسة العدوي[4] بحيث ظهرت جريمة السرقة في المرتبة الأخيرة في اهتمام صحف الدراسة العمانية بالجرائم بنسبة (12.3%).

وظهرت جريمتا "**الإتلاف، والحريق**" داخل هذه الفئة بنسب ضئيلة وهو ما يعني انخفاض نسب الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات العامة خلال فترة الدراسة، التي شهدت تراجعًا في حدة

---

(1) مكاوي & السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، الدار المصرية اللبنانية (ص293).

(2) جودة، مرجع سابق (ص122).

(3) وسار، مرجع سابق (ص247).

(4) العدوي، مرجع سابق (ص68).

التظاهرات الشعبية التي سادت لفترة خاصة في المنطقة العربية، كما **تشير نتائج هذه الفئة إلى أن الضوابط والتدابير المتبعة من قبل النظام العام في بعض الدول قد جاءت بنتائج ايجابية وذلك بتراجع جرائم الحرق والإتلاف، بحسب ما تعتقد الباحثة.**

وجاءت جرائم "**الغش والفساد**" في المرتبة الخامسة تصدرتها جريمة "فساد المواد الغذائية" **وترجع الباحثة سبب انشار هذا النوع من الجرائم إلى استغلال مرتكبي الجرائم للتطور الذي شهده مجال العلوم الطبيعية والكيميائية والبيولوجية، حيث يسر ذلك ارتكاب هذه الجرائم وإخفاء آثارها بمهارة علمية فائقة**، وأشارت نتائج التحليل إلى أن فئة جرائم الغش والفساد تضمنت جرائم مختلفة من بينها: "**الفساد في الأدوية، وتبديد الثروات، وجرائم الاتجار بمواد فاسدة مثل مستحضرات التجميل التي صنفتها الباحثة ضمن جرائم أخرى في جرائم الغش والفساد**"، ويحسب لمواقع الدراسة اهتمامها بمعالجة هذا النوع من الجرائم من منطلق مسؤولياتها الصحفية وفهمها لدورها في إظهار خطورة الآثار المترتبة عن انتشار هذه الجرائم في المجتمعات.

ووضع هذه الجرائم ضمن أجندات مواقع الدراسة تطبيق لنظرية ترتيب الأولويات التي تفترض أن وسائل الإعلام لا تستطيع أن تقدم جميع الموضوعات، وإنما تختار الموضوعات التي يتم التركيز عليها بشدة والتحكم في طبيعتها ومحتوها، وبالتالي تثير اهتمام الناس تدريجيًا وتجعلهم يدركون ويفكرون فيها أكثر من الموضوعات غير المطروحة [1].

واحتلت "**الجرائم المعلوماتية**" المرتبة السادسة بنسبة غير مرتفعة بحيث تصدرت أولى مراتبها جريمة الابتزاز الإلكتروني لتحقيق مكاسب مادية، كما ظهرت سرقة المعلومات والبيانات بنسبة منخفضة، **وترى الباحثة أن تلك النسبة لا تتناسب مع خطورة هذا النوع من الجرائم وانتشاره واختلاف أشكاله وأساليبه خاصة مع التطور التكنولوجي الهائل وما يترتب عليه من جرائم إلكترونية دفعت دول العالم لوضع ضوابط وسن قوانين متعلقة بهذا الشأن، لذا نجد تقصيرًا من قبل المواقع عينة الدراسة في معالجة جرائم المعلومات.**

وجاءت في المرتبة السابعة " **الجرائم الاقتصادية**" وحازت جريمة "**تزوير العملات**" المرتبة الأولى في هذه الفئة، واعتمدت المواقع في الغالب على فن الخبر الصحفي في معالجتها لجرائم هذه الفئة، كما برزت "**جريمتا غسيل الأموال الدولية والتهرب الضريبي**" أيضًا ضمن فئة الجرائم الاقتصادية وهما جريمتان ظهرتا ضمن النطاق الدولي للتغطية.

---

(1) مزاهرة، مرجع سابق (ص329).

وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة وسّار[1] بحيث جاءت السرقة بالمرتبة الأولى في اهتمام صحيفة الخبر الجزائرية بالجريمة غير المنظمة بنسبة (55.51%)، بينما جاء في المرتبة الثانية جريمة التزوير بنسبة (23.53%)، كما تختلف مع دراسة جودة[2] بحيث احتل التهرب الضريبي المرتبة الأولى في هذه الجرائم بنسبة (90.0%)، فيما احتل التلاعب بالميزان المرتبة الثانية بنسبة (10.0%) باهتمام الصحف الفلسطينية بقضايا الجريمة.

وجاءت في المرتبة الثامنة والأخيرة "**فئة الجرائم الوظيفية**" **وبرأي الباحثة فإن نتيجة هذه الفئة تعطي مؤشرًا على تراجع حرية الصحافة في فلسطين كون مرتكبي الجرائم التي تقع ضمن هذه الفئة في الغالب من أصحاب الوظائف العليا، مما قد يثير تخوفات لدى القائمين بالاتصال عند التطرق لهذه الموضوعات**، وضمن هذه الفئة احتلت جريمة "**استغلال النفوذ الوظيفي**" المرتبة الأولى وقد أظهر "موقع دنيا الوطن" اهتمامًا في معالجة هذه الجريمة متفوقًا في ذلك على "موقع وكالة وفا"، ولعل مرد ذلك إلى أن وفا وكالة أنباء رسمية ومحكومة بسياسة تحريرية في حين أنه في مثل هذه الجرائم وفق المتعارف عليه فإن مرتكبيها يكونوا من أصحاب السلطة والنفوذ، فيما تعطي "موقع دنيا الوطن" هامشًا أوسع لصحفييها لمتابعة هذا النوع من القضايا حتى وإن كان من باب الإثارة، فيما ظهرت "**الأخطاء الطبية**" في المرتبة الثانية ضمن معالجة "موقع دنيا الوطن" لقضايا هذه الفئة، وهي نسبة برأي الباحثة تتناسب مع الارتفاع الملحوظ في عدد الشكاوى الخاصة بالأخطاء الطبية في السنوات الأخيرة والتي أصبحت تقع في المؤسسات الصحية المختلفة الخاصة والعامة على السواء[3]، فيما ظهرت فئتا "**الرشوة**"، و"**الإهمال الوظيفي الجسيم**" في "موقع وكالة وفا" فقط، وهو ما يتوافق مع السياسة التحريرية التي تتبع الخط العام للسلطة الفلسطينية حيث تظهر الأخيرة اهتمامًا في مكافحة الفساد في فلسطين.

اختلفت هذه النتائج مع ما توصلت له نتيجة دراسة جودة[4] بحيث احتلت جريمة "إهمال وأخطاء طبية" المرتبة الأولى بنسبة (100%) في اهتمام الصحف الفلسطينية بقضايا الجريمة الوظيفة، وتختلف أيضًا ما توصلت له نتائج دراسة وسّار[5] بحيث صنفت جريمة الاختلاس والرشوة

---

(1) وسار، مرجع سابق (ص248).

(2) جودة، مرجع سابق (ص143).

(3) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ديوان المظالم (موقع إلكتروني).

(4) جودة، مرجع سابق (ص145).

(5) وسار، مرجع سابق (ص249).

ضمن الجرائم ضد الممتلكات وحصلتا على المرتبة الرابعة والخامسة على التوالي، بنسبة (5.89%) للرشوة، و(3.67%) للاختلاس.

ولم تولِ المواقع الفلسطينية الإلكترونية عينة الدراسة أي اهتمام بفئتي: "**جرائم ضد المنشآت الحيوية**" التي حصلت على تكرار واحد فقط، و"**الجرائم الدينية**" التي لم تحصل على أي نسبة.

وبحسب المقابلات التي أجرتها الباحثة اتضح أن الجرائم الأكثر شيوعًا في قطاع غزة تحديدًا فقد أجمع مسؤولون ومتخصصون على أنها:

1- القتل على خلفية الشرف والثأر: تظهر بمنسوب أعلى عن غيرها من الجرائم في بلاد أخرى، وهناك الأخطر على المجتمع الفلسطيني [1].
2- جرائم المشاجرات العائلية [2] والاعتداء الجسدي [3].
3- السرقات[4].
4- اطلاق النار عن طريق الخطأ [5].
5- الجرائم الالكترونية: خاصة موضوع الابتزاز والتشهير والسرقة الالكترونية من أكثر الجرائم شيوعا في قطاع غزة[6] .
6- تعاطي والاتجار بالمخدرات [7] .
7- جرائم الذمم المالية المتراكمة على الكثير من الناس وحقوق الاخرين وهي جرائم تعتبر ضمن (جرائم النصب والاحتيال) تختلف عن الذمم المالية، حيث آن الذمم المالية هي مستحقات وديون

---

(1)منير رضوان، محاضر في قسم المناهج وطرق التدريس كلية التربية في جامعة الأقصى ، قابلته: وفاء أبوزيد 1/ يونيو/2020م.

(2) أيمن البطنيجي، الناطق باسم الشرطة الفلسطينية ، قابلته: وفاء أبوزيد 20/ يونيو/2020م.

(3) مازن نور الدين، عميد كلية القانون والعلوم الشرطية بجامعة الامة، قابلته: وفاء أبوزيد 23/ يونيو2020 م.

(4) محمد الطويل، وكيل النائب العام، قابلته: وفاء أبوزيد 15/ يونيو/2020م.

(5)حسين أبو سعدة، مدير قسم الجرائم الإلكترونية بالمباحث الفلسطينية العامة ، قابلته: وفاء أبوزيد 26/يوليو/ 2020م.

(6) أيمن البطنيجي، الناطق باسم الشرطة الفلسطينية ، قابلته: وفاء أبوزيد 20/ يونيو/2020م.

(7) سامر موسى، حقوقي فلسطيني /مدير مكتب النائب الأكاديمي في جامعة فلسطين، قابلته: وفاء أبوزيد 1/ يونيو 2020م.

على الناس من غرامات لكن النصـــب والاحتيال من القضـــايا الموجودة في المجتمع[1]جرائم الضرب والسب [2].

12- جرائم التخابر مع الاحتلال [3].

13- وجرائم إصدار الشيكات بدون رصيد [4].

14- العنف ضد النساء: وخطورة هذه الجريمة غير معلنة في الاحصائيات [5].

15- جرائم الانتحار: وقد انتشرت بين الشباب في السنوات الأخيرة نتيجة الوضع القائم والحصار وعدم وجود التوعية النفسية والمجتمعية للشباب [6].

ثالثًا: مناقشة نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بالمصادر الأولية التي اعتمدت عليها مواقع عينة الدراسة عند تناولها لقضايا وموضوعات الجريمة

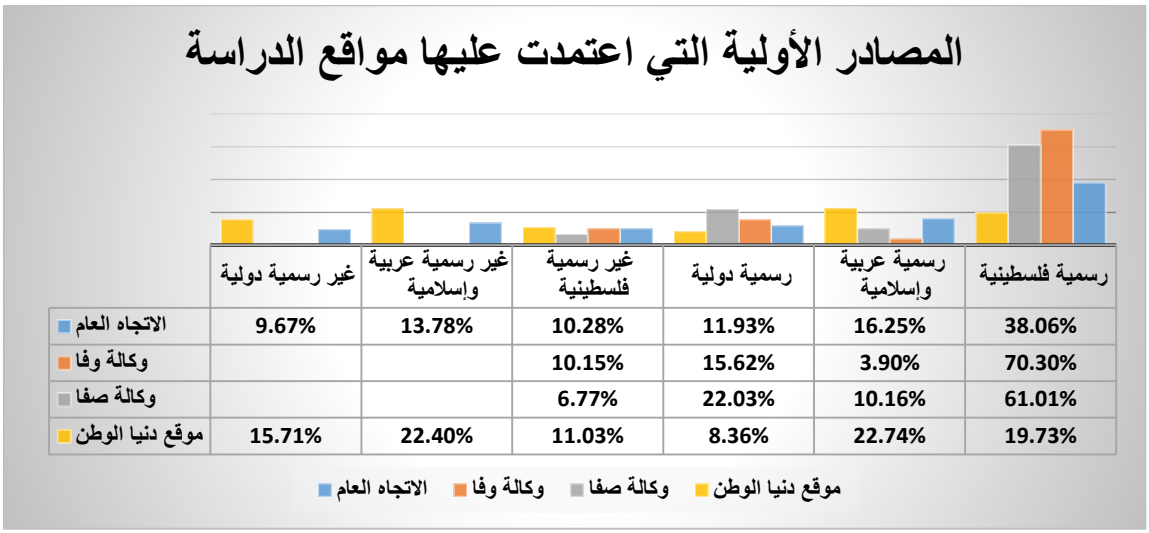

	غير رسمية دولية	غير رسمية عربية وإسلامية	غير رسمية فلسطينية	رسمية دولية	رسمية عربية وإسلامية	رسمية فلسطينية
الاتجاه العام	9.67%	13.78%	10.28%	11.93%	16.25%	38.06%
وكالة وفا			10.15%	15.62%	3.90%	70.30%
وكالة صفا			6.77%	22.03%	10.16%	61.01%
موقع دنيا الوطن	15.71%	22.40%	11.03%	8.36%	22.74%	19.73%

(1) أيمن البطنيجي، الناطق باسم الشرطة الفلسطينية ، قابلته: وفاء أبوزيد 20/ يونيو/2020م.

(2)سامر موسى، حقوقي فلسطيني /مدير مكتب النائب الأكاديمي في جامعة فلسطين، قابلته: وفاء أبوزيد 1/ يونيو 2020م.

(3) محمد أبو الرب، رئيس دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت، قابلته: وفاء أبوزيد 23/ يناير/2020 م.

(4) سـامر موسـى، حقوقي فلسـطيني /مدير مكتب النائب الأكاديمي في جامعة فلسـطين، قابلته: وفاء أبوزيد 1/ يونيو 2020 م.

(5) أمجد المفتي، رئيس قسم الخدمة الاجتماعية بالجامعة الإسلامية، قابلته: وفاء أبوزيد1/ يونيو/2020 م.

(6) اياد البزم، المتحدث باسم زارة الداخلية ، قابلته: وفاء أبوزيد2/ يوليو/2020 م.

الشكل رقم (*4.3*)

المصادر الأولية التي اعتمدت عليها المواقع الإلكترونية عينة الدراسة

إن دراسة "**المصادر الأولية**" المرتبطة بوجود شخص أو مجموعة من الشخصيات التي تظهر في موقع مركزي كمحرك للأحداث أمر مهم يسمح بالكشف عن الفاعلين والمحركين الأساسيين في المضمون محل التحليل [1]، وعليه وكما هو موضح في الشكل السابق فإن مواقع الدراسة أولت اهتمامًا بالشخصيات التي تدور حولها الأحداث سواء الرسمية أو غير الرسمية، وتشير بيانات الدراسة التحليلية إلى أن مصدر "**الشخصيات الرسمية الفلسطينية**" جاء في مقدمة مصادر الحصول على المعلومات الأولية بما يخص قضايا الجريمة، وهي نسبة مرتفعة تعكس مدى اهتمام مواقع الدراسة في الاعتماد على تصريحات المصادر الرسمية الفلسطينية سواء تابعة للسلطة أو حزبية أو غيرها حول هذه القضايا وتبعاتها، وهو أمر منطقي مع اختلاف توجهات وسياسات مواقع الدراسة.

تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت له نتائج دراسة العدوي [2] حيث جاء مصدر "المسؤولين الحكوميين" في المرتبة الأولى بنسبة عالية بلغت (35.5%)، كما واتفقت أيضًا مع دراسة الشريف [3] التي أظهرت تصدرت "الشخصيات الفلسطينية الرسمية" المهتمة بقضايا الحصار بنسبة مرتفعة (21.4%)، واتفقت أيضًا ما توصلت له دراسة أبو العون [4] بتصدر مصدر "رسمي فلسطيني" المرتبة الأولى بنسبة (55.9%) في فئة المصادر الصحفية لوكالات الأنباء في معالجتها لقضية حصار غزة.

وجاء في المرتبة الثانية " **الشخصيات العربية والإسلامية الرسمية**"، وترتبط هذه الفئة بموضوعات الجريمة التي وقعت ضمن النطاق الجغرافي العربي والإسلامي، الذي حاز على المرتبة الأولى في "موقع دنيا الوطن" حيث اهتم بتغطية جرائم ضمن هذا النطاق على اختلاف أنواعها، ومن بين المصادر الأولية في هذه الفئة "أعضاء المجالس التشريعية ومجالس النواب، ومحافظي المدن في الدول المختلفة، وغيرهم".

بينما جاء في المرتبة الثالثة "**شخصيات عربية وإسلامية غير رسمية**" باعتبارها شخصيات مهمة في قضايا وموضوعات الجريمة، وعمدت المواقع على التركيز الأكثر على "الجناة، والمجني

---

(1) موسى، الإعلام والأمن (ص230).

(2) العدوي، مرجع سابق (ص81).

(3) الشريف، مرجع سابق (ص127).

(4) أبو العون، مرجع سابق (ص168).

عليهم" باعتبارهم الأركان الرئيســـة في الجرائم المختلفة، ولاحظت الباحثة أثناء التحليل بأن مواقع الدراسة كانت على قدر كبير من المسؤولية الاجتماعية تمثلت في حظر نشر أسماء وصور المتهمين كاملة مكتفيةً بذكر الأحرف الأولى فقط، وتظليل صورة الجاني.

وجاء في المرتبة الرابعة " **الشخصيات الدولية الرسمية**"، وترى الباحثة أن هذه النتيجة منطقية كون مواقع عينة الدراسة تعتمد في تناولها لقضايا الجريمة خاصة ضمن فئة النطاق الجغرافي الدولي على الوكالات والمواقع والصـــحف الأجنبية التي تمتلك إمكانيات تمكنها من الوصـــول إلى مصـــدر المعلومة أينما كان، وظهرت الشخصيات الدولية الرسمية في المواد الصحفية التي تعالج جرائم ضد الأشخاص كالقتل بدوافع دينية أو الجرائم ضد الممتلكات كسرقة بنوك أو مؤسسات كبرى.

وحصل مصدر "**شخصيات فلسطينية غير رسمية** "على المرتبة الخامسة بنسبة ليست بالمرتفعة، وتمثل الاهتمام هنا "برجال الإسعاف وشهود العيان" إضافة لـــ" الشخصيات الأمنية كرجال الشرطة" باعتبارهم المخولين بالتدخل في مثل هذه القضايا والموضوعات لتحليل وكشف ملابسات الجريمة، ومعاقبة أو ملاحقة المجرمين، **وترى الباحثة أن ظهور مثل هذه الشخصيات في مضمون المادة الخبرية يعطي الأخبار أهمية خاصـــة نظرًا لطبيعة وحجم المعلومات التي لديهم والتي تؤدي في النهاية إلى كشف النقاب عن مرتكبي الجرائم**، في حين غابت شخصيات الجناة والمجني عليهم عن المواقع عينة الدراسة، **وتعتقد الباحثة أن تسارع وتيرة الأحداث على الساحة الفلسطينية تدفع المواقع إلى صياغة أخبار الجرائم اعتمادًا على الشخصيات الرسمية، وإغفال غير الرسمية والتي قد تمتلك تفاصـــيل أخرى عن الجريمة، وهذا يرتبط بفئة الفنون الصـــحفية التي أظهرت قلة التقارير الصحفية في مواقع الدراسة.**

لم تركز مواقع الدراسة على مصدر" **شخصيات دولية غير رسمية**" وهي نتيجة مبررة كون مواقع الدراسة نشأت وتعمل ضمن النطاق المحلي وتعتمد في تغطيتها كما أسلفت على وكالات الأنباء والمصادر الخارجية، ولا تمتلك إمكانيات كافية للاعتماد على مراسلين في الخارج.

وترى الباحثة أن تباين رتب المصادر الأولية نابع من اختلاف السياسة التحريرية الخاصة بكل موقع وهذا يتوافق مع ترتيب الأولويات بحيث تختار الصـــحف الشـــخصـــيات المتماشـــية مع سياستها وأيديولوجيتها، وفي بعض الأحيان تعطي اهتمامًا أكبر لبعض الشخصيات دون غيرها، وهذا انعكاس لعملية انتقاء الأخبار التي تشكل ذاتيًا من جانب الصحفي الذي يقدم بعض الأخبار ويتغافل عن أخرى لشيء في نفسه [1].

---

(1) الحلو، حرية الإعلام والقانون، الإسكندرية (ص318).

رابعًا: مناقشة نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بالمصادر الإعلامية التي اعتمدت عليها مواقع عينة الدراسة عند تناولها لقضايا وموضوعات الجريمة

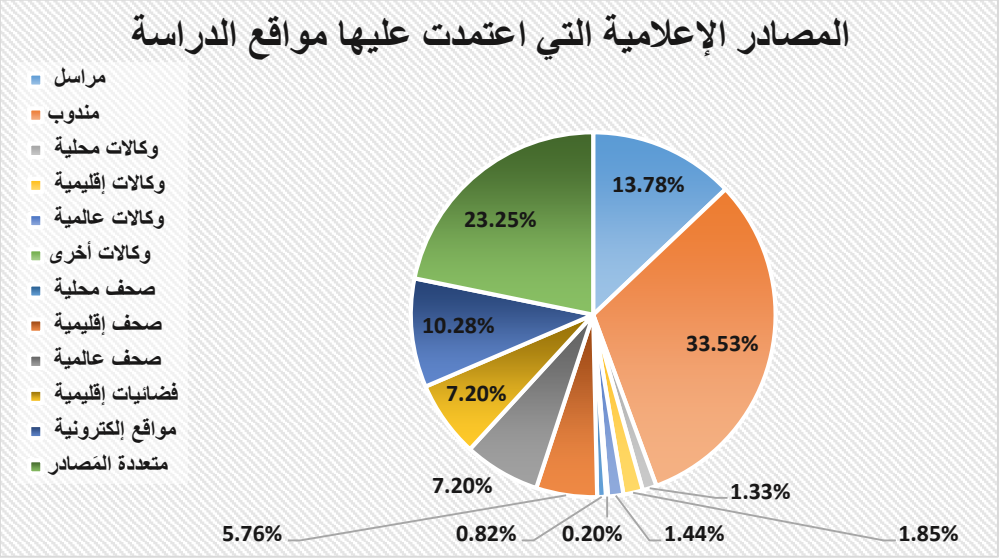

الشكل رقم (*4.4*)

المصادر الإعلامية التي اعتمدت عليها مواقع الدراسة

إن "**للمصـــادر الإعلامية**" أهمية كبرى في تحديد قيمة المادة المنشـورة وما تنقله المؤسـسـة الإعلامية من معلومات قد تميزها عن باقي الأخبار المجهولة المصادر، ويتضح من الشكل السابق أن المواقع الفلســطينية الإلكترونية تباينت في اهتمامها بمصـــادر هذه الفئة حيث تصـــدر مصـــدر "**المندوب**" من المصـادر الذاتية على المرتبة الأولى باعتباره مصـدرًا صـحفيًا أسـاسـيًا من المصـادر الإعلامية وهذا ما اتضح من خلال التحليل لمواقع الدراسة، **وترى الباحثة منطقية النتيجة خاصة في "موقع وكالة وفا" و"موقع وكالة صـــفا" بحيث ظهرت فئة (النطاق المحلي "الضـــفة الغربية") في المرتبة الأولى في "موقع وكالة وفا"، وجاءت فئة (النطاق المحلي "قطاع غزة") في المرتبة الأولى في "موقع وكالة صفا"، وهنا يوضح سبب ارتفاع نسبة مصدر المندوب في تغطية مواد الجريمة، خاصة وأن وكالة الأنباء الفلسطينية وفا تصدر من الضفة الغربية، بينما "وكالة صفا" تصدر من قطاع غزة.**

ويعتبر المندوب أهم المصـادر الإخبارية، فعند تميز وكالة ما عن وكالة أخرى يعتمد في ذلك على جهود وثقافة وذكاء وإمكانية مندوبيها، وكذلك بالنسبة لأية جريدة عندما تميزها عن جريدة أخرى

فيها نفس المادة الصـــحفية ونفس المعلومات لكن تتميز بطريقة عمل مندوبيها وصـــياغتهم للخبر والأخبار الفريدة التي استطاع أن يحصل عليها وينفرد بها في جريدته [1].

وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراســـة تمراز [2] حيث جاء "المراســـل" في المرتبة الأولى بين المصادر الصحفية لقضية المصالحة الفلسطينية في عام (2017م) بنسبة (70.4%) تلاها "وكالات الأنباء" بنسبة (17%). كما واختلفت مع دراسة المزيني [3] بحيث بينت الدراسة ضعف اهتمام مواقع الدراســة بالإفصــاح عن المصــدر الإعلامي في موضــوعات الشــباب بحيث تصــدرت الموضــوعات "مجهولة المصدر" المرتبة الأولى بنسبة (84%).

أما بالنسبة "**للمراسل**" كمصدر ذاتي فجاء في المرتبة الثانية بفارقٍ كبير عن "المراسل"، **وترجع الباحثة قلة اعتماد مواقع الدراســة على هذا المصــدر لأســباب مالية أو إدارية، أو اعتمادها على مراســلين غير مؤهلين في الحصــول على المعلومات، وهنا تظهر أهمية إعادة تأهيل المراســلين وانتقاء مختصــين في مختلف مجالات الإعلام وخاصــة في قضــايا الجريمة**، ويصــف جورج كدر المراســل بقناص اللحظة والمنقب عن الذهب في واقع تتعقد علاقاته أكثر وأكثر كل يوم، ليكشــف للناس عن جوانب لم يكونوا يرونها [4].

جاء في المرتبة الثالثة من المصادر الإعلامية "**متعددة المصادر**" وهذا المصدر يكتسب أهمية بالغة بحيث يزيد من درجة المصـــداقية ويبعد الشـــك ويعزز ثقة الجمهور بالمواقع الفلســـطينية الإلكترونية، واستخدام مواقع الدراسة هذا المصدر بنسبة مرتفعة ينم عن إدراكها لأهمية مواد الجريمة من جهة والتزامها بالمســـؤولية الاجتماعية والصـــحفية والقانونية، وارتبطت هذه الفئة مع فئة النطاق الجغرافي للجريمة، بحيث نجد تنوع المصـــادر في مواد الجريمة التي وقعت ضـــمن النطاق الجغرافي العربي أو الدولي حيث اعتمدت مواقع الدراسة في تغطيتها للمادة الواحدة على أكثر من مصدر مثل: "مواقع الكترونية، صحف ومجلات، فضائيات وإذاعات وغيره، إضافة إلى المصدر الذاتي للصحيفة".

واحتلت "**المواقع الإلكترونية**" المرتبة الرابعة، فاليوم أصبحت شبكة الانترنت بفضل انتشارها الواســـع من ناحية وغزارة معلوماتها من ناحية أخرى أحد أهم المصـــادر الإخبارية لوســـائل الإعلام

---

(1) وتوت، الخبر الصحفي عنصر اساسي من عناصر العملية الإعلامية (ص354).

(2) تمراز، مرجع سابق (ص159).

(3) المزيني، مرجع سابق (ص91).

(4) كرد، المراسل الحر.. قناص اللحظة ومنقب عن الذهب(موقع الكتروني).

المعاصـرة [1]، ولاحظت الباحثة اعتماد "موقع دنيا الوطن" بنسـبة كبيرة على موقع فيتو المصـري في استيفاء معظم مواد الجريمة التي وقعت ضمن النطاق العربي والإسلامي.

وظهرت فئة "**صحف**" **(محلية، إقليمية، عالمية)** بنسبة بلغت (13.78%)، وهذا يتعارض مع ما تقدم به الدكتور حسني نصر والدكتورة سناء عبد الرحمن في كتابهما "التحرير الصحفي في عصر المعلومات الخبر الصـحفي": بأن الصـحف والمجلات المختلفة لا تمثل على الدوام مصـدرًا مهمًا للأخبار لتفوق خدمات وكالات الأنباء في هذا المجال، وهذا فإن بعض الصـحف الإقليمية والعالمية الكبرى يكون لها شبكة مراسلين في غالبية العواصم ومواقع الأحداث المهمة مما يجعلها تحقق انفرادًا خبريًا مهمًا [2].

وأظهرت نتائج التحليل ضعف استخدام مواقع الدراسة لـ"**وكالات الأنباء**" **(المحلية، الإقليمية، العالمية، أخرى)** بنسـبة منخفضـة تعادل(4.51%)على الرغم من أنها تعد أهم مصـدر لتزويد المؤسسات الإعلامية بالأخبار الداخلية بشكل عام والأخبار الخارجية على وجه الخصوص، ويعتبرها أحمد بدر أداة رئيسـية في تشـكيل الرأي العام حيث ترى الشـعوب عن طريقها الأحداث والوقائع والأشـخاص والقيم [3]، وبالرغم من ذلك كان استخدام مواقع الدراسة لهذا المصدر ضعيف جدًا في موقعي "موقع دنيا الوطن" و"موقع وكالة وفا"، فيما لم يظهر في "موقع وكالة صـفا"، **وترجع الباحثة ذلك لضعف الإمكانات المادية للمواقع الفلسطينية الإلكترونية وعدم قدرتها على الاشتراك رسمياً بهذه الوكالات للحصول على خدماتها الإعلامية.**

ويمكن القول أن اعتماد وسـائل الإعلام على "**وكالات الأنباء**" يندرج ضـمن نظرية ترتيب الأولويات ويأتي في إطار المنافسة بين المواقع، إذ يفيد عنصرا (الوقت و تسارع الأحداث) الصحفيين في تقديمهم للقضـايا، لذا يعتبر التوجيه من خلال وسـائل الإعلام الأخرى بمثابة تأكيد على أهمية القضايا الجديدة وصحة تقديمها من قبل الصحفيين [4].

---

(1) نصر & عبد الرحمن، التحرير الصحفي في عصر المعلومات الخبر الصحفي (ص114).

(2) المرجع السابق (ص116).

(3) بدر، الإعلام الدولي دراسات في الاتصال والدعاية الدولية (د.ص).

(4) بسيوني، الخطاب الصحفي المصري لقضايا حقوق الإنسان، دراسة تحليلية مقارنة لصحف الأهرام، الوفد، الأهالي، الأسبوع في الفترة من (1998-2001) (ص90).

وهنا تتفق هذه النتيجة مع دراسة الشريف [1] التي توصلت إلى اعتماد المواقع الفلسطينية الإلكترونية على وكالات الأنباء بنسبة ضعيفة (10.5%)، وتختلف مع دراسة العدوي [2] بحيث اعتمدت صحف الدراسة على وكالات الأنباء المختلفة بنسبة كبيرة خولتها لتصدر المرتبة الأولى بلغت (47.1%).

وظهرت فئة "فضائيات إقليمية" بنسب منخفضة بلغت (0.82%) في موقعي "موقع وكالة صفا"، وموقع دنيا الوطن"، فيما لم يعتمد أي من مواقع الدراسة على الفضائيات العالمية والمحلية، **وترى الباحثة قصورًا من قبل المواقع فيما يتعلق بتجاهلها للفضائيات كمصدر للمعلومات في حين تنفرد العديد من الفضائيات بتغطية جرائم عالمية والكشف عن ملابساتها فكان من الأجدر بتلك المواقع الاستفادة من المعلومات التي تبث عبر الفضائيات ومعالجتها ونشرها على صفحاتها.**

وبشكل عام تستنتج الباحثة من خلال النتائج السابقة أن مواقع الدراسة اعتمدت على مصادر متنوعة، وكانت الصدارة **"للمصادر الخارجية"** بنسبة (52.14%)، وتعزو الباحثة ذلك لعدم وجود صحفيين مختصين بمعالجة قضايا الجريمة لأسباب ذكرناها آنفًا، وعليه جاءت **"المصادر الذاتية"** في المرتبة الثانية بنسبة (47.32%) بفارق ليس بالكبير.

خامسًا: مناقشة نتائج الدراسة التحليلية الخاصة أهداف تقديم مضمون قضايا وموضوعات الجريمة التي اتبعتها مواقع الدراسة

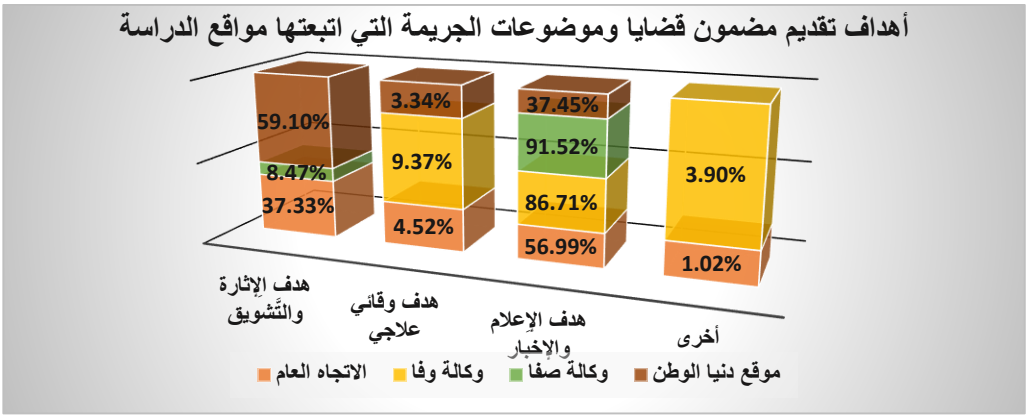

(1) الشريف، مرجع سابق (ص179).

(2) العدوي، مرجع سابق (ص83).

الشكل رقم (*4.5*)

أهداف تقديم مضمون قضايا وموضوعات الجريمة التي اتبعتها مواقع الدراسة

يتضح من الشكل السابق أن هدف "**الإعلام والإخبار** " كان الأبرز في المواقع الفلسطينية الإلكترونية متصدرًا المرتبة الأولى، وهو ما يتوافق مع عدد الأخبار التي بلغت (417) خبرًا من إجمالي مواد الجريمة المنشورة في مواقع الدراسة.

وهذه النتيجة تشير إلى أن الصحافة الفلسطينية صحافة خبرية في الغالب نظراً لأن الأراضي الفلسطينية تعد مناطق ساخنة مليئة بالأحداث، لذا فإن مواقع الدراسة أولتا اهتماماً ملحوظاً للتغطية الخبرية على حساب التفسيرية، وهو ما يعد قصورًا إذا ما نظرنا إلى طبيعة المعلومات المتعلقة بالجريمة والتي تحتاج إلى تفسير وتحليل وهو ما يلائم الفنون الصحفية التفسيرية كالتقرير والتحقيق الصحفي.

وجاء في المرتبة الثانية هدف" **الإثارة والتشويق**" ويقصد بالإثارة هنا الإشارة إلى تلك الخاصية التي توجد في بعض الوقائع والأحداث وتكسبها جاذبية شديدة في لفت انتباه الجمهور ومخاطبة بعض غرائزه الدفينة، وهو ما يحدث في بعض الحوادث التي تتعلق بالجرائم [1].

وبما أن هذه الدراسة تتعلق بالجريمة فمن المنطقي أن نجد هدف الإثارة والتشويق حاضرًا في معالجة المواقع عينة الدراسة لموضوعات الجريمة، مع الإشارة إلى أن "موقع دنيا الوطن" بالغ في بعض الأحيان في الإثارة، وتفسر الباحثة ذلك بكون الموقع ينتمي إلى الصحافة الشعبية التي تتجه ناحية الإثارة والتشويق.

جاء الهدف " **الوقائي العلاجي**" بنسبة ضئيلة جدًا، بحيث ظهر في التقارير الإخبارية التي تم تحليلها خلال فترة الدراسة، وترجع الباحثة ضعف التغطية الوقائية العلاجية إلى عدة أسباب أهمها: عدم رغبة أو قدرة مواقع الدراسة لاستخدام الفنون الصحفية التي تحقق هذا الهدف كالتحقيقات الاستقصائية المعمقة التي تحتاج لمحررين متخصصين يحللون ويفسرون الجرائم ويكشفون ملابساتها وقياس مستوى تأثيرها على المجتمع، وتقديم النصائح لتجنب ارتكاب الجرائم.

اتفقت نتائج الدراسة مع دراسة جودة [2] بحيث تصدر هدف الإعلام والإخبار قائمة الأهداف بنسبة (83.1%) من أخبار الجريمة، تلاها هدف " الإثارة والتشويق" بنسبة (13.1%)، أما النشر بهدف "الوقاية والعلاج" جاء في المرتبة الثالثة بنسبة (3.8%). وتتفق أيضًا مع دراسة مركز الرؤية

---

(1) أبو زيد، فن الخبر الصحفي (ص101).

(2) جودة، مرجع سابق (ص147).

[1] حيث تتجه مضامين الجريمة في الصحافة السودانية لإيراد المعلومات الأساسية بنسبة (82%)، وتختلف معها في الهدف الثاني حيث تسعى الصحف لإرشاد وتوجيه القراء بنسبة (16.7%)، اتفقت أيضًا مع دراسة العدوي [2] فجاء الإعلام والإخبار في المرتبة الأولى بنسبة (90.3%)، واختلفت في الهدف الثاني بحيث جاءت فئة "أكثر من هدف" بنسبة (9.7%).

يتولد تساؤل لدى الباحثة حول معايير وضوابط نشر المعلومات المتعلقة بالجريمة سيما في المواقع الإلكترونية والتي اعتبرها رئيس دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت الدكتور محمد أبو الرب أقل التزامًا بالمعايير القانونية والمؤسساتية، كونها متشعبة وقد لا تحتاج لترخيص وتبث من أماكن بعيدة ويصعب ملاحقتها، وأن هناك تخوفًا حقيقيًا بأن تكون المواقع الالكترونية أقل ضبطًا في القضايا الأخلاقية عند تغطيتها لقضايا الجرائم ، مع التأكيد على أن الضوابط الأخلاقية ليست مقصورة على المواقع، وإنما في أي معالجة صحفية أيًا كانت الوسيلة التي تنشرها ومن أبرز الضوابط: الاعتماد على مصادر موثوقة، عدم المبالغة، عدم التهويل، اتباع سياسية التوازن في التغطية والبعد عن تضخيم الأحداث على حساب أحداث أخرى، التحقق من الأسماء والأشخاص، عدم نشر وقائع تحت التحقيق ولم يبت القضاء فيها أحكام لأنها تصنف أنها تشهير أو إساءة للسمعة، وبالتالي ممكن أن يتعرض أصحاب المواقع الإلكترونية للملاحقة، وعليه لا بد من التحقق بشكل عام من الجرائم مكانها، مصادرها ، شخوصها والاعتماد على مصادر موثوقة[3]، إضافة إلى المحافظة على السرية المهنية، وعدم الخوض في قضية موجودة لدى القضاء الفلسطيني، وتقديم تحليل قانوني غير سياسي [4].

---

(1) مرجع الرؤية للدراسات الرأي العام، مرجع سابق (موقع إلكتروني).

(2) العدوي، مرجع سابق (ص75).

(3) محمد أبو الرب، رئيس دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت، قابلته: وفاء أبوزيد 23/ يناير/2020 م.

(4) سامر موسى، حقوقي فلسطيني /مدير مكتب النائب الأكاديمي في جامعة فلسطين، قابلته: وفاء أبوزيد 1/ يونيو 2020م.

سادسًا: مناقشة نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بالنطاق الجغرافي لقضايا وموضوعات الجريمة في مواقع الدراسة

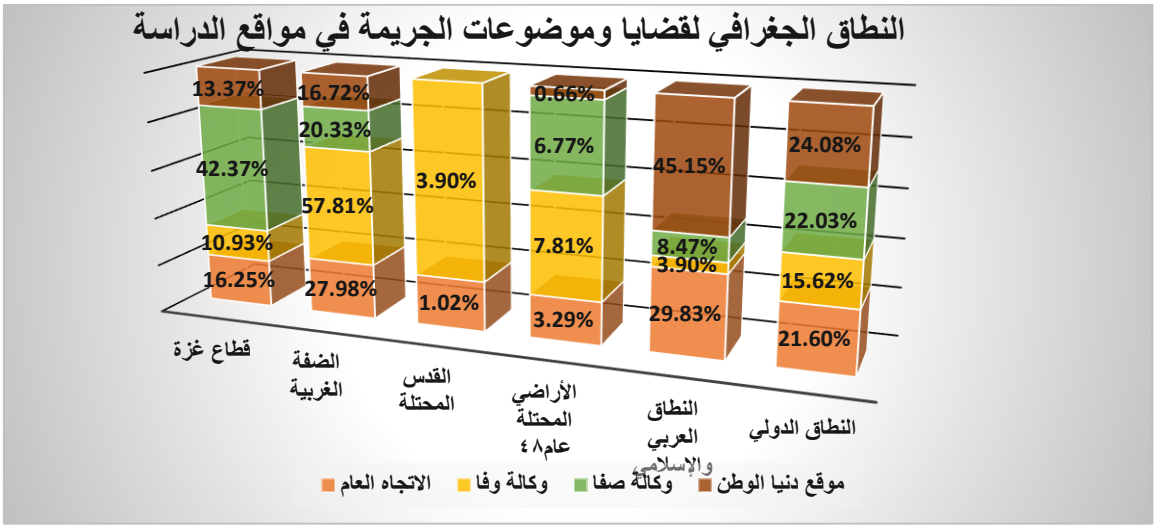

الشكل رقم (*4.6*)

النطاق الجغرافي لقضايا وموضوعات الجريمة في مواقع الدراسة

يتضح من الشكل السابق أن فئة "**النطاق العربي والإسلامي**" قد احتلت المرتبة الأولى وركزت المواقع على نشر أخبار الجرائم في هذا النطاق، ورصدت الباحثة خلال التحليل مجموعة من العوامل التي أدت إلى ارتفاع معدلات الجريمة ضمن هذا النطاق أهمها: (التصدع الأسري، تدني مستويات الدخل، صراعات بين المستويات الحضارية وغيرها)، وترى الباحثة أن الاهتمام بقضايا الجريمة ضمن هذا النطاق بالرغم من الصعوبات أو العوائق التي قد تواجه الصحفيين أو الموقع أحيانًا يدلل على البعد العربي والإسلامي للمواقع الفلسطينية الإلكترونية.

وجاءت فئة (**النطاق المحلي** "**الضفة الغربية**")في المرتبة الثانية، كما جاءت فئة (**النطاق المحلي** "**قطاع غزة**") في المرتبة الرابعة، تلاها في المرتبة الخامسة فئة **النطاق المحلي** (**الأراضي المحتلة 48**)" أما (**النطاق المحلي** "**القدس المحتلة**") فجاءت في المرتبة الأخيرة، مع فارق في النسب وهو أمر طبيعي يعود لعدة أسباب أهمها التعداد السكاني لكل منطقة، واختلاف الحياة السياسية والاجتماعية والسياسية لكل نطاق عن الأخر، وأخيرًا مركز المواقع جغرافيًا فمثلًا "وكالة الأنباء الرسمية وفا" مركزها الضفة الغربية، فيما يمثل قطاع غزة مركزًا لكل من "موقع دنيا الوطن" و"موقع وكالة صفا"، وتجدر الإشارة إلى أن فئة النطاق المحلي" القدس المحتلة" لم تظهر إلا في وكالة الأنباء الرسمية الفلسطينية وفا.

بينما جاءت فئة "**النطاق الدولي**" في المرتبة الثالثة، بنسبة ليست منخفضة، وهي نسب مهمة تعكس دلالات كثيرة أهمها تنامي ظاهرة الجريمة دوليًا برغم ما يشهده العالم من تطور وتحضر.

وتتفق نتائج هذه الفئة مع نتائج دراسة البريم [1]، بشكل جزئي حيث تصدت فئة "البعد العربي" المرتبة الأولى بنسبة (28%) فيما اختلفت بالمرتبة الثانية حيث جاءت فئة النطاق المحلي قطاع غزة بنسبة (23.1%)، فيما اختلفت مع دراسة جودة [2] بحيث جاء البعد المحلي في المرتبة الأولى بنسبة (42.6%) وفي المرتبة الثانية جاءت البعد العربي (16.8%)، واختلفت أيضا مع دراسة العمري[3] والمزيني [4] بحيث تصدرت الضفة الغربية المرتبة الأولى في الدراستين بنسبة (50.3%) ونسبة (38.2%) على التوالي.

سابعًا: مناقشة نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بدوافع ارتكاب الجريمة في مواقع الدراسة

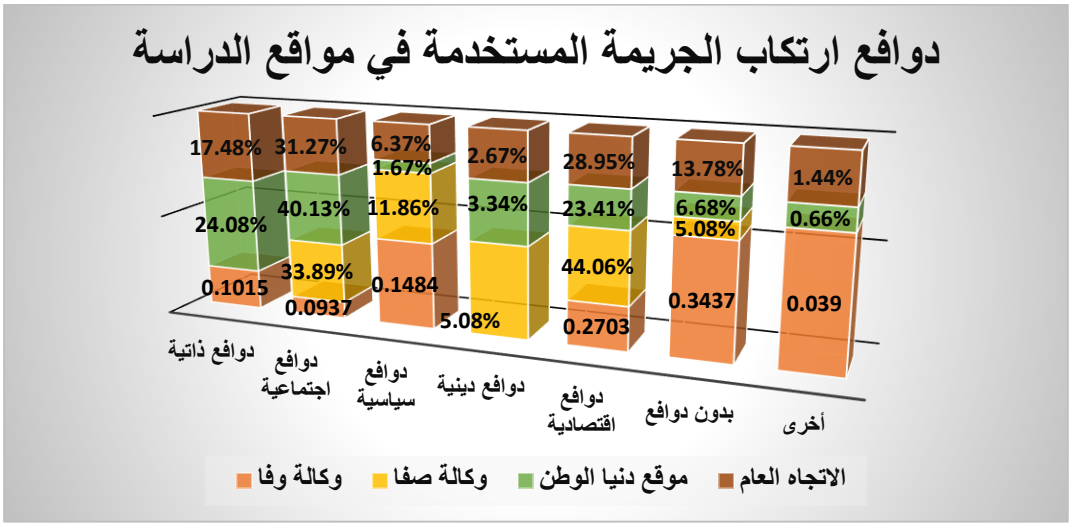

الشكل رقم (*4.7*)

دوافع ارتكاب الجريمة المستخدمة في مواقع الدراسة

---

(1) البريم، مرجع سابق (ص136).

(2) جودة، مرجع سابق (ص165).

(3) العمري، مرجع سابق (ص112).

(4) المزيني، مرجع سابق (ص95).

عمدت الباحثة لدراسة هذه الفئة نظرًا لأهميتها في التعرف على خصائص ومستويات مرتكبي الجريمة وفقًا في مجتمعاتهم، فهي تساعد في التعرف على العوامل المؤثرة في ارتكاب الجريمة من مجتمع لأخر.

ويتضح من خلال الشكل السابق أن المواقع الفلسطينية الإلكترونية أولت اهتمامًا جليًا في ذكر العوامل والدوافع الأساسية لوقوع الجرائم، وهذا واضح من خلال التكرارات التي تم الوصول إليها في التحليل الكمي، مما يدلل على أن المواقع تقدم المادة الصحفية مع بعض تفسيرات لوقوعه.

تصدرت فئة "**الدوافع الاجتماعية**" المرتبة الأولى في الاتجاه العام بنسبة (31.27%) وقد تناول العديد من علماء الاجتماع بالدراسة والتحليل الدوافع الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجرائم، وفي هذا السياق يرى عالم الاجتماع الأمريكي "ثورستن سلين" أنه هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية التي يمكن أن تعتبر مسئولة عن تكوين وتطوير بعض الأنماط السلوكية الانحرافية والإجرامية، حيث ربط "ثورستن" الفردي الجماعة أو المجتمع المحلي أو المجتمع الكبير الذي نعيش فيه وبين السلوكيات الإجرامية بقوله أن المجرم أو السلوك الإجرامي يكون نتيجة عدم التوافق الاجتماعي بين سلوك الفرد ومعايير المجتمع [1].

وأظهرت النتائج أن مواقع الدراسة أبرزت الدوافع الاجتماعية في فئة "الجرائم ضد الأشخاص" كالقتل والجرح وغيره، حيث انحصرت مجمل الدوافع الاجتماعية التي ظهرت في مواد الجريمة في (الانتقام، الجرائم المحكومة بعادات وتقاليد كالقتل بدافع الشرف والثأر، الخلافات والمشاجرات العائلية وغيرها.

تشابهت هذه النتيجة مع ما توصلت له نتائج دراسة "وسار" [2] حيث جاءت الدوافع الاجتماعية بالمرتبة الأولى بنسبة (76.15%)، وجاءت الدوافع الاقتصادية في المرتبة الثانية بنسبة (12.19%)، بينما تختلف هذه الدراسة مع ما توصلت له دراسة جودة [3] حيث تصدرت فئة "**الدوافع الذاتية**" المرتبة الأولى بنسبة (35.3%) تلتها "دون دوافع" في المرتبة الثانية بنسبة (22.9%).

وجاءت فئة "**الدوافع الاقتصادية**" في المرتبة الثانية وهو أمر طبيعي ومنطقي وذلك لارتباط الجانب الاجتماعي بالاقتصادي، وفي هذا السياق أشار أبو توتة في كتابه "علم الإجرام" إلى وجود

---

(1) جابر، السلوك الانحرافي والإجرامي (ص76).

(2) وسار، مرجع سابق (ص251).

(3) جودة، مرجع سابق (ص154).

رابطة وثيقة بين السلوك الإجرامي والظروف الاقتصادية فالبطالة والفقر من الدوافع الاجتماعية التي ترتبط بالدوافع الاقتصادية والتي تدفع إلى الإجرام، لأن الفرد في حالة عدم العمل قد يتجه لارتكاب السلوك المنحرف نتيجة لعدم وجودة مردود مالي يفي باحتياجاته المختلفة، مما يولد لديه مشاعر الإحباط المتلاحقة وتزداد المشاعر كلما طالت الفترة التي يعيشها لتنتهي بارتكاب الجريمة[1].

وإذا ما تحدثنا عن الحياة الاقتصادية في فلسطين الدكتور بسام سعيد أوجزها في" ازدياد أعداد الخريجين والبطالة المتفاقمة وعجز أصحاب القرار من وضع حلول تعالج هذه المشاكل إضافة الى الأزمات الحياتية الأخرى الضاغطة كمشكلة انقطاع التيار الكهربائي وإغلاق المعابر وحرمان الناس من التنقل الحر[2]". ويذكر صلاح هنية أن الأزمات الاقتصادية التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي "نتيجة حتمية لعدم الحزم في إنفاذ القانون أولا وهي نتيجة حتمية للوضع التربوي التعليمي، وبالتالي هي انعكاس للوضع الاقتصادي والمالي وتراكم الشعور أن هناك مواطنًا لا يستطيع تلبية احتياجاته الأساسية وبالمحصلة تتفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ومظاهرها عندما يرى المواطن/ة أن صوته غير مسموع وأن كل ما يطرحه يقابل بمبررات وليس مساعي لحل المشكلة من جذرها أو على الأقل التخفيف من آثارها" [3].

وفي هذا الإطار تشير الكثير من الدراسات إلى أن البطالة عامل أساسي لفقدان الإيمان والامتثال لشرائع وقوانين المجتمع [4]، وإذا نظرنا لآخر احصائيات لنسب البطالة في المجتمع الفلسطيني نجد معدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة (15) سنة فأكثر في فلسطين (25.3%) تمثلت بمعدل (14.6%) في الضفة الغربية و(45.1%) في قطاع غزة بحسب ما توصل له جهاز الإحصاء الفلسطيني المركزي [5].

وهذا الوضع يعد سببًا رئيسًا لزيادة نسبة الجرائم خاصة الجرائم ضد الممتلكات كالسرقة وغيرها، وذلك لتأثير البطالة بشكل كبير على الحالة الاقتصادية العامة، وتأثيرها على الفرد بشكل خاص بحيث تخلق البطالة لديه مشاعر مختلطة من عدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة والعمل مما يؤثر سلبًا على حالته النفسية.

---

(1) أبو توتة، (2001م). علم الإجرام، المكتب الجامعي للحديث (ص253).

(2) سعيد، المشكلات الاجتماعية وانعكاسها على الأسرة والسلم المجتمعي (موقع إلكتروني).

(3) هنية، مقال مظاهر مشاكل اجتماعية وسلبية المجتمع (موقع إلكتروني).

(4) البكر، أثر البطالة في البناء الاجتماعي (ص23).

(5) جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني (موقع إلكتروني).

وهو ما أكدته النتائج حيث جاءت فئة "**الدوافع الذاتية**" في المرتبة الثالثة والمتمثلة بالاضطرابات والضغوطات النفسية المختلفة كالخوف والقلق والاكتئاب فالجريمة المرتكبة على هذا الأساس، هي مظهر من مظاهر النشاط النفساني، ونتيجة للتفاعل الداخلي للفرد، لذلك يجب أن ينصب التركيز على معرفة ميكانيزمات التفاعل الداخلي، ومعرفة العوامل النفسية التي تكون لها علاقة مباشرة، أو غير مباشرة بالجريمة والجهود يجب أن تنصب، إذن على معرفة ودراسة التكوين النفساني للفرد، حتى نستطيع معرفة ومعالجة الشخص المجرم [1].

وفي المرتبة الرابعة جاءت فئة "**دون دوافع**" بحيث لا تذكر المواقع سوى الخبر دون خلفياته أو أسبابه ودوافعه، هذا يدلل على أن مراسلي المواقع أو المحررين لم يستطيعوا الحصول على التفسيرات الكافية لبعض الأحداث ربما لغموضها أو عدم اكتمال التحريات فيها، أو لعدم التأكد من صحتها بعد أو لوقوعها في نطاق جغرافي إقليمي أو دولي فبالتالي تلجأ المواقع إلى إغفال الدوافع أو إسنادها إلى فئة "**دوافع أخرى**" التي ظهرت في المرتبة الأخيرة في نسبة التكرارات فتكون عبارة عن دوافع مجهولة كدوافع القتل مثلًا و الجرائم الوظيفية كالإهمال الوظيفي الجسيم، أو حتى حوادث المرور التي تكون في العادة بدافع السرعة، وغيرها لكن لا يتم الإفصاح عن الدافع وهذا كله من باب أخلاقيات الممارسة الإعلامية بنقل الخبر كما هو التزمًا بمبادئ المجتمع وخصوصيته.

أما المرتبة الخامسة فجاءت "**فئة الدوافع السياسية**" المتمثلة في التخابر أو أي عمل من شأنه أن يؤدي إلى نشوب صراعات دموية أو فكرية تتعارض مع نظام الدولة، ويشير أيمن إسماعيل إلى وجود الكثير من الخلافات السياسية بين النظام والمعارضة أو بين الأحزاب نفسها خاصة في الساحة الفلسطينية تؤدي إلى مخالفة القانون وارتكاب الجرائم في ظل غياب الوعي العربي والعالمي وعدم تقبل الديمقراطية كوسيلة لانتقال السلطة، ولا يخفى على أحد الأحداث الدامية التي مر بها الفلسطينيين بعد انتخابات (2006) والتي لازلنا نعيش أثارها حتى اللحظة، وتؤدي الدوافع السياسية لارتكاب بعض الجرائم الموجهة ضد الدولة كإثارة الفتنة بين الطوائف واثارة التذمر بين أفراد القوات النظامية، وكذلك استخدام أراضي الدولة لأي عمل عدائي قد يجر البلاد للحرب [2] .

وجاءت في المرتبة السادسة فئة " **دوافع دينية**" وظهرت بنسبة ضئيلة وهو ما يعني قلتها على الصعيد الفلسطيني والعالمي بشكل عام، وتعتقد الباحثة أن ظاهرة التشدد الفكري والتكفير غير المبرر، كانت سببًا في تشكيل الدوافع الدينية خاصة عند فئة الشباب والمراهقين مما دفعهم للجوء إلى العنف

---

(1) طالب، الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية (ص ص 84-85).

(2) إسماعيل، دوافع الجريمة في المجتمع الفلسطيني (موقع إلكتروني).

للتعبير عن آرائه وأفكارهم، ومن أبرز الجرائم الت كانت بدوافع دينية تفجيرات الكنائس أو المساجد وغيرها، ويجدر الإشارة إلى أن فئة الجرائم الدينية لم تحظَ بأي نسبة خلال الفترة المدروسة.

ويذكر خلف بن محمد بن عبدالله العرم – عضو هيئة التحقيق والإدعاء العام في السعودية أن ضعف الوازع الديني يعد سببًا في ارتكاب كثير من الجرائم وذلك لأن وجود الوازع الديني يكون رادعاً للشخص من فعل الجريمة لأن هناك محاذير شرعية تحرم على الشخص الوقوع فيها فوجود الوازع الديني يكون حصنًا منيعاً للشخص من الانحراف وسلوك طريق الجريمة أياً كان نوعها [1].

وتشير النتائج بأن مواقع الدراسة اختلفت في ترتيب دوافع الجرائم المنشورة فيها، حيث تصدرت فئة "**بدون دوافع**" المرتبة الأولى في "موقع وكالة وفا"، بينما جاءت "فئة الدوافع الاقتصادية" في "موقع وكالة صفا"، بينما جاءت فئة "**الدوافع الاجتماعية**" في موقع دنيا الوطن. وهنا يؤخذ على الوكالة الرسمية للأنباء الفلسطينية وفا أن معالجتها لقضايا الجريمة بشكل سطحي دون ذكر الدوافع باعتبارها جزء أساسي من المعالجة المطلوب تقديمها في المواقع، وهو ما يفقدها دورها في مساعدة الجمهور القارئ على تكوين رأي عام واضح ومبني على أسس علمية تجاه قضايا الجريمة، ومساعدة الجهات المختصة من خلال تقديم المعلومات والتفسيرات المختلفة تعينها بوضع الخطط للحد من انتشار الجرائم.

تختلف دوافع ارتكاب الجرائم باختلاف نوع الجريمة المرتكبة[2]، وفي فلسطين تتعدد دوافع ارتكاب الجرائم ما بين دوافع ذاتية، اجتماعية، سياسية، دينية، اقتصادية [3]، فمثلًا عند الحديث عن الدوافع الاجتماعية نجدها تتجسد في جرائم الثأر وقتل النساء [4]، وإذا تحدثنا عن الدوافع الذاتية والنفسية تكون جرائم الإدمان والاتجار بالمخدرات أبرزها، أما الدوافع السياسية فإن ما حصل على الساحة الفلسطينية عام 2006م على اختلاف مسماه والذي حصد الكثير من الأرواح، يصنف ضمن الدوافع السياسية [5].

---

(1) العرم، من أسباب وقوع الجريمة (موقع إلكتروني).

(2) مازن نور الدين، عميد كلية القانون والعلوم الشرطية بجامعة الامة، قابلته: وفاء أبوزيد 23/ يونيو 2020 م.

(3) منير رضوان، محاضر في قسم المناهج وطرق التدريس كلية التربية في جامعة الأقصى ، قابلته: وفاء أبوزيد 1/ يونيو/2020م.

(4) صلاح عبد العاطي، رئيس الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني، قابلته: وفاء أبوزيد13/ يونيو /2020م.

(5) منير رضوان، محاضر في قسم المناهج وطرق التدريس كلية التربية في جامعة الأقصى ، قابلته: وفاء أبوزيد 1/ يونيو/2020م.

وهناك أيضًا دوافع نفسية تظهر في قضايا الانتحار التي أصبحت منتشرة بكثرة، خاصة مع وجود إهمال فيما يتعلق بالجانب النفسي في قطاع غزة، ورغم ذلك لا يوجد في قطاع غزة مصحة نفسية يمكن أن تساهم في التخفيف من حدة هذه الجرائم[1]، إذًا فإن دوافع الجريمة في فلسطين تتنوع حسب طبيعتها، ولكن القاسم شبه المشترك بين تلك الدوافع، الظروف الاقتصادية المتردية، وما صاحبها من ارتفاع نسبة البطالة وظهور المشكلات الاجتماعية المتنوعة [2].

وترى الباحثة أن تباين رتب الدوافع في مواقع الدراسة نابع من اختلاف السياسة التحريرية الخاصة بكل موقع، وهذا يتوافق مع نظرية ترتيب الأولويات بحيث يختار الموقع ما يتماشى مع سياسته وأيديولوجيته، ويعزز رأي الباحثة ما نصت عليه النظرية بتقديم الأخبار والمعلومات بالاختيار أو التأكيد على أحداث وقضايا ومصادر معينة لتغطيتها دون أخرى، ومعالجة هذه القضايا وتناولها بالكيفية التي تعكس اهتمامات هذه المؤسسات وأولويات المسؤولين الحكوميين ومتخذي القرار والصفوة[3].

---

(1)أيمن البطنيجي، الناطق باسم الشرطة الفلسطينية ، قابلته: وفاء أبوزيد 20/ يونيو/2020م.

(2) سامر موسى، حقوقي فلسطيني /مدير مكتب النائب الأكاديمي في جامعة فلسطين، قابلته: وفاء أبوزيد 1/ يونيو /2020.

(3) نصر، أجندة اهتمامات المواقع الإلكترونية للجهات المعنية بشئون المرأة المصرية دراسة مقارنة (ص 398).

المبحث الثاني

مناقشة نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بالسمات العامة لشكل معالجة المواقع الفلسطينية الإلكترونية عينة الدراسة لقضايا وموضوعات الجريمة

يوضح هذا المبحث مناقشة نتائج الدراسة التحليلية المتصلة بالسمات العامة لشكل معالجة المواقع الفلسطينية الالكترونية الاخبارية وعناصر التدعيم والإبراز لقضايا وموضوعات الجريمة.

أولاً: مناقشة نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بأجندة اهتمامات مواقع الدراسة بالفنون الصحفية المستخدمة مع قضايا الجريمة في مواقع الدراسة

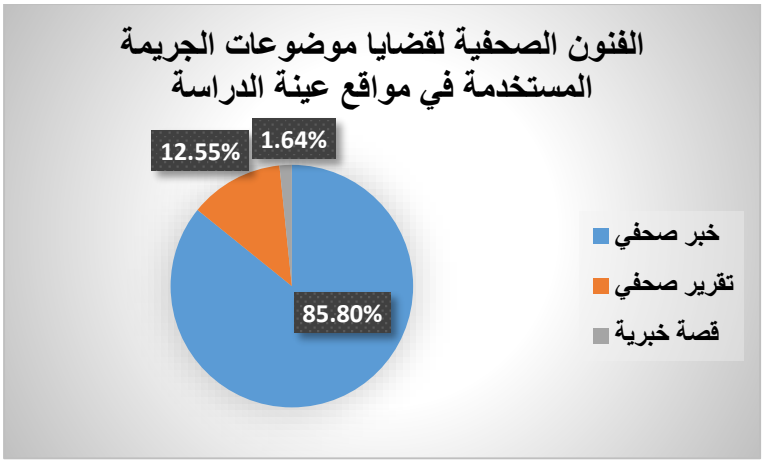

الشكل رقم (*4.8*)

توزيع الفنون الصحفية لقضايا موضوعات الجريمة المستخدمة في مواقع عينة الدراسة

يتضح من خلال الشكل السابق أن اعتماد المواقع الإلكترونية عينة الدراسة على الخبر جاء في المرتبة الأولى بين مختلف الفنون التحريرية التي تعالج الجريمة، حيث بلغت نسبته (85.80%) من مجموع المواد الإعلامية، يليه التقرير في المرتبة الثانية بنسبة (12.55%)، أما القصة الخبرية فقد حلت في المرتبة الثالثة والأخيرة في ترتيب المواد الإعلامية التي تعتمد عليها المواقع الإلكترونية عينة الدراسة بنسبة (1.64%).

وترى الباحثة أن الطابع الخبري المتمثل في الخبر كان سائدًا بين مختلف الفنون التحريرية في المواقع الإلكترونية الثلاثة عينة الدراسة، ويرجع ذلك لكون الصحافة الفلسطينية صحافة خبرية لا ترتكز على آية فنون أخرى، ولا تبحث إلا على الكتابة الخبرية السريعة فقط.

ويمكن أن تفسر الباحثة أسباب احتلال "**الخبر**" المرتبة الأولى، هو تسارع وتيرة الأخبار السياسية في الساحة الفلسطينية وهي ما تحتاج إلى متابعة مستمرة ومتواصلة والاهتمام بها على

حســاب الأخبار الأخرى، أو عدم امتلاك البعض من العاملين في المواقع الفلســطينية لمهارات كتابة الفنون التفســيرية ومواد الرأي كالتحقيق والمقال الخاص بالجريمة، ويمكن أن يكون القائم بالاتصــال يلجأ لنشر الأخبار لقضايا الجريمة لتجنب العواقب المترتبة على النشر، في ظل غياب قانون واضح لحماية الصحفيين من جهة، وبحكم العادات والتقاليد العشائرية من جهة أخرى.

أما بالنسـبة "**للتقارير الصـحفية**" التي احتلت المرتبة الثانية بفارق كبير بينها وبين فئة الخبر الصــحفي، وهذا يعكس الواقع الفلســطيني المتصــاعد والميل للأخبار المســتجدة، وجاءت "**القصــة الصـحفية**" بنسبة ضئيلة جدًا وهذا يؤكد عدم رغبة العاملين في المواقع الفلسطينية الإلكترونية بتقديم رأيهم في العديد من القضـــايا المثيرة للجدل، وعدم امتلاك المواقع الفلســـطينية الإلكترونية للقدرات المتخصصة في كتابة وتحرير قضايا الجريمة.

وتنسجم هذه النتيجة مع نتائج عدة دراسات توصلت إلى غلبة الطابع الإخباري في الصحافة مثل دراسة أبو العون[1] بحيث جاء الخبر في المرتبة الأولى بنسبة (64.8%) وفي المرتبة الثانية جاء التقرير بنسبة(5.3%)، واتفقت مع دراسة، والبريم[2] فجاء الخبر بنسبة (74.4%) في المرتبة الأولى وتلاه التقرير بنســبة (14.5%)، واتفقت النتائج مع دراســة الشــريف [3] احتل الخبر المرتبة الأولى بنسبة(61.1%) تلاه التقرير بنسبة (34.9%)، فيما انسجمت مع دراسة تمراز[4] بحيث جاء الخبر في المرتبة الأولى بنسبة (51%) وفي المرتبة الثانية جاء التقرير بنسبة(22.7%).

ولاحظت الباحثة غياب "**التقرير الصـــحفي**" في "موقع وكالة صـــفا"، فيما غابت "**القصـــة الصحفية**" في كل من "موقع وكالة صفا"" و"موقع وكالة وفا"، وهذا يحسب لصالح "موقع دنيا الوطن" في تفوقها بهذا الفن واستخدامه دون نظيره من المواقع إلا أن نسبته مازالت قليلة.

ومن النتائج اتضــح غياب واضــح لكل من الفنون الصــحفية الآتي في المواقع الفلســطينية الإلكترونية عينة الدراسة: **(المقال الصحفي، الحديث الصحفي، التحقيق الصحفي، الكاريكاتير)** وهذا ضــعف جلّي في عدم تقديم المســاحة الكافية لإبراز موضــوعات وقضــايا الجريمة من خلال آراء المختصين أو المسؤولين أو الكتاب، أما فيما يخص "**التحقيق الصحفي**" الذي يفترض وجوده لارتباطه الوثيق بقضايا الجريمة فهو الفن الأمثل لمعالجتها لتقديم تفسيرات وحلول كافية لقضايا وموضوعات

---

(1) أبو العون، مرجع سابق (ص202).

(2) البريم، مرجع سابق (ص137).

(3) الشريف، مرجع سابق (ص183).

(4) تمراز، مرجع سابق (ص202).

الجريمة. أما عن عدم ظهور "**فن الكاريكاتير**" فيعود لعدم وجود رسامين متخصصين في المجال الاجتماعي الخاص بالجريمة من ناحية، ومن ناحية أخرى هو تصدر الحياة السياسية للواجهة، وبالتالي تولي المواقع الفلسطينية والرسامين بالاهتمام بهذا الجانب ونسيان باقي المجالات الأخرى.

وفي الواقع الصحافة الفلسطينية لم تتمكن من تقديم معالجة إعلامية لكثير من القضايا الاجتماعية، لعدم وجود مختصين في هذا المجال مما جعلها بعيدة عن مراعاة الكثير من الأمور عند نشر الأخبار مثل" اقتصار الأوصاف القانونية للجريمة، وإظهار مساوئها وخطورتها والعقاب الذي فرضه القانون لها دون الاسترسال في ذكر هذه الأوصاف وتفصيلها بدقة، كما يجب أن يتم صياغة الخبر بشكل لا يسمح بالتعاطف مع مرتكبيها، ووجوب التحقق من صحته. كما يجب عدم التطرق لخطط البوليس في القبض على الجناة المحتملين في المستقبل، كما يجب تغير عدم إجراء تحقيقات ومحاكمات مسبقة في الصحف تؤثر على الرأي العام وعلى رجال الشرطة والقضاء مما يؤدي إلى نتائج قد لا تتطابق مع الحقيقة [1]".

ثانياً: عناصر الإبراز والعناصر التفاعلية وعناصر التدعيم والوسائط المتعددة التي استخدمت في إبراز المادة الخبرية المتعلقة بقضايا الحصار في المواقع عينة الدراسة

(أ) عناصر الإبراز المرافقة للمادة الخبرية:

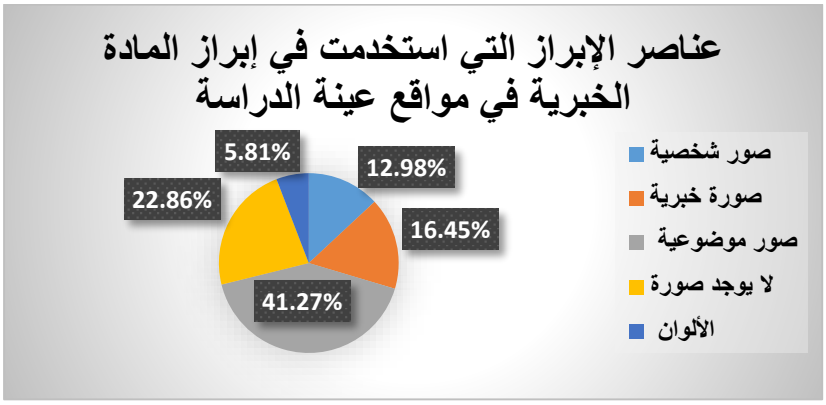

الشكل رقم (*4.9*)

عناصر الإبراز المرافقة للمادة الخبرية في مواقع عينة الدراسة

يتضح من الشكل السابق أن "**الصور الموضوعية**" جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (41.27%)، تلاها في المرتبة الثانية "**لا يوجد صورة**" بنسبة (22.86%)، أما "**الصور الخبرية**"

(1) بكري، الجرائم الإعلامية ضد الأحداث (ص ص11-13).

جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة (16.45%)، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة جاءت "**صور شخصية**" بنسبة (12.98%).

وترى الباحثة منطقية النتيجة بالنسبة لقضايا الجريمة الحساسة، بتصدر "الصور الموضوعية" و"الصور الخبرية" على "الصور الشخصية"، وهذا يدلل على تعامل المواقع الفلسطينية الإلكترونية مع أخبار الجريمة كأخبار عادية بعيدة عن الإثارة، من خلال عدم لجوؤها لنشر الصور الشخصية، وتعتبر أيضًا من أكثر أنواع الصور استخدامًا مع المواد الخبرية المصاحبة لقضايا مختلفة منها قضايا الجريمة.

ونظرًا لتعقد وتشابك قضايا الجريمة لارتباطها بالنواحي القانونية بشكل قوي، إضافة للعرف والثقافة السائدة، أعطى منطقية للنتائج بتصدر الصور الموضوعية والخبرية في التغطية التي تحتاج لتوثيق الصور، واكسابها المصداقية.

تتفق النتائج مع نتائج دراسة أبو العون [1] ودراسة الشريف [2]، بحصول فئة "**بدون صورة**" على المرتبة الثانية بنسبة (36.4%) في دراسة أبو العون مقابل (41.1%) لدراسة الشريف. فيما تختلف مع الدراستين في تصدر "**الصور الخبرية**" المرتبة الأولى بنسبة (44.8%) في دراسة أبو العون، مقابل (46.1%) في دراسة الشريف.

وتتفق أيضًا من دراسة تمراز [3] بحيث جاءت "**الصور الموضوعية**" في المرتبة الأولى بنسبة (46.6%)، فيما اختلفت معها في المرتبة الثانية بحيث جاءت فئة "**صور خبرية**" بنسبة (38.6%). تتفق النتائج مع دراسة جودة [4] في المرتبة الأولى بتصدر "**الصور الموضوعية**" نسبة (69.57%)، فيما تختلف معها في المرتبة الثانية بمجيء "**الصور الشخصية**" بنسبة (30.43%).

وما يؤخذ على المواقع هو نشر المادة الخبرية "**دون صورة**" بنسبة عالية بحيث تصدرت المرتبة الثانية، وهذا يشكل تقديم سلبي للمادة، ويقلل من إمكانية إضافة الصورة للكثير من المعاني للمادة المقدمة مما يكسبها مصداقية أكبر، من خلال قدرتها على التفاعيل مع الكلمات لإيجاد جو

---

(1) أبو العون، مرجع سابق (ص205).

(2) الشريف، مرجع سابق (ص185).

(3) تمراز، مرجع سابق (ص187).

(4) جودة، مرجع سابق (ص175).

واقعي يقترب من الواقع المنقول، بما يدعم تفهم القارئ للواقع المنقول[1]، إضافة لسلب قدرة الصورة على تقديم معلومات في خبر صغير، بتقليل الجهد المطلوب بذله من القارئ للإحاطة بالمادة المنشورة، على العكس من المادة التحريرية المكتوبة التي تستدعي التأثر بها [2]، وهذا مطلوب في القضايا الاجتماعية المهمة مثل قضايا الجريمة لما لها من قدرة على جذب الانتباه.

وترى الباحثة أن هناك غيابًا واضحًا "**للصور الأرشيفية**"، و"**الخرائط والرسوم**"، مما يعكس ضعف الاهتمام بالصور والرسوم مما يتطلب زيادة الاهتمام منه في المرحلة المقبلة لما للصورة من دلالات أقوى من مليون كلمة، وقدرتها على إضفاء الصدق والموضوعية للمادة الخبرية المنشورة.

أما فيما يخص "**الألوان**" فقد ظهرت فقط في ""موقع وكالة وفا"" بنسبة (18.98%)، وهذا يدل على اهتمام الموقع وتفوقه باستخدام عناصر الابراز الخاصة بالألوان مقابل المواقع الأخرى.

(ب) العناصر التفاعلية التي استخدمت في إبراز المادة الخبرية في مواقع عينة الدراسة

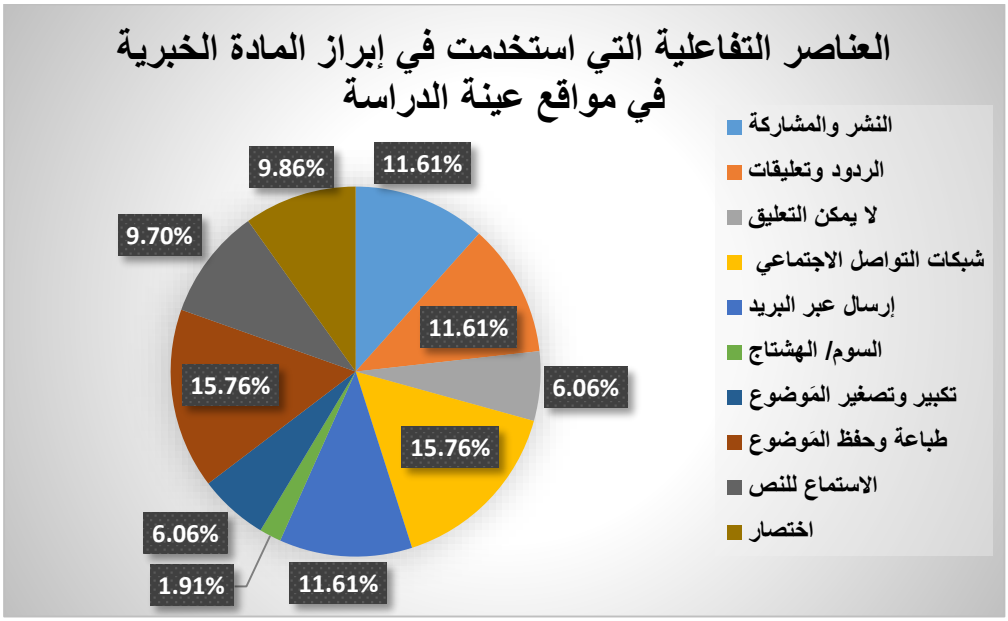

الشكل رقم (*4.10*)

عناصر التفاعلية التي استخدمت في إبراز المادة الخبرية في مواقع عينة الدراسة

جاءت في المرتبة الأولى كل من الفئات الآتية: "**طباعة وحفظ الموضوع**"، "**شبكات التواصل الاجتماعي**" "**الردود والتعليقات**" بنسبة (15.76%) لكل واحدة منهم، تلاه في المرتبة الثانية

---

(1) العسكر، الإخراج الصحفي: أهميته الوظيفية واتجاهاته الحديثة (ص46).

(2) العسكر، المرجع السابق نفسه (ص47).

كل من الفئات الآتية: "**النشر والمشاركة**"، "**ارسال عبر البريد**" بنسبة (11.61%) لكل واحدة منهما، بينما جاءت في المرتبة الثالثة فئة "**اختصـــار**" بنســـبة (9.86%)، وفي المرتبة الرابعة جاءت فئة "**الاســـتماع للنص**" بنســـبة (9.70%)، ومن ثم في المرتبة الخامســـة جاءت فئة "**تكبير وتصـــغير الموضـوع**"، بنسـبة (6.06%)، أما في المرتبة السـادسـة والأخيرة جاءت فئتا "**السـوم الهشـتاج**"، "**لا يمكن التعليق**" بنسبة (1.91%) لكل واحدة منهما.

بشـــكل عام تعتبر التفاعلية في الصـــحافة الإلكترونية إحدى الأدوات التي غيرت العملية الاتصالية بين المرسل والمستقبل، وجعلت المنتج والمستهلك يتبادلان الأدوار في أحيان كثيرة، كما أن العملية الاتصـالية في الصـحافة الالكترونية العربية لم تصـل بعد إلى المسـتوى المطلوب، ولم تسـتفيد بدرجة كبيرة من تطور تكنولوجيا الاتصال إلا بنماذج قليلة، والتي تعد نماذج إعلامية عربية قادرة على المنافسة في الساحة الإعلامية الورقية والإلكترونية خاصة مع ما تتطلبه هذه المنافسة من توفر لخطط استراتيجية وإمكانيات بشرية ومادية [1].

اتفقت المواقع الثلاثة بخدمـة " **طبـاعـة وحفظ الموضـــوع**" وترى البـاحثـة أن الارتفـاع في الاهتمام بهذه الخدمة نابع من حرص المواقع على توسـيع مجال الاسـتفادة من مادتها الصـحفية، من خلال مساعدة القارئ على الاحتفاظ وطباعة الموضوع وتوسيع مساحة الاستفادة من موادها المنشورة، كما واتفقت في خدمة "**شـبكات التواصـل الاجتماعي**" ومشـاركة المادة عبر هذه المنصـات، وهو أمر يمكن من خلاله الكشـف عن حرص المواقع على معرفة اتجاهات وتفضـيلات الجمهور وتفضـيلاتها للعمل على تطوير وتحسين المحتوى والخدمات المتوفرة.

اتفق ""موقع وكالة صـــفا""، و "موقع دنيا الوطن" في اهتمامها بتوفير الخدمات التفاعلية التالية: **(النشر والمشاركة، الردود والتعليقات، ارسال عبر البريد، الاختصار)** وهذا ينم عن مدى فهم المواقع لأهمية التواصل مع الجمهور وتسهيل مشاركة المواد الصحفية.

تفوق "موقع وكالة صفا" في استخدامه "**للسوم والهاشتاج**" التي تعتبر من الخدمة الأفضل في التعرف على اهتمامات الجمهور بالقضـــايا المختلفة، والتي تســـتخدمها المواقع للترويج عن محتوياتها عبر شـبكات التواصـل الاجتماعي. أما "موقع دنيا الوطن" تفوق في اتاحة خدمة الاسـتماع للنص وينفرد الموقع عن غيره بتوفير خدمة قراءة النص بالصـــوت وهي تخدم ضـــعفاء القراءة وذوي الإعاقة البصرية.

---

(1) لامية، التفاعلية في المواقع الإخبارية الجزائرية دراســـة تحليلية لموقعي الشـــروق أون لاين والنهار أون لاين (ص56).

ما يؤخذ على "موقع وكالة وفا" ضـــعف اســـتغلاله للإمكانات والخدمات المتوفرة على الانترنت مثل **(النشر والمشاركة، الردود والتعليقات، ارسال عبر البريد، الهاشتاج، الاستماع للنص)** مما يؤدي بطبيعة الحال لتردي التفاعل بين الجمهور والموقع، وهذا غير منطقي باعتباره الوكالة الفلسطينية الرسمية والتي يتوجب عليها أن ترقى بتطبيقات موقعها لأدوات التفاعلية إلى مستوى ما هو موجود في البلدان المتقدمة، وذلك لاستقطاب أكبر قدر ممكن من الزوار لصفحة الموقع.

وترى الباحثة أن مواقع الدراسة لا تهتم بشكل كبير في العناصر التفاعلية المرافقة للمواد الخبرية الخاصة بقضايا وموضوعات الجريمة، وهذا يتفق مع دراسة البريم [1]، ودراسة المزيني [2] ودراسة الشريف [3]، التي كان من نتائجها "أن المواقع الإلكترونية الفلسطينية تعاني ضعفًا شديدًا في استثمار التقنيات الإلكترونية التي تتيحها شبكة الإنترنت.

(أ)عناصر التدعيم والوسائط المتعددة المرافقة للمادة الخبرية

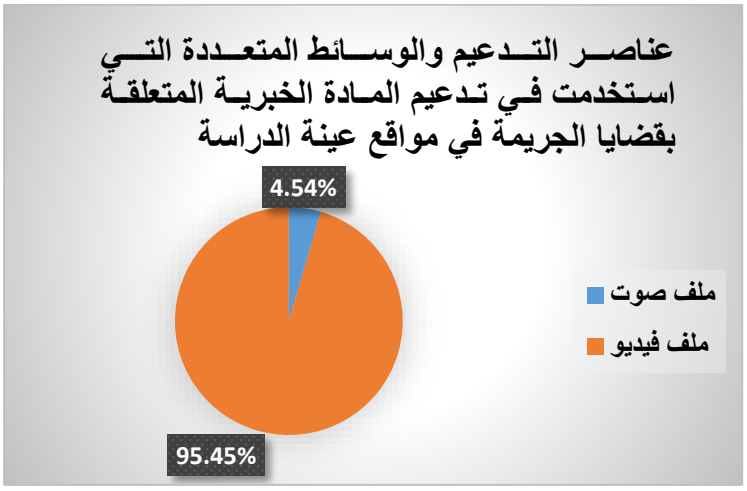

الشكل رقم (*4.11*)

عناصر التدعيم والوسائط المتعددة التي استخدمت في تدعيم المادة الخبرية المتعلقة بقضايا الجريمة في مواقع عينة الدراسة

جاءت في المرتبة الأولى فئة "**ملف فيديو**" بنســـبة (95.45%) بواقع(21) تكرارًا، تلاه في المرتبة الثانية فئة "**ملف صوت**" بنسبة (4.54%) بواقع تكرار واحد.

---

(1) البريم، مرجع سابق (ص200).

(2) المزيني، مرجع سابق (ص125).

(3) الشريف، مرجع سابق (ص189).

نلاحظ من النتائج أن المواقع الفلسطينية الإلكترونية قد استخدمت "**الفيديو**" بشكل متفاوت، بحيث ظهر بنسبة (95.2%) في "موقع دنيا الوطن" بواقع (20) تكرارًا، بينما ظهر في ""موقع وكالة وفا"" بنسبة (100%) بواقع تكرار واحد، وغاب بشكل كامل عن ""موقع وكالة صفا"".

وترجع الباحثة ضعف استخدام "**الفيديو**" إلى انه يحتاج إلى تكلفة عالية وإلى كادر بشري مدرب، كما أن إحجام بعض المواقع عن استخدام "**الفيديو**" قد يرجع إلى أسباب مهنية متعلقة بصعوبة الحصول على فيديو مرافق للمادة المنشورة، مما يؤثر سلبًا على تحقيق التأثير بصريًا وسمعيًا وفكريًا وجذب القراء كونها أهم وظائف استخدام الفيديو وبالتالي لا يحقق التدعيم المطلوب في قضايا الجريمة.

وظهر "**ملف الصوت**" في "موقع دنيا الوطن" بنسبة ضئيلة جدًا، ولم يسجل أي استخدام له في المواقع الأخرى، وهذا يقلل من إمكانية دعم ملف الصوت للمادة التحريرية المنشورة، ويقلل بشكل كبير من تأكيد المادة التحريرية ويؤثر على مصداقيتها.

ولاحظت الباحثة غياب غالبية عناصر التدعيم والوسائط المتعددة في كافة المواقع والتي أصبحت أدوات مهمة للمواقع الإلكترونية لجذب الانتباه والتأثير على القراء مثل **(الارتباط التشعبي، فن الانفوجرافيك، فلاش، روابط إحالة)** والتي تستخدم من قبل آلاف المواقع الإلكترونية، وترى الباحثة إلى غياب "**الارتباط التشعبي**" و"**رابط الإحالة**" يعود لسبب مادي للموقع بحيث يحتاج استخدامهم لطاقم كبير في إعدادهم وتجهيزهم، كما يتطلب استخدامهما متابعة من قبل المحرر بحيث يجب عليه أن ينتقي ما يمكن اختصاره من المادة التحريرية، ووضع رابط تشعبي له في حال احتاج المستخدم لمزيد من التفاصيل، وبالتالي يحتاج إلى جهد تقني وفني يدعم هاتين الخاصيتين.

أما عن خاصية "**الفلاش**" فيؤخذ على المواقع الفلسطينية الإلكترونية عدم استخدامها رغم أنها تقنيه برمجية لا تحتاج لجهد بشري كبير، بل تعتبر فرصة لإعطاء المستخدم طريقة جديدة لاستعراض النسخة المطبوعة، وممكن استخدامها في قضايا الجريمة بحيث يساعد في إعداد وحدات إخبارية متكاملة، باحتواء الخبر الواحد على روابط فيديو أو عرض صور خاصة بمسرح الجريمة مثلا أو أدوات الجريمة... والخ، وتظهر في شاشة واحدة.

ولم يحظَ "**فن الانفوجرافيك**" بأي نسبة في المواقع عينة الدراسة بأي شكل من الأشكال ويعتبر ذلك تقصيراً كبيراً في الاستفادة من الإمكانات التكنولوجيا الحديثة. وهذا الضعف الملحوظ في استخدام "**فن الانفوجرافيك**" في المواقع الفلسطينية الإلكترونية خاصة في ظل الصعوبات المالية التي تمر بها المؤسسات الاعلامية مما يحول من توفير طاقم متخصص لإنتاج الانفوجرافيك.

المبحث الثالث

النتائج والتوصيات

أولًا: أهم نتائج الدراسة:

1- بلغ عدد موضـوعات **الجريمة** في صـحف الدراسـة (486) موضـوعًا، حيث احتل "موقع دنيا الوطن" المرتبة الأولى بنسبة (61.52%)، وفي المرتبة الثانية "وكالة وفا" بنسبة (26.38%)، تلتها "وكالة صفا" بنسبة (12.13%).

2- حظيت فئة "**جرائم ضـد الأشـخاص**" على المرتبة الأولى بنسـبة (47.87%)، تلتها فئة "**جرائم ضد النظام العام**" بالمرتبة الثانية بنسبة (9.73%)، ثم جاءت فئتي "**جرائم ضد الأسرة**" **و** "**جرائم جنسية**" بالمرتبة الثالثة بنسبة (8.11%)، في حين جاءت بالمرتبة التاسعة والأخيرة فئة "**جرائم ضد المنشآت الحيوية**" بنسبة (0.20%).

3- احتلت فئة "**القتل**" الواقعة ضمن "فئة جرائم ضد الأشخاص" المرتبة الأولى بنسبة (37.72%)، بينما احتلت فئة "**المخدرات**" الواقعة ضـمن "فئة جرائم ضـد النظام العام" المرتبة الثانية بنسـبة (8.31%)، فيما جاءت فئة "**فساد المواد الغذائية**" الواقعة ضمن "فئة جرائم الغس والفساد" في المرتبة الثالثة بنسبة (5.88%).

4- جاءت في المرتبة الأولى فئة " **شخصيات فلسطينية رسمية**" بنسبة (38.06%)، وجاءت تلتها فئة "**شـخصـيات عربية وإسـلامية رسـمية**" بنسـبة (16.25%)، ثم فئة "**شـخصـيات عربية وإسلامية غير رسمية**" بنسبة (13.78%)، بينما جاءت في المرتبة والأخيرة فئة " **شخصيات دولية غير رسمية**" بنسبة (9.67%).

5- تصدرت المرتبة الأولى فئة "**مندوب**" بنسبة (33.53%)، جاءت في المرتبة الثانية فئة "**متعدد المصادر**" بنسبة (23.25%)، وجاءت في المرتبة الثالثة "**مراسل**" بنسبة (13.78%)، في حين احتلت فئة " **وكالات أخرى**" المرتبة الأخيرة بنسبة (0.20%).

6- جاء في المرتبة الأولى "**هدف الإعلام والإخبار**" بنسـبة (56.99%)، وفي المرتبة الثانية "**هدف الاثارة والتشـويق**" بنسـبة (37.33%)، تلتها "**هدف وقائي علاجي**" بنسـبة (4.52%)، وفي المرتبة الأخيرة جاء "**أخرى**" بنسبة (1.02%).

7- حظيت فئة "**النطاق العربي والإسـلامي**" على المرتبة الأولى بنسـبة (29.83%)، تلتها فئة "**النطاق المحلي (الضفة الغربية)**" بنسبة (27.98%)، وفي المرتبة الثالثة فئة "**النطاق الدولي**"

بنسبة (21.60%)، وفئة "**النطاق المحلي (القدس المحتلة)**" جاءت في المرتبة الأخيرة بنسبة (1.02%).

8- جاءت في المرتبة الأولى فئة "**دوافع اجتماعية**" بنسبة (31.27%)، وفي المرتبة الثانية فئة "**دوافع اقتصادية**" بنسبة (28.95%)، تلتها في المرتبة الثالثة فئة "**دوافع ذاتية**" بنسبة (17.48%) وفي المرتبة السابعة والأخيرة جاءت فئة "**أخرى**" بنسبة (1.44%).

9- جاء في المرتبة الأولى " **الخبر الصحفي**" بنسبة (85.80%)، تلاه "**التقرير الصحفي**" بنسبة (12.55%)، بينما في المرتبة الثالثة والأخيرة "**القصة الخبرية**" بنسبة (1.64%).

10- جاءت في المرتبة الأولى فئة "**صور موضوعية**" بنسبة (41.27%)، ثم "**لا يوجد صورة**" بنسبة (22.86%)، بينما في المرتبة الثالثة جاءت فئة "**صورة خبرية**" بنسبة (16.45%)، وفي المرتبة الرابعة فئة "**صور شخصية**" بنسبة (12.98%)، أما فئة "**الألوان**" جاءت والأخيرة بنسبة (5.81%).

11- احتلت الفئات الآتية: "**طباعة وحفظ الموضوع**"، "**شبكات التواصل الاجتماعي**" "**الردود والتعليقات**" المرتبة الأولى بنسبة (15.76%) لكل واحدة منهم، تلتها في المرتبة الثانية الفئات الآتية: "**النشر والمشاركة**"، "**ارسال عبر البريد**" بنسبة (11.61%) لكل واحدة منهما، بينما جاءت في المرتبة الثالثة فئة "**اختصار**" بنسبة (9.86%).

12- جاءت في المرتبة الأولى فئة "**ملف فيديو**" بنسبة (95.45%)، تلتها في المرتبة الثانية فئة "**ملف صوت**" بنسبة (4.54%).

ثانيًا: توصيات الدراسة:

1- إيلاء قضايا وموضوعات الجريمة اهتمامًا أكثر من قبل المواقع الالكترونية الفلسطينية، بما يتناسب مع واقع الجريمة ومدى انتشارها بما يتطلب معالجة جادة ومستمرة من قبل الصحافة الفلسطينية الإلكترونية.

2- التركيز على مختلف موضوعات الجريمة وتصنيفاتها المتعددة، وعدم الاستهانة ببعض الجرائم أو إهمالها، وذلك من باب المسئولية الاجتماعية التي تحتم على الصحفي توعية الجماهير ومعالجة كل ما يمس أمن المجتمع.

3- ضرورة الاستعانة بمصادر أولية متعددة، والتنويع في المصادر الإعلامية أثناء معالجة قضايا الجريمة، وذلك لمزيد من التحليل والتفسير، وزيادة المصداقية لدى الجمهور.

4- ضرورة الاهتمام بالأهداف الوقائية العلاجية، لتوجيه الجمهور نحو المسلكيات الحسنة وتعزيز القيم والأخلاقيات المجتمعية، ونبذ السلوكيات الخاطئة وكل ما من شأنه توسيع نطاق الجريمة داخل المجتمع.

5- تسليط الضوء بصورة أكبر وأعمق من قبل الصحافة الفلسطينية على الجريمة في فلسطين، مع ضرورة تناول قضايا الجريمة في نطاقات جغرافية مختلفة.

6- ضرورة الاستعانة بصحفيين وكتاب متخصصين بقضايا الجريمة، وتدريب الصحفيين على معالجة قضايا الجريمة، وتأهيلهم قانونيًا سيما على استخدام المصطلحات من خلال دورات متخصصة، وتخصيص زوايا داخل الصفحات الإلكترونية متخصصة بالجريمة .

7- الاستفادة بصورة أكبر من أدوات الصحافة الالكترونية بما يساهم في نشر الموضوع على نطاق أوسع وتدعيم المضمون بمختلف وسائل الإبراز التي تتوافر لدى الصحفي الالكتروني.

المصادر والمراجع

أولًا المراجع العربية:

إبراهيم، إبراهيم. (2009م). *فن كتابة الخَبر والمقال الصحفي*. ط1. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

إبراهيم، أبو الحسن. (2007م). *ديناميات الانحراف والجريمة- التفسيرات القضايا الممارسة العامة*. (د .ط). الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

إبراهيم، خالد. (2008م): *أمن مراسلات البريد الالكتروني*. ط1، مصر: الدار الجامعية.

أحمد، عبد المحسن. (2005م). *استراتيجيات ونظريات مُعَالجَة الجريمة والانحراف في وسائل الإعلام الجماهيري*، (ورقة علمية منشورة) مركز الدِّراسات والبحوث، جامعة نايف العَربية الأمنية، الخرطوم.

أحمد، عبد المحسن. (2006م). *استراتيجيات ومعالجات قضايا الجريمة والانحراف في وسائل الإعلام الجماهيري*، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات العربية.

الأسطل، محمد مازم محمد. (2014). *العوامل المؤثرة على عوامل البطالة في فلسطين:1998م*. (دراسة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

إسماعيل، أيمن مقال بعنوان *دوافع الجريمة في المجتمع الفلسطيني*، تاريخ الاطلاع(2020/04/28) الموقع:(https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print) .

الأشعل، عبد الله. (2006 م). *قضية الجدار العازل أمام محكمة العدل الدولية*. ط2. مصر: دار نصر للطباعة.

الأطرش، إياد. (2012م). *مُعَالجَة المَواقع الإخبارية الإلكترونية العَربية لواقع الأقباط في مصر: دراسة تحليلية مقارنة لموقعي الجزيرة نت والعَربية نت* (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة.

إكرام، فلورا. (2014م). *أطر تقديم القضايا العَربيِّة على المواقع الإخبارية الفرنسية على الإنترنت*، (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة عين شمس، القاهرة.

أمين، رضا عبد الواجد. (2007م). الصَّحافة الإلكترونية، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

ابن منظور.(1997م). *لسان العرب*. ط1. لبنان، بيروت: دار صادر للطباعة والنشر.

أبو أصبع، صالح خليل. (1995م)، *الاتصال والإعلام في الدول المعاصرة*. ط1.عمان، آرام للدراسات والنشر والتوزيع.

بدر الدين، علي. (1994م). *النظريات الحديثة في تفسير الجريمة*، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض.

بدر، أحمد. (د.س.ن). *الإعلام الدولي دراسات في الاتصال والدعاية الدولية*. ط3. القاهرة: وكالة المطبوعات.

البريم، سليم. (2016م). *مُعَالجَة المَواقع الإلِكترونية الفلَسطينية للمفاوضات الفلَسطينية الإسرائيلية*، (رسالة ماجستير غير منشورة). الجَامعة الإسلامية، غزة.

بسيسو، مؤمن، (2006م). *الصَّحافة الإلكترونية: وداعاً للموضوعية والأخلاقيات المهنية*، الصدى، العدد الثامن.

بسيوني، محمد. (2008م). الخطاب الصحفي المصري لقضايا حقوق الإنسان، دراسة تحليلية مقارنة لصحف الأهرام، الوفد، الأهالي، الأسبوع في الفترة من (1998–2001)"، (رسالة ماجستير غير منشورة). القاهرة: جامعة الزقازيق.

بطاينة، روان. (2015م). *تغطية المَواقع الإلِكترونية الفلَسطينية لقضايا الجريمة المَحليّة*، دراسة تحليلية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، عمان.

البكر، محمد عبد الله. (2004م). *أثر البطالة في البناء الاجتماعي*، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد2، جامعة الكويت.

بكري، يوسف بكري. (2011م). *الجرائم الإعلامية ضد الأحداث*. ط1. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

بن عودة، محمد. (2011م). *مقال بعنوان دور الاعلام في الوقاية من الجريمة*، تاريخ الاطلاع(2020/2/4) ، الموقع (https://sites.google.com/).

بن عودة، محمد. (2012م) مقال بعنوان *" دور الاعلام في الوقاية من الجريمة والانحراف"* تاريخ الاطلاع (2020/05/06)، الموقع:(https://sites.google.com/site/socioalger) .

بويتة، إيمان& برجي، عبدالله. (2017م). *المُعَالجَة الإعلاميَة لقضية اختطاف الأطفال في الصحافة المكتوبة*: حالة الطِّفلين هارون وإبراهيم من خلال صحيفة الشُّروق اليومي نموذجًا، (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجَزائر.

أبو توتة، عبد الرحمن (2001م). *علم الإجرام*. ط1. القاهرة: المكتب الجامعي للحديث.

تادرس، ماريان. (2014م). *الجريمة في الأفلام السينمائية المقدمة في قنوات الدراما المتخصصة*: دراسة مقارنة بين أفلام السينما المَصريّة المنتجة قديمًا وحديثًا. المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد7 العدد 3.

تربان، ماجد. (2007م). *الصحافة الإلكترونية الفلَسطينية، دراسة تطبيقية*. (رسالة دكتوراه غير منشورة). معهد البحوث والدراسات العَربيِّة، القاهرة.

تربان، ماجد. (2008م). *الانترنت والصحافة الإلِكترونية*: رؤية مستقبلية. القاهرة: الدار المَصريّة اللبنانية.

تربان، ماجد، (2007م)، *الصَّحافة الفلَسطينية وتطورها*، تاريخ الاطلاع (2020/1/17)، الموقع: (http://arabmag.blogspot.co) .

التقرير السنوي السكان والصحة في قطاع غزة (2018م)، مركز المعلومات الصحية الفلسطيني وزارة الصحة الفلسطينية. تاريخ الاطلاع 2020/7/25 ، الموقع:

(https://www.moh.gov.ps/portal/category/) .

تمراز، سهير. (2019م). مُعَالجَة المَواقع الإلِكترونية للصحف الأمريكية لقضية المصالحة الفِلَسطينية. دراسة تحليلية مقارنة، (رسالة ماجستير غير منشورة). الجَامعة الإسلامية، غزة.

جابر، نصر الدين (د.س.ن). *السلوك الانحرافي والإجرامي*، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.

جراد، منال خميس. (2013م). *معالجة المواقع الإلكترونية الإخبارية لحركتي فتح وحماس لأزمة الانقسام الفلَسطيني*، (رسالة ماجستير غير منشورة). برنامج دراسات الشرق الأوسط. جامعة الأزهر، فِلَسطين.

جرادة، عبد القادر. (2011م). *الجريمة تأصيلا ومكافحة*. ط2. غزة: مكتبة آفاق.

جرادة، عبد القادر. (2011م). *الجريمة مكافحة وتأصيلا، دراسة تحليلية للعلوم الاجتماعية*، ط2، غزة: مطبعة أفاق.

الجنحي، علي بن فايز. (2000م). *الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة*، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

جودة، رنا. (2016). *دور الصحف الفلَسطينية اليومية في مُعَالجَة قضايا الجريمة*: دراسة تحليلية وميدانية مقارنة، (رسالة ماجستير غير منشورة). الجَامعة الإسلامية، غزة.

جودة، لؤي. (2018م). *دور المَواقع الإلِكترونية الفلَسطينية الحزبية في التَّنشئة السِّياسية*: دراسة تحليلية ميدانية ومقارنة، (رسالة ماجستير غير منشورة). الجَامعة الإسلامية، غزة.

أبو حميد، حازم. (2015م). *مُعَالجَة فن الكَاريكاتير في الصحافة الفلَسطينية الإسرائيلي على غزة عام 2014م*: دراسة تحليلية مقارنة، (رسالة ماجستير غير منشورة). الجَامعة الإسلامية، غزة.

حجاب، منير. (2010م). *نظريات الاتصال*. ط1. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

حرب، جهاد. (2015م). مقال منشـــور *فوائد العدوان الإســـرائيلي 2014م* ، تاريخ 2020/7/19، الموقع: (http://www.wattan.tv/ar/news/98588.html).

الحسن، إحسان. (2008م). *علم اجتماع الجريمة*، عمان: دار وائل للنشر.

حسن، عباس ناجي. (2013م). *الصحفي الإلكتروني*. ط1. عمان: دار صفاء.

الحسن، غسان. (2012م). *أيديولوجيا الإخراج الصحفي*. ط 1. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

حسين، سمير. (1976م). *بحوث الإعلام: الأسس والمبادئ*. القاهرة: عالم الكتب.

حسين، سمير. (2006م). *بحوث الإعلام*. ط2. القاهرة: عالم الكتب.

الحلو، ماجد. (2013م). *حرية الإعلام والقانون*. ط1. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

حليمة، عايش. (2009م). *الجريمة في الصحافة الجَزائرية*: دراسة تحليل مضمون أخبار الجريمة في جريدة الشُّروق اليومي، (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة منتوري، قسنطينة، الجَزائر.

حميش، عبد الحق. (2019م). مقال عنوان" *انتشـــار جرائم القتل في المجتمع.. أســـبابها وكيفية مواجهتها* " تاريخ الاطلاع (2020/05/06)، الموقع: (https://www.elkhabar.com/press).

حوحو، حســـان. (2015م). *الظاهرة الإجرامية في الجزائر*، تاريخ الاطلاع (2020/2/4) الموقع: (www.ingZ/ud/archive/index-php/t-23906.htm).

خاطر، ترنيم زهدي. (2015م). *اعتماد طلبة الجامعات الفلسطينية على شبكات التواصل الاجتماعي أثناء العدوان الإسـرائيلي على غزة عام 2014*، دراســة ميدانية ،(دراســة ماجســتير غير منشــورة). الجامعة الإسلامية، غزة .

خلوف، محمد. (2019م). *الكتابة الاحترافية للإعلام والعلاقات العامة*. ط1. فلســطين: دار أســامة للنشر والتوزيع.

خلوف، محمود. (2006م). *استخدامات الصفوة الفلَسطينية للصحافة الإلكترونية لمتابعة الأحداث الجارية والإشاعات المتحققة*، (رسالة ماجستير غير منشورة). معهد البحوث والدراسات العَربيِّة.

خليل، سمر سمير أحمد. (2015م). *فن الإخراج الصحفي*. ط1. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

خناق، آمال. & التواتي، عزيزة. (2017م). *المُعَالجَة الإعلاميَة لظاهرة اختطاف الأطفال في الجَزائر من خلال التَّحقيقات الصحفي*: دراسة تحليلية سيميولوجية للقطات من حلقة في برنامج" الشُّروق تحقق" (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح–ورقتلة–، الجَزائر.

الدليمي، عبد الرزاق. (2011م)، *الصَّحافة الإلكترونية والتكنولوجيا الرقمية*. ط1. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الدليمي، عبد الرزاق. (2012م). التحرير الصحفي، عمان: دار الميسرة للطباعة.

ديش، سورية. (2020م). *أنواع الجرائم داخل الأسرة والعقوبات المقررة لها*. مجلة آفاق للعلوم. المجلد 4.

أبو رحمة، سعيد محمد.(2019م). *مُعالجة الصُّحف الفلَسطينية اليومية لانتهاكات الاحتلال الاسرائيلي للمقدسات الدينية في فلسطين*: دراسة تحليلية مقارنة، (رسالة ماجستير غير منشورة). الجَامعة الإسلامية، غزة.

راشد، إبراهيم. (1999م)، *التكنولوجيا والصَّحافة في دولة الإمارات العَربيِّة المتحدة*، (رسالة ماجستير منشورة). جامعة ويلز، كليات كارديف.

رحماني، منصور. (2006م). *علم الإجرام والسياسة الجنائية*، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.

الرؤوف، عبيد. (1977م). *أصول علمي الإجرام والعقاب*. ط2. القاهرة: دار الفكر.

رياض، منى. (2017م). *اعتماد الشباب على المَواقع الإلِكترونية والصفحات المتخصصة في شؤون الجريمة وعلاقتها بإدراكهم لواقعهم المُجتمعي*: دراسة ميدانية، (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة المنصورة، مصر.

أبو زيد، فاروق. (1990م). *فن الكتابة الصحفية*. ط4. القاهرة: عالم الكتب.

أبو زيد، فاروق. (1998م). *فن الخبر الصحفي*. ط3. القاهرة: عالم الكتب.

زغيب، شيماء ذو الفقار. (2009م). *مناهج البحث والاستخدامات الإحصائية في الدراسات الإعلامية*. ط1. مصر: الدار المصرية اللبنانية.

زكريا السيد، هشام. (2014م). *المعوقات والصعوبات التي تواجه المواقع الإلكترونية اليوم*، تاريخ الاطلاع (2020/1/17)، الموقع: (http:/www.ajaxee.com).

زكريا، أحمد. (2009م). *نظريات الإعلام*. ط1. القاهرة: المكتبة المَصريّة للنشر.

الزواوي، يوســـف. (2020م). تقرير بعنوان "*كيف أثر كورونا على مســـتوى ارتكاب الجرائم في فلسطين؟*"، تاريخ الاطلاع 2020/7/27 ، الموقع http://www.alhayat-j.com

زيارة، أمينة. (2016م). *الخطاب الصحفي العربي إزاء العدوان الإسرائيلي على غزة 2014م، دراسة تحليلية مقارنة* .(دراسة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

أبو الســـعود، صـــادق. (2007م) مقال بعنوان "*اغتصـــاب ...الاســـباب والدوافع*"، تاريخ الاطلاع (2020/05/06)،الموقع: (https://pulpit.alwatanvoice.com/content).

أبو السعود، طارق (ب.ت). *الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة*، مركز الإعلام الأمني، الكويت.

السعد، صالح. (1996م). *المخدرات والمجتمع*. ط1. عمان: دار الثقافة للنشر.

سـعيد، بسـام. ندوة بعنوان "*المشـكلات الاجتماعية وانعكاسـها على الأسـرة والسـلم المجتمعي* " تاريخ الاطلاع (2020/4/27)، الموقع: (https://samanews.ps/ar/post/291279/).

سـلطان، محمد. (2017م). *مُعَالجَة المَواقع الإلِكترونية لقضـايا الجريمة المتعلقة بالطِّفل المَصـريّ*، (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عين شمس، القاهرة.

سليمان، منير زيد. (2009م). *الصَّحافة الإلكترونية*. ط1. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

السمري، عدلي. (2009م). *علم الاجتماع الجنائي*، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

السيد، بخيت. (2004م). *الإنترنت وسيلة اتصال جديدة*. ط1. عمان: درا أسامة للنشر والتوزيع.

الشـــامي، عبد الخالق. (2010م) مقال بعنوان" *جرائم الكمبيوتر والانترنت في التشـــريع الفلســـطيني*. تاريخ الاطلاع: 2020/7/25 ،الموقع: (http://pulpit.alwatanvoice.com/articles).

شتا، السيد علي. (1984م). *علم الاجتماع الجنائي*، الدمام: دار الإصلاح للطبع والنشر والتوزيع.

شحادة، حسن & والنجا، زينب. (2003م). *معجم المصطلحات التربوية والنفسية*. ط1. القاهرة: الدار المَصريّة اللبنانية.

شـــرف، إيناس. (2011م). *العلاقة بين أطر مُعَالجَة الجريمة والحوادث في الصـــحف المَصـــريّة ومنظومة القيم لدى الشباب الجَامعي*: دراسة تحليلية وميدانية: (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة المنصورة، القاهرة.

الشريف، إسراء. (2017). *مُعَالجَة المَواقع الإلِكترونية الإخبارية لحِصار غزة*: دراسة تحليلية ميدانية، (رسالة ماجستير غير منشورة). الجَامعة الإسلامية، غزة

شفيق، حسنين. (2014م) "*الإعلام الجديد والتحولات المستقبلية*". (د. ط). مصر: دار فكر وفن للطباعة والنشر والتوزيع.

شفيق، حسين. (2010م). *الإعلام التفاعلي*. ط1. القاهرة: دار فكر وفن الطباعة والنشر.

شلبي، كرم. (1988م). *الخبر الصحفي وضوابطه الإسلامية*. ط2. جدة: دار الشروق للطباعة والنشر.

شكيمة، ياسر. (2014م). *الجريمة في الوطن العربي من المنظور الاقتصادي والاجتماعي*، ورقة بحثية مقدمة للملتقي الدولي الرابع، جامعة الوادي، الجزائر.

شهلوب، عبد الملك. (2004م). *التَّحقيق الصحفي أسسه وأساليه واتجاهاته الحديثة*. ط1. الرياض: مكتبة فهد الوَطنية.

صابر، سامية& غيث، محمد. (1984م). *القانون والضوابط الاجتماعية*، بغداد: دار المعارف.

صبري، أمينة. (2010م) *إطلالة على مستقبل نظم الاتصال*، مجلة الفن الإذاعي، العدد (198).

طالب، حسن. (2002م). *الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية*. ط1. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

طه، عبير. (2015م). *دور الصحافة في نشر الوَعي الاجتماعي لمكافحة الجريمة*: دراسة تحليلية، (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

الطهطاوي، رشا. (2011م). *أخلاقيات تغطية الجريمة من منظور الإعلاميين والجُمهور والقضاة*. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة المنيا، القاهرة.

طوقان، أرب عوني. (2012م). *التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها*: دراسة في الجغرافيا الاجتماعية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

أبو ضاحي، لينا. (2018). *اتجاهات طلبة الجَامعات فغي محافظات غزة نحو أخبار الجريمة في المَواقع الإخبارية الفلَسطينية وعلاقتها بخصائصهم الاجتماعية*: دراسة ميدانية، (رسالة ماجستير غير منشورة). الجَامعة الإسلامية، غزة.

أبو العون، غادة. (2019م). *مُعَالجَة وكالات الأنباء الدولية لقضية حِصار غزة*: دراسة تحليلية مقارنة، (رسالة ماجستير غير منشورة). الجَامعة الإسلامية، غزة.

أبو عامر ، عدنان. *عمود السحاب يترنح أمام حجارة السجيل*" ، تاريخ الاطلاع 2020/7/16، الموقع: (https://www.aljazeera.net/opinions/pages37).

أبو عيشة، فيصل. (2010م). *الإعلام الإلكترونية*. ط1. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع. العبد، عاطف. عزمي، زكي. (1993م). *الأسلوب الإحصائي واستخداماته في بحوث الرَّأي العَام والإعلام*. القاهرة: عالم الكتب.

أبو عيشة، فيصل. (2011م). *الإعلام الإلكترونية*، (د. ط). عمَّان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

عامر، رشا. (2008م). *الأنشطة الاتصالية في المنظمات الإقليمية: دراسة تطبيقية على جامعة الدول العَربية*، (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الزقازيق، القاهرة.

عامر، فتحي. (2014م). *المسئولية القانونية والأخلاقية للصحفي*. ط1. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

العبادلة، ميساء كمال. (2010م). *أثر المخدرات على الواقع الفلسطيني: دراسة في جغرافية الجريمة*. (دراسة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

عبد الحميد، ليلى & علم الدين، محمود. (2004م). *فن التَّحرير الصحفي للجرائد والمجلات*. ط1. القاهرة: السحاب للنشر والتوزيع.

عبد الحميد، محمد. (1997م). *بحوث الصحافة*. ط2. القاهرة: عالم الكتب.

عبد الحميد، محمد. (1998م). *نظريات الإعلام واتجاهات التأثير*. ط1. القاهرة: عالم الكتب.

عبد الحميد، محمد. (2007). *الاتصال والإعلام على شبكة الإنترنت*. ط1. القاهرة: عالم الكتب.

عبد العاطي، معتز. (2019م). *مُعَالجَة الصحف الفلَسطينية اليومية لقضية نقل السِّفارة الأمريكية للقدي وتداعياتها* : دراسة تحليلية مقارنة، (رسالة ماجستير غير منشورة). الجَامعة الإسلامية، غزة.

العبد، عاطف& العبد، نهى. (2011م). *نظريات الإعلام وتطبيقاتها العربية*. ط1. القاهرة: دار الفكر العربي.

عبدالله، نوري. (2011). *العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة: دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تئدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي*، مجلة جامعة الأنبار لعلوم الإنسانية، العدد الأول، العراق.

العتيبي، عمر بن محمد. (2010م)، *الأمن المعلوماتي الإلكترونيّ*، (د. ط). الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية.

عثمان، زياد& عودة، غازي. (2008م). *الإعلام الالعوبة والخطاب الدموي في فِلَسطين غزة*: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان.

عدلي، عصمت. (2011م). *الإعلام الأمني بين النظرية والتطبيق* .ط1. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

العدوي، خالد. (2014م). *أخبار الجريمة في الصحافة العمانية: دراسة تحليلية مقارنة*، (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

العرم، خلف بن محمد بن عبدالله مقال بعنوان" *من أسباب وقوع الجريمة*" تاريخ الاطلاع (2020/04/28) الموقع: (http://www.al-jazirah.com/2008/20080417).

العسكر، فهد بدر. (1998م). *الإخراج الصحفي: أهميته الوظيفية واتجاهاته الحديثة*. ط1. الرياض: مكتب العبيكان.

علم الدين، محمود. (1997م)، الحاسبات الإلكترونية وتكنولوجيا الاتصال. ط1. القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع.

علم الدين، محمود. (2008م)، *الصَّحافة الإلكترونية*. ط1. القاهرة: الحرية للطبع والنشر والتوزيع.

علي، عبد الجبار. (1980م) *التصوير الصحفي*. ط1. القاهرة: دار المعرفة.

العمري، غدير. (2015م). *مُعَالجَة الصحف اليومية الفلَسطينية للانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الطِّفل الفلَسطيني*: دراسة تحليلية مقارنة، (رسالة ماجستير غير منشورة). الجَامعة الإسلامية، غزة.

عوض الله، أحمد. (2014م). *الأطر الخبرية للعدوان على غزة عام 2014م في مواقع الفضائيات الأجنبية الإلكترونية باللغة العربية، دراسة تحليلية مقارنة*، (دراسة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

عوض الله، غازي. (1996). *الأسس الفنية للحديث الصحفي*. ط1. دار الكتاب للنشر والتوزيع.

العيلة، حمد، *"تأثير الحصار الاسرائيلي على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والنفسي للفلسطينيين في قطاع غزة"*، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية ، تاريخ الاطلاع: 2020/7/15، الموقع (https://www.bahethcenter.net/).

غازي، خالد. (2016م)، *الصَّحافة الإلكترونية العَربيَّة: الالتزام والانفلات في الخطاب والطرح*. ط1. الجيزة: وكالة الصَّحافة العَربيَّة.

غانم، عبدالله عبد الغني. (1994م). *الجريمة والمجرم من المنظور الإسلامي، نحو نظرية إسلامية عامة للجريمة*.(د. ط). الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

غيث، محمد عاطف. (1996م). *قاموس علم الاجتماع*. ط1. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

فقوسة، ثائر. (2007م)، *'حزبية وفنوية' مضامين أغلب المواقع الإعلامية الفلَسطينية*. تاريخ الاطلاع (2020/1/17)، الموقع: (http://www.ammannet.net).

الفقير، زينب. (2017م). *مسؤولية الصحافة الإلِكترونية، القَانونية والأخلاقية، في نشر أخبار الجَرائم*، (رسالة ماجستير غير منشورة). معهد الإعلام الأردني، عمان.

فهمي، السـيد. (1999م). *الاتجاهات العَالمية الحديثة لنظريات التأثير في الراديو والتليفزيون*.المجلة المَصريّة لبحوث الإعلام، العدد السادس.

فهمي، نجوى عبد السلام. (1998م)، تجربة الصَّحافة الإليكترونية المصرية والعَربيِّة ..الواقع وأفاق المستقبل، المجلة المصرية لبحوث الإعلام العدد 4 ديسمبر.

الفيصل، أمير. (2005م). *الصَّحافة الإلكترونية في الوطن العَربيّ*. ط1. عمان: دار الشروق.

فيصـل، نعمان عبد الهادي.(2012م). *الانقسام الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسة مقارنة* .(دراسة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر، غزة.

القرا، إياد. (2010م). *دور المواقع الإلكترونية الفلَسطينية في نشر ثقافة حقوق الإنسان*، (رسالة ماجستير غير منشورة). مصر، عهد البحوث والدراسات العَربيِّة.

قنديل، عبد الله. (2019م). *مُعَالجَة مواد الرَّأي في الصحف الفلَسطينية اليومية لقضية الأسرى*: دراسة تحليلية مقارنة، (رسالة ماجستير غير منشورة). الجَامعة الإسلامية، غزة

القهوجي، علي عبد القادر. (1987م). *علم الإجرام وعلم العقاب*. ط1. بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر.

كرد، جورج. (2018م).مقال بعنوان *"المراسـل الحر.. قناص اللحظة ومنقب عن الذهب"* تاريخ الاطلاع(2020/05/20) ،الموقع : (https://menaeditors.com/blog/).

كريم، عبد الجبار. (1980م). *نظريات علم الإجرام*. ط5. بغداد: دار المعارف.

كنعان، علي عبد الفتاح. (2014م). *الصحافة الإلكترونية في ظل الثورة التكنولوجية*. ط1. الأردن: دار اليازوري العلمية.

لاما، هبة. (2007م)، *ثقافة الكراهية تتعزز بسبب المواقع الإلكترونية التابعة للفصائل*. تاريخ الاطلاع (2020/1/17)، الموقع: (http://arabic.pnn.ps).

لامية، سـهيلي. (2015م). *التفاعلية في المواقع الإخبارية الجزائرية دراسـة تحليلية لموقعي الشـروق أون لاين والنهار أون لاين*، (رسـالة ماجسـتير غير منشـورة). جامعة محمد بوضـياف –المسـيلة–، الجزائر.

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد. (1966م). *الأحكام السلطانية والولايات الدينية*. (د. ط) مصر: مطبعة البابلي الحلبي.

المتبت، أبو اليزيد علي. (1980م). *البحث العلمي عن الجريمة*. ط2. القاهرة: مؤسـسـة شـباب الجَامعة.

محمـد، محمـد. (2015م). *أهميـة المواقع الإلكترونيـة*، تـاريخ الاطلاع (2020/1/17)، الموقع: (http://mawdoo3.com) .

محمد جعفر، علي. (1993م). *الإجرام وسياسة مكافحته*. ط1. بيروت: دار النهضة العربية. عوض، محمد محي الدين. (1981م). *القانون الجنائي: مبادئه الأسـاسـية ونظرياته العامة*، مصـر: مكتبة جامعة القاهرة.

محمد، خليفة أحمد. (1955م) *أصـول علم الإجرام الاجتماعي*. ط1. مصـر: القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والنشر.

المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، *الهجمات العشوائية والقتل العمد: إسرائيل تنتقم من غزة بقتل مدنييها* تاريخ 2020/7/20، الموقع: https://euromedmonitor.org/ar/article/631/

مركز الرؤية لدراسات الرَّأي العَام. (6 مارس، 2013م). *تناول الجريمة في الصحافة السودانية*، دراسة منشورة، تاريخ الاطلاع: (2019/10/17)، الموقع: (https://visionpolling.com/wp/).

مركز رؤى للدراسـات والأبحاث، "العدوان على غزة: حرب الفرقان ، 2008–2009تاريخ الاطلاع: 2020/7/2، الموقع:http://roayacenter.ps/

مركز رؤى، *العدوان على غزة: حرب الفرقان2008–2009* تاريخ الاطلاع 2020/7/7 ، الموقع https://www.aljazeera.net/news/arabic

المزيني، إبراهيم. (2018م). *مُعَالجَة المَواقع الإخبارية الفلَسـطينية لقضـايا الشـباب*: دراسـة تحليلية مقارنة، (رسالة ماجستير غير منشورة). الجَامعة الإسلامية، غزة.

مصـطفى، محمود محمود. (1989م). *شـرح قانون العقوبات*. ط1. مصـر، القاهرة: دار النهضـة العربية.

مصلح، دعاء. (2016). *مُعَالجَة الصحف العَربية لإضراب الاسرى الفلَسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي عام 2014:* دراسة تحليلية مقارنة، (رسالة ماجستير غير منشورة). الجَامعة الإسلامية، غزة.

معالي، خالد .(2008م). *أثر الصَّحافة الإلكترونية على التنمية السياسية الفلَسطينية – الضفة الغربية وقطاع غزة*، (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطن، نابلس .

معهد ابحاث السياسيات الاقتصادية. (2006م). *مراجعة نقدية لمشروعي قانوني المبادلات والتجارة الالكترونية وتنظيم التوقيعات الالكترونية*. تاريخ الاطلاع: 2020/7/25 الموقع: (http://www.wafainfo.ps/pdf/IT_arabic.pdf).

مكاوي، حسن. والسيد، ليلى. (1998م). *الاتصال ونظرياته المعاصرة*. ط1. القاهرة: الدار المَصريّة اللبنانية.

مكي، حسن. (2009م). *استخدام عناصر الفن الصحفي في تناول موضوعات الجريمة*: دراسة تطبيقية على جريدة الأنباء الكويتية. مجلة البحوث الإعلاميَة القاهرة– جامعة الأزهر، ع (31).

ملوكي، عبد الله. (2012م). *أثر الإنترنت في نشر الجريمة في الوسط الطُّلابي*: طلبة علوم الإعلام والاتصال بجامعة الحاج لخضر باتنة أنموذجًا، (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الحاج لخضر باتنة، الجَزائر.

الموسوعة الإعلامية، *نشأة الصَّحافة الإلكترونية*، تاريخ الاطلاع (2020/1/17) الموقع: (http://mediacom.jeeran.com) .

الموسوي، محمد جاسم فلحي، *اتجاهات إعلامية معاصرة*، مقرر الفصل الأول/ مرحلة الماجستير، الأكاديمية العَربيِّة في الدنمارك.

موسى، سليمان. (2006م). *الإعلام والأمن*"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: مركز الدراسات العربية

موقع المديرية العامة للشرطة الفلسطينية، الموقع(https://www.palpolice.ps/).

موقع أطلس للدراسات، مقال بعنوان " *حتى لا نخسر النصر –قراءة في الحرب الأخيرة على غزة: الدوافع والنتائج*، تاريخ الاطلاع 2020/7/22، الموقع: (http://atls.ps/ar/index.php).

موقع أطلس للدراسات، مقال بعنوان "*حول جولة التصعيد الأخيرة – لماذا تختلف الأمور هذه المرة؟*، تاريخ الاطلاع 2020/6/22، الموقع: (https://atls.ps/post/685).

موقع الجزيرة نت، مقال بعنوان" *الرصاص المصبوب.. عدوان على غزة فشل بإخضاعها*"، تاريخ الاطلاع 2020/7/25 ،الموقع (https://www.aljazeera.net/encyclopedia/militar).

موقع الجزيرة،(2015م)، *تقرير انتفاضات فلسطين.. من "أطفال الحجارة" إلى "الأقصى"* ، تاريخ الاطلاع 2020/7/25 ،الموقع (https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events).

موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تاريخ الاطلاع(26-10-2019) الموقع: (http://www.pcbs.gov.ps) .

موقع الحياة الجديدة، *تقرير"الجريمة في زمن كورونا".. انخفاض في الكم وخطورة في النوع*، تاريخ الاطلاع(2020/7/1) الموقع:(http://www.alhayat-j.com/ar_page.php?i)

موقع الشرطة الفلسطينية، الموقع (http://www.police.ps) .

موقع المركز الفِلَسطيني للإعلام، تاريخ الاطلاع (2020/1/17)، الموقع: (https://www.palinfo.com/).

موقع أليسكا تاريخ الاطلاع (2019/11/4) الموقع: (https://aitnews.com/) .

موقع شبكة راية الإعلامية، من نحن، تاريخ الاطلاع (2020/1/17)، الموقع:(https://www.raya.ps/).

موقع شبكة قدس الإخبارية، من نحن، تاريخ الاطلاع (2020/1/17)، الموقع: (https://qudsn.net/).

موقع فِلَسطين الآن، من نحن، تاريخ الاطلاع (2020/1/17)، الموقع: (https://paltimesps.ps/).

موقع وطن للأنباء، من نحن، تاريخ الاطلاع (2020/1/17)، الموقع: (https://www.wattan.tv/ar/).

موقع وكالة زمن برس، من نحن، تاريخ الاطلاع (2020/1/17)، الموقع: (http://zamnpress.com/).

موقع وكالة سما للأنباء، من نحن، تاريخ الاطلاع (2020/1/17)، الموقع: (https://samanews.ps/ar/).

موقع وكالة شهاب للأنباء، من نحن، تاريخ الاطلاع (2020/1/17)، الموقع: (https://shehabnews.com/).

موقع وكالة فِلَسطين اليوم، من نحن، تاريخ الاطلاع (2020/1/17)، الموقع: (https://paltoday.ps/ar/).

موقع وكالة قدس نت للأنباء، مركز قدس نت، تاريخ الاطلاع (2020/1/17)، الموقع: (https://qudsnet.com/).

موقع وكالة معا الاخبارية،(2015م).تقرير بعنوان"*المصري يحذر من انتشار الجريمة في قطاع غزة*"، تاريخ الاطلاع: 2020/7/2، الموقع:

https://www.maannews.net/news/781861.html

موقع وكالة معًا، من نحن، تاريخ الاطلاع (2020/1/17)، الموقع: (https://www.maannews.net/).

ناصر الريس & واخرون.(2003م). *مشروع قانون العقوبات الفلسطيني*– أوراق عمل– سلسلة مشروع تطوير القوانين (17)، الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، رام الله.

ناصري، صبرينة& لعموري، خديجة. (2015م). *الإعلام الأمني ومكافحة الجريمة دراسة ميدانية في قسم العلاقات العامة بمديرية الأمن الولائي بأم البواقي*، (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي–، الجزائر.

نبار، ربيحة. (2018م). *دور التلفزيون في التوعية بمخاطر الجريمة:* دراسة ميدانية على عينة من النساء الماكثات بالبيت ببلدية بسكرة، (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة محمد خضير بسكرة، الجَزائر.

نجم، محمد صبحي. (1991م). *الوجيز في علم الإجرام والعقاب*. ط2. عمان: مكتبة دار الثقافة.

نشأت، أكرم إبراهيم. (1998م). *علم النفس الجنائي*. ط2. القاهرة: مطبعة النيزك.

نصار، جابر. (1994م). "*حرية الصحافة" دراسة مقارنة في ظل القانون رقم 1948 لسنة 1980*. ط1. القاهرة: درا النهضة العربية.

نصر، حسني.& عبد الرحمن، سناء. (2003م). *التحرير الصحفي في عصر المعلومات الخبر الصحفي*. ط1. القاهرة: دار الكتاب الجامعي.

نصر، سام. (2008م). *أجندة اهتمامات المواقع الإلكترونية للجهات المعنية بشئون المرأة المصرية: دراسة مقارنة*، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد التاسع، ع(2) كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

النعامي، صالح. (2015) *مقال بعنوان توازن الرعب مآلات الحرب الثالثة على غزة*، تاريخ الاطلاع: 2020/7/16، الموقع: http://goo.gl/MTO7On

النفسية، عبد الله. (2009م). *اتجاهات الشباب السعودي في الجَامعات نحو نشر أخبار الجريمة في الصحافة المَحليّة وعلاقتها بخصائصهم الاجتماعية*، (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة نايف العَربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العَربية السعودية.

النوايسة، غالب. (2003م). *مصادر المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات*، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

أبو هزة، محمد. (1998م). *الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي*، مصر: دار الفكر العربي.

الهريش، فرج صلاح. (1999م). *علم الإجرام*. ط1. بنغازي: المكتبة الوطنية.

هنية، صلاح مقال "*مظاهر مشاكل اجتماعية وسلبية المجتمع*"، تاريخ الاطلاع (2020/4/27) الموقع:(https://www.alayyam.ps/ar).

هيبة، محمود. (2006م). *الخَبر الصحفي وتطبيقاته*. ط1. القاهرة: مركز الإسكندرية للكتاب.

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ديوان المظالم، تاريخ الاطلاع(2020/05/09): الموقع (https://ichr.ps/ar/1/17/1826/).

أبو وردة، أمين. (2008م). *أثر المواقع الإلكترونية الإخبارية الفلَسطينية على التوجه والانتماء السياسي، طلبة جامعة النجاح نموذجًا 2000-2007م*، (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

أبو وردة، أمين. (2015م).*التعاطي الإعلامي مع قضايا جرائم القتل في المجتمع الفلسطيني*، مقدم لمؤتمر حالات القتل في المجتمع: الأسباب والعلاج/ من منظور إسلامي واجتماعي وقانوني. جامعة النجاح، فلسطين.

وتوت، صالح شاكر. (2008م). *الخبر الصحفي عنصر اساسي من عناصر العملية الإعلامية*. مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد1، العراق.

الوريكات، محمد. (2010م). *مبادئ علم الإجرام*. ط2. عمان: دار إثراء للنشر والتوزيع.

وسار، نوال. (2012م). *المُعَالجَة الإعلاميَة لجريمة غير المنظمة في الصحافة المكتوبة الجَزائرية الخَاصة*: دراسة وصفية تحليلية لصحيفة الخَبر اليومية من الفَترة (1-يناير إلى 31-ديسمبر 2010م)، (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة محمد خضير، بسكرة، الجَزائر.

ثانيًا المراجع الأجنبية:

united nations , five years of blockade: the humanitarian situation in the gaza strip, united nations office for the coordination of humanitarian affairs occupied palestinian territory, june 2012

Craig, Hogu, Todd, H. E. (2015*). Emotional Representation of Sewual Crime in The National British Press*. Journal of Language Social Psychology, (34).

Keller, k. (2014). *facuhty of the Chicago School of Professional psychology*. (Unpublis Master's Thesis). The Chicago School of Professional Psychology: Chicago.

Collins, R.E. (2014). *The Construction of Race and Crime in Canadian Print Media*: A 30 Years Analysis. Criminology and Criminal Justice, 14(1).

Duanprakhon, P. (2012). *Critical discourse Analysis of News Headlines*: A Case of Youth Crime in Thailand (Unpublished Master's Thesis). University of Pathumthani Province: Thailand

Taylor, R. (2009). A Content Analysis of the Portrayal of Femicide in Crime News.Homicide Studies, 113(1).

w.Littlejohn (2011), *theories of human communication*, 10th ed. califormia: wave land press inc

- Nebret sillamy.(1980). *Dictonnaire de psychologie*, france, larousse

ثالثـــًا: مواقع الدِّراسة:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(http://www.pcbs.gov.ps)
- موقع وَكالة دُنيا الوَطن (https://www.alwatanvoice.com)
- موقع وَكالة الأنباء والمَعلومات وَفَا(http://www.wafa.ps /)
- موقع وَكالة صَفَا(http://safa.ps/)

الملاحق

ملحق (1)

الجـامعـــــة الإسـلاميــة بـــغـــــزة
عمادة البحث العلمي والدراسات العليـــا
كـــــــــــــليـــــــــــــة الآداب
ماجستـــــــــــير الصحافـــــــــــة

The Islamic University Of Gaza
Deanship of Research and graduate Studies
Faculty of Arts
Master Of Journalism

<u>الموضوع/ استمارة المقابلة</u>

تضـع الباحثة بين يديكم اسـتمارة المقابلة والتي سـتعمل على تطبيقها في سـياق الدراسـة التحليلية والمعرفية لرسالة الماجستير بعنوان:

معالجة المَواقع الفلسطينية الإلكترونية لقضايا الجريمة " دراسة تحليلية مقارنة"

تهدف الدراســة للتعرف على كيفية معالجة المَواقع الفلســطينية الإلكترونية لقضــايا الجريمة والوقوف على مدى اهتمامها بقضـايا الجَريمة وأنواع الجَرائم التي تحظى باهتمامها وأهم موضـوعاتها، ولهذا تأمل الباحثة من سيادتكم التكرم بتحكيم الاستمارة لتصل بالبحث إلى نتائج علمية دقيقة، شاكرة لكم جهودكم الطيبة.

تقبلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير لاستجابتكم

الباحثة/ وفاء هاني أبوزيد

إشراف الدكتور/أحمد عرابي الترك

محور المقابلة: المقابلات أربعة محاور وهي:

المحور الأول: القائم بالاتصال:

1. ما هي العوامل المؤثرة في انتقاء قضـــايا الجريمة التي يتم نشـــرها في المواقع الفلســـطينية الالكترونية؟
2. وضح الضوابط المتبعة لديك عند نشر ومعالجة قضايا الجريمة؟
3. كيف تقييم اهتمام المواقع الفلسطينية الالكترونية بقضايا الجريمة وما مظاهر هذا الاهتمام؟
4. ما هي المصـادر الأولية (صـانعة الخبر)، والمصـادر الإعلامية التي تعتمدون عليها في تغطية أخبار الجريمة؟
5. هل لديكم كادر صحفي مختص في معالجة قضايا الجريمة؟
6. ما الصــعوبات (أمنية، اجتماعية، مهنية، ذاتية) التي تواجهكم كالقائمين بالاتصــال في معالجة قضايا الجريمة؟
7. ما الصــعوبات التي تواجهكم في الحصــول على المعلومة المتعلقة بالجريمة، وما طبيعة العلاقة التي تربطكم كصحفيين بأجهزة النيابة والشرطة.
8. كيف تقيمون أداء المواقع الفلسطينية الالكترونية فيما يتعلق بمتابعة وتغطية قضايا الجريمة؟ وما مقترحاتكم لتطوير أداء المواقع الفلسطينية الالكترونية شكلاً ومضمونًا بما يتعلق بمعالجة قضايا الجريمة.

المحور الثاني: النيابة والشرطة والمحاميين:

1- ما هي الجرائم الأكثر شيوعًا في فلسطين؟

2- ما دوافع ارتكاب الجرائم في فلسطين؟

3- ما السمات العامة لمرتكبي الجريمة؟

4- ما هي المهام المنوطة بكم فيما يتعلق بموضوع الجريمة؟

5- ما الصعوبات التي تواجهكم في قضايا الجريمة؟

6- ما هو دوركم للحد من الجريمة في فلسطين؟ وهل تقومون بعملية إعادة تأهيل للمجرمين؟

7- ما هي طبيعة علاقتكم مع الإعلام وما آلية نشـــر المعلومات المتعلقة بالجرائم، وما هي الجهة المخولة لديكم لنشر المعلومات؟

8- ما معايير وضوابط نشر المعلومات المتعلقة بالجريمة؟

9- ما أخر الإحصـــائيات المتوفرة لديكم فيما يتعلق بالجرائم في فلســـطين؟ وهل هي بالزيادة أم بالنقصان؟

المحور الثالث: خبراء في علم النفس وعلم الاجتماع:

1- ما دوافع ارتكاب الجرائم في فلسـطين **(دوافع ذاتية، دوافع اجتماعية، دوافع سـياسـية، دوافع دينية، دوافع اقتصادية)؟**

2- من خلال متابعتك كيف ترى حجم انتشار الجريمة في فلسطين؟

3- كيف يمكن الحد من انتشاء الجريمة في فلسطين، وما هو دور المؤسسات الرسمية والأهلية للحد من انتشار الجريمة؟

4- كيف تقيم أداء المواقع الفلسـطينية الإلكترونية في معالجة قضـايا الجريمة؟ وكيف يمكن تطوير أداء الإعلام الفلسطيني الإلكتروني فيما يتعلق بقضايا الجريمة؟

5- ما هل الحلول المقترحة لخفض نسبة الجريمة؟

6- من يتحمل مسؤولية (ارتفاع أو انخفاض) نسبة الجريمة؟

المحور الرابع: خبراء وأكاديميون في مجال الإعلام:

1. ما الضـوابط الأخلاقية التي ينبغي للمواقع الإلكترونية الالتزام بها عند معالجتها لأخبار الجريمة من وجهة نظرك؟
2. كيف تقيمون معالجة المواقع الإلكترونية لقضايا الجريمة؟
3. ما مقترحاتكم لتطوير دور المواقع الإلكترونية في نشر ومعالجة أخبار الجريمة؟

ملحق رقم (2)

الشخصيات التي تم مقابلتها

الاسم	المسمى الوظيفي	الاسم	المسمى الوظيفي
منير رضوان	محاضر في قسم المناهج وطرق التدريس كلية التربية في جامعة الأقصى	اياد البزم	المتحدث باسم زارة الداخلية
سامر موسى	حقوقي فلسطيني /مدير مكتب النائب الأكاديمي في جامعة فلسطين	أيمن البطنيجي	الناطق باسم الشرطة الفلسطينية
محمد أبو الرب	رئيس دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت	حسام دكة	النائب العام
صلاح عبد العاطي	رئيس الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني	سلامة معروف	مدير المكتب الإعلامي الحكومي في غزة.
أمجد المفتي	رئيس قسم الخدمة الاجتماعية بالجامعة الإسلامية	حسين أبو سعدة	مدير قسم الجرائم الإلكترونية بالمباحث الفلسطينية العامة
محمد الطويل	وكيل النائب العام	مازن نور الدين	عميد كلية القانون والعلوم الشرطية بجامعة الامة
عبد القادر جرادة	أستاذ القانون الجنائي والجنائي الدولي بكلية الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية		

ملحق رقم (3)

الأساتذة المحكمون للاستبانة ووفقًا للترتيب الأبجدي

الاسم	الرتبة العلمية	مكان العمل
د. أحمد المغاري	أستاذ الإعلام المساعد في كلية الإعلام	جامعة الأقصى
د. أحمد حماد	أستاذ الإعلام المساعد في كلية الإعلام	جامعة الأقصى
د. أيمن أبو نقيرة	أستاذ مشارك في كلية الإعلام	الجامعة الإسلامية.
د. باقر موسى	أستاذ الإعلام المساعد في كلية الإعلام	جامعة بغداد.
د. حسن أبو حشيش	أستاذ مشارك في كلية الإعلام	الجامعة الإسلامية.
د .حسن أحمد	أستاذ الإعلام المساعد في كلية الإعلام	جامعة فلسطين
د. حسين العزاوي	أستاذ الإعلام المشارك في كلية الإعلام	جامعة بغداد.
د. طلعت عيسى	أستاذ مشارك في كلية الإعلام	الجامعة الإسلامية.
د. عبد القادر جرادة	أستاذ القانون الجنائي والجنائي الدولي بكلية الشريعة والقانون	الجامعة الإسلامية.
د. عبد الملك الدناني	أستاذ دكتور بكلية الإعلام	جامعة صنعاء.
د. عبدالله عمران	أستاذ الإعلام المساعد	المعهد العالي للإعلام /الإسكندرية.
د. علي مولود فاضل	دكتور في كلية الإعلام	كلية الإسراء الجامعة /بغداد
د. فريد أبو ضهير	أستاذ مشارك في قسم الصحافة الالكترونية	جامعة النجاح الوطنية
د. كامل خرشيد مراد	أستاذ دكتور في كلية الإعلام	جامعة الشرق الأوسط.
د. ماجد تربان	أستاذ دكتور في كلية الإعلام	جامعة الأقصى
د. محمد أبو الرب	رئيس دائرة الإعلام	جامعة بير زيت
د. محمود خلوف	أستاذ الإعلام الإلكتروني وعلوم الاتصال	الجامعة العربية الامريكية / فلسطين.
د. نبيل الطهراوي	أستاذ الإعلام المساعد	جامعة الأقصى

محلق رقم (4)

دراسة وفاء هاني أبوزيد بعنوان

معالجة المواقع الفلسطينية الإلكترونية لقضايا الجريمة

عينة الأسبوع الصناعي لمواقع الدراسة الثلاث (موقع وكالة وفا، موقع وكالة صف، موقع دنيا الوطن) من

تاريخ 2018/1/1 وحتى تاريخ 2020/1/1

2019/11/4	2019/7/15	2019/3/25	2018/12/3	2018/8/13	2018/4/23	2018/1/1
2019/11/12	2019/7/23	2019/4/2	2018/12/11	2018/8/21	2018/5/1	2018/1/9
2019/11/20	2019/7/31	2019/4/10	2018/12/19	2018/8/29	2018/5/9	2018/1/17
2019/11/28	2019/8/8	2019/4/18	2018/12/27	2018/9/6	2018/5/17	2018/1/25
2019/12/6	2019/8/16	2019/4/26	2019/1/4	2018/9/14	2018/5/25	2018/2/2
2019/12/14	2019/8/24	2019/5/4	2019/1/12	2018/9/22	2018/6/2	2018/2/10
2019/12/22	2019/9/1	2019/5/12	2019/1/20	2018/9/30	2018/6/10	2018/2/18
2019/12/30	2019/9/9	2019/5/20	2019/1/28	2018/10/8	2018/6/18	2018/2/26
-	2019/9/17	2019/5/28	2019/2/5	2018/10/16	2018/6/26	2018/3/6
-	2019/9/25	2019/6/5	2019/2/13	2018/10/24	2018/7/4	2018/3/14
-	2019/10/3	2019/6/13	2019/2/21	2018/11/1	2018/7/12	2018/3/22
-	2019/10/11	2019/6/21	2019/3/1	2018/11/9	2018/7/20	2018/3/30
-	2019/10/19	2019/6/29	2019/3/9	2018/11/17	2018/7/28	2018/4/7
-	2019/10/27	2019/7/7	2019/3/17	2018/11/25	2018/8/5	2018/4/15

ملحق(5)

استمارة تحليل المضمون

الجـامعـــــة الإسـلاميــة بـــغـــــزة
عمادة البحث العلمي والدراسات العليـــا
كـــــــــــليـــــــــــة الآداب
ماجستـــــــــير الصحافـــــــــة

The Islamic University Of Gaza
Deanship of Research and graduate Studies
Faculty of Arts
Master Of Journalism

حضرة الدكتور/..... حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته....

الموضوع/ استمارة تحليل المضمون

تضـع الباحثة بين يديكم اسـتمارة تحليل المضـمون والتي سـتعمل على تطبيقها في سـياق الدراسة التحليلية لرسالة الماجستير بعنوان:

معالجة المَواقع الفلسطينية الإلكترونية لقضايا الجريمة " دراسة تحليلية مقارنة"

تهدف الدراســة للتعرف على كيفية معالجة المَواقع الفلســطينية الإلكترونية لقضــايا الجريمة والوقوف على مدى اهتمامها بقضـايا الجَريمة وأنواع الجَرائم التي تحظى باهتمامها وأهم موضـوعاتها، ولهذا تأمل الباحثة من سيادتكم التكرم بتحكيم الاستمارة لتصل بالبحث إلى نتائج علمية دقيقة، شاكرة لكم جهودكم الطيبة.

تفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحثة/ وفاء هاني أبوزيد

إشراف الدكتور/أحمد عرابي الترك

استمارة تحليل المضمون

معالجة المَواقع الفَلسطينية الإلكترونية لقَضايا الجَريمة

الرمز	التاريخ	جرائم ضد المُمتلكات					جرائم ضد الأَشخاص						جرائم ضد الأُسرة					جرائم دينية				جرائم ضد النظام العام				جرائم جنسية				جرائم الغش والفساد				
		السرِّقة	النصب	الإتلاف	الحَريق	أخرى	القَتل	جرح	الخطف	المشاجرات العائلية	جرائم المرور	أخرى	الزنا	جرائم بسبب الميراث	العُقق الأُسري	العُقق ضد الأطفال	العُقق ضد الزوجة	أخرى	الاعتداءات على أماكن العبادة	جرائم منع العبادة	جرائم السخرية من الدين	أخرى	التخابر	نشر الإشاعات	المخدرات	أخرى	الدعارة	التحرش الجنسي	الاغتصاب	أخرى	فساد الأدوية	فساد المبيدات الحشرية	فساد المواد الغذائية	تبديد الثروات	أخرى

فئة المصادر الإعلامية	المصادر الذاتية	محرر			
		مندوب			
		مراسل			
فئة المصادر الأولية	أخرى				
	شخصيات دولية	غير رسمية			
		رسمية			
	شخصيات عربية وإسلامية	غير رسمية			
		رسمية			
	شخصيات فلسطينية	غير رسمية			
		رسمية			
جرائم أخرى					
الجرائم الوظيفية	أخرى				
	الإهمال الوظيفي الجسيم				
	الرشوة				
	الاختلاس				
	الأخطاء الطبية				
	استغلال النفوذ الوظيفي				
الجرائم الاقتصادية	أخرى				
	تزوير العملات				
	غسيل الأموال				
	الاحتكار				
	التلاعب في الميزان والأسعار				
	التهرب الضريبي				
الجرائم المعلوماتية	أخرى				
	القرصنة الإلكترونية				
	الابتزاز الإلكتروني				
	التنصت والمضايقات				
	إنشاء حسابات وهمية				
	نشر وصناعة مواد إباحية				
	سرقة البيانات والمعلومات				
جرائم ضد المنشآت الحيوية	أخرى				
	صيد جائر				
	انتهاك البيئة				
التاريخ					
الرمز					

فئة الدوافع	اخرى											
	بدون دوافع											
	دوافع اقتصادية											
	دوافع دينية											
	دوافع سياسية											
	دوافع اجتماعية											
	دوافع ذاتية											
فئة النطاق الجغرافي	النطاق الدولي											
	النطاق العربي والإسلامي											
	النطاق المحلي	الأراضي المحتلة عام 1948										
		القدس المحتلة										
		الضفة الغربية المحتلة										
		قطاع غزة										
الهدف من النشر	أخرى											
	الإعلام والإخبار											
	الوقائى العلاجى											
	الإثارة والتشويق											
فئة المصادر الإعلامية	بدون مصدر											
	متعدد المصادر											
	وسائل التواصل الاجتماعى											
	مواقع إلكترونية											
	فضائيات	دولية										
		إقليمية										
		محلية										
	الإذاعات	دولية										
		إقليمية										
		محلية										
	الصحف والمجلات	دولية										
		إقليمية										
		محلية										
	وكالات الأنباء	أخرى										
		عالمية										
		إقليمية										
		محلية										
التاريخ												
الرمز												

الرمز	التاريخ	فئة الفنون الصحفية							فئة عناصر الإبراز											الخدمات التفاعلية											عناصر الوسائط المتعددة						
		الخبر	التقرير	المقال	الحديث	التحقيق	القصة	الكاريكاتير	النشر والمشاركة	الردود والتعليقات	لا يمكن التعليق	شبكات التواصل الاجتماعي	إرسال عبر البريد	السوم والهشتاج	تكبير وتصغير الموضوع	طباعة وحفظ الموضوع	الاستماع للنص	اختصار	متعلقات	أخرى	الارتباط التشعبي	التفوجرافيك	ملف صوت	ملف فيديو	فلاش	روابط إحالة	أخرى

الصورة			فئة																																	
صور شخصية	صور خبرية	صور موضوعية	صور أرشيفية	رسوم وخرائط	لا يوجد صورة	أخرى	الألوان	أخرى																												